شؤون فلسطينية

٢٠٧ ٢٠٧ حزيران (يونيو) ١٩٩٠

شؤون فلسطينية
حزيران (يونيو) ١٩٩٠

شؤون فلسطينية

٢٠٧ حزيران (يونيو) ١٩٩٠

شَهـريَّـة فِكـريَّـة لمعَـالجـة أحـدَاث القضيَّـة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصـدُر عَـن مَـركَـز الأبحـاث فـي منـظمَـة التحْـريـر الفلسـطينيَّـة

المحتويات

٣ «الدولة» في الخطاب السياسي الفلسطيني ..... عبدالاله بلقزيز

١٥ فلسطينيو الارض المحتلة العام ١٩٤٨؛
الواقع الديمغرافي، والاجتماعي، والسياسي ..... أمين عطايا

٤٥ فلسطين في أدب غسان كنفاني ..... د. مصطفى عبدالغني

٥٦ اشكالية رسم الحدود في الفكر الصهيوني ..... سعيد تيِّم

٧٨ يهود الاتحاد السوفياتي
واشكالية استيعابهم في اسرائيل ..... عمر سعادة

مراجعات

٨٩ سياسة السادات حيال
الصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... عدنان حسين

شهريات

٩٨ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
مؤتمران طارئان لقضية فلسطين
مجلس الأمن و«القمة» العربية ..... سميح شبيب

١٠٢ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
«قمة» الأمن العربي ..... أحمد شاهين

١١٠ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
تدويل الحلول ..... د. نبيل حيدري

١١٨ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
تعدد المبادرات الهجومية ..... د. يزيد صايغ

اسرائيليات:

١٢٢ مرحلة جديدة بعد ريشون لتسيون ..... محمد عبدالرحمن

١٢٨ تفاعلات الأزمة الوزارية ..... هاني العبدالله

١٣٥ المناطق المحتلة:
مذبحة «الأحد الأسود» ..... ربعي المدهون

وثائق

١٣٩ خطاب الرئيس ياسر عرفات في مجلس الامن الدولي
١٤٤ ... وخطابه في «القمة» العربية
١٥١ البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي
١٥٦ تصريح لمصدر رسمي فلسطيني مسؤول
حول اجتماعات اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

يوميات

١٥٨ موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٤/١٩٩٠ الى ١٥/٥/١٩٩٠

بيبليوغرافيا

١٧٢ القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **تيسير بركات**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية
ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس**

مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

«الدولة» في الخطاب السياسي الفلسطيني

عبد الاله بلقزيز

في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته التاسعة عشرة، في الجزائر، قيام دولة فلسطين، ولم يكن قد اكتمل عام على اندلاع الانتفاضة الشعبية في الارض المحتلة. ولا يحتاج المرء الى كبير عناء للاستنتاج ان الاعلان ذاك انما كان، في جوهره، استجابة واعية، ومدروسة، لمطلب حق تقرير المصير الوطني الذي طرحته الانتفاضة بحدة، وأصبح شعاراً واقعياً مفتوحاً على امكانية التحقق. فلولاها (نعني الانتفاضة) لكان من الصعب، خصوصاً في مناخ التردي العام الذي ساد في الجبهة العربية لاكثر من عقد من الزمن، التحدث عن، بل تصوّر، امكانية تحول هذا الشعار الى مطلب وطني للتحقيق الفوري.

بالقدر عينه، لا يحتاج المرء الى كبير عناء للاستنتاج ان ذاك الاعلان انما أتى ليتوّج تاريخاً كاملاً من المطالبة باقامة الكيان الوطني الفلسطيني، يمتد جذوراً الى ما قبل نشوء الواقعة الكيانية الصهيونية على أرض فلسطين، ممّا يعني ان الاعلان ذاك يرتكز على تراث نظري سياسي سابق لقيام الانتفاضة، ويستمدّ منه عناصر وجوده. وهكذا، فاذا كانت الانتفاضة قد مثّلت العامل الدافع الى ذلك الاعلان، فان التراث الفكري السياسي الفلسطيني، الخاص بمسألة الدولة والكيان، مثّل العامل المؤسس لذلك الاعلان، والمفسّر له كاختيار في السياسة الفلسطينية.

كيف تبلورت، وتطورت، فكرة الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر؟ وما هي التعديلات التي شهدتها، والاسباب التي كانت وراءها؟ ما هي رهانات، وخيارات، تحقيق الدولة في مسيرة العمل الوطني الفلسطيني؟ كيف أصبحت الحاجة ضاغطة، وراهنة، الى اخراج فكرتها الى الصعيد السياسي البرنامجي؟ ولماذا يبدو مطلب الدولة أقل تواضعاً من ذي قبل، جغرافياً وسياسياً؟

تلك هي الاسئلة التي نودّ اثارتها في هذا النص، على سبيل الربط بين الظرفية الجارية وما تحمله من متغيّرات، والفترات التاريخية السابقة وما تنطوي عليه من ثوابت، لتعيين الكيفية التي تأسست بها فكرة الدولة في الخطاب السياسي الفلسطيني المعاصر.

١ ـ جذور فكرة الدولة؛ القومي والوطني

القارىء في نصوص الفكر السياسي الفلسطيني الحديث، والمعاصر، يواجه حشداً عظيماً من القرائن الدالّة على الاهتمام الذي حظيت به مسألة الدولة في التجربة السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية، سواء في استقلالها بنفسها كحركة وطنية، أو في انتظامها في الاطارين، السوري والقومي العربي. ان تاريخ الاهتمام بهذه المسألة يربو على السبعين عاماً. وهو تاريخ كان كافياً كي تستقر فيه فكرة الدولة على صيغة معيّنة، بعد طول مراوحة وانتقال، عاشتها بين «الخيارين»، القومي

والوطني، وهـو (الاستقـرار) عين ما جرى ويجرى منذ «اعلان الاستقلال». ويمكننا، في محاولة لتحقيب مسألة الدولة في الوعي السياسي الفلسطيني، ان نعيّن أربعة أطوار، أو محطات، مرت منها هذه المسألة، واكتسبت فيها ملامح خاصة.

○ المحطة الاولى: حيث ارتبطت مسألة الدولة باستقلال سوريا (وكانت تعرف فلسطين بأنها الجزء الجنوبي منها) التي وقعت في قبضة الاحتلال والتقسيم الاستعماري (معاهدة سايكس ـ بيكـو)، وعنى الاستقـلال استقـلال كل سوريا عن السيطرة الاجنبية. وعلى الرغم من ان الفعل الاستعماري في المنطقة ـ وفي سوريا بالتحديد ـ أسفر عن مشهد التجزئة الاقليمية للمنطقة الى كيانات تابعة، وعن مشهد الاستيطان الصهيوني لارض فلسطين وتهديد سكانها العرب الاصليين، وعلى الرغم من ان اصـواتاً علت في «المؤتمر السوري العام» بالانتباه الى الطبيعة الخاصة (الوطنية) لولايات سوريا الجنوبية (القدس وعكا ونابلس)، الاّ ان الاتجاه العام الرئيس للحركة الوطنية الفلسطينية كان، في هذا الطور، تكريس ارتباط مصير فلسطين بسوريا كلها. هكذا أتت المذكرة التي اقرّها «المؤتمر السوري العام»، كي ترفع الى مؤتمر السلم الذي عقد في باريس، تؤكد «ان تكون مقاطعتنا هذه، جنوب سوريا، أي فلسطين، غير منفصلة عن الحكومة السورية العربية المستقلة المرتبطة بالوحدة العربية خارجة عن كل نفوذ أو حماية أجنبية»[1]. وهكذا سلّم الفلسطينيون بانتمائهم الى الكيان السياسي لسوريا، حين كان على رأس حكومة دمشق الملك فيصل.

○ المحـطة الثانية: جرى فيها ما يشبه التأطّر بالاطار الوطني، وذلك من خلال الانتظام في الشعار الاستقلالي الوطني في سياق الموجة الوطنية العامة التي فجّرها احتلال فرنسا لسوريا، تحت مفاعيل سايكس ـ بيكو، العام ١٩٢٠. فاذا كانت تشعر بخيبة أمل من المراهنة على الملك فيصل، الذي دافعت عن سلطته سابقاً، فقد مالت الحركة الوطنية الى الانخراط ضمن التيار الداعي الى الاستقلال الوطني. هكذا أتى المؤتمر الذي عقد في حيفا، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠، ليرسم برنامجاً للعمـل السيـاسي، بهدف بلوغ اقامة «حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي، ينتخب أعضاءه الشعب المتكلم باللغة العربية القاطن في فلسطين حتى أول الحرب»[2].

النزعة الاستقلالية الوطنية هذه زاد تعمّقها في التجربة التاريخية الفلسطينية المعاصرة، بمقدار ما لحق بفلسطين من نكبات التمزيق. فبعد الاقتطاع الاستعماري البريطاني لشرق نهر الاردن من أرض فلسطين (١٩٢١)، وتنصيب عبدالله أميراً لامارة شرق الاردن، وبعد قيام الدولة الصهيونية على أراضي قرار التقسيم، وتوسعّها في حرب العام ١٩٤٨، وبعد ان رسخ الاقتناع الفلسطيني العام بأن الادارة العربية للمسألة الفلسطينية، منذ الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) الى هزيمة الجيوش العربية في حرب العام ١٩٤٨، لم تفض الى أي نتيجة سوى الى اضاعة الارض، وتمكين الصهيونية من تحقيق القسم الاعظم من حلمها. كان الشعور يتفاقم ويضغط بالحاجة الى اجتراح أداة وطنيـة مستقلة لتحقيق الاستقـلال الوطني الكيـاني. ولم يكن المـؤتمـر الوطني في غزة (٣٠/٩/١٩٤٨ ـ ٣/١٠/١٩٤٨) الذي دعت الى عقده «الهيئة العربية العليا»، الذي «تقرر فيه اعلان فلسطين دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة قومية، عاصمتها القدس، وبحدودها المعروفة في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، مع اعتبار علم الثورة العربية علم فلسطين»[3]، لم يكن ذلك المؤتمر الاّ التعبـير المبـاشر عن تلك الارادة في الاستقـلال الوطني، وفي تقـريـر المصـير خارج أي لون من

ألوان الوصاية.

○ المحطة الثالثة: وفيها تعرض النزوع الوطني الاستقلالي للانتكاس، بعد رفض الاردن الاعتراف بـ «حكومة عموم فلسطين»، التي أعلنها المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في غزة، وقيام الاردن باجراء ترتيبين سياسيين فلسطينيين مضادين[٤]، واخضاع غزة، بصورة تامّة، للسيطرة المصرية (١٩٤٩). وبمقدار ما كان سقوط «حكومة عموم فلسطين» نكسة للوطنية الفلسطينية، كان الاتجاه الفلسطيني نحو رهان جديد على المحيط العربي يبدو بعيداً، حتى من أوساط القوميين الفلسطينيين انفسهم، بحسبان ان ما حصل لم يحصل الّا بأيادٍ عربية.

ان المناخ السياسي الذي ساد في الخمسينات وبداية الستينات أعطى للرهان على الخيار القومي معناه لدى الفلسطينيين، وكرّس، بالمقابل، تراجع النزوع الوطني الاستقلالي لدى العديد منهم. فقد كانت الناصرية في أوج مدّها السياسي. وكانت أفكار القومية العربية مع البعث وجدت طريقها الى المواقف السياسية الفلسطينية. أمّا حركة القوميين العرب، فقد توسّعت بصورة لم يكن يبدو ان قوة أخرى تنافسها، أو هي على وشك ان تكون كذلك.

لقد توّجت المحطة هذه بالتحالف بين حركة القوميين العرب والسلطة الناصرية[٥]؛ ثمّ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية برعاية قومية (ناصرية) ولاهداف تتعلق بمزيد من ضبط حركة النضال الفلسطيني ومراقبتها عربياً، حتى لا تنفلت من الضوابط العربية الموضوعة بدقة. وكما ان العالم العربي اتجه الى وضع اليد على مقاليد العمل السياسي الفلسطيني، والى الربط بين تحرير فلسطين والوحدة العربية[٦]، فان جيلاً من المثقفين والمناضلين الفلسطينيين، الذين درسوا في جامعة القاهرة وجامعة دمشق والجامعة الاميركية في بيروت، وعاشوا موزّعين بين الاقطار الثلاثة تلك، فضلاً عن الاردن والضفة وغزة، وكانوا محمّلين بأفكار القومية العربية التي تلقّوها من أدبيات البعث، ودروس قسطنطين زريق، ومواقف عبدالناصر البطولية في مواجهة الاستعمار والصهيونية، كان جيل المثقفين هذا ميّالاً الى القبول بوجهة النظر السياسية التي تقيم التلازم بين النضال الفلسطيني والنضال القومي العربي وتشرط الاول بالثاني[٧]؛ وكان ميالاً الى العمل تحت سقفها؛ وهو ميل ساعد في نجاح الحركة القومية العربية، في شخص ممثليها البعث والناصرية، في اقامة وحدة فيما بين مصر وسوريا. وكانت الوحدة خلقت الانطباع بأن دائرة الحبل تضيق حول عنق الصهيونية، وبأن نضالاً من مستوى قومي عربي، وحده، كفيل بتغيير الواقعة الصهيونية واسترداد أرض فلسطين، وبأن دولة الوحدة القومية العربية فقط يتقرر بها مصير الفلسطينيين من ضمن سائر شعوب الامة العربية.

○ المحطة الرابعة: وهي أطول محطة في التاريخ السياسي الفلسطيني المعاصر، وفي تاريخ اشكالية الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني. لقد استقر، الى حدّ بعيد، الوعي بالطبيعة الوطنية للشخصية الفلسطينية، وبالطبيعة الوطنية للكيان السياسي الفلسطيني؛ ولم يعد التداخل بين الوطني والقومي في العمل السياسي مفهوماً الّا من الزاوية الوظيفية، بحيث تخلّى عن ان يكون تداخلاً تضيع فيه التمايزات الوطنية المشروعة[٨].

شكّلت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ التاريخ الرسمي لاستقلال الشخصية السياسية الفلسطينية كشخصية وطنية؛ لكنها لم تشكل، بالتأكيد، البداية التاريخية الفعلية لذلك الاستقلال. نعم، لقد أطلقت الهزيمة موجة من النقد للنظام العربي، ولسياساته الوصائية حيال القضية الفلسطينية، وموجة من التبشير بالخيار الثوري الفلسطيني الجديد خياراً بديلاً من الخيار العربي المهزوم. وكانت وجهة هذا النقد تستقر على مطلب تحرير الارادة الوطنية الفلسطينية من

الحجْر المفروض عليها، وتمكينها من التعبير عن نفسها. أمّا التجلي البرنامجي لذلك كله، فقد كان، بدون منازع، مفهوم «الدولة الديمقراطية» على كامل تراب فلسطين: التجلي الذي حظي باجماع فصائل الثورة. غير ان هذا النزوع الى استقلال الشخصية السياسية الوطنية نما، في الاوساط الفلسطينية، قبل الهزيمة بفترة طويلة، ومنذ أواسط الخمسينات على الاقل، وتحديداً في غزة ومصر حيث بدأت تتشكل النويّات الاولى لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)[٩]. ولم تكن تطوّرات ما بعد حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فلسطينياً، وعلى صعيد نمو الوعي بتميّز الشخصية الوطنية الفلسطينية بالذات، لم تكن، في جانب من جوانبها، الاّ ثمرة ما حرثته «فتح» من أفكار، غذّاها، بصورة اساسية، الاستقلال الفلسطيني بالمبادرة العسكرية، من خلال اطلاق حركة الثورة المسلحة في مطلع العام ١٩٦٥. والى هذا نضيف ان تأسيس م.ت.ف. في العام ١٩٦٤، ساعد كثيراً في نمو الشعور بهذه الشخصية الوطنية، ومهّد السبيل نحو مزيد من تعميق الوعي بها وممارسته[١٠].

يعتبر الانتقال المتكرر من القومي الى الوطني هو المسار الذي قطعته قضية الدولة في الوعي السياسي الفلسطيني، لتستقر، في نهاية المطاف، على أطروحة الدولة الوطنية التي دشّنها الاعلان عن صيغة الدولة الديمقراطية، ثمّ، لاحقاً، عن صيغة الدولة الفلسطينية المستقلة. ومع نهاية الستينات وبداية السبعينات، لم يعد الصراع، أو السجال، حول اشكالية الدولة يدور على قاعدة الثنائية التقليدية «قومي ـ وطني»، هذه التي حسمت بعد العام ١٩٦٥، وانما اصبح يدور على قاعدة ثنائية جديدة، هي ثنائية الاستراتيجي ـ التكتيكي.

٢ ـ الدولة الوطنية؛ الاستراتيجي والتكتيكي

حين طرحت قضية الدولة الوطنية في الوعي السياسي الفلسطيني بعد هزيمة حزيران (يونيو)، فقد طرحت بصفتها التجلّي الاستراتيجي الشامل للفكرة الاستقلالية الوطنية: الفكرة التي تبلورت، وتطورت، في الصراع ضد الاغتصاب الصهيوني لفلسطين، وضد الالحاق القومي والوصاية العربية[١١]. ولمّا كان مطلب الدولة في عنفوانه، ولمّا كانت الثورة الفلسطينية الصاعدة تتحسّس طريقها الى فلسطين، مسلّحة بالوعي الثوري الجديد، وبارادة كفاحية لا تلين، وبمخزون من المعارف عن نجاحات التجارب الثورية العالمية في التحرير الوطني، فقد بلورت مفهومها للدولة في صياغة برنامجية استراتيجية أتى يعبّر عنها شعار «الدولة الديمقراطية على كامل تراب فلسطين»، دون كبير اهتمام بمدى ما تسمح به أوضاع الثورة الذاتية ـ الموضوعية من امكانات لتحقيق ذلك.

كان من الواضح ان الثورة الفلسطينية اهتدت الى هذا الشعار لسببين: الرد على واقعة الاغتصاب الصهيوني لفلسطين والاصرار على تحريرها كاملة، والرد على التعصّب الديني الصهيوني، الذي عبّر عنه قيام دولة طائفية (الدولة العبرية) على ارض فلسطين، بمفهوم حديث للدولة تتعايش فيها الديانات، وينتظم فيها المجال السياسي على أساس ديمقراطي. ولكن بمقدار ما كانت اطروحة «الدولة الديمقراطية» تعكس انتقالاً هامّاً في الوعي السياسي الفلسطيني نحو صياغة مدققة للبرنامج السياسي، أي للاهداف السياسية التي تنشد الثورة تحقيقها، وتتخطى محض شعار التحرير، بمقدار ما كانت تتجه الى مخاطبة رأي عام تحرري علماني مساند عالمياً، واقليمياً، بمقدار ما كانت تعكس انخفاضاً في درجة ادراك شروط العملية الثورية ومستلزمات ادارتها، سياسياً وعسكرياً. فالدولة بهذا المحتوى، على الرغم من انها التصور الخلّاق لحل المسألة الوطنية الفلسطينية، لم تكن مرشحة للوجود، لا بالمقاييس السياسية حيث يرفضها الرأي العام العالمي بحسبانها مرادفاً لتدمير

اسرائيل، ولا بالمقاييس العسكرية، حيث موازين القوى مختلّة تماماً لصالح جبهة الاعداء. وقد تطلب الامر وقتاً طويلاً نسبياً (خمس سنوات تقريباً) حتى تخطّت الثورة هذا المفهوم الاستراتيجي للدولة، وخطت على طريق تكريس مزيد من الواقعية الثورية في وعيها وسلوكها، وبالذات في كيفية تناولها قضية الدولة.

ان انتقال الخطاب السياسي الفلسطيني الى معالجة مغايرة لمسألة الدولة على قاعدة المرحلية، كانت مناسبته عقد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في حزيران (يونيو) ١٩٧٤، التي تمّ فيها اقرار «البرنامج الوطني المرحلي لـ م.ت.ف.»[١٢]، برنامج العودة وتقرير المصير وانتزاع الاستقلال الوطني. ومع ان اقرار البرنامج (الذي سيطور صيغته من الحديث عن السلطة الوطنية الى الحديث عن الدولة المستقلة) لم يحصل بموافقة اجماعية، الاّ بعد خمس سنوات، خلال الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني (١٩٧٩). الاّ ان مجرّد تداول خيار المرحلية من طرف قوى سياسية فلسطينية وازنة، يعكس درجة التحوّل، في الخطاب السياسي الفلسطيني، نحو التعاطي الواقعي مع متغيرات الوضع الاقليمي، والدولي، في وقت كانت تتضافر، على نحو معاكس، عوامل عدة لترشيح خطاب الرفض الاستراتيجي لمزيد من التشدد المبدئي في وجه المرحلية في العمل الوطني الفلسطيني.

ثمّة عوامل عديدة كانت وراء هذا الانعطاف الكبير[١٣] في الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي خطابها السياسي، الذي انتقلت فيه من تصريف الاستراتيجيا الى تصريف التكتيك. ويقف في مقدم تلك العوامل:

- تزايد الاقتناع والوعي، فلسطينياً، بأن المعركة ضد الصهيونية معركة من طبيعة استراتيجية، لا يمكن كسبها الاّ من خلال تحصيل، ومراكمة، انتصارات جزئية قبل الحاق الهزيمة الكاملة بالعدو، هذه التي تفترض حشداً استراتيجياً شاملاً للموارد والطاقات العربية، وتعديلاً جذرياً في ميزان القوى الدولي، والاقليمي، بما يضعف من الجبهة المعادية، ويضعها في موقع الدفاع. ولمّا كان ذلك يتطلب فعلاً طويل النَفَس، وتعبئة شاملة للقوى، فان تحقيق المكاسب المرحلية يصبح آلية في هذه العملية الاستراتيجية، وعنصراً من العناصر المفضية الى توفر شروطها.

- الانتصار الجزئي في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، الذي فتح ملف الارض المحتلة، وشكّل عنصر ضغط جديد على اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية لدفعهما الى التسليم بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقدّمها حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني. وهو الانتصار الذي ينبغي تتويجه ببرنامج سياسي واقعي يراعي حدود الدور العربي في ظرفيته السياسية تلك، وسقف مطالبه، وما هو متاح للحركة الوطنية الفلسطينية في الشروط القائمة آنئذٍ، الامر الذي عنى ضرورة تطوير تلك النتائج التي أسفرت عنها الحرب، وحمايتها من التبديد والمساومة.ببرنامج وطني يخرج الصراع العربي ـ الصهيوني من التعريف الذي تراد له السيادة كصراع حدودي بين اسرائيل والدول العربية، الى تعريف صحيح له كصراع جوهره القضية الفلسطينية والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

- القبول المتزايد للرأي العام الدولي بحل سياسي للصراع العربي ـ الصهيوني يقود الى قيام كيان وطني فلسطيني مستقل على الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧.

ولم تتوقف ادبيات الثورة عن تأكيد الطبيعة التكتيكية المرحلية لهذا البرنامج، برنامج الدولة الفلسطينية المستقلة، وعلى التشبث المبدئي بالحل الاستراتيجي حينما تتوافر له الشروط، ونعني به التحرير الكامل وبناء الدولة الديمقراطية العلمانية. غير ان المعطى السياسي الذي استجد على

ساحة «الخيارات» الفلسطينية، وخصوصاً بعد غزو لبنان العام ١٩٨٢، وفي مجال المرحلية بالذات، التي تمّ تكريسها برنامجياً، وسياسياً، هو ميل المرحلية ذاتها الى التمرحل، أي صيرورتها فضاء مفتوحاً على خطوات تكتيكية دون الحدّ المرتسم في البرنامج الوطني المرحلي (الذي كان عنوان المرحلية وخط «التنازل» الاخير في «خيارات» المقاومة الفلسطينية). ذاك تماماً ما نقف عنده ونحن نستعيد وقائع الفترة الفاصلة بين مطلع العام ١٩٨٥، أي الفترة التي فتحها توقيع الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني (١١ شباط ـ فبراير ١٩٨٥) في عمّان، وأغلقها المجلس الوطني في دورته الثامنة عشرة في الجزائر (نيسان ـ ابريل ١٩٨٧).

مرحلة المرحلية، أي اخضاعها لعملية التمرحل، جاءت تعلن عن نفسها في صيغة الاتحاد الكونفدرالي الاردني ـ الفلسطيني. وهي عملية مرحلية اقتضتها، في منطق وتقدير القوى والاطراف التي دافعت عنها، تطورات القضية الفلسطينية بعد الانسحاب من بيروت ومن البقاع وطرابلس (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣)، وانفتاح الساحة الوطنية الفلسطينية أمام الوان التدخل والاختراق الخارجيين، والهجوم الاميركي ـ العربي المتناغم على م.ت.ف. بهدف تصفيتها، أو مصادرة قرارها، فضلاً عن المأزق الذي دخلت فيه عملية التسوية في المنطقة بعد العام ١٩٨٢، جراء التشدد الاميركي والصلف الاسرائيلي والاسترخاء والشلل العربيين. وبالجملة، فان معركة حماية القرار الوطني الفلسطيني، ولجم الميل السياسي الاميركي الى ترتيب حلول سياسية للمنطقة بمعزل تامّ عن منظمة التحرير الفلسطينية وباتفاق مع أطراف عربية منافسة، هي العوامل السياسية الحاسمة، في نظر قيادة المنظمة، التي أملت الاقدام على هذه الخطوة التكتيكية. ولم تخف أطراف فلسطينية عديدة ان الحساب التكتيكي في هذه الخطوة كان ينعقد، أساساً، على عرقلة عملية التسوية كما تجرى على قاعدة «مشروع ريغان»[١٤]، وتسهيل التواصل بين المنظمة والارض المحتلة عبر الاردن[١٥]. ولذلك، فهي الى المرحلية الوظيفية أقرب منها الى المرحلية البرنامجية.

واذا كان العديد يستدلون على الطابع الوظيفي السياسي لهذه المرحلية، ممثلة في «اتفاق عمان»، يكون الاتحاد الكونفدرالي هو، بالضرورة، اتحاد دولتين، هما دولة الاردن ودولة فلسطين بعد ان تستقل، الاّ ان اتجاه الاحداث، والتمعّن جيداً في فحوى «اتفاق عمان» يقطعان بأن الاتحاد لو كتب له الوجود لكان اتحاداً فدرالياً وليس كونفدرالياً؛ فاذا كان قيام الدولة الفلسطينية ممكناً (وهو شرط لقيام اتحاد كونفدرالي)، فلماذا الدعوة الى اتحاد كونفدرالي يشكل، منطقياً وزمنياً، خطوة لاحقة، وليست سابقة، على قيام الدولة الفلسطينية؟

وعلى كل حال، فحينما دبّت الحياة، مجدداً، على الساحة الوطنية الفلسطينية بعد اندلاع الانتفاضة، نسي الجميع موضوع الكونفدرالية، وتعاملوا مع مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة كما صيغ في دورات المجالس الوطنية الفلسطينية المتعاقبة (١٤ و١٥ و١٦)، وصولاً الى الاعلان التاريخي، «اعلان الاستقلال».

من الاستقلال في اطار الدولة الاقليمية (سوريا) أو الدولة العربية، الى الاستقلال في اطار الدولة الوطنية. ومن الدولة الوطنية ذات السيادة على كامل تراب فلسطين الى الدولة الوطنية المستقلة على الارض المحتلة في حرب العام ١٩٦٧، كان خط مسار التعاطي الفلسطيني مع مسألة الدولة. واذا كان هذا التعاطي الفكري قد تحرك ـ كما رأينا ـ في دائرة الثنائية: قومي ـ وطني، ثم في دائرة الثنائية: استراتيجي ـ مرحلي، فان التعاطي السياسي (العملي) مع الدولة الوطنية، ومن أجل بنائها، دار في

مدار ثنائية أخرى جديدة هي ثنائية العسكري ـ السياسي.

٣ ـ الدولة الوطنية؛ العسكري والسياسي

السجال العنيف الذي دار على الساحة الفلسطينية بين دعاة الحل المرحلي ودعاة الحل الاستراتيجي، لم يكن يعادله، في عنفه، ويوازيه، في أهميته، الاّ ذاك الذي اتخذ الاختيار بين العمل السياسي والعمل المسلّح موضوعاً له، أي الذي دار حول أي من الاسلوبين أرجح، وأفعل، في كسب معركة التحرير.

ينبغي الاشارة، كبداية، الى بعض المعطيات الاولية في الموضوع.

(أ) كانت فصائل المقاومة الفلسطينية حسمت أمرها، بعد هزيمة العام ١٩٦٧، باعتبار الكفاح المسلّح الخيار الأساس، والوسيلة الاهم في «العملية الوطنية التحررية». وكان هذا الكفاح المسلّح ليس شيئاً آخر غير العمل الفدائي الواجب تطويره نحو حرب الشعب طويلة الامد. أمّا العمل العسكري النظامي، فقد اسقطت المقاومة أهميته، بل لم تتوان عن تشييعه ونعيه في أدبياتها. لذلك، حين خاضت فصائلها السجال حول الطريقين، العسكري والسياسي، في النضال، فان ذلك لم يكن ينسحب، حكماً، على الاسلوب العسكري النظامي.

(ب) حين كان يقع الاختلاف بين الفرقاء حول الموضوع كان يقع بين دعاة رفض الحلول السياسية وبين دعاة التعامل بواقعية مع معطيات الظرفية، ولم يكن يقع بين فريق مسلّح وآخر يرفض التسلّح. فبمقدار ما أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والقوى التي وقفت معها في اطار «جبهة الرفض الفلسطينية» تشبثها بالكفاح المسلّح طريقاً رئيساً الى تحرير فلسطين، كذلك فعلت «فتح» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وبمقدار ما رفضت الجبهة الشعبية وحلفاؤها التسوية المعروضة؛ كذلك فعلت «فتح» والجبهة الديمقراطية[١٦].

يمكننا استعراض ثلاث لحظات في مسار جدل العسكري والسياسي على الساحة الفلسطينية كانت الغلبة في كل واحدة منها لطرف من طرفي الثنائية، ولسبب من الاسباب الموضوعية والذاتية:

اللحظة الاولى، وهي التي هيمنت فيها اطروحة واحديّة، مؤداها ان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد الرئيس الى التحرير والاستقلال. وهي اطروحة هيمنت لاسباب عدة، من أهمها تزايد الثقة في قدرات المقاومة بعد معركة الكرامة وما أعقبها من اتساع رقعة العمليات الفدائية في القطاع والضفة؛ والتعاطف الشعبي الفلسطيني، والعربي، مع رجال المقاومة؛ ثمّ رسوخ القناعة بالتلازم العضوي بين التحرر الوطني والكفاح المسلّح (وهو ما تقدّمه دروس التجارب الثورية العالمية)؛ والتهيّب من اللجوء الى العمل السياسي والحلول الدبلوماسية، لارتباط ذلك بمأساة ضياع فلسطين (قرار التقسيم)، وتفادياً للسقوط في أخطاء الحركة الوطنية بين العامين ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨. وقد أضافت هزيمة الجيوش العربية، في حرب العام ١٩٦٧، الى هذه العوامل سبباً اضافياً للاعتماد على الذات، وتعظيم فكرة النضال المسلّح.

اللحظة الثانية، وقد شهدت انتقالاً، في الخطاب السياسي الفلسطيني، نحو الاهتمام بالعمل السياسي والدبلوماسي، ولكن لا بصفتهما بديلاً من العمل المسلّح، وانما كطريق تكميلي له. وعوامل هذا التحول عديدة، يقف في مقدّمها الشعور، وربما اللاشعور، الفلسطيني بمحدودية الآلة المسلّحة الفدائية، بعد ان اختبرت في عمان وجرش وعجلون؛ ثمّ اندلاع حرب تشرين الاول (اكتوبر) وما

فتحـه الاداء العسكري العربي الجيد فيها من نتائج سياسية سرعان ما بلورت خيار التسوية في المنطقة ولدى القوى الدولية الفاعلة؛ وأخيراً ميل أطراف أساسية في الثورة الفلسطينية الى قبول مبدأ المرحلية في العمل الوطني وبلورتها للبرنامج المرحلي، مع ما أنتجه، وفتحه، ذلك من نتائج، كان أهمها الاعتراف العربي بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، والاعتراف الدولي المتزايد بها، المتوّج بعضويتها مراقباً في هيئة الامم المتحدة.

أمّا اللحظة الثالثة، فهي التي أخذ الخيار السياسي يتحوّل فيها الى خيار رئيس، وأحياناً الى الخيار الرئيس، في عمل م.ت.ف. وذلك منذ العام ١٩٨٢. أمّا أسباب ذلك، فتكمن في ضرب المقاومة في لبنان واجلائها من بيروت ومناطق أخرى؛ وتجريد جسمها العسكري المتبقي من السلاح (وفي هذا المسعى اندرجت الحروب ضد المخيمات)؛ ووقف الدول العربية لخيار المواجهة العسكرية، وانعطافها الى الاخـذ بـ «برنامج سلام»؛ والانضواء الطوعي، أو الاضطراري، الفلسطيني الى محصلة ذلك الوضع؛ وقيام الانتفاضة الشعبية في الارض المحتلة كصيغة متقدمة للمقاومة المدنية؛ وانتقال مركز الثقل، في العملية النضالية، الى الداخل؛ ثمّ نشوء ظرفية الوفاق العالمي بين العظميين ورجحان خيار التسوية؛ فضلاً عن التأييد العالمي الكاسح لحق تقرير المصير الوطني للشعب الفلسطيني، ولعقد المؤتمر الدولي كطريق نحو التوصل الى تسوية للنزاع في المنطقة.

تلك كانت لحـظات الجـدل الثـلاث بين العسكـري والسيـاسي[١٧] في خيارات العمل الوطني الفلسطيني المشدود الى هدف التحرير وبناء الدولة. لحظات حكمها قانون التوتر، الذي كان، بدوره، محكـومـاً بجملة ما يطرأ من متغيّرات على شروط العملية الوطنية تلك. واذا كانت ثمة من خلاصة نستنتجها من قراءة مسار ذلك الجدل، ووجهته في التجربة الفلسطينية وفي الخطاب السياسي الذي يؤسسـها، فهي انه قطع الشوط التاريخي، الذي لم يكن عليه الاّ ان يقطعه، من الحرب التحريرية، التي كانت أطوارها مستعرة في غير منطقة من العالم الثالث، في حقبة الستينات، الى معركة التسوية التي قضي على ثورات العالم ان تلجها مع الغورباتشيوفية. وكما انه مسار امتد من النزاع العالمي الى الوفاق العالمي، فقد امتد، في صورته الداخلية، الفلسطينية من الارادوية الرومانسية الى الواقعة الثورية.

ان الثنائيات الثلاثة التي استعرضناها سابقاً كانت القاعدة التي، انطلاقاً منها، تمّ التفكير في مسألة الدولة، والادوات المفهومية التي بها جرى ذلك التفكير. واذا أردنا ان نرسم هنا خلاصة تركيبية للعرض السابق لكيفية اشتغال تلك الثنائيات في الخطاب الفلسطيني المنتج لاطروحة الدولة، لقلنا ان الثنـائي المفهـومي «قـومي ـ وطني» يفيـد التفكـير في هوية الدولة وطبيعة انتسابها؛ وان الثنائي «استـراتيجي ـ مرحـلي» يفيـد التفكير في حدودها الجغرافية والسيادية؛ أمّا الثنائي «عسكري ـ سياسي»، فيفيد التفكير في الكيفية التي يصار بها الى بناء هذه الدولة. كما يمكن الاستخلاص، أيضاً، ان هذه الثنائية المفهومية كانت تغطي وتخفي، في التجربة الفلسطينية، ثنائية سياسية أخرى هي ثنائية «القيادة ـ المعارضة»، بحيث يصبح كل طرف من الثنائيات المفهومية الثلاثة مرادفاً لطرف في هذه الثنائية السياسية.

على ماذا تدل هذه الثنائيات في الوعي السياسي الفلسطيني، وفي تناوله اشكالية الدولة؟ انها تدل على انشداد الساحة الفلسطينية، وخطابها السياسي، الى سلطات ثلاث: سلطة العامل العربي، سلطة النص الثوري، سلطة العامل الفلسطيني.

سلطة العامل العربي («القومي») أنتجت، على الدوام، التعبير القومي على الساحة الفلسطينية، وضمنها ساحة الوعي. ومع ان هذه السلطة لم تكن منسجمة الافعال والنتائج دائماً (كانت فاعلة أحيانـاً، وكـانت كابحـة أحايين أخرى)، الّا انها عكست درجة انفتاح الساحة الفلسطينية على الاختراقات الخارجية العربية الى حدّ الاستتباع.

وسلطة العـامـل الفلسطيني توزعت بين التعبير الوطني الجماهيري ذي المضمون التحرري الاستقلالي، والذي عبّر عن نفسه في سلسلة النضالات الشعبية والسياسية ضد الاحتلال والالحاق والوصـايـة ومصـادرة القـرار الوطني، وبـين التعبـير السياسي ـ الاجتماعي البرجوازي الوطني الفلسـطيني المتحكّم في المجتمع الفلسطيني: تحت الاحتلال، وفي اللجوء. وعلى تفاوت تأثير سلطة العامل الفلسطيني، فانها أفرزت موقفاً فلسطينياً شديد الحرص على الهوية الوطنية المتميزة، سواء في صورته (الموقف) الوطنية الاستقلالية المشتبكة مع الاحتلال والالحاق، أو في صورته القطرية.

أمّـا سلطة النص الثوري، أي سلطة الافكار والاطروحات التي ارتبطت بالحركة الاشتراكية والثورية العالمية، فتتمثل في طغيان مرجعية النظرية على مرجعية الواقع، التجربة الثورية (الصينية أو الفيتنامية)، على الحقائق السياسية القائمة، الحلم على الممكن؛ أي صيرورة الاطروحة الثورية (حرب الشعب مثـلاً) مصـدر ومـرجـع التفكير ومعيار الحكم على الاشياء والتعامل معها، وليس الواقع بخصـائصه (لجوء قسم من الشعب خارج ارضه، وقيام ثورته على الحدود في بلدان الطوق التي ليست، على كل حال، قواعد ارتكاز كما كانت هانوي).

ان ثنائية «قطري ـ قومي» تعكس درجة انفتاح الوضع الفلسطيني على تأثير العامل العربي، تجربة وفكراً، ودرجة المقاومة الذاتية (الوطنية) التي يولدها ذلك الانفتاح. أمّا الثنائية «استراتيجي ـ مرحلي»، والثنائية «عسكري ـ سياسي»، فتعبّران عن درجة انشداد الخطاب السياسي الفلسطيني الى سلطة النص، ودرجة المقاومة الذاتية فيه ضد هذا الانجذاب.

٤ ـ الدولة والانتفاضة؛ نحو مرجع جديد

تعكس الثنائيات السابقة، من وجهة نظر تاريخية، معيارية، أمرين على الاقل: أولهما التراجع العام الذي شهدته الحركة الوطنية الفلسطينية في مطالبها ووسائل عملها، وهو جزء من التراجع العام العـربي، ومن تراجع الحركة الثورية العالمية خلال العقدين الاخيرين؛ وثانيهما ميل هذه الحركة، الواعي (الاختيـاري والاضـطراري) نحو الخروج من مدار الايديولوجيا الى مدار السياسة، من الشعار الى البرنامج.

ورثت الانتفـاضـة هذا الحصاد الممثّل في النقطتين السابقتين. فهي، من جهة، حاصل ذلك التراجع، ورداً عليه. وهي، من جهة أخرى، صورة لذلك الانتقال الفذّ من الايديولوجيا الى السياسة، ومن الشعار الى البرنامج. وبمقدار ما ورثت ذلك، فهي أضافت اشياء جديدة الى وسائل النضال من أجل كسب معركة الدولة. غير ان أهم ما أضافته هو صيرورتها مرجع التفكير الفلسطيني في الدولة بدل النصوص المجردة، والرهان الاساس لبنائها بدل الجيوش «القومية» المعطلة.

لم تفتأ قضية الدولة تشكّل هاجساً ضاغطاً في الخطاب السياسي الفلسطيني، وهدفاً مستمراً للنضال الفلسطيني؛ لكنها المرة الاولى، ربما، التي سيكتسب التفكير فيها، والنضال من أجلها، شرعية راهنيـة، فضـلاً عن الشرعيـة المبـدئيـة التي كانت لهـا على الدوام. ففي مختلف فتـرات العمل

الوطني الفلسطيني السابقة لقيام الانتفاضة، كان الحديث عن الدولة حديثاً في المبادىء والاهداف أكثر منه حديثاً في السياسة. ذلك ان القوة الذاتية للثورة الفلسطينية لم تكن تسمح بتحقيق هذا الهدف، فضلاً عن ان الاختلال الفادح في ميزان قوى الصراع العربي ـ الاسرائيلي لصالح العدو غدا اختلالاً مضاعفاً بعد حرب العام ١٩٦٧، ثمّ بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد؛ أمّا الفرصة الوحيدة التي أتيحت، فلسطينياً وعربياً، لفتح ملف تقرير المصير والدولة، وجرى اهدارها، فهي فرصة الانتصار العربي الجزئي في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. فشروط التسوية، قبل الانتفاضة، لم تكن متوافرة، على الرغم من كل ما قيل عنها. بل ان مرحلة ما بعد بيروت القاسية جداً، والتي وجدت م.ت.ف. نفسها فيها كما لو انها ملزمة باعادة بناء كل شيء «من الصفر»، كان من شأنها (المرحلة) ان تسقط حتى ذلك الوهم الضعيف بالتسوية[١٨].

لقد أعادت الانتفاضة الى مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة زخمه الضروري. فقد أطلقته مدويّاً، ضاغطاً على الجميع؛ على الاحتلال، الذي شقت وحدة مجتمعه[١٩]؛ وعلى حماته الغربيين؛ وعلى الدول العربية؛ وعلى القوى الدولية المعنيّة بملف الصراع في الشرق الاوسط، ودفعت به الى صدارة المطالب، ووفرت له النصاب الجماهيري الذي يحتاجه، ووضعت، في حوزة قيادة الثورة، الادوات الاجرائية التي تمكّنها من ادارة المعركة السياسية لكسب ملف الدولة. ولم يكن ممكناً اعلان قيام دولة فلسطين الّا بحجارة ابناء فلسطين.

حقاً، لقد كانت الانتفاضة المرجع الاهم، في تاريخ الثورة، لاطلاق مطلب الدولة كمطلب راهن. ساعدها في ذلك المناخ الدولي العام بمتغيراته وتوازناته الجديدة، والقواعد الحديثة التي أصبحت تقوم عليها تلك التوازنات. وعلى الرغم من انه من غير الثابت ان الوفاق الدولي قد يسفر عن تسوية للصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي[٢٠] (كما لم يسفر عن تسوية للأزمتين، الافغانية والكمبودية)، الّا ان ضغط الانتفاضة، اذا وفرّ لها العرب شروط الضغط الفاعل، سيجبر الوفاق الدولي على ان يمر ببخته من المنطقة العربية ليهدىء من روع اسرائيل، ويتيح للشعب الفلسطيني ممارسة هذا الحق الجزئي ـ المتواضع من حقوقه التاريخية ـ في تقرير مصيره، وتحرير ارضه من الاحتلال، وتمكين دولته المستقلة المعلنة من ممارسة حق السيادة. فلقد أصبح تكريس كل الجهد الفلسطيني من أجل الدولة أمراً شرعياً تماماً.

---

(١) ماهر الشريف، «الخاص والعام في نضال الشعب الفلسطيني»، **النهج** (نيقوسيا)، العدد ٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣، ص ٥٠.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٥١.

(٣) سميح شبيب، «منظمة التحرير الفلسطينية؛ التطور، وصراع الارادات»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٥٢ ـ ١٥٣، تشرين الثاني / كانون الاول (نوفمبر/ ديسمبر) ١٩٨٥، ص ٢٨.

(٤) حين كانت تصدر قرارات مؤتمر غزة وتعلن «حكومة عموم فلسطين»، كان الملك عبدالله يوعز الى بعض الوجهاء الفلسطينيين المرتبطين به بالرد «بخطوة فلسطينية» على قرار انشاء الحكومة الفلسطينية المستقلة، فتداعى بعضهم الى الاجتماع في مؤتمر، في عمان، صدر عنه ان المؤتمر «يفوّض جلالته، تفويضاً تامّاً، في ان يتحدث باسم عرب فلسطين، ويفاوض عنهم، ويعالج مشكلاتهم بالشكل الذي يراه». عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية؛ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٩، ص ١٩. وقد شكّل وفد عن المؤتمر للتوجه الى الملك عبدالله، لاطلاعه على نتائج المؤتمر. وقال رئيس الوفد، عجاج نويهض، مخاطباً الملك: «يا جلالة الملك، اتفق المؤتمرون

على مبايعة جلالتكم لتكون بقية فلسطين تحت عرشكم المفدّى، والمسجد الاقصى وما حوله أمانة في اعناقكم، نحاسبكم عليها يوم القيامة، اذا فرّطتم بها». أمّا الملك عبدالله، فقد اجاب: «لقد وضعتم في عنقي حملاً ثقيلاً لا أستطيع تحمّله؛ ولكني أرجو الله ان يعينني عليه، وشكراً». شبيب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨. أمّا الترتيب الذي اتخذه الاردن، بعد ذلك، للرد على قرار انشاء «حكومة عموم فلسطين»، فقد تمّ اتخاذه بتنسيق مع السلطة المصرية، حيث ابعد الحاج امين الحسيني من غزة، ليعقد، بعد ذلك، مؤتمر اريحا الشهير الذي تمّت فيه مبايعة الملك عبدالله ملكاً على فلسطين.

(٥) للتفصيل، انظر، حول هذا، باسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤، ص ٧٦ ـ ٨٨.

(٦) من الواضح، هنا، ان الحديث يجرى عن مصر الناصرية بالدرجة الاولى، لأن بقية العالم العربي كانت أحوج ما تكون الى مشاهدة نهاية كاملة للقضية الفلسطينية، امّا في صورة مصادرة عربية لها، أو في شكل تقادم يدخلها دائرة النسيان.

(٧) من المفيد، هنا، الاشارة الى ان هذه الاطروحة القومية لم تكن وحدها السائدة، فلسطينياً، في هذه الفترة، بل نازعتها السيادة اطروحة وطنية صاعدة، عبّرت عنها، في نهاية الخمسينات، المجموعة السياسية الجديدة التي شكّلت، فيما بعد، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).

(٨) سوى عند قليلين، غالباً ما كانت اعتباراتهم أقرب الى النفعية منها الى النزعة القومية.

(٩) انظر، حول هذا، جورج حجار، «أدبيات حركة ' فتح' او الخط القطري التحرري»، **الثقافة** (بغداد) العدد ٤، السنة التاسعة، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، ص ٣٤ ـ ٦٨.

(١٠) حين تسلّمت فصائل المقاومة قيادة م.ت.ف. بعد هزيمة ١٩٦٧، عقدت الدورة الرابعة للمجلس الوطني في القاهرة (تموز ـ يوليو ١٩٦٨)، لتعديل «الميثاق القومي» للمنظمة، الذي أصبح يعرف، بعد هذه الدورة، باسم «الميثاق الوطني». ومن التعديلات الهامّة التي أُحدثت في الميثاق، لتأكيد تميّز الشخصية الوطنية الفلسطينية، التعديل الذي مسّ المادة الاولى منه، ونص على ان «فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني؛ وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير؛ والشعب الفلسطيني جزء من الامة العربية»، مستعيضاً بذلك عن الصياغة السابقة للمادة التي ورد فيها ان «فلسطين وطن عربي». وبيّن ان مثل هذه التعديلات تجد مبررها داخل الميثاق نفسه. فهي لم تكن قلباً كاملاً له، الشيء الذي يدل على ان ميثاق المنظمة، حتى في صيغته القديمة، لم يكن يخفي الخصائص الوطنية المتميزة للشعب الفلسطيني، ولقضيته. انظر نص الميثاق في راشد حميد، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٥.

(١١) نقل أبو اياد صورة درامية للكيفية التي نما فيها الشعور بالحاجة الى الاستقلال عن الوصاية العربية لدى النخبة التي آل اليها اعلان الثورة الفلسطينية وقيادتها، قائلاً: «نحن الجيل الذي رأى الحاج أمين الحسيني، مفتي فلسطين، وقد جاء لاجئاً سياسياً الى القاهرة، بعد نكبة فلسطين؛ لدينا عقدة، حين رأينا كيف وضعوه في حي الزيتونة، ولم يسمحوا له بأن يتصل بأحد على امتداد عامين؛ وكان تحركه السياسي يحتاج الى قرار من فوق؛ وفي الاعلام كانوا يظهرونه حين يريدون، ويخفون أخباره حين يريدون. هذه العقدة المبكرة جعلتنا، حين بدأنا ثورتنا المعاصرة، أكثر وعياً بضرورات استقلال الحركة السياسية الفلسطينية عن العواصم العربية». توفيق أبو بكر، **قادة فلسطينيون في حوار استراتيجي**، بلا مكان نشر، بلا ناشر، الطبعة الاولى، ١٩٨٧، ص ٧٧.

(١٢) يسمّى، أيضاً، برنامج النقاط العشر. ويشار الى ان الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كانت بادرت، قبل هذا التاريخ، الى صوغ نقاطه في الدورة الرابعة للجنتها المركزية التي عقدت في آب (اغسطس) ١٩٧٣. انظر نص هذه المقررات، وتحليلاً لها، في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (منظمة المناطق المحتلة)، **الوضع في المناطق المحتلة ومهماتنا**، بلا مكان نشر، بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، ص ١٢٠ ـ ١٢٤، ٣٣ ـ ٣٩.

(١٣) أطلق هذا الانعطاف أكبر سجال نظري سياسي شهدته المقاومة منذ قيامها. وربما كان ما نشر في مجلتي **الحرية** (بيروت) و**الهدف** (بيروت) أهمّ ما أسفر عنه من مادة غنية.

(١٤) هذا ما وعته جيداً الدوائر السياسية الاردنية حين أقدمت، بعد عام على توقيع «اتفاق

عمان»، على الغائه، وفك العمل المشترك مع قيادة م.ت.ف.

(١٥) هذا، أيضاً، ما أدركته الدوائر الاردنية حين اتخذت قرار اغلاق مكاتب «فتح» وطردت الشهيد «ابو جهاد»، بعد الازمة مع قيادة م.ت.ف.

(١٦) كانت «الشعبية» تحذّر من القبول بتسوية تسفر عن «دويلة»، ومن هنا رفضها للحلول السياسية معتبرة اياها «استسلامية». غير ان «فتح» و«الديمقراطية» اعتبرتا هذه «الدويلة» غير مقبولة أميركياً واسرائيلياً، ومن ثمّ، فان التسوية، بهذا المعنى، غير ممكنة؛ ومقابل ذلك، دعت الى النضال على أساس برنامج «النقاط العشر» لدحر الاحتلال وانتزاع قاعدة ارتكاز وطنية (أي «الدويلة»). يمكن مراجعة مادة هذا السجال، في يساري فلسطيني، «المسألة الوطنية الفلسطينية بين اليسار الحقيقي والتطرف اللفظي البرجوازي» (سلسلة مقالات)، **الحرية**، من آب (اغسطس) ١٩٧٣ ـ ٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣؛ وكذلك **الهدف**، خاصة العدد ٢١٤، ١٩٧٣/٨/١١، والعدد ٢١٧، ١٩٧٣/١/٧.

(١٧) تناولنا ذلك في كتابنا، **المسألة الوطنية الفلسطينية، من الهزيمة الى الانتفاضة**، الرباط: البيادر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ١٩٨٩، ص ١٥٧ ـ ١٦٥.

(١٨) على كل حال، لقد دفع ذلك بالبعض الى المطالبة بـ «أي شيء».

(١٩) Bishara, Azmy; "Israel Faces the Uprising; A Preliminary Assessment", *Middle East Report,* No. 157, March / April 1989, pp. 8 - 11.

(٢٠) هناك من يرى جازماً خلاف هذا الرأي؛ ويذهب الى ان ارادة حل المشكلات الاقليمية ارادة دولية يعلن عنها العظميان، وان «الحروب الاقليمية» تجد مدخل حلها، والحركة ينبغي ان تطاول، عاجلاً أو آجلاً، الشرق الاوسط Sayyid Ahmed, Moham-med; "Pour qu'un Reglement au Proche - Orient Debouche sur une Paix Durable", *Le Monde Diplomatique,* No. 428, Novembre 1988, p. 22.

فلسطينيو الارض المحتلة العام ١٩٤٨

الواقع الديمغرافي، والاجتماعي، والسياسي

أمين عطايا

في العـام ١٩٤٨، استطاعت الآلة العسكرية الصهيونية من احتلال ٧٦,٧٠ بالمئة من أرض فلسطين، وأقامت على هذا الجزء الهامّ اسرائيل، بعد ان تمكّنت من تشريد نحو ٧٣٦ ألف فلسطيني من على أرض وطنهم، يشكّلون نحو ٥٠,٢ بالمئة من تعداد الشعب الفلسطيني في ذلك العام. وقد بقي في هذا الجزء المحتل نحو ١٥٦ ألفاً، شكّلوا نحو ١٠,٦ بالمئة من تعداد هذا الشعب[١]؛ كما شكّلوا نحو ١٧,٨٧ بالمئة من اجمالي سكان اسرائيل في نهاية العام ١٩٤٨. وقد ارتفع عددهم حتى اصبحوا، في مطلع العام ١٩٨٨، نحو ٧٩٥ ألف نسمة، يشكّلون نحو ١٧,٩٦ بالمئة من مجموع السكان (بمن فيهم سكان القدس العربية)[٢]. أي انهم ظلوا يحتفظون بمتوسط هذه النسبة، على الرغم من موجات الهجرة اليهودية المتتالية خلال تلك الفترة من الزمن (التي تلت انشاء «الدولة» وحتى مطلع العام ١٩٨٨).

ويمكن القول ان بقاء جزء من الشعب الفلسطيني متشبثاً بأرض وطنه في العام ١٩٤٨ قد شكّل أحـد أبرز جوانب المأزق الصهيوني ومشكلته الديمغرافية، والذي أخذ يكبر، ويتفاقم، مع التطوّر والتزايد العددي لهذا الجزء من الشعب الفلسطيني، حتى صار هاجساً يقضّ مضاجع الصهيونيين. فالآفاق المستقبلية المتوقعة للزيادة السكانية الطبيعية للعرب في اسرائيل، تشير الى ارتفاع تلك النسبة بصورة تصاعدية. ويعتبر بعض الصهيونيين ان التطوّر الديمغرافي لعرب اسرائيل (خاصة بعد ضمّ سكان مدينة القدس الشرقية الى احصاءاتها بعد قرار ضمّها الى اسرائيل في العام ١٩٦٧) يمثّل الخـطر الاسـاس الذي يتهدّد كيانهم العنصري. وفي هذا المجال، كتب الكاتب الاسرائيلي يوحنان رامني، في مجلة «كيفونيم»: «ان المشكلة الاساسية هي العرب داخل ' الخط الاخضر' . فقد ارتفع عدد العرب داخل هذا الخط من ٣٩٩ ألفاً العام ١٩٦٧ الى ٦٩٠ الفاً العام ١٩٨٢ (بمن فيهم سكان القدس الشرقية)، أي بنسبة ٧٢,٩ بالمئة»[٣]. كما أكد البروفيسور الاسرائيلي ارنون سوفير «ان نسبة التكاثر الطبيعي بين العرب في اسرائيل تحتل المرتبة الاولى في سلّم التكاثر الطبيعي في العالم، حيث ان نسبة الولادات لديهم هي ٤,٥ بالمئة سنوياً، مقابل ٢ بالمئة في مصر، و٢,٥ بالمئة في الصين الشعبية، في الوقت الذي لا تتجاوز هذه النسبة لدى اليهود ١,٥ بالمئة؛ كما ان نسبة الوفيّات عند العرب في اسرائيل لا تتجاوز أربعة بالألف، مقابل سبعة بالألف عند اليهود»[٤].

ويتوقع الديمغرافيون الاسرائيليون ان يصل عدد العرب في اسرائيل نحو ١,٢ مليون نسمة في مطلع القرن المقبل، مقابل ٤,١ ملايين يهودي؛ وان نسبتهم سترتفع الى حوالى ٢٢ بالمئة من مجموع السكان داخل اسرائيل في مطلع القرن المقبل[٥].

فمن هي تلك الأقلية العربية التي بقيت في الجزء المحتل من فلسطين العام ١٩٤٨؟ وكيف تمكّنت من الاستمرار، والتكاثر، تحت شروط الاحتلال؟

من المفيد، هنا، رصد التطوّرات الديمغرافية، والاجتماعية، والسياسية، لعرب الارض المحتلة العام ١٩٤٨ والتي تحققت من خلال الصراع شبه اليومي مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية واجراءاتها التعسفية ضدهم؛ ومع ذلك كله، ظلّوا صامدين في مدنهم وقراهم، حيث يمثّل استمرار الشعب الفلسطيني في الوجود والبقاء، واحتفاظه بهويته الوطنية، الوجه الابرز لمأزق الصهيونية، والمشكلة الاساس التي تواجه استكمال تنفيذ مشروعها العدواني وتحقيق اهدافه النهائية، بعد ان ظلّ تغييب هذا الشعب، هوية ووجوداً، احد أبرز الاهداف الصهيونية لتحقيق «دولة يهودية خالصة» في فلسطين المحتلة. والسؤال الذي يطرح نفسه، هنا، يتعلق، أساساً، بماهية الحقائق المرتبطة بواقع فلسطينيي الارض المحتلة العام ١٩٤٨، ممّا يجعلهم يتسببون بالقلق والحذر لدى الاسرائيليين الذين لم يترددوا عن وصفهم بأنهم «سرطان في جسم الدولة»، وانهم «قنبلة موقوتة». ولا يتورّع بعض القادة الاسرائيليين عن كشف مخططات ونوايا لطرد العرب الى خارج الحدود وفي ظروف وأوضاع معيّنة. لذا، فان استمرار وجودهم يعتبر، في حدّ ذاته، شكلاً من أشكال المقاومة والصمود. وفي حقيقة الامر، لقد تبلورت، خلال السنوات الاخيرة، مجموعة من العوامل الاساسية، أثّرت، بشكل كبير، في بنية العرب في اسرائيل، وحوّلتهم من «أقلّية» يلفّها الاحباط والتشرذم والضياع، الى قوة بشرية فاعلة ومؤثرة نوعياً، يحسب حسابها في مجرى الصراع القائم[٦]. وفي هذا البحث، نتناول، بالتحليل، الجوانب المختلفة للواقع الديمغرافي والاجتماعي ـ الاقتصادي والواقع السياسي لعرب الارض المحتلة العام ١٩٤٨، منذ انشاء اسرائيل وحتى الآن.

العامل الديمغرافي

ذكرت المصادر الاحصائية الرسمية الاسرائيلية ان عدد العرب الذين ظلّوا داخل ما يسمّى بـ «الخط الاخضر» في العام ١٩٤٨، كان ١٥٦ ألف نسمة، يشكّلون نسبة ١٧,٨٧ بالمئة من اجمالي سكان الكيان الصهيوني في ذلك العام. وقد عاش هؤلاء تحت نير الحكم العسكري الاسرائيلي طيلة ثمانية عشر عاماً (من العام ١٩٤٨ الى العام ١٩٦٦). وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة التي عاشها هؤلاء العرب، لم تشهد الفترة الماضية أي هجرة منهم الى خارج فلسطين، الاّ في حدود ضئيلة جداً. كما لم تسمح السلطات الاسرائيلية بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى بيوتهم وأراضيهم في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨.

وهكذا اتّسمت طبيعة التجمّع السكاني الفلسطيني، في تلك المناطق، بالاستقرار النسبي خلال تلك الفترة، وكانت الزيادة الطبيعية هي العامل الوحيد الكمّي لهذا التجمّع الذي يتميّز، بصفة عامة، بفتوّته وارتفاع معدّل خصوبته، الامر الذي رفع عددهم من ١٥٦ ألفاً في نهاية العام ١٩٤٨، الى ٣١٢٢٢٠ في نهاية العام ١٩٦٦، فشكّلوا نسبة ١١,٧٥ بالمئة من اجمالي سكان اسرائيل للعام عينه. وفي مطلع العام ١٩٨٨، ارتفع عددهم الى نحو ٧٩٥ ألفاً (بمن فيهم سكان القدس الشرقية) فشكّلوا نسبة ١٧,٩٦ بالمئة من مجموع السكان للعام عينه (انظر الجدول الرقم ١).

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول الرقم ١، ان عدد السكان العرب في اسرائيل قد ارتفع من ١٥٦ ألف نسمة العام ١٩٤٨ الى ٣١٢٢٢٠ في نهاية العام ١٩٦٦، أي بزيادة قدرها ١٥٦,٢ ألف نسمة خلال تلك الفترة، وبنسبة زيادة تقدّر بنحو ١٠٠,١٤ بالمئة. وقد جاءت هذه

الجدول الرقم ١

تطوّر النمـو السكاني للعرب واليهود في اسرائيل ونسبة العرب الى مجموع السكان في السنوات المختارة (بالنسب المئوية)*

التاريخ	اجمالي السكان	اليهود	العرب	نسبة العرب من مجموع السكان
١٩٤٨/١١/٨	٨٧٢٧٠٠	٧١٦٧٠٠	١٥٦٠٠٠	٪١٧,٨٧
نهاية ١٩٤٩	١١٧٣٣٠٠	١٠١٣٣٠٠	١٦٠٠٠٠	٪١٣,٦٢
نهاية ١٩٥٥	١٧٨٩١٠٠	١٥٩٠٠٠٠	١٩٨٦٠٠	٪١١,١٥
١٩٦١/٥/٢٢	٢٢٣٤٢٠٠	١٩٨١٧٠٠	٢٥٢٥٠٠	٪١٢,٧٤
نهاية ١٩٦٦	٢٦٥٧١٠٠	٢٣٤٤٩٠٠	٣١٢٢٢٠	٪١١,٧٥
نهاية ١٩٦٧	٢٧٧٦٣٠٠	٢٣٨٣٦٠٠	٣٩٢٧٠٠	٪١٤,١٤
١٩٧٢	٣٢٢٥٠٠٠	٢٧٥٢٧٠٠	٤٧٢٣٠٠	٪١٤,٦٤
نهاية ١٩٨٠	٣٩٢١٧٠٠	٣٢٨٢٧٠٠	٦٣٩٠٠٠	٪١٦,٢٩
نهاية ١٩٨١	٣٩٩٧٩٠٠	٣٣٢٠٣٠٠	٦٧٧٦٠٠	٪١٦,٩٤
نهاية ١٩٨٦	٤٣٣١٣٠٠	٣٥٦١٤٠٠	٧٦٩٩٠٠	٪١٧,٧٧
نهاية ١٩٨٧	٤٤٠٦٥٠٠	٣٦١٢٢٠٠	٧٩٤٣٠٠	٪١٨,٠٢
مطلع ١٩٨٨**	٤٤٢٥٠٠٠	٣٦٣٠٠٠٠	٧٩٥٠٠٠	٪١٧,٩٦

* *Statistical Abstract of Israel, 1988,* No. 39, Jerlusalem: Cenrtral Bureau of Statistics, P. 31 . درجت الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية على اضافة عدد السكان العرب في القدس الشرقية في احصائياتها لمجموع سكان اسرائيل بعد العام ١٩٦٧، بعد القرار الاسرائيلي بضمّ القدس الشرقية الى اسرائيل في ذلك العام. وقد قُدّر عددهم في نهاية العام ١٩٦٧ بنحو ٦٦ ألف نسمة، وبنحو ١٣٠ ألفاً في مطلع العام ١٩٨٨. انظر **الارض** (دمشق)، العدد الرابع، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢٠. كما درجت الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية على اضافة عدد سكان الجولان السورية المحتلة في احصائياتها لمجموع عدد سكان اسرائيل في نهاية العام ١٩٨١، بعد قرار ضمّ مرتفعات الجولان اليها في ذلك التاريخ. وقد قُدّر عدد السكان العرب في الجولان، في نهاية العام ١٩٨٨، بنحو ١٥ ألف نسمة، (**المصدر نفسه**).

** **دافار**، ٢٠/٤/١٩٨٨.

الزيـادة السكـانية من عملية التكاثر الطبيعي (الزيادة السكانية الطبيعية) بين السكان العرب في اسرائيل خلال تلك الفترة. وتساعد العادات الاجتماعية والظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع العربي، اضافة الى انعدام الهجرة والتقدّم الصحي، في احتفاظ العرب في اسرائيل بنسبة زيادة سنوية مرتفعة نسبياً[٧]. أمّا في الفترة الممتدة بين العامين ١٩٦٧ و١٩٨٠، فقد بلغت الزيادة السكانية نحو ٢٤٦٣٠٠ نسمة، وبنسبة زيادة قدرها نحو ٦٢,٧١ بالمئة. وفي الواقع، ان هذه النسبة ورقم الزيادة يشتملان على سكان مدينة القدس العربية، التي تمّ ضمّها كما ذكرنا سابقاً، والتي كانت تضمّ نحو ٦٦ ألف عربي عند احتلالها. وقدّر عدد سكانها، في نهاية العام ١٩٨٠، بنحو ١١٥ ألف نسمة[٨]، وفي الفتـرة بين ١٩٨١ ومـطلع العـام ١٩٨٨، فقـد ازداد عدد السكان العرب في اسرائيل بفارق ١١٧٤٠٠ نسمـة، وبنسبـة قدرهـا نحـو ١٧,٣٢ بالمئـة خلال تلك الفتـرة. كمـا تبـيّن المعطيات

الواردة في الجدول الرقم ١، ان عرب الارض المحتلة العام ١٩٤٨ لا يزالون يحافظون على نسبتهم بالنسبة الى اليهود في اسرائيل. فبعد الانعطاف الحادّ لهذه النسبة، من ١٧,٨٧ بالمئة العام ١٩٤٨ الى ١١,١٠ بالمئة العام ١٩٥٥، عادت النسبة لترتفع من جديد الى ١٢,٧٤ بالمئة العام ١٩٦١، والى ١٧,٩٦ بالمئة في مطلع العام ١٩٨٨. فاذا حذفنا سكان القدس العربية وسكان الجولان العرب، فان تعداد عرب الارض المحتلة، العام ١٩٤٨، يقدّر بنحو ٦٥٠ ألف نسمة في مطلع العام ١٩٨٨، حيث تبلغ النسبة، في هذه الحالة، نحو ١٤,٦٨ بالمئة من تعداد سكان اسرائيل.

وقد استطاع عرب الارض المحتلة العام ١٩٤٨ المحافظة عى معدّلات هذه النسب، على الرغم من الزيادة السكانية العالية لعدد المستوطنين اليهود في فلسطين المحتلة، والتي أتت نتيجة موجات الهجرة اليهودية الجماعية المتتالية، التي حدثت منذ انشاء اسرائيل وحتى الآن، في الوقت الذي أتت الزيادة السكانية للعرب نتيجة النسبة العالية للتكاثر الطبيعي التي يتمتع بها هؤلاء العرب، والتي بلغت ٣٥,٨ بالألف مقابل ١٥,٨ بالألف بين اليهود، في العام ١٩٦٥؛ مع ملاحظة ان هذه النسبة قد انخفضت لدى العرب الى ٢٤,٨ بالألف، مقابل ١٤,٣ بالألف لدى اليهود في العام ١٩٨٤[٩]. وأشار معظم الدلائل الى انخفاض معدّلات الهجرة اليهودية الى نسب متدنّية جداً، خاصة في عقد سنوات الثمانينات، اضافة الى تزايد الهجرة المعاكسة.

بنية الأُسر العربية في اسرائيل: بلغ عدد الاسر العربية داخل اسرائيل، في العام ١٩٨٥، ما مجموعه ١١٤٩٠٠ اسرة، متوسط حجم الاسرة الواحدة منها ٥,٧١ أفراد، مقابل ١٠٣٦٧٠٠ أسرة يهودية، متوسط حجم الاسرة الواحدة منها ٣,٣٥ أشخاص[١٠]. وتتوزّع نسب الأسر العربية واليهودية حسب عدد الاشخاص لعام ١٩٨٥، حسب ما هو مبيّن في الجدول الرقم ٢[١١].

الجدول الرقم ٢

النسب المئوية لعدد الاسر العربية واليهودية حسب عدد الاشخاص في اسرائيل لعام ١٩٨٥

عدد الاشخاص	٧ فما فوق	٦	٥	٤	٣	٢	١	المجموع
عرب	٣٧,٢	١٣,٢	١٣,٥	١١,٣	١٠,٣	٨,٦	٥,٩	١٠٠
يهود	٤,٣	٦,٣	١٥,٢	١٩,٧	١٤,٥	٢٣,٥	١٦,٥	١٠٠

ويتبيّن من الجدول الرقم ٢ ان العرب في اسرائيل يتصفون بكبر حجم الاسرة، وكثرة الاولاد. فالنسبة الاكبر من الاسر العربية، وهي ٣٧,١ بالمئة، هي لأسر يزيد حجمها على سبعة أفراد، بينما لا تتجاوز هذه النسبة عند اليهود سوى ٤,٣ بالمئة.

واقعات الزواج والطلاق: تفيد الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية، المتعلّقة بواقعات الزواج لدى السكان العرب في اسرائيل، بتصاعد مستمر. ففي العام ١٩٥٨، كان عدد واقعات الزواج ١٨٥١ واقعة، ارتفع، في العام ١٩٦٥، الى ٢١٨٦ واقعة، ثمّ الى ٤٦٤٦ واقعة في العام ١٩٨٠؛ ثمّ استمر في الارتفاع الى ٥٧٦٤ واقعة في العام ١٩٨٥[١٢]. امّا من حيث النسب، فقد كانت لدى العرب ٧,٣٣ بالألف في العام ١٩٥٨، مقابل ٨,٣ بالألف لدى اليهود في العام عينه. وفي العام ١٩٨٥، كانت النسبة لدى العرب ٧,١٦ بالألف، بينما كانت لدى اليهود ٦,٧ بالألف، أي ان النسبة لدى العرب حافظت على معدّلها، بينما انخفضت لدى الطرف اليهودي. أمّا بالنسبة الى سن الزواج، فان معدّله

عند العرب، في العام ١٩٨٥، بلغ ٢٠,٩ سنة، وهي سنّ مبكرة جداً؛ بينما بلغ معدّل سنّ الزواج ٢٤,٦ سنة، العام ١٩٨٥، عند اليهود[١٣]. وبالنسبة الى واقعات الطلاق، فقد ارتفع عدد هذه الواقعات لدى السكان العرب من ١٣١ في العام ١٩٥٨، الى ٥١٨ في العام ١٩٨٥. وبالمقارنة مع حالات الطلاق عند اليهود، فانها تعتبر متحفظة. ففي العام ١٩٥٨، كانت النسبة لدى العرب ٠,٦ بالألف، بينما كانت لدى اليهود ١,٢ بالالف. وفي العام ١٩٨٥، كانت لدى العرب ٠,٥٦ بالالف، بينما كانت لدى اليهود ١,٣ بالالف[١٤].

يتضح لنا ممّا سبق تماسك الاسرة العربية بشكل خاص، والمجتمع العربي بشكل عام، بالمقارنة مع تركيب الاسرة والمجتمع اليهودي في اسرائيل.

نسبة أعمار السكان العرب: تشير الاحصاءات الاسرائيلية لعام ١٩٨٥ الى ان العدد الاكبر من العرب في اسرائيل هم من صغار السنّ، ممّا يؤكد فتوّة هذا الشعب، وحيويته، ويلاحظ ان من هم دون سنّ العشرين يشكّلون ما نسبته ٥٦ بالمئة تقريباً من مجموع السكان العرب للعام عينه؛ كما تبلغ نسبة من هم بين سنّ العشرين والخامسة والخمسين ٣٧,٥ بالمئة؛ ولا يتجاوز عدد الذين هم فوق سن الخامسة والخمسين نسبة ٦,٥ بالمئة فقط من مجموع العرب، بينما تبلغ ١٨,١ بالمئة عند اليهود. أمّا من هم فوق سن الخامسة والسبعين من العرب، فقد بلغت نسبتهم واحد بالمئة، بينما بلغت ٣,٦٧ بالمئة عند اليهود[١٥]. وهذا يعود تفسيره الى ظاهرة الهرم التي يعاني منها المجتمع اليهودي في اسرائيل. ويتوقع مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي ان تكون نسبة الاعمار في اسرائيل، في العام ٢٠٠٠، على الشكل المبيّن في الجدول الرقم ٣[١٦].

الجدول الرقم ٣

نسبة اعمار السكان في اسرائيل (نسبة مئوية) في العام ١٩٨٢ والتوقّعات لعام ٢٠٠٠

السكان	السنوات	تحت ١٤ سنة	١٥ ـ ٤٤	٤٥ ـ ٦٤	٦٥ وما فوق	المجموع
اليهود	١٩٨٢	٣٠,٧	٤٢,٩	١٦,٩	٩,٥	١٠٠
	٢٠٠٠	٢٥,٤	٤٤,٨	١٩,٤	١٠,٤	١٠٠
العرب	١٩٨٢	٤٦,٥	٤٢,٠	٨,٧	٢,٨	١٠٠
	٢٠٠٠	٤٠,٨	٤٦,٢	٩,٩	٣,١	١٠٠

من استقراء الجدول الرقم ٣، يتبيّن لنا، بالارقام، ان المجتمع العربي سيظل محتفظاً بفتوّته وحيويته حتى العام ٢٠٠٠، بالمقارنة مع المجتمع اليهودي في اسرائيل. فبالنسبة الى من هم في سنّ دون الخامسة عشرة نرى ان النسبة المتوقّعة عند العرب ستصل الى ٤٠,٨ بالمئة، وعند اليهود ٢٥,٤ بالمئة. أمّا نسبة الانتاج والعمل من سنّ ١٥ ـ ٦٤، فالنسبة المتوقّعة عند العرب هي ٥٦,٤ بالمئة؛ وعند اليهود ٥٩,٨؛ بينما ترتفع نسبة الشيخوخة بين السكان اليهود عنها لدى العرب. فبينما هي ٩,٥ بالمئة عند اليهود، فانها عند العرب ٣,١ بالمئة.

بوجه عام، يمكن القول ان المجتمع العربي في اسرائيل يتّصف بكثرة عدد صغار السن، وبقلّة عدد المسنّين، بينما المجتمع اليهودي يعاني من ظاهرة الهرم، بسبب قلّة عدد صغار السن،

وكثرة عدد المسنّين.

التركيب النوعي للسكان العرب حسب الجنس: يقصد بالتركيب النوعي للسكان نسبة عدد الذكور الى عدد الاناث (عدد الذكور لكل ألف انثى). وطبقاً لهذا المقياس، فان نسبة النوع التي تتجاوز الألف تدل على زيادة عدد الذكور. يلاحظ، عند النظر الى التركيب النوعي للسكان العرب في اسرائيل، تفوّق عدد الذكور على عدد الاناث كمظهر من مظاهر الاستقرار السكاني وعدم تفشّي ظاهرة النزوح الى خارج الوطن والذي يوضحها الجدول الرقم ٤[١٧]. وفي هذا الجانب يختلف الوضع عند العرب عنه لدى اليهود في اسرائيل، الذين تتفوّق نسبة الاناث لديهم، حيث تشير الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية لعام ١٩٨٤ الى ان نسبة الاناث لدى اليهود هي ٥٠,٣ بالمئة، مقابل ٤٩,٧ بالمئة للذكور[١٨].

الجدول الرقم ٤

التركيب النوعي للسكان العرب حسب الجنس
في السنوات المختارة ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤

السنوات	ذكور (بالآلاف)	اناث (بالآلاف)	المجموع	عدد الذكور لكل ألف انثى
١٩٨٠	٣٢٣٥٠٠	٣١٥٦٠٠	٦٣٩١٠٠	١٠٢٥
١٩٨٢	٣٤٢٢٠٠	٣٣٥٣٠٠	٦٧٧٥٠٠	١٠٢٠
١٩٨٤	٣٦٢٠٠٠	٣٥٢٩٠٠	٧١٤٩٠٠	١٠٢٥
١٩٨٥	٣٧٤٠٠٠	٣٦٤٤٠٠	٧٣٨٩٠٠	١٠٢٦

التكاثر الطبيعي للسكان العرب: يرتبط التكاثر الطبيعي، بشكل اساسي، بنسب الولادات الى نسب الوفيّات. وترتبط نسب الولادات بالخصوبة لدى المرأة، وبمعدلات الزواج. فكلّما ارتفعت معدّلات الزواج كان ذلك مؤشراً الى فتوّة المجتمع وميله الى التكاثر وتأسيس أسر جديدة. أمّا نسب الوفيّات، وخاصة بين الاطفال والمسنّين، فانها تعتمد على مدى الخدمات الطبية والمعيشية التي تقدّم الى هاتين الشريحتين من افراد الشعب. ولعل العوامل السابقة تبدو مجتمعة في البنية الاجتماعية للسكان العرب في اسرائيل. وكما سبق، خلال سياق هذا البحث، فان السكان العرب في اسرائيل يتّصفون بكبر حجم الاسرة وكثرة عدد الاولاد وارتفاع واقعات الزواج وانخفاض واقعات الطلاق، وهم، في هذا، يتفوّقون على اليهود. وتشير الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية الى ان نسبة المواليد عند السكان العرب في اسرائيل، التي كانت ٤٣,٠٦ بالالف في العام ١٩٥٨، انخفضت، بالتدريج، الى ٣٠,٢٣ بالالف في العام ١٩٨٤. أمّا بالنسبة الى الوفيّات، فيظهر انخفاض في نسبة الوفيات التي كانت ٧,٨٣ بالالف في العام ١٩٥٨، وانخفضت، بالتدريج، الى ٤,٥ بالالف من عدد السكان العرب في اسرائيل، في العام ١٩٨٤[١٩]. الّا ان هذه النسب تعتبر نسباً عالية، على وجه الاجمال، لما هو عند السكان اليهود في اسرائيل، والتي تظهرها الزيادة الطبيعية (التكاثر الطبيعي) التي تحسب على أساس طرح أرقام الوفيّات من أرقام الولادات (انظر الجدول الرقم ٥)[٢٠].

الجدول الرقم ٥

حجم ونسبة الزيادة الطبيعية (التكاثر الطبيعي) لدى السكان العرب واليهود في السنوات المختارة ما بين العامين ١٩٥٨ و١٩٨٤

السنوات	الزيادة عند العرب	النسبة عند العرب (بالالف)	النسبة عند اليهود (بالالف)
١٩٥٨	٨٠٨٠	٣٤,٣٦	١٩,٧
١٩٦٥	١٣٠٤٥	٣٥,٨٦	١٥,٨
١٩٧٥	١٩٣٤٩	٣٢,١٣	١٧,٦
١٩٨٠	٢٠١١٥	٢٨,٥٣	١٤,٨
١٩٨٤	٢١٠٤٨	٢٤,٨٠	١٤,٣

التوزيع الجغرافي للعرب في اسرائيل

أدّت حرب ١٩٤٨، وقيام اسرائيل، الى تمزيق الوحدة الجغرافية لفلسطين الى ثلاثة أقسام: القسم الاكبر، والأهمّ، من الوطن الفلسطيني الذي يشكّل ٧٦,٧ بالمئة منه أُقيمت عليه اسرائيل، وبقي خارج نطاق الاحتلال منطقتان منفصلتان، احداهما جزء من وسط فلسطين يشكّل ٢٢ بالمئة، وعرف، فيما بعد، بالضفة الغربية بعد ضمّها الى المملكة الاردنية؛ امّا الاخرى، فتضمّ جزءاً من الشريط الساحلي الجنوبي لفلسطين، تشكّل ١,٣ بالمئة من فلسطين، وعرف، فيما بعد، بقطاع غزة، تحت الادارة المصرية.

وعلى الصعيد السكاني، أدّت الحرب الى تشكيل ثلاثة تجمّعات فلسطينية منفصلة جغرافياً داخل فلسطين، وتجمّعات سكانية فلسطينية موزّعة، هنا وهناك، في الاقطار العربية خارج فلسطين[٢١].

ويقتضي القول، هنا، ان الاقلية العربية، التي بقيت في الارض الفلسطينية المحتلة العام ١٩٤٨، كانت صورة مصغّرة عن الشعب العربي الفلسطيني، وينطبق عليها الكثير من الاوصاف التي كانت تُميّز العرب في فلسطين. ويعيش هؤلاء السكان العرب داخل اسرائيل في ثلاث مناطق جغرافية رئيسة، هي: المنطقة الشمالية، التي تضمّ الجليل الشرقي، والاوسط، حيث تعيش أكثريتهم، ومركزها مدينة الناصرة؛ والمنطقة الوسطى، التي تضمّ اللد والرملة ومنطقة المثلّث، وقد أطلق على هذه المنطقة اسم «المثلّث الصغير»، لكونها جزءاً من منطقة جنين ـ نابلس ـ طولكرم، التي بقيت يومها خارج نطاق الاحتلال الاسرائيلي، وكان «المثلث الصغير» ضُمّ الى اسرائيل بعد اتفاقية الهدنة الاردنية ـ الاسرائيلية في نيسان (ابريل) ١٩٤٩؛ أمّا بقية السكان العرب، فتسكن المنطقة الجنوبية في النقب. كذلك، فان انتشار تجمّعات السكان العرب يوازي، تقريباً، انتشار السكان العرب انفسهم من حيث المناطق التي يقطنوها. فالعرب يتوزّعون داخل المدن الكبيرة، والصغيرة، وفي القرى، وخارج حدود المجالس القروية والبلدية. ويعيش قسم منهم في مدن عربية (كالناصرة وأم الفحم)؛ كما يعيش قسم منهم داخل المدن المختلطة. لكن القسم الاكبر يعيش داخل مدن وبلدات وقرى عربية خالصة، الى جانب قسم لا يزال في تجمّعات بدوية.

ويجدر بنا التنويه بأن العرب الفلسطينيين في القطاع الشرقي من القدس اعتبروا «مواطنين اسرائيليين»، بعد اقدام سلطات الاحتلال الاسرائيلية، العام ١٩٦٧، على ضمّ هذا القطاع الى الجزء المحتل منذ العام ١٩٤٨ من المدينة، بدعوى توحيدها لتصبح «عاصمة اسرائيل الابدية». ويتوزّع السكان العرب في اسرائيل على ست مناطق، وفق التقسيمات الادارية التي يوضحها الجدول الرقم ٦»[٢٢].

الجدول الرقم ٦

توزّع العرب في اسرائيل حسب المناطق الادارية في السنوات المختارة ما بين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥ (بالآلاف، والنسب المئوية)

المناطق		المنطقة الشمالية (عكا والناصرة وصفد وطبريا)	منطقة حيفا	المنطقة الوسطى والرملة بيتح تكفا	تل ـ أبيب ـ يافا	منطقة القدس	المنطقة الجنوبية بئر السبع	المجموع العام
احصاء ١٩٤٨/١١/٨	العدد	٨٦٣٧٨	٩٨٧٦	٢٦١٦	٣٧٧٢	١٥٧٥	١٣٤١٧	١١٧٦٣٩
	النسبة	٧٣,٤	٨,٤	٢,٢	٣,٢	١,٤	١١,٤	١٠٠
احصاء ١٩٦١/٥/٢٢	العدد	١٤٢٧٣٤	٤٨١٦٠	٢٦٩٣٢*	٦٦٦٢	٤١٧٢	١٨٦٠٩	٢٤٧١٣٤
	النسبة	٥٧,٨	١٩,٤	١٠,٩	٢,٧	١,٧	٧,٥	١٠٠
نهاية ١٩٦٦	العدد	١٨٠١٦٩	٦١٦٤٦	٣٤٦١٨	٧٣٨١	٤٨٣٧	٢٣٨٨٢	٣١٢٥٣٣
	النسبة	٥٧,٦	١٩,٧	١١,١	٢,٤	١,٦	٧,٦	١٠٠
نهاية ١٩٧١	العدد	٢١٩٥٠٠	٧٤٦٠٠	٤٣٣٠٠	٨٨٠٠	٥٤٠٠	٣٠٧٠٠	٣٨٢٣٠٠
	النسبة	٥٧,٤	١٩,٥	١١,٤	٢,٣	١,٤**	٨,٠	١٠٠
نهاية ١٩٨٥	العدد	٣٥٥٤٠٠	١١٩٣٠٠	٧٢٠٠٠	١٢٣٠٠	١٣٤٢٠٠	٥٦٠٠٠	٧٤٩٠٠٠
	النسبة	٤٧,٥	١٢,٩	٩,٦	١,٦	١٧,٩	٧,٥	١٠٠

* نتجت الزيادة في عدد السكان العرب في المنطقة الوسطى عن ضمّ قرى «المثلث الصغير» الى اسرائيل العام ١٩٤٩.

** هذه النسبة بدون عدد السكان العرب في مدينة القدس الشرقية. بينما أظهرنا هذه الزيادة السكانية لسكان القدس الشرقية في العام ١٩٨٥، كما وردت في الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٨٥.

من أهمّ الظواهر في الجدول الرقم ٦ تقلّص نسبة السكان العرب في المنطقة الشمالية من ٧٣,٤ بالمئة، العام ١٩٤٨، الى ٤٧,٥ بالمئة، العام ١٩٨٥؛ وانخفاض هذه النسبة في المنطقة الجنوبية من ١١,٤ بالمئة، العام ١٩٤٨، الى ٧,٥ بالمئة، العام ١٩٨٥؛ وازدياد هذه النسبة في منطقة حيفا من ٨,٤ بالمئة، العام ١٩٤٨، الى ١٢,٩ بالمئة، العام ١٩٨٥؛ امّا بالنسبة الى الزيادة السكانية في منطقة القدس، فقد أتت نتيجة ضمّ القدس العربية الى اسرائيل؛ كما يلاحظ انخفاض النسبة في منطقة تل ـ أبيب ـ يافا من ٣,٢ بالمئة، العام ١٩٤٨، الى ١,٦ بالمئة، العام ١٩٨٥.

وهناك ظاهرة هامّة في موضوع توزّع السكان العرب في اسرائيل التي تتصل بالنزوح من الريف الى المدن، نتيجة الوضع الاقتصادي وظروف التشغيل للسكان العرب، وارتباطه بشروط الدولة الاسرائيلية ومخططاتها لبناء «المجتمع اليهودي المحلي». وقد جاءت هذه الظاهرة، أيضاً،

نتيجة لعمليات المصادرة وامتلاك اراضي الفلسطينيين لصالح الاستيطان اليهودي، ممّا قلّل الاعتماد على العمل الزراعي، اضافة الى التمييز السافر في مجال القروض، ومكننة الزراعة، ومجال الاسعار، حيث يباع المنتوج الزراعي بأقل من نصف سعره الحقيقي في السوق. كل ذلك أدّى، بالنتيجة، الى تحوّل قسم كبير من الفلاحين العرب الى عمّال يوميين مأجورين. كما يلاحظ، منذ بداية الثمانينات، ان الصناعة الاسرائيلية اصبحت تستوعب القسم الاكبر من العمّال الفلسطينيين في اسرائيل[٢٣].

ان تحوّل الفلسطينيين من المجال الزراعي الى مجال الصناعة والخدمات والانشاءات والبناء تمّ بفعل السياسات الاسرائيلية، حيث شكّلوا، في سوق العمل الاسرائيلي، احتياطي القوة العاملة.

التوزّع السكاني للعرب في اسرائيل: تشير الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية لعام ١٩٨٥ الى ان عدد السكان العرب في اسرائيل، بمن فيهم سكان القدس العربية، بلغوا ٧٤٩ ألف نسمة، يتوزّعون على تجمّعين كبيرين: تجمّع حضري، وتجمّع ريفي ـ بدوي. في العام ١٩٨٥، كان هناك ٢٨١٥٠٠ من العرب يعيشون في اطار المدن التي لها مجالس بلدية (أكثر من ٢٠ ألفاً)، بينما يعيش ٣٦١٥٠٠ في قرى وبلدات لها مجالس محلية (بين ٥ ـ ٢٠ ألفاً)؛ ويعيش ٣٦٢٠٠ في المجالس الاقليمية (التي تضمّ مجموعة من المستوطنات التي تقع في منطقة واحدة)؛ ويعيش ٧٠٣٠٠ خارج اطار أي شكل من أشكال هذه المجالس[٢٤]. ويعيش السكان العرب في اسرائيل ضمن تجمّعات سكانية مختلطة يهودية ـ عربية، وتجمّعات عربية؛ امّا التجمّعات السكانية المختلطة بين يهود وعرب، فعددها قليل جداً. ويبلغ عدد السكان العرب في المدن المختلطة كما يلي: حيفا، ١٨٨٠٠ نسمة؛ يافا، ١٢٦٠٠ نسمة؛ القدس ١٢٨١٠٠ نسمة؛ عكا، ٨١٠٠ نسمة؛ اللد، ٧٥٠٠ نسمة؛ الرملة، ٦٧٠٠ نسمة. ويبلغ مجموع السكان العرب في هذه المدن ١٨١٨٠٠ نسمة. وأكبر التجمّعات المدنية والبلدية العربية في اسرائيل، في العام ١٩٨٥، على النحول التالي: المدن العربية التي يزيد سكانها على عشرين ألف نسمة مدينتان، هما: الناصرة وفيها ٤٧١٠٠ نسمة؛ وام الفحم وفيها ٢٢ ألفاً. امّا البلدات التي يتراوح سكانها بين ١٠ ـ ٢٠ ألف نسمة، فهي: الطيبة، ١٨٦٠٠؛ وشفاعمرو، ١٨٣٠٠، وطمرة، ١٤٤٠٠؛ وراهط، ١٤٤٠٠؛ وباقة الغربية، ١٢٥٠٠؛ والطيرة، ١٢ ألفاً؛ والمغار، ١١ ألف نسمة[٢٥]. كما تحوّل عدد من القرى الصغيرة الى بلدات صغيرة تتراوح، في عددها، بين ٥ ـ ١٠ آلاف نسمة، وهي: كفركنا، ٩١٠٠ نسمة؛ وبافة الناصرة، ٨٦٠٠، وقلنسوة، ٨٦٠٠؛ وكفرقاسم، ثمانية آلاف؛ وكفرقرع، ٧٩٠٠؛ والرينة، ٧٤٠٠؛ وكفرمندا، ٧٣٠٠؛ ويركا، ٧١٠٠؛ وعسفيا ٦٨٠٠؛ ومجد الكروم، ٦٧٠٠؛ وابو سنان، ٦٦٠٠؛ وعبلّين، ٦٤٠٠؛ وطرعان، ٦٢٠٠؛ واكسال، ستة آلاف؛ وبيت جن، ستة آلاف؛ وفريديس، ٥٨٠٠؛ وجسر الزرقا، ٥٦٠٠؛ وكفرياسيف، ٥٥٠٠؛ والمكر، ٥٥٠٠؛ وكابول، ٥٢٠٠؛ والرام، ٥٣٠٠؛ ونحف، ٥١٠٠ نسمة. كذلك يعيش ٩٩٨٠٠ عربي في قرى صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها الالفي نسمة؛ ويعيش ٣٦ ألفاً خارج التجمّعات السكنية في بيوت منفردة، أو تجمّعات بدوية متنقّلة. وهكذا، نلاحظ ظاهرة تزايد عدد سكان القرى، وتحوّلها الى بلدات صغيرة، حيث تصل نسبة القرويين بين السكان العرب الى ثلثي عددهم؛ كما يسكن العرب المدن المختلطة ضمن احياء خاصة بهم. ويتوزّع السكان العرب في اسرائيل على المناطق المحتلة العام ١٩٤٨ كافة والقدس الشرقية؛ بينما يتوزّع المستوطنون اليهود في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨ بنسبة ٧٨,٩٢ بالمئة، وفي المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ (الضفة والقطاع) بنسبة ٣,٤٦ بالمئة من مجموع المستوطنين اليهود في فلسطين المحتلة، والبالغ عددهم ٣٤٩٤٠٠٠ شخص لعام ١٩٨٥ (انظر الجدول الرقم ٧)[٢٦].

الجدول الرقم ٧

توزّع العرب في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨ والقدس الشرقية،
والسكان اليهود في فلسطين المحتلة، حسب احصاء ١٩٨٥

المناطق	مجموع عدد السكان	اليهود		العرب	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
منطقة القدس	٥٠٦٢٠٠	٣٧٢٠٠٠	٧٣,٤٩	١٣٤٢٠٠	٢٦,٥١
منطقة الشمال	٧٠٦٤٠٠	٣٥١٠٠٠	٤٩,٦٩	٣٥٥٤٠٠	٥٠,٣١
منطقة حيفا	٥٩٢٣٠٠	٤٧٣٠٠٠	٧٩,٨٦	١١٩٣٠٠	٢٠,١٤
المنطقة الوسطى	٨٨٩١٠٠	٨١٧١٠٠	٩١,٩١	٧٢٠٠٠	٨,٠٩
منطقة تل ـ أبيب	١٠١٥٣٠٠	١٠٠٣٠٠٠	٩٨,٧٨	١٢٣٠٠	١,٢٢
منطقة الجنوب	٥١٠٢٠٠	٤٥٤٢٠٠	٨٩,٠٣	٥٦٠٠٠	١٠,٩٧
الضفة والقطاع	ـ	٤٦٠٠	٣,٤٦	ـ	ـ
المجموع العام	٤٢٤٣٠٠٠	٣٤٩٤٠٠٠	٨٢,٣٨	٧٤٩٢٠٠	١٧,٦٢

يتبيّن من الجدول الرقم ٧ ان العرب في المنطقة الشمالية يشكّلون أغلبية نسبية. ويزيد في خطورة هذا الوضع، بالنسبة الى اسرائيل، ان خطط زيادة نسبة السكان اليهود في هذه المنطقة لم تنجح حتى الآن. وتنبع مخاوف وقلق اسرائيل الدائمين من ان المنطقة الشمالية تضمّ مرج ابن عامر وسهل بيسان، حيث تكثر نسبة اليهود؛ لكن في الجليل ذاته، يوجد من السكان العرب نحو ٧٠ بالمئة، ومن اليهود ٣٠ بالمئة[٢٧].

وقد قدّم رئيس المجالس المحلية اليهودية في الجليل العام ١٩٧٩، ميخا غولدمان، صورة سوداوية عن الوضع القائم في منطقته، حيث قال، ان أكثر ما ازعجه، في اثناء لقاءاته مع عرب الجليل، أو مع قيادتهم من رؤساء المجالس المحلية، هو «الآراء الخطرة والمتطرفة التي لا تقارن مع ما كانوا يرددونه قبل سنتين، أو ثلاث سنوات. لقد طرأ عليهم تحوّل بعيد الاثر. فقد بدأوا يتحدثون، بوضوح، عن عدم الاعتراف باسرائيل، وعن مطالبتهم بقبول حكم ذاتي في الجليل. ولا يكتفي المتطرفون بذلك، بل انهم يتحدثون ليس عن حكم ذاتي، وانما عن دولة فلسطينية، يكون الجليل جزءاً منها»[٢٨].

وترتيباً على ذلك التوزّع الجغرافي، تحاول السلطات الاسرائيلية عزل التجمّعات العربية عن بعضها، ومحاصرتها، ومنع بلورة جوامع مشتركة، سياسية واجتماعية واقتصادية، حيث يتوقع الديمغرافيون الاسرائيليون زيادة مطردة للسكان العرب تؤدي الى زيادة نسبتهم الى أكثر من ذلك، اذا استمرت حركة الهجرة اليهودية على معدلاتها الضئيلة التي شهدها عقد الثمانينات وتزايد حركة الهجرة المعاكسة اليهودية الى خارج اسرائيل؛ وهذا الامر يتعذّر تجاهله من قبل المسؤولين الاسرائيليين؛ ولهذا، تحاول اسرائيل منذ انشائها تقسيم العرب الى محاور طائفية، واجتماعية، على الشكل التالي: ١ ـ محاولة شق العرب، من طريق تقسيمهم طائفياً الى مسلمين ومسيحيين ودروز؛ ٢ ـ محاولة تقسيمهم اجتماعياً الى حضر وبادية؛ والحضر الى قرويين وسكان مدن. ولعل النقطة الجديرة بالتنويه، في هذا السياق، هي ان الانتفاضة اسقطت هذه السياسة[٢٩]، حيث ثبت، بشكل واضح، فشل اسرائيل في عزل المواطنين العرب عن بعضهم.

الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي

أدّت حرب العام ١٩٤٨، وما نجم عنها من تشريد لمئات الألوف من ابناء الشعب العربي الفلسطيني، الى انقلاب سكاني في فلسطين لصالح المستوطنين اليهود. ولعلّ نظرة فاحصة الى تطوّر السكان في فلسطين تؤكد انه لم يكن بمقدور المستوطنين اليهود ان يصبحوا أكثرية سكانية في فلسطين بدون اللجوء الى الارهاب المنظّم، الموجّه ضد الفلسطينيين، بهدف اجلائهم عن فلسطين(٣٠).

عند نهاية حرب العام ١٩٤٨، بقيت، في الجزء المحتل من فلسطين، أقليّة عربية، كان أغلبها من القرويين؛ وحتى سكان المدن منهم كانوا في وضع اقتصادي واجتماعي منخفض.

والاقلية العربية في اسرائيل ليست ككل الاقليات. فالعرب كانوا في فلسطين، قبل حرب العام ١٩٤٨، يشكّلون أغلبية، وخاصة في الجزء الذي احتلته الآلة العسكرية الصهيونية، في حين كان اليهود أقلية. ومثل هذا الوضع، اذاً، لا يوازي وضع أي دولة أخرى في العالم. كما ان العرب، في دينهم ولغتهم ولباسهم وثقافتهم، يشكّلون جزءاً من الأمة العربية، في حين انهم، من ناحية أخرى، يعتبرون، من حيث الجنسية، «اسرائيليين». وكانت تفصل بينهم وبين اخوانهم على الجانب الآخر حدود الاحتلال مع حدود دول عربية مجاورة موجودة في حالة حرب معها.

اذن، هناك نقاط اساسية لا يمكن اجراء موازاة فيها بين الاقلية العربية في اسرائيل وبين الاقليات الاخرى في دول أخرى في العالم. وبسبب هذه النقاط، فان العلاقات بين الاغلبية اليهودية في اسرائيل وبين الاقليات العربية هي علاقات ذات طابع خاص، حيث أُخضعت الاقلية العربية للحكم العسكري لمدة ١٨ عاماً؛ كما واجهت مشاكل اجتماعية واقتصادية خطرة، أثّرت، بشكل كبير، في تبلور الاقلية العربية في اسرائيل تجاه سلطة الاحتلال بشكل خاص، وتجاه المجتمع اليهودي المحلي بشكل عام.

فمنذ اليوم الاول للاحتلال، بدأت السلطات بفرض حكم عسكري صارم على العرب كافة في اسرائيل دون استثناء، واضطر العربي الى التزوّد بتصريح حركة مزدوج (للخروج من القرية، أو من عدة قرى في المنطقة القريبة منه، وللدخول الى منطقة أخرى). وشكّل هذا الامر عبئاً كبيراً على السكان العرب، وأدّى الى توتّر ليس في العلاقات مع اليهود أو مع السلطة فحسب، وانما، أيضاً، في حياتهم اليومية، حيث كان حظر التجول يفرض، في بعض الاحيان، منذ غروب الشمس. وقامت الادارة العسكرية بمنع العرب من الحصول على تصاريح الخروج للعمل. وهذا الامر كان يدفعهم الى التمسّك بكل قطعة أرض صغيرة، من اجل زرعها. ومنعت السلطات الاسرائيلية العربي من العمل في الاراضي الحدودية.

وعمدت السلطات الاسرائيلية الى مصادرة الاراضي بناء على «قانون الاراضي البور» في العام ١٩٤٨. وتمّ، في العام ١٩٥٠، سنّ «قانون املاك الغائبين». وقد تمّ تطبيق هذا القانون، أيضاً، على «الغائبين ـ الحاضرين». وفي العام ١٩٥٣، سُنّ قانون آخر هو «قانون امتلاك العقارات» التي لم تكن تحت تصرّف اصحابها في يوم الاول من نيسان (ابريل) ١٩٥٢، وعلى الاخص في منطقة المثلّث المتواجدة في المنطقة الحدودية الفاصلة بين الجيشين، الاردني والاسرائيلي، حيث اعتبرتها اسرائيل اراضي ذات ملكية اسرائيلية؛ وبالتالي، لم تعد ملكاً لاصحابها الموجودين داخل «الخط الاخضر»، واعتبرت أراضي لم تكن تحت تصرّف اصحابها بسبب قيود الادارة العسكرية الاسرائيلية، وصودر قسم منها وفق قانون امتلاك الاراضي(٣١). وقد أدّى هذا الوضع الى افقار السكان العرب، ومعظمهم من القرويين، ممّا حوّل قسماً كبيراً منهم الى عمّال زراعيين، بعد رفع الاحكام العسكرية عنهم في

العـام ١٩٦٦؛ كمـا تحوّل قسم منهم الى عمّال بالاجر في مختلف المهن والورش وفروع الخدمات العامة. وتشير الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية الى ان ٧٧ بالمئة من العرب في اسرائيل تحوّلوا الى عمّال بأجر، يعملون في القطاعات الاقتصادية اليهودية، وبالذات في الاعمال غير المهنية، مثل البناء (٢٣ بالمئة) وفي الخدمات (٤٧ بالمئة) وفي الزراعة (١١ بالمئة) حسب تقديرات العام ١٩٨٣[٣٢]. وهكذا ارتبط المجتمع العربي، اقتصادياً، بالاقتصاد اليهودي، الذي فتح على مصراعيه لاستقبالهم، نتيجة هرب العمّال اليهود اليدويين من العمل في الاشغال اليدوية المجهدة، وتحوّل معظم العمّال العرب من العمل الزراعي الى العمل المهني، والصناعي[٣٣].

ومنذ اليوم الاول للاحتلال، أيضاً، بدأت السلطات الاسرائيلية باعادة تجميع العرب في بعض القـرى والبلدات. وقـامت بتوزيعهم طائفياً، وجغرافياً، على مجموعات سكانية: عرب الجليل، عرب المثلث، البـدو في الجنوب، اللاجئون الحاضرون، أو الغائبون الحاضرون، سكان المدن المختلطة، والدروز، والشركس. ووضعت السلطات خططاً لتهويد منطقة الجليل، التي تعتبر، في غالبيتها، من السكان العرب. وقد فشلت جميع خطط التهويد، بسبب مقاومة المواطنين العرب العنيفة، من جهة، ونقص العـامـل الحـاسم في تنفيذ المخطط، من جهة أخرى، ونعني نقص الطاقة البشرية اللازمة لاستيـطان الجليـل، وبخاصة بعد انحسار الهجرة اليهودية، التي كانت هي المصدر الاساس لمد اسرائيل بالطاقة البشرية.

كذلك وضعت سلطات الاحتلال خططاً عديدة لتهويد النقب، من طريق افراغه نهائياً من العرب. وكانت أولى هذه الخطط تشريد حوالى ٨٠ بالمئة من سكان النقب العرب في اثناء حرب العام ١٩٤٨، وأقامت على أراضيهم المستوطنات، ومنعت سكانه الاصليين من دخوله، بعد تجميعهم في «محمية صغيرة» تبلغ مساحتها مليون دونم، وتمثّل عشرة بالمئة فقط من الاراضي التي كان عرب النقب يعيشون عليها؛ وتقع هذه المنطقة الى الشمال ـ الشرقي من بئر السبع. كما وضعت السلطات، في العام ١٩٥٨، خطة لتوطين البدو في اللد والرملة، لاقتلاعهم من منطقة النقب والاستيلاء على أراضيهم نهائياً. ولكن المواطنين العرب قاوموا هذه الخطة بعنف، ورفضوا مغادرة اراضيهم، ممّا أرغم سلطات الاحتلال على غض النظر عن هذه الخطة. وازاء فشل هذه الخطة، وضعت خطة أخرى، في العام ١٩٦٦ / ١٩٦٧، تستهدف الاستيلاء على ما تبقّى بين ايديهم من اراض، وذلك من طريق وضع مشروع جديد يتلخّص في «تركيز البدو في ١٢ مدينة، أو قرية. ومن أصل هذه المدن والقرى، تمكّنت السلطات من اقامة ثلاثة قرى فقط، هي تل السبع والكسيفة وراهط»[٣٤].

وعندما فشلت خطط التهويد وجميع المخططات الاسرائيلية من اقتلاع العرب من أرضهم، تمّ التفكـير في وضـع خطط تستهـدف تفتيت وحدتهم السياسية، والديمغرافية، وتذويبهم في المجتمع اليهودي الذي تخطط الصهيونية لخلقه. ولم ينجح الاسرائيليون في مسعاهم هذا أيضاً، على الرغم من تمكّنهم من شراء بعض ذوي النفوس الضعيفة، الذين خارت قواهم، وفضّلوا التعاون الذليل مع المحتلين على النضال في سبيل الحفاظ على وحدة شعبهم الوطنية، والقومية. وقد أخذ هؤلاء المتعاونون مع الاحتلال في التناقص تدريجياً، لعدة أسباب، أهمها تنامي الوعي الوطني والقومي لدى المواطنين العـرب، وبخـاصـة الشبـان منهم، الذين انخرطوا في النضال السياسي المتواصل ضد ممارسات الاحتلال. ونتيجة لهذا الوعي السياسي، فقد تضاءل تأثير وجهاء ورؤساء الحمائل والعائلات الذين كانـوا يشكّلون ركيـزة المتعـاونـين مع الاحتلال، والذين استخدمتهم لتجميع الاصوات، في اثناء الانتخـابـات، لقـاء فتـات المكـاسب الذاتية؛ اذ اكتشف المواطنون العرب، ومنهم قسم كبير من

اولئك الذين خدعوا بالدعايات والاضاليل والوعود التي كان القادة الصهيونيون يكيلونها للعرب قبل، وفي اثناء، الانتخابات البلدية، والبرلمانية، مواصلة سلطات الاحتلال في مصادرة الاراضي والتمييز المطلق ضد العرب، دون استثناء(٣٥). هذا التمييز يمكن ان نلمسه بين العرب واليهود، سواء من الناحية القانونية، او من الناحية الفعلية. فقد تمّ استبدال الحكم العسكري في المناطق العربية بسلسلة من قوانين الطوارىء التي تهدف الى التخلّص من هؤلاء العرب ونزع ممتلكاتهم. وقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين هاجروا من فلسطين، نتيجة هذه السياسات التعسفية، أكثر من ٤٨ ألفاً(٣٦).

وسياسة اسرائيل في ذلك ذات شقين: الأول خاص بالعمل على طردهم بجميع السبل؛ والثاني خاص بمحاولة دمج من تبقّى منهم في الحياة الاسرائيلية واستيعابهم، وذلك ـ حسب الباحث اليهودي شوراكي ـ من طريق «حل المشاكل السيسيولوجية العميقة التي أثارها قيام اسرائيل في نفوس العرب؛ وبذلك، نتلافى الاخطار التي تنجم عن خلق مجتمع 'غيتو' في اسرائيل يشغله مسلمون ومسيحيون»(٣٧)، خاصة وان العرب في اسرائيل في ازدياد مطرد يهدّد مستقبل الدولة. وهكذا، بعد مرور أكثر من ٤٠ عاماً على انشاء اسرائيل، والتي أعلنت انها ملزمة بتحقيق المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية بين جميع سكانها، بصرف النظر عن المجموعة القومية، أو الدين، أو الجنس، نجد ان الاقلية العربية في اسرائيل ما زالت تعاني من الحرمان والتمييز. وانه، على الرغم من ان العرب في اسرائيل متساوون، نظرياً، مع الاسرائيليين، فانهم، عملياً، مواطنون من الدرجة الثانية. فقد كشفت دراسة أُعدّت من قبل فريق الدراسة اليهودي ـ العربي، باشراف البروفيسور هنري روزنفليد، من جامعة حيفا، عن «انه، منذ اواسط الثمانينات، هبطت دخول ما يزيد على ٤٠ بالمئة من الأسر العربية تحت مستوى خط الفقر؛ وقد أثّر ذلك في جوانب عديدة من حياتهم، بما في ذلك السكن والصحة والتغذية. كما ان مشكلات السكن بين العرب في اسرائيل اصبحت أكثر حدّة خلال عقدي السبعينات والثمانينات. فعدد الأسر العربية الكبرى، ذات الخمسة أفراد أو أكثر، والتي تعيش في ظرف ازدحام شديد، ارتفع من ٢٢١٠٠ أسرة، في العام ١٩٧٠، الى ٢٤٨٠٠ أسرة، في اواسط الثمانينات، بينما هبط عدد الاسر اليهودية، من هذه الفئة، من ٣٣٢٠٠ اسرة الى ١٣٥٠٠ أسرة. وبوجه الاجمال، فان ٢٦,٤ بالمئة من الاسر العربية تعيش في ظروف ازدحام شديد، بالمقارنة مع ١,١ بالمئة بالنسبة الى العائلات اليهودية. ومقابل هذا، نجد ان ١٧,٥ بالمئة من الاسر العربية تمتلك سكناً فسيحاً، بالمقارنة مع ٥٧,٩ بالمئة من الاسر اليهودية». وبيّنت الدراسة ايّاها، انه على النقيض من التصريحات الرسمية، فان العديد من هذه المشاكل كان نتيجة مباشرة لسياسة الحكومة التي تمارس تمييزاً متعمّداً تجاه العرب، حيث لم تكن هناك مشاريع اسكان لهم.

وكشفت الدراسة عن ان القطاع العربي يفتقر الى البنى الاساسية بالنسبة الى الخدمات المكمّلة، مثل عيادات الصحة العقلية والخدمات النفسية الاخرى والعلاج النفسي والمراكز الاجتماعية والخدمات الاخرى شبه المهنية. امّا من حيث العناية الصحية، فقد وجد الباحثون هوّة سحيقة بين الامكانات والخدمات المقدمة في المدن والقرى العربية وبين تلك المتوفّرة في القطاع اليهودي، وان هناك ٣٠ قرية عربية ما زالت تنقصها عيادات طبية. كما ان معدّل وفيّات الاطفال عند العرب، اليوم، هو المعدّل ذاته الذي كان لدى اليهود في الستينات، ممّا يشير الى وجود هوّة في الظروف الصحية، مقدارها ٢٠ عاماً، ممّا يؤكد التخلّف في القطاع العربي. والفجوة بين دخل الأسرة العربية والاسرة اليهودية وصلت الى حوالى ٦٠ بالمئة العام ١٩٧٠؛ ثمّ تقلّصت الى ٤٠ بالمئة العام ١٩٧٦، ثمّ عادت وارتفعت لتصل ٦٠ بالمئة، العام ١٩٨٦(٣٨).

الواقع الثقافي

اذا كانت الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعرب داخل اسرائيل، التي عرضناها بشيء من التحليل، قد أظهرت وجود مشاكل، ومصاعب، وأزمات، حوّلت السواد الاعظم من هؤلاء العرب الى طبقة عاملة مضطهدة، نتيجة لسياسة التمييز التي اتبعتها السلطات الاسرائيلية، فان سياسة تجهيل العرب التي اتبعتها هذه السلطات عبّر عنها مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية للشؤون العربية، اوري لوبراني، في كلمته الشهيرة: «حبّذا لو بقي العرب، في هذه البلاد، حطّابين وسقاة ماء، لسَهُلَت قيادتهم»[٣٩]. ومن هذه النظرة، تجلّت الخطط الصهيونية، في مجال التعليم والثقافة القومية، في الوضع الذي يعاني منه التعليم العربي، منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن. وتتمثّل هذه المعاناة بالنقص الكبير، والمزمن، في الكادر التعليمي المؤهل، والغرف الدراسية النظامية، والتجهيزات، والكتب، والمناهج المتخلّفة التي تهدف الى اشاعة العدمية القومية وبثّ روح اليأس والاحباط لدى التلاميذ. ويظهر التمييز الطائفي بين العرب من خلال اعداد مناهج خاصة للدروز، مثلاً، معتبرة اياهم «قومية درزية»، ومن خلال وضع العراقيل والصعوبات في وجه الطلبة الذين ينهون دراستهم الجامعية، وزرع روح اليأس لدى الغالبية من خريجي المدارس الثانوية، بسبب عدم توفّر فرص عمل تتناسب والاختصاصات التي يحملونها، من جهة، والتركيز على قبولهم في الفروع الادبية، وتصنيف الفروع العلمية الأخرى على انها «فروع أمنية»، من جهة أخرى.

وقد وقفت سلطات الاحتلال، العام ١٩٨٠، ضد فكرة اقامة جامعة عربية في الناصرة، خوفاً من ان تصبح بؤرة للتطوّر العلمي، والتقني، لدى المواطنين العرب، ممّا ينعكس على وضعهم الاقتصادي، والاجتماعي، ويؤدي الى تطوير القرى والمدن العربية، ويضع اساساً لبناء صناعة متطوّرة لديهم. ويقتضي مقام الحديث، هنا، الخوض في احصاءات وأرقام حول الواقع الثقافي الذي يعاني منه السكان العرب في اسرائيل، لاعطاء صورة حقيقية عن هذا الواقع، والتي يوضحها الجدول الرقم ٨.

الجدول الرقم ٨

المستوى الثقافي للسكان العرب في اسرائيل من عمر ١٤ عاماً وما فوق، لعام ١٩٨٧ (بالنسب المئوية)*

السنة	لم يدخلوا المدرسة	الابتدائية	الاعدادية	الدينية	الثانوية		معاهد	جامعيون
					زراعية ـ فنية	ثانوية عامة	متوسطة	اكاديميون
١٩٦١	٤٩,٢	٤٢,١	–	–	١,٠	٦,٣	١,٤	١,٤
١٩٧٢	٣٣,٦	٤٥,٢	٥,٣	–	٢,٢	١٠,٥	١,٤	١,٨
١٩٨٠	١٩,٣	٤٠,٣	٩,٧	–	٢,٦	٢١,٠	٢,٧	٤,٤
١٩٨٥	١٣,٦	٣٥,٥	١٢,٤	–	٢,٤	٢٨,٣	٣,٠	٤,٨
١٩٧٨ المجموع:	١٥,٩	٣٥,٢	٩,٩	–	٣,٠	٢٧,٨	٢,٧	٥,٥
رجال	٧,٩	٣٦,٤	١٠,٨	–	٤,٦	٢٩,٨	٢,٧	٧,٨
نساء	٢٤,٠	٣٤,٣	٩,٠	–	١,٣	٢٥,٨	٢,٧	٢,٩

* "Statistical Abstract of Israel, 1988", **op. cit.**, p. 605

ويتبيّن من الجدول المذكور انه، في بداية الستينات، وعلى الرغم من قانون التعليم الالزامي الذي أصدرته السلطات الاسرائيلية في منتصف الخمسينات، فان هذا القانون لم ينفّذ، بصورة كاملة، في القطاع السكاني العربي، ولم يتجاوز معدّل تطبيقه ٥٠,٨ بالمئة. وذكر المحاضر في جامعة حيفا، د. سامي مرعي، في كتابه «تطوّر التعليم العربي في اسرائيل»، ان قانون التعليم الالزامي لم يطبّق على السكان العرب، حيث لم يتجاوز، خلال السبعينات، ٧٠ بالمئة، مقابل ٩٢,٥ بالمئة في المحيط اليهودي(٤٠). ويتبيّن لنا، أيضاً، ان معدّل الانقطاع عن الدراسة، في المرحلة الابتدائية، قد تناقص في بداية الثمانينات الى ١٩,٣ بالمئة، واستمر في الانخفاض حتى وصل، العام ١٩٨٧، نسبة ١٥,٩ بالمئة. وهذا يعود الى ازدياد الوعي الوطني لدى السكان العرب. وقد عانت المدارس الابتدائية، ولا تزال تعاني، من نقص في غرف الدراسة والازدحام الشديد، وكذلك النقص في التجهيزات الاساسية والمنشآت المخصصة للرياضة والانشطة غير الصيفية، وعدم كفاية مراقبي الدوام، والانعدام الكامل للمشرفين الاجتماعيين، والنفسيين(٤١).

امّا التعليم في المرحلة الاعدادية، فهو اختياري، حيث تشير الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية الى ان نسبة عدد الطلبة العرب، في هذه المرحلة، بلغت، في العام ١٩٧٢، نحو ٥,٢ بالمئة؛ ثمّ ارتفعت تدريجياً حتى وصلت، في العام ١٩٨٠، نسبة ١٢,٤ بالمئة بما فيها ابناء القطاع الشرقي من القدس؛ لكنها انخفضت، مرة أخرى، الى ٩,٩ بالمئة في العام ١٩٨٧. وهذه النسبة ضئيلة جداً، اذا ما قورنت بنسبة التلاميذ، في المرحلة عينها، في قطاع غزة أو الضفة الفلسطينية، أو بين التجمّعات الفلسطينية في أماكن هجرتها في عدد من الاقطار العربية. كما تعتبر هذه النسبة مرتفعة، اذا ما قورنت مع نسبة التلاميذ اليهود في تلك المرحلة التي بلغت واحد بالمئة(٤٢). وطبعاً، يجب الاخذ بعين الاعتبار ان قسماً لا بأس به من الطلاب اليهود يلتحقون بالمعاهد الدينية في مرحلة ما بعد الابتدائي؛ وبالطبع، لا يسمح الّا لليهود بدخول هذا النوع من المدارس.

وفي المرحلة الثانوية، نرى ان هناك ثانوية فنية، وثانوية زراعية، وثانوية عامة. ونجد ان النسبة، في هذه المرحلة، بلغت ٦,٣ بالمئة في الثانوية العامة، وواحد بالمئة في المدارس المهنية؛ ثمّ ارتفعت، تدريجياً، الى نسبة ٢٧,٨ بالمئة في الثانوية العامة، وثلاثة بالمئة للثانوية المهنية. وقد نجم هذا الارتفاع، بدرجة رئيسة، عن ضمّ القطاع الشرقي من مدينة القدس، والذي يضمّ عدداً كبيراً من المدارس الثانوية التي يرتادها الطلاب العرب. الّا ان هذه النسبة تعتبر منخفضة اذا ما قورنت بنسبة التلاميذ، في المرحلة عينها، في قطاع غزة، أو الضفة الفلسطينية؛ كما تعتبر منخفضة اذا ما قورنت بنسبة التلاميذ اليهود، والتي بلغت ٤٩,٧ بالمئة (٢٤,٤ بالمئة للثانوية العامة، و٢٥,٣ بالمئة للثانوية المهنية)(٤٣)، حيث يظهر البون الشاسع بين نسبة الطلاب العرب الى الطلاب اليهود للمرحلة عينها.

وفي مرحلة التعليم الجامعي، نرى ان حجم التعليم الجامعي بين العرب، في اسرائيل، قد انخفضت نسبته الى درجة ضئيلة. ففي فترة الستينات والسبعينات، لم تتجاوز النسبة ١,٤ بالمئة؛ وارتفعت، تدريجياً، وببطء شديد، لتصل، في العام ١٩٨٧، نسبة ٥,٥ بالمئة. واذا ما قورنت هذه النسبة بنسبة الطلاب الجامعيين اليهود، التي بلغت، في نهاية العام ١٩٨٧، نحو ١٤,٩ بالمئة، لأدركنا، على الفور، الفرق فيما بينهما(٤٤). وأشار بعض الدراسات الاسرائيلية الى ان عدد الخريجين الجامعيين العرب، خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧١، بلغ ٣٢٨ طالباً تخرّجوا من الجامعات ومعاهد التعليم العالي(٤٥). وهكذا نشاهد النسب البسيطة والمستويات المتدنية في المجال التعليمي لدى السكان العرب في اسرائيل، حيث نرى هذا الانخفاض يزداد كلّما ارتفعنا في السلّم التعليمي. فهو،

في الثانوي، أشد منه في الابتدائي والاعدادي، وفي العالي أشد منه في التعليم الثانوي. وهذا يعود الى السياسة التي تتبعها سلطات الاحتلال في المجال التعليمي، المتمثلة في سياسة «التشغيل» المتبعة في المؤسسات الرسمية في القطاعين، المشترك والخاص، والتي تعتمد على سياسة التمييز السافر بين الخريجين العرب واليهود، اضافة الى عقبة أجهزة الامن التي يصعب اجتيازها، بالنسبة الى العرب. وهذه الامور تقلّل فرص الحصول على عمل بعد التخرّج.

غير انه على الرغم من الصعوبات العديدة التي تعترض طريق التعليم العالي العربي الجامعي، يلاحظ ان هناك، بالمقارنة مع الماضي، ارتفاعاً نسبياً في عدد الطلاب في الجامعات الاسرائيلية، وخاصة في سنوات الثمانينات (راجع الجدول الرقم ٨).

الواقع السياسي

لا شك في ان الاقلية العربية التي بقيت في الجزء المحتل من فلسطين العام ١٩٤٨، كانت صورة مصغّرة عن الشعب العربي الفلسطيني، وتنطبق عليها الاوصاف عينها؛ وبالتالي، فهي جزء من الشعب الفلسطيني؛ كما انها، في دينها ولغتها وثقافتها ولباسها، تشكّل جزءاً من الامة العربية. وقد سبق لنا ان قمنا بشرح الواقع الديمغرافي، والاجتماعي، والاقتصادي، لهذه الاقلية العربية، حيث تطوّرت من أقلية مهملة في اسرائيل الى أقلية قومية أخذت تمارس مختلف انواع النضال السياسي ضد الاحتلال الاسرائيلي، وممارساته العنصرية.

وهنا، سنحاول القاء الضوء على تطوّر الواقع السياسي لشعبنا الفلسطيني في الجزء المحتل العام ١٩٤٨، ومشاركته ابناء شعبه في الضفة والقطاع في هذا النضال، بعد ان احتل العدو الاسرائيلي كامل التراب الفلسطيني في حرب العام ١٩٦٧، حيث تمّ الاتصال، لأول مرة، بين ابناء الشعب الواحد؛ وهذا الامر شكّل، بالتالي، نقطة انعطاف هامّة في مسيرة النضال الوطني، حيث يزداد، يوماً بعد يوم، تأجيج نار هذه الثورة والانتفاضة على واقع الاحتلال.

وللاطلاع على الواقع السياسي لشعبنا في الارض المحتلة العام ١٩٤٨، منذ حرب العام ١٩٤٨ وانشاء اسرائيل وحتى الآن، لا بدّ لنا من تقسيم هذه المرحلة، التي تزيد على ٤٠ عاماً، الى فترات زمنية هامّة، نرصد فيها التطوّرات والظروف التي مرّ بها شعبنا الفلسطيني في الارض المحتلة العام ١٩٤٨، آملين، ضمن المصادر والمعطيات المتوفّرة لدينا، في ان نعطي صورة متكاملة لتطوّر الواقع السياسي لعرب الارض المحتلة العام ١٩٤٨.

الفترة الاولى، ١٩٤٨ ـ حزيران (يونيو) ١٩٦٧

شهدت هذه الفترة سياسة «اليد القوية» التي سادت خلالها، على ما تبعها من فرض الاحكام العسكرية على العرب ومصادرة اراضيهم؛ ثمّ، وهذا هو الاكثر ايلاماً وضرراً، قطع أي صلة لهم، بصورة مطلقة، مع اخوانهم الفلسطينيين المحيطين باسرائيل خاصة، والعالم العربي عامّة؛ كما قُيِّدت حرية حركة التنقل لهؤلاء العرب داخل وطنهم المحتل؛ واضطر العربي الى التزوّد بتصريح الحركة المزدوج الذي مرّ ذكره آنفاً. فعلى سبيل المثال، تصريح من منطقة كفر قاسم الى الطيبة، ومن باقة الغربية الى ام الفحم، وليس فقط من منطقة «المثلث الاخضر» الى منطقة الناصرة، أو الى الجليل الشرقي، أو الغربي. كما فرض حظر التجول ليلاً، وفي بعض الاحيان منذ غروب الشمس. وحدثت في تلك الفترة، ومنذ اليوم الاول للاحتلال، اعادة تجميع العرب في بعض القرى والبلدات،

وأخذت السلطات الاسرائيلية تسيطر على الاراضي العربية، وتقيم مستوطناتها عليها تحت مختلف الحجج والذرائع؛ فتمّت، استناداً الى قانون املاك الغائبين، السيطرة على ٣,٥ ملايين دونم من أراضي مئات القرى العربية التي هدمت؛ ثمّ أتت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، عبر سلسلة من القوانين، مثل قانون مصادرة الاراضي البور أو قانون مصادرة الاراضي الجبلية، على مليوني دونم. وهكذا، لم يبق للعرب سوى ٣٥٠ ألف دونم، تقام المباني السكنية على حوالى ١١٠ آلاف منها؛ أي ان نسبة الاراضي المصادرة تبلغ ٨٠ ـ ٨٥ بالمئة من ممتلكات العرب في العام ١٩٤٨[٤٦]. وقد شكّل هذا الامر عبئاً كبيراً على السكان العرب، وتوتراً في علاقتهم بالسلطة الاسرائيلية، أثّرت في مجرى امور حياتهم اليومية، وخاصة المعيشية منها. وكان عدم خروجهم للعمل في اسرائيل (بموجب تصاريح من الادارة العسكرية) دافعها التمسّك بكل قطعة أرض صغيرة، من اجل زرعها. واستمرت هذه الصورة في القرى العربية حتى العام ١٩٥٤. وحتى هذا التاريخ، كانت تحركات، وتنقلات، السكان مقيّدة الى درجة كبيرة، على الصعيد الداخلي ضمن المنطقة الواحدة؛ اضافة الى منع السلطات الاسرائيلية لأي تنظيمات سياسية عربية. وكان توزيع السكان العرب داخل اسرائيل، في المجال الجغرافي، توزيعاً طائفياً: عرب الجليل، عرب المثلّث، البدو في الجنوب، سكان المدن المختلطة، الدروز، الشركس.

بعد العام ١٩٥٤، تمّت ازالة الكثير من القيود على تحرّكات وتنقلات السكان العرب، على الرغم من ان الحكم العسكري لم يُلغَ حتى كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦. ولكون أغلب السكان العرب من القرويين الفلاحين، الذين يعيشون على الزراعة، ونتيجة لمصادرة الاراضي، فقد تقلّصت مساحة الاراضي الصالحة للزراعة. وبموازاة ذلك، ارتفع عدد السكان نتيجة لتكاثرهم الطبيعي، وازدادت نسبة القوى العاملة بينهم، ومعظمها من الشبان الذين اضطروا الى التسلل، خلسة، الى سوق العمل اليهودي، حيث كانوا يتعرضون للاستغلال، لكونهم «عمّالاً غير شرعيين»[٤٧]. وكان لالغاء بعض قيود التنقل، المفروضة آنذاك على العرب، والسماح لهم بالعمل في المدن اليهودية الرئيسة نتائج هامّة على الصعيد الاجتماعي؛ اذ ضعفت الروابط العائلية (العشائرية)، وانخفض تعلّق الفرد العربي برؤساء الحمائل، ولم يعد الفرد يخضع لسلطة الوجهاء والمخاتير الذين ارتبط بعضهم بالسلطات الحاكمة، حيث حصل هذا البعض على الموارد من الادارة العسكرية؛ وبمساعدة هذه الموارد تبلورت «الحمولة» وتعزّزت. وخلال الفترة ما بين ١٩٥٧ ـ ١٩٦٦، حدثت تطوّرات هامّة. فلقد اضعف التوجّه نحو العمل المأجور، داخل اسرائيل، مكانة رؤساء الحمائل (الوجهاء والمخاتير) وقلّل التعلّق بهم. وكانت هذه أول ضربة توجّه الى ما سمّي بتأقلم «الاقلية العربية» مع واقع الدولة اليهودية. وكان لهذا التغيّر في التركيب المهني، بالنسبة الى العرب، تأثيره في أوضاعهم الاقتصادية، ومن ثمّ في مواقفهم السياسية. وكانت الفترة من ١٩٥٧ ـ ١٩٦٦، بالنسبة الى العرب، فترة توسيع العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود، بسبب وجود مصادر عمل؛ كما حدث تغيّر في هذه الفترة، في أسلوب السلطة المحلية. فمهمة المختار تبدّلت بمهمة المجلس المحلي المنتخب؛ وبدأت السلطة المحلية الديمقراطية في هذه القرى، وهذه نقطة تحول هامّة في تبلور شخصية الفرد العربي في اسرائيل؛ كما حدث، في الفترة عينها، انتظام سياسي، سواء في اطار الاحزاب الاسرائيلية، أو في اطار الحزب الشيوعي الاسرائيلي. وكان من أبرز القيم التي تبلورت في تلك الفترة، ظهور جيل الشباب الذي أخذ يشعر بالقوة، ويرى ضرورة ان يجد له موقعاً خارج اطار الزعامات التقليدية، التي ارتبط معظمها بالاحزاب الاسرائيلية، وبخاصة حزب مباي الحاكم. هذا الجيل العربي الشاب اكد ضرورة المحافظة على الهوية القومية، ونمّى مشاعره بالانتماء القومي.

وهكذا، وبعد مرور أقل من عشر سنوات على قيام اسرائيل، بدأ المجتمع العربي في اسرائيل

يفرز قيادات شابة ومثقفة. وأخذت الظروف الموضوعية تتطوّر، ممّا أدّى الى انضاج وضع جديد. فمصادرة الاراضي العربية، في تلك الفترة، لم تتوقف للحظة واحدة؛ والممارسات العنصرية الصهيونية والقهر القومي ترجمت الى قوانين حكومية؛ كما ان سيف الحكم العسكري بقي مسلطاً على رقاب الوطنيين من ابناء الشعب العربي؛ وترافق ذلك كله مع صعود الحركة القومية العربية (الناصرية) وتأييد الاتحاد السوفياتي لجمال عبدالناصر، ممّا أثار شعور العزّة عند العرب في فلسطين المحتلة. وبلور هذا تحالفاً سياسياً بين الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح) وبعض الشخصيات العربية القومية. وقد ظهر هذا التحالف في «الجبهة الشعبية العربية» التي أُعلن عن تأسيسها في تموز (يوليو) ١٩٥٨، وأقامت فروعاً لها في معظم التجمّعات العربية. وتبنّت الجبهة قضايا السكان العرب، فدعت الى تحسين مستوى الحياة للتجمّعات العربية، ورفع المعاناة عنهم، والى الدفاع عن الاراضي العربية، والنضال ضد الحكم العسكري[٤٨]. وعلى الرغم من ان هذه الجبهة قد انشقّت فيما بعد، لاسباب لا مجال لشرحها هنا، فان مجرد انشقاقها لم يخل من خطورة، من وجهة النظر الاسرائيلية؛ اذ أدّى الى نشوء تنظيم جديد ذي طابع قومي عروبي («حركة الارض»)؛ فلم تجد السلطة وسيلة للتعامل معه، في نهاية المطاف، الاّ اصدار أمر عسكري بحلّه وتصفيته[٤٩] بتاريخ ٢٢/١١/١٩٦٤. وقد جاء الغاء الحكم العسكري العام ١٩٦٦ ضمن سياسة جديدة قرّرت الحكومة الاسرائيلية اتباعها، آنذاك، تجاه العرب في اسرائيل، جوهرها العمل على «دمج العرب في حياة الدولة»، وذلك من خلال تشجيع العناصر «الايجابية» (أي المتعاونة مع السلطة) مقابل مقاومة تلك التي وصفت بـ «السلبية» واحتوائها[٥٠].

وهكذا، يمكن تلخيص الفترة تلك بأن أمل البعض من السكان العرب في ان قيام اسرائيل، ككيان سياسي، سينتهي في حرب عربية ـ اسرائيلية مقبلة. ونظراً الى عدم تجسيد هذا الامل، خاصة بعد حرب العام ١٩٥٦، بدأ السكان العرب العمل في اتجاهين: الاول، محاولات الاندماج في المجتمع الاسرائيلي؛ والثاني، العمل في اطر تنظيمات وطنية وقومية، مثل «الجبهة الشعبية العربية» و«حركة الارض». وقد أدّى الغاء الحكم العسكري في العام ١٩٦٦، وحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الى مسيرة باتت تطوّراتها ونتائجها ملموسة في وقتنا الراهن، وهي ان العرب في اسرائيل يصفون أنفسهم، اليوم، كفلسطينيين، وانهم جزء من ابناء الشعب الفلسطيني، يعملون، الآن، في عدة دوائر يعبّرون، من خلالها، عن رغباتهم وتطلعاتهم الوطنية والقومية، كما سنرى لاحقاً.

أمّا خلاصة تلك التجربة من التعامل بين العرب والسلطة الاسرائيلية في تلك الفترة، والتي بدأت بانتهاج سياسة قمعية صارمة تجاه العرب، ومن ثمّ الغاء جهاز الحكم العسكري رمز تلك السياسة، فلم تكن، عملياً، الاّ بمثابة اعتراف من قبل السلطات بفشل سياستها السابقة، ومن ثمّ اتباع طرق جديدة لاحتواء اولئك العرب. وبالنسبة الى العرب والسلطة، سوية، فقد خرجوا من تلك التجربة باتفاق فيما بينهم مفاده انه من «المفهوم» للسلطة ان العرب في اسرائيل ليسوا يهوداً صهيونيين، وان من حقهم الاعتراض على ممارسات الحكم التي لا تروقهم، وابداء عدم رضاهم عنها، والاصرار على الاحتفاظ بـ «هويتهم القومية» دون ان يمس ذلك بـ «الأمن» و«النظام العام». لقد كانت حصيلة هذه التجربة من التعامل بين العرب والسلطة الاسرائيلية هي الخلفية التي حكمت علاقات الطرفين، وسيطرت على مواقفهما المتبادلة تجاه بعضهم البعض، عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧[٥١]. وقد استمرت هذه العلاقة بعد الحرب تلك وحتى الآن في أطر جديدة.

الفترة الثانية، حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ـ ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧

في أعقاب حرب العام ١٩٦٧، اصبحت فلسطين كلها واقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي،

فتجدد الاتصال فيما بين ابناء الشعب الفلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وسكان الارض المحتلة العام ١٩٤٨. ولهذا الاتصال جوانب متعدّدة، اجتماعية وثقافية وسياسية. فقد حمل ابناء الضفة والقطاع الى أهلهم في الجليل ويافا وعكا والنقب خبرة نضالهم ضد الاحتلال، وضربوا الامثال في التضحية والفداء؛ كما شعر عرب الارض المحتلة العام ١٩٤٨ بالثقة والتضامن مع أهلهم. وقد مثّل هذا الوضع تياراً وطنياً متجدداً في احياء الروح الوطنية الفلسطينية بين ابناء الشعب الواحد[٥٢]. وقد أكد عرب الارض المحتلة العام ١٩٤٨ انهم جزء من الشعب الفلسطيني، مشاركين اخوانهم الفلسطينيين خارج اسرائيل، في المطالبة بتجسيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من انهم، دون مجمل الفلسطينيين، يحملون جواز سفر اسرائيلياً، فانهم يشعرون بأنفسهم تابعين للهوية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني. ومن هنا، أيضاً، يأتي دورهم في الصراع الفلسطيني الشامل ضد الاحتلال الاسرائيلي.

وقد جاءت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ لتحمل معها نتائج هامّة تؤكد فيها الدور الرئيس والهامّ لجماهير الارض المحتلة في النضال، بعد ان خابت آمالهم في الجيوش العربية. كما ابرزت الحرب لعرب الارض المحتلة معظم القضايا والمشكلات التي يواجهها الشعب الفلسطيني في مناطق وطنه كافة، أو في المهاجر، أو تلك القضايا التي تشغل بال العالم العربي؛ كما أوجدت هزيمة حزيران (يونيو) الظروف التي ساعدت في بروز حركة المقاومة الفلسطينية.

وكان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، العام ١٩٦٤، بداية مرحلة جديدة في النضال الفلسطيني وفي تاريخ القضية الفلسطينية على المستويين، العربي والدولي. وقد أخذ قيامها ما يشبه عودة الروح الى الجسد الفلسطيني، حيث لم يبق نشاط المنظمة مقصوراً على المجال السياسي؛ اذ سرعان ما بدأت، بعد عدوان ١٩٦٧، مرحلة الكفاح المسلّح، فامتدت عمليات المقاومة الى عمق الارض الفلسطينية، خاصة في الشمال والوسط، حيث تقيم أغلبية عربية، وحيث شارك عدد من السكان العرب في أعمال المقاومة[٥٣]. وتطوّرت الاعمال القتالية ضد الاحتلال الاسرائيلي بشكل متصاعد. وتتابعت الاحداث، بعد ذلك، بتصعيد دائرة النضال الوطني الفلسطيني، كطريق لا غنى عنه لتحرير الارض. وقد اكتسبت حركة المقاومة الفلسطينية ابعاداً هامّة في أواخر الستينات وبداية السبعينات. وقد شارك عرب ١٩٤٨ في النضال الوطني المسلّح ضد الكيان الاسرائيلي؛ وكانت هذه المشاركة على جانب كبير من الاهمية. فخلال الفترة من العام ١٩٦٧ حتى العام ١٩٧٠، حكم على ٤٠٠ شاب عربي (من عرب ١٩٤٨) بالسجن لفترات مختلفة تصل الى السجن المؤبد والى ٥٠ سنة، بتهم القيام بعمليات فدائية ضد اسرائيل[٥٤]. وقد اتسعت رقعة مشاركة عرب ١٩٤٨ حتى حرب العام ١٩٧٣، حيث أشارت احصاءات نشرها احد مراكز البحوث المتخصصة في اسرائيل، الى اعتقال اكثر من ٩٠٠ شاب عربي بتهم القيام بعمليات «تخريبية» والانتماء الى المنظمات الفدائية، عدا الاشخاص الذين اعتقلوا بموجب أوامر ادارية للاسباب عينها[٥٥]. وكان من ابرز الذين اعتقلوا بتهمة القيام بعمليات مسلّحة صالح برانسي، من الطيّبة، في المثلث، والمحامي دهامشة، من الناصرة، وطلبة من معهد الهندسة التطبيقية في حيفا، ورئيس رابطة الطلبة العرب في القدس[٥٦]. وبالاضافة الى مشاركة عرب الارض المحتلة العام ١٩٤٨ في النضال الفلسطيني المسلّح ضد الاحتلال الاسرائيلي، شارك هؤلاء العرب في النضال السلبي، من خلال الاضرابات والتظاهرات المؤيدة لنضال اخوانهم في الضفة والقطاع، والتي أدّت الى وقوع قتلى وجرحى بين صفوفهم.

لا شك في ان مرحلة ظهور «الجبهة الشعبية العربية»، و«حركة الارض» مثّلت تطوّراً رئيساً في العمل السياسي العربي، من حيث التنظيم، ومن حيث الفكر السياسي أيضاً. وكانت حركة «أبناء البلد» التي أُنشئت العام ١٩٧٢، أكدت في برنامجها على المحافظة على الهوية الوطنية الفلسطينية، والوقوف في وجه طمس هذه القضية، وان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما انعكس نموّ الشعور القومي وتبلوره لدى العرب في اسرائيل بشكل واضح للغاية على مواقفهم السياسية على المستوى الداخلي، ممّا دفعهم الى تأييد المعارضة، على اختلاف اتجاهاتها، أكثر فأكثر، خاصة الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي حتى العام ١٩٦٥، وراكح فيما بعد، بعد انشقاق الحزب)، وهو الذي تزعّم حركة الدفاع عن حقوق العرب في اسرائيل، وقاد نضاله خلال فترة طويلة. فـ «راكح» كان الحزب الاسرائيلي غير الصهيوني الوحيد الذي سمح له بالعمل رسمياً في اسرائيل. وبصفته هذه، وبحكم وجوده في المعارضة، وكذلك بحكم احتلال عدد من الكوادر العربية مراكز قيادية فيه، وجدت الجماهير العربية فيه العنوان الرئيس لتلقّي تظلماتها؛ بينما عمل الحزب كل ما في وسعه للدفاع عن القضايا العربية، منذ العام ١٩٤٨ وحتى اليوم. ونتيجة لذلك، كوفىء الحزب بمزيد من الاصوات العربية لصالحه، في كل انتخابات الكنيست أو السلطات المحلية[٥٧].

ومنذ اقامة اسرائيل، وحتى مطلع السبعينات كان ماكي/راكح يخوض معاركه الانتخابية ضد ازلام الحكومة أساساً، الممثلين، الى حدّ ما، بالقوائم الانتخابية المرتبطة بالسلطة (حزب مباي) سابقاً، ثمّ التجمّع العمّالي «المعراخ». ويلاحظ من متابعة نتائج «حروب» الانتخابات العامة بين الطرفين، ان الغلبة، في بداية الامر، كانت للقوائم العربية المرتبطة بالسلطة التي كانت تحصل على اكثرية الاصوات العربية، وانْ كانت هذه الاكثرية تقل من انتخابات الى أخرى. ومع بداية السبعينات، ظهر التحوّل واضحاً في موقف العرب نحو مزيد من الراديكالية، دفعت «راكح» الى المرتبة الاولى، من حيث نفوذه في الشارع العربي[٥٨]. ففي انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣) حصل «راكح» على ٤٢٦٤٢ صوتاً، ٣٦,٩ بالمئة من مجموع اصوات الناخبين العرب، في المناطق العربية الصرفة، الذين اشتركوا في الانتخابات، بينما حصلت القوائم العربية المرتبطة بالمعراخ على ٣١٥٢٥ صوتاً(٣٦ بالمئة)[٥٩].

بديهي القول، اذاً، ان نضوج الظروف لفرض توجّهات جديدة لدى العرب في اسرائيل كان من حصيلة التطور المتواصل للمواقف السياسية وبلورة مؤسسات وهيئات شعبية تقود النضال الجماهيري. واذا كانت حرب العام ١٩٦٧ أرست الاسس التي ذكرناها، فلقد جاءت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ بتأثيراتها الهامّة على الصعيدين، العسكري والسياسي؛ كما أدّت الى مسّ «هيبة» اسرائيل، وضعضعت مركزها على الصعيدين، الداخلي والخارجي. وكان لتلك التطورات تأثيرها الواضح في موقف العرب في اسرائيل. فقد حدثت تحولات وقفزات نوعية تتعلق بأساليب النضال وأهدافه. فـ «الاقلية العربية» التي كانت تناضل من اجل حقوقها الحياتية، صارت تؤكد انها «جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني كله، ليس من حيث المنشأ والهوية فحسب، وانما من ناحية النضال السياسي، أيضاً»[٦٠]. كذلك تأثر موقف العرب في اسرائيل بما نجم عن تلك الحرب من «اعتراف العالم بالقضية الفلسطينية و[تأييده] لاقامة دولة فلسطينية في [الضفة وقطاع غزة] بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية»، ثمّ «ادانة اسرائيل في الامم المتحدة، وعزلها عن العالم، والافتراض بأنها تضعف تدريجياً وتغرق»[٦١].

وهكذا، يتبيّن لنا ان حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ احدثت تحوّلاً سياسياً لدى العرب

في اسرائيل، لجهة تعزيز شعورهم بعروبتهم. وقد بادر الشبان الفلسطينيون من العرب في اسرائيل الى الالتحاق بالمنظمات الفدائية الفلسطينية. وفي العمليات الفدائية التي نفّذت في شمال فلسطين (عمليتا معالوت ونهاريا) تمّ اعتقال شابين من مجد الكروم كانا متجهين الى القيام بعملية داخل اسرائيل. وهذا الوضع دفع احد الصحفيين الاسرائيليين الى الاعتراف بأن «مسألة عرب اسرائيل لم تعد مسألة داخلية، وجدت لها حلاً في الماضي بواسطة الحكم العسكري، وفيما بعد بواسطة الخطط الخمسية لتطوير القرية العربية، [بل] من الآن فصاعداً، علينا ان نبحث فيها في اطار نظرتنا الى المشكلة الفلسطينية»(٦٢). واعترف صحفي اسرائيلي آخر «بأن الكيان الفلسطيني يشمل العرب في اسرائيل أيضاً»، الذين «هم فلسطينيون بكل معنى الكلمة؛ وهم الفلسطينيون الاصليون، لأنه، في العام ١٩٦٧، كان أبناء القدس القديمة ـ نابلس ـ الخليل بمثابة اردنيين، وابناء غزة لم يحتجوا على شرعية الحكم العسكري في القطاع، ولكنهم جميعاً احتجوا على شرعية الحكم الاسرائيلي في تل ـ أبيب، وفي فلسطين كلها»(٦٣). بينما رأى ايلي ايال، «ان غالبية عرب اسرائيل قد امتنعوا حتى حرب يوم الغفران [حرب تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٧٣] عن استخدام عبارة دولة فلسطينية؛ لكنهم، اليوم، أصبحوا فلسطينيين فخورين يؤيدون اقامة دولة فلسطينية. لقد تحركت فكرة ارتباطهم بالارض وبالقضية الفلسطينية ' فجأة' ، واصبحت في نظرهم فكرة جذّابة»(٦٤).

اذن، لقد تبلورت ظروف كثيرة لدى العرب في اسرائيل للاعلان عن اتجاهات ومواقف جديدة تعبّر عن الشعور بالعزة وبالانتماء الى الشعب الفلسطيني. وجاء «يوم الارض»، في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦، ليشكّل نقطة تحوّل بارزة في مواجهة سياسة السلطات الاسرائيلية التي تتمثّل باستمرار سرقة الارض واغتصابها. وقد تمّ بناء أطر الوحدة الشعبية كتنظيمات غير رسمية، فلعبت دوراً بارزاً في قيادة الجماهير، وفي التحضير لدخول مرحلة «الحقبة الفلسطينية» التي برز أفضل اشكالها بتاريخ ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦. وهكذا، اصبح النشاط السياسي للعرب في اسرائيل يوجه، بصورة أو بأخرى، من قبل أطر تنظيمية شعبية تضمّ كل الفئات والهيئات، تحت الصيغ التالية: «اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي»، و«لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية» والتي تضمّ ٥٥ مجلساً محلياً عربياً، و«لجان الطلاب العرب»، و«لجنة الجامعيين العرب»، و«رابطة الجامعيين في الناصرة»، و«لجنة المبادرة الدرزية» التي من اهدافها رفض الخدمة العسكرية في الجيش الاسرائيلي ورفض فصل الدروز عن باقي المجتمع العربي، و«لجنة اليوبيل الشعبية في كفرياسيف»(٦٥). وعليه، وجدت الارضية الشعبية العريضة المناسبة للانتقال الى مراحل أكثر وضوحاً وتحديداً في اعلان مواقف سياسية تعبّر عن ارتباط العرب في اسرائيل بالنضال الفلسطيني. على هذا الاساس، أُصدرت وثيقة السادس من حزيران (يونيو) ١٩٨٠، وقرارات اجتماع شفاعمرو في ٦/٩/١٩٨٠. ومن خلال اللقاء النضالي المشترك والتأثير المتبادل، أزال الفلسطينيون ما يسمّى بـ «الخط الاخضر». فقد تأثر عرب اسرائيل بقوة التماثل الوطني لعرب المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، وتعلّموا قواعد السياسة وخاضوا النضال ضد الحكم الاسرائيلي تحت غطاء ثقافي، واجتماعي ولكن بأهداف سياسية(٦٦). ان تظاهرات العرب في اسرائيل، في «يوم الارض»، «أعادت فتح ملف ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ حول التقسيم». هذا ما أعلنه ايلي ريتشيز، من مركز دايان في جامعة تل ـ أبيب، ورأى، في تلك الاحداث، اعادة لتوجيه القوى السياسية في القطاع العربي في اسرائيل، وتغيّراً في نمط الصراع، واعطاء طابع متزايد لعرب اسرائيل»(٦٧).

الفترة الثالثة، ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ وحتى الآن

في هذه الفترة، تزايدت نشاطات العرب في اسرائيل مع عرب الضفة الفلسطينية وقطاع

غزة. وللمـرة الاولى برزت حاجة فلسطينيي المناطق العربية المحتلة العام ١٩٦٧ الى المساعدة من فلسطينيي المناطق المحتلة العام ١٩٤٨. فحسب رأي الكاتب الاسرائيلي يوسف غينات، تبلورت، في هذه الفترة، ثلاث مجموعات سياسية رئيسة في وسط عرب ١٩٤٨ على الشكل التالي: مجموعة العرب ذوي التوجّهات الشوفينية الفلسطينية المتطرّفة؛ ومجموعة المتدينين المتطرفين؛ والمجموعة الثالثة هي التي ما زالت ـ حسب اعتقاده ـ تمثّل الجزء الاكبر من السكان العرب، وهي قومية عربية محلية متطرفة، أساس نضالها هو المساواة مع السكان اليهود. وأعضاء هذه المجموعة يعبّرون عن تضامنهم مع رغبات الفلسطينيين في المناطق المحتلة، ولكنهم «يحافظون على هوية ذاتية، أيضاً، عندما يقولون انهم فلسطينيون اسرائيليون»[٦٨].

وممّا لا شك فيه، ان التعارضات داخل الصف الوطني للفلسطينيين في اسرائيل قد تقلّصت الى حدّ بعيـد، ونقـاط الخـلاف التي ما زالت قائمة لا تتعدى بعض الجوانب المرتبطة بحدود المناورة السياسية التي تحافظ، من جهة، على بقاء أوضاع العرب السياسية والتنظيمية وتطويرها، وتراعي، من جهة أخرى، عدم اثارة الاوساط الاسرائيلية الحاكمة، لاتخاذ اجراءات لا تتردد عن التذكير بها في كل مناسبة، «يتجاوز» فيها العرب «الخطوط الحمراء» التي لا يسمح بتجاوزها في كل الظروف. وكان مثال منع عقد مؤتمر الناصرة شاهداً حيّاً على ذلك، وان التأكيد على تعزيز وحدة الصف الكفاحية، المستندة الى برنامج ديمقراطي، هو مسألة هامّة، خاصة في ظروف، وأوضاع، العرب في اسرائيل[٦٩].

وتثير مسألة تدخل العرب في اسرائيل ومشاركتهم في الانتفاضة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ومدى تأثيرها فيهم، نقاشاً بين السياسيين الاسرائيليين. وأبرز المداولات تلك التي أُجريت، في كانـون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، في الكنيست الاسرائيلي، والتي عرض خلالها الوزير الاسرائيلي ايهود اولمرت، المسؤول عن الشؤون العربية، معطيات تشير الى زيادة في عدد التنظيمات المعادية (في تخوم «الخط الاخضر»)، حيث اكتشفت ٢٠ مجموعة، مقابل ١٥ مجموعة في العام ١٩٨٨، ومجموعتين في العام ١٩٨٧[٧٠]. وحسب المعطيات التي قدّمها الوزير اولمرت، نفّذت، في العام ١٩٨٧، حوالى ٣٥٣ عمليـة[٧١]. وغـداة ذلك اليـوم، نشرت أجهـزة الاعلام الاسرائيلية نتائج دراسة قامت بها «رابطة الاكاديميين العرب»، برئاسة د. احمد طيبي، بين أوساط الطلاب العرب، نصّت على ان معظم الطلاب يعتبرون أنفسهم فلسطينيين قبل ان يكونوا اسرائيليين، وان معظمهم يعتبر لجنة المجالس العربية زعامة محلية، ومنظمة التحرير الفلسطينية زعامة للشعب العربي الفلسطيني[٧٢]. ومن هذه النظرة، فانهم يعتبرون أي تجمّع للفلسطينيين، في أي مكان، هو جزء من الشعب العربي الفلسطيني، مهما كانت ظروفه. ويقف العرب في اسرائيل، الآن، ازاء مرحلة جديدة، يقومون، من خلالها، بدرس وضعهم واحوالهم العامة، حيث من الصعب، الآن، تقدير ابعاد الانتفاضة عليهم، خاصة وانهم يقفون في أوج المسيرة، حيث لا توجد ضمانة لأن تكون ابعادها، على المدى البعيد، مشابهة لتلك التي بقيت متبعة حتى الآن، وحيث هنـاك مراحـل مركزية في مجال تطوّر التصرف ورد الفعل بين صفوف العرب في اسرائيل تجاه الانتفاضة، والتي كانت فيها ارتفاعات، وانخفاضات، بين الحين والآخر.

ففي المرحلة الاولى من اندلاع الانتفاضة، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، حاول العرب في اسرائيل، خلالها، هضم ما يدور من حولهم. بعد ذلك، ومع استمرار الانتفاضة، بدأت مرحلة التعاطف العملي؛ فقد زادت الانتفاضة من مشاعر الفخر لديهم وأدّت الى خلق سلسلة من عمليات التعاطف والتأييد الاقتصادي، والمصيري، التي حملت طابعاً مدنياً جلياً، وتمّت في الاطار القانوني. وحول تأثير الانتفـاضة في السكان العرب في النقب، ذكر الكاتب الاسرائيلي، روني سوفير، «ان الجيل الشاب

لبدو النقب هو جسر يشق طريقه من أفكار الانتفاضة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الى القبائل في النقب؛ وان هؤلاء الشبان يخلقون التطرّف في العلاقات ـ المتوترة اصلاً ـ بين اليهود والبدو في المنطقة... ويمكن ان نجد جذور الانتفاضة في مناسبات ' يوم الارض' العاصفة في هذا القطاع، في السنوات الاخيرة... كما يمكن ان نجد، بسهولة، جذوراً اضافية لتضامن البدو مع الاسلام ومع القومية العربية... ويمكن القول، بشكل عام، انه من السهل على البدو التضامن مع النضال الفلسطيني، بسبب سياسة اليد الحديدية التي تمارسها اسرائيل في الحفاظ على ' أرض الدولة' ... وقد تمّ بيد من حديد قمع الموجة السابقة لانتفاضة النقب، وان موجة القاء الزجاجات الحارقة، والحجارة، واقامة الحواجز، ورفع اعلام منظمة التحرير، تركزت، في معظمها، على محور بيت قاية ـ لحف ـ تسومت. وهذه المنطقة هي صغيرة نسبياً، وقد عملت قوات الامن بيد من حديد، ونجحت في تحييد الاشخاص المخلين بالنظام»[٧٣].

ويبدو تأثير الانتفاضة على العرب في اسرائيل في ازدياد الاحتجاجات العنيفة وأعمال التخريب. وهذا يدل على الانتقال التدريجي الى الطرق النضالية من الضفة الفلسطينية الى داخل اسرائيل. وقد شملت هذه الطرق القاء القنابل الحارقة محلية الصنع، واحراق اطارات السيارات، وسدّ الطرق العامّة، ورفع علم فلسطين، ممّا يؤكد ان التضامن المتزايد بين العرب في اسرائيل والعرب في الضفة والقطاع قد اصبح واضحاً بصورة متزايدة. وفي خضمّ كل هذه الاحداث، يعيش، ويعمل، العرب في اسرائيل، وهم سكان لم يجدوا لأنفسهم، طيلة ٤١ عاماً من قيام اسرائيل، أي مجال لتحديد مكانتهم المدنية؛ كما انهم لم يندمجوا ضمن المجتمع الاسرائيلي، حيث يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية.

وتحت عنوان «الانتفاضة تزحف الى اسرائيل»، كتب حاييم فيكرش: «القرية العربية دبورية، غير معروفة، خرج منها حوالى ٢٠ شاباً وفتى انخرطوا في ' الجهد القومي' من اجل ' تحرير فلسطين السليبة والمحتلة بيد اليهود' . وهؤلاء ألقوا زجاجات حارقة على الباصات... وكتبوا على جدران القرية شعارات، ورفعوا اعلام منظمة التحرير، وهاجموا الافراد المشبوهين في القرية بالتعاون مع السلطة الاسرائيلية. وعدا عن ذلك، تتدفق الى قوات الامن [الاسرائيلية] معلومات حول تنظيمات مماثلة في العديد من القرى العربية في الجليل الاعلى والمثلث. وفي طرف الجليل، وقعت عدة حوادث رشق حجارة وصبّ الزيت على الطرق. وتتجلّى الانتفاضة في الاعراس والمناسبات المحلية، عندما يردّد المطربون والمنشدون الاغاني والاناشيد الوطنية، فيقابلون بالتصفيق والهتاف المشجّع من جميع الحضور». وكشف فيكرش عن «سرقات السلاح من معكسرات الجيش، وتوزيعه بين قرى الاقليات. ومن المعلوم، ان أفراد ' العالم السفلي' في اسرائيل يكثرون من تجارة السلاح المسروق. وفي القرى العربية، يتحدثون عن ' مستودعات طوارىء' يختزنون فيها السلاح الذي ابتيع بأموال منظمة التحرير؛ وكما يبدو، فهذا هو أساس خطر الانتفاضة الزاحفة»[٧٤].

ممّا لا شك فيه ان هذا النهوض الوطني، المستند الى قاعدة شعبية عريضة، والذي يأخذ، في أغلب الحالات، اشكالاً واطراً تنظيمية، لم يأت نتيجة لتحركات عفوية، أو وليد هبّات جماهيرية، كمحصلة لطبيعة الصراع والتناقض الحتمي القائم بين اطرافه فقط، وانما لتوفّر الظروف الموضوعية للتحرك، حيث تلعب القوى السياسية، العاملة في أوساط العرب في اسرائيل، دوراً فاعلاً في تحريك الجماهير العربية، وفي بلورة مواقفها، وتنظيم أطر وحدتها الشعبية وفق تكتيكات وخطط سياسية خلّاقة، تشكل اغناء هاماً لتجارب الشعوب في خوض الكفاح الوطني ضد سلطات الاحتلال، على غرار الوجود الاستيطاني العنصري في فلسطين المحتلة[٧٥]. وتوجد، الآن، قوى أساسية في أوساط

العرب في اسرائيل، نقوم باستعراضها في ما يلي.

«راكح» والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)

أشرنا، سابقاً، الى ان «راكح» يستقطب قطاعاً عريضاً من الجماهير العربية في الارض المحتلة، ويشكّل تياراً رئيساً من تيارات نضالها. وقد بيّنا اسباب استقطاب هذا الحزب للقسم الاوسع من العرب، وأسباب كونه التنظيم الاكبر الذي يتركز، من خلاله، النشاط السياسي لهذه الجماهير. ويتبيّن من الاحصاءات الاسرائيلية ان الاصوات التي حصل عليها «راكح»، في المناطق العربية الصرفة، شكّلت ما نسبته ٧٦,٩ بالمئة و٧٩,٩ بالمئة و٨١,٤ بالمئة من مجموع ما حصل عليه من اصوات خلال انتخابات ١٩٦١ و١٩٧٣ و١٩٧٧، على التوالي[٧٦]. وفي انتخابات المجالس المحلية، التي أُجريت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٣، تمكّن «راكح» من الوصول الى رئاسة حوالى ١٩ مجلساً بلدياً ومحلياً، اهمّها المجلس البلدي لمدينة الناصرة[٧٧]. وفي انتخابات العام ١٩٨٨، دخل الانتخابات باسم «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، التي تعتبر ائتلافاً بين مجموعات سياسية تقدمية عدة، لكن أكبرها «راكح»، الذي يضمّ يهوداً وعرباً، بالاضافة الى «جبهة الناصرة الديمقراطية» ومنظمة «الفهود السود» والمجلس المحلي في ام الفحم و«لجنة المبادرة الدرزية» ومنظمات أخرى. وقد فازت هذه الجبهة، في انتخابات الكنيست الثاني عشر (العام ١٩٨٨)، بأربعة مقاعد.

ولم يطرأ، في السنوات الاخيرة، تغيّر جوهري على مواقف الحزب السابقة من القضية الفلسطينية. فهو ينادي «بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واقامة دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل»، ويؤيد «عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم، أو التعويض على من يرغب منهم في ذلك»، وهو يؤيد منظمة التحرير الفلسطينية ونضالها بشكل عام. ويرى هذا الحزب ان «الأقلية العربية في اسرائيل قوة سياسية يجب أخذها بعين الاعتبار عند أي حديث عن السلام في الشرق الاوسط»[٧٨]. ومن هذا المنظور، تتهمه الجهات الصهيونية بأنه يريد دولة ثنائية القومية، كمرحلة أولى للوصول الى الدولة الديمقراطية العلمانية التي نادت بها منظمة التحرير الفلسطينية[٧٩]. أمّا مواقفه الرسمية، فهي مناداته بدولتين، فلسطينية واسرائيلية. وحول مواقفه من بعض القضايا الراهنة، فقد عارض اتفاقيتي كامب ديفيد، ورفض الحزب أشكال التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية.

حركة «أبناء البلد»

تعتبر هذه الحركة من التنظيمات التي ظهرت كامتداد لـ «حركة الارض» تقريباً، سواء من حيث النهج الفكري، او من حيث ان بعض قادتها من أعضاء الحركة السابقة. ولقد بدأت هذه الحركة من بلدة ام الفحم، العام ١٩٧٢. وبعد سنوات، في العام ١٩٧٦، امتدت وانتشرت في معظم المناطق العربية. وقد امتد نشاط الحركة الى الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية، حيث استجاب الشباب لافكار الحركة. وعلى الصعيد السياسي، يستخلص من مشروع البرنامج السياسي المقدّم الى لجنة التنسيق، التي عقدت أول اجتماعاتها في بداية العام ١٩٧٩، «ان الحركة تؤكد على وحدة الشعب الفلسطيني؛ وان عرب اسرائيل هم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، يجب ان يشملهم أي حل للقضية الفلسطينية؛ وان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني»[٨٠]. وتعتبر «ابناء البلد» الصهيونية حركة استيطانية عنصرية استعمارية، تسعى الى اقامة كيانها على انقاض الشعب الفلسطيني، وترتبط بالامبريالية العالمية مصيرياً. وبالنسبة الى اسلوب النضال

الذي تتبعه الحركة، فقد حدّده البرنامج بأنه «نضال سياسي، واجتماعي، وتربوي، وحضاري، يهدف الى تنظيم، وتعبئة، الجماهير، من اجل تحقيق اهداف الحركة»(٨١).

وفي رأي الاسرائيليين، ان برنامج «ابناء البلد» يعتبر صورة عن ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية. وقد رأى المستشار الاسرائيلي السابق للشؤون العربية، موشي شارون، ان «حركة الارض» السابقة تعتبر متدنّية بالقياس مع ما قالته حركة «ابناء البلد». وأضاف: «ان رجال الاستخبارات يقومون بتتبع نشاطها، ليقضوا عليها في الوقت المناسب، اذا لم تنهار من تلقاء نفسها، أو من خلال الصراع مع حزب ' راكح ' »(٨٢). غير ان هذه الحركة ما زالت تحتفظ بمستواها، من حيث القوة، وتعمل من خلال النوادي والنشاطات الثقافية، ومن خلال الاعمال التطوعية؛ وقد شاركت، في السنوات الماضية، بالنشاطات السياسية، والجماهيرية، التي شهدتها فلسطين المحتلة، وبخاصة في احداث «يوم الارض»، في ١٩٧٦/٣/٣٠. وقد نجح بعض نشطائها في الوصول الى عضوية المجالس المحلية في بعض القرى العربية، وفي لجان الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية.

وفي رأي هذه الحركة، ان حزب «راكح» هو حزب «معتدل جداً» في موقفه من القضية الفلسطينية، في حين يتّهم «راكح» هذه الحركة بأنها «اتجاه فوضوي مغامر يوفّر سلاحاً حادّاً للحكومة لضرب الجمهور العربي»(٨٣).

كذلك يوجد خارج «راكح» و«ابناء البلد» قوى وحركات سياسية أخرى تحمل الاتجاه السياسي عينه، كالحركة الوطنية التقدمية، التي شكّلتها مجموعة من الطلبة والحزبيين الذين انسحبوا من حركة «ابناء البلد» العام ١٩٧٩، وهي قريبة منها في الخط العام؛ والحركة الوطنية التقدمية في الناصرة التي شكّلت في العام ١٩٨٢، وأغلبها من الخريجين الجامعيين، ومنهم أربعة أعضاء في المجلس البلدي لمدينة الناصرة. وتعتبر هذه الحركة ان العرب في اسرائيل هم جزء من الشعب الفلسطيني، وان حل القضية الفلسطينية لا يتمّ الّا من خلال تطبيق قرارات الامم المتحدة واعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره(٨٤).

المجموعات الاسلامية المتطرفة («التائبون» و«أسرة الجهاد»)

لم يكن هذا التيار معروفاً، أو موجوداً، في الارض المحتلة قبل العام ١٩٦٧؛ فقد ظهر في السبعينات بتأثير الجماعات الاسلامية في الضفة الفلسطينية. ويتركز نشاطه في منطقة المثلّث، في ام الفحم، وباقة الغربية، وقلنسوة، وكفرقاسم، واللد، ويافا، ووصل الى مضارب البدو في النقب. ويطلق الاسرائيليون على هذا التيار اسم «ظاهرة العودة الى الدين». ويبدو ان السلطات الاسرائيلية لا تعارض مثل هذه النشاطات وتسمح لها بالانتشار وتحبّذها. ولا يهتم افراد هذا التيار بالقضايا السياسية الساخنة، ويقولون انهم يسعون الى جعل «العيش على أساس القرآن»(٨٥). وفي الواقع، يمكن التمييز، هنا، بين تيارين: تيار يسمّى «أسرة الدين» أو «التائبين» وهو يعمل، علناً، ويعتبر الاعمال المسلّحة ضد الصهيونيين مخالفة للدين! امّا التيار الثاني، فهو «أسرة الجهاد»، وعناصره يؤمنون بالعمل المسلّح ضد اسرائيل، وقد نفّذوا ٤٠ عملية، في السنوات الاخيرة(٨٦)، ضد منشآت وممتلكات اسرائيلية. ويطلق الاسرائيليون على أفراد هذا التيار تسمية «الخمينيين». ولا يوجد لهذا التيار برنامج سياسي، وهو يقوم بنشر «الادب الديني» وجمع التبرعات وبناء المساجد، ويهاجم حزب «راكح» والقوى التقدمية الاخرى، ويعتبرها «تياراً الحادياً». وكثيراً ما يقوم اعضاء هذا التيار بحرق السيارات الخاصة بأعضاء «راكح» ومقارّهم(٨٧). امّا حزب «راكح»، فيقول ان لديه شكوكاً في ان

الشرطة الاسرائيلية تقف وراء اعمال هذه الجماعات وهجماتها ضد أعضائه وممتلكاتهم[٨٨].

المجموعات المطالبة بالاندماج بالمجتمع الاسرائيلي

اشرنا، سابقاً، الى انحسار نفوذ الزعامات العشائرية في المجتمع الفلسطيني داخل الارض المحتلة. وقد أدّى ذلك الانحسار الى تراجع نفوذ الاحزاب الصهيونية التي تقف خلف هذه الزعامات والوجوه التقليدية في هذا المجتمع. ويمكن الاستدلال على هذا الانحسار من تراجع عدد «المصوّتين» في الوسط العربي لحزب العمل الاسرائيلي، من ٥٠ بالمئة العام ١٩٦٥، الى ٢٧ بالمئة العام ١٩٧٧، والى ٣٠ بالمئة العام ١٩٨٢. والارتفاع الاخير في النسبة لا يعود الى ارتفاع أسهم المعراخ، الذي اصبح في المعارضة، بل الى ارتفاع نسبة من قاطعوا الانتخابات لصالح «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» التي يتزعمها «راكح»، والى رغبة الناخبين العرب بتغيير حكومة الليكود «بأي ثمن»[٨٩].

وهذا الانحسار جعل هذه الاوساط تتحرك بأساليب، ودعاوى، جديدة، في محاولة منها لاسترجاع نفوذها في الاوساط العربية. فقد تحرّك هؤلاء لانشاء تنظيم مرتبط بالمعراخ تحت يافطة تنظيم مستقل اطلق عليه اسم «الحزب العربي الاشتراكي الديمقراطي»، ومرة أخرى «حركة المواطنون العرب»، والى ذلك من الاسماء. وقال اصحاب هذا التحرك انهم غير مرتبطين بحزب العمل، وان هدفهم «توجيه الاهتمام الى المشاكل اليومية للجماهير العربية». وقد قام هؤلاء بالاتصال بحوالى ٦٠ ـ ٧٠ شخصاً من وجهاء القطاع العربي واعلنوا ستة مبادىء، هي: التحالف مع حركة العمل وما يتفرع عنها من قوائم؛ والترشيح في أية قائمة؛ والرد على كل حادث يمس العلاقة بين العرب واليهود، والحقوق والمشاكل التي يعاني منها القطاع العربي؛ والعمل على عقد الندوات والمناظرات والبحوث وعدم اعطاء المجال للتظاهرات والاضرابات؛ ومناهضة ظواهر التطرّف عند العرب واليهود، ومحاولة اقامة علاقات تفاهم بين الطرفين؛ والمساهمة في النضال من اجل «السلام العادل والاعتراف المتبادل بين الشعبين»[٩٠]. وعلى أرضية هذه المبادىء، تمّ تأسيس بعض الاحزاب والحركات، منها:

الحزب العربي الديمقراطي: وهو حزب جديد أسّسه، في ربيع العام ١٩٨٨، عضو الكنيست الاسرائيلي (من حزب العمل)، عبدالوهاب دراوشة، بعد اعلان انسحابه من حزب العمل. وقد حصل هذا الحزب على مقعد واحد في الانتخابات الأخيرة للكنيست الثاني عشر. وتعتبر الاصوات التي حصل عليها هذا الحزب انها جاءت، اصلاً، من الناخبين العرب، الذين كانوا من المحتمل ان يصوّتوا لصالح الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وللقائمة التقدمية للسلام.

القائمة التقدمية للسلام: وهي ائتلاف بين شخصيات عربية ويهودية شُكّلت حديثاً وخاضت انتخابات العام ١٩٨٤، لأول مرة، وفازت بمقعدين. وفي الانتخابات الاخيرة، العام ١٩٨٨، فازت بمقعد واحد. وقد جاء في البيان التأسيسي للقائمة ان قيامها هو «ثمرة حوار مستمر بين أوساط تقدمية يهودية وعربية في اسرائيل تؤمن بالسلام والمساواة بين حقوق الشعبين». ويتزعم القائمة التقدمية محمد ميعاري؛ ومن أبرز شخصياتها اليهودية يوري افنيري وجنرال الاحتياط متتياهو بيليد، والسكرتير السابق لحزب العمل، لوبا الياف، والمدير السابق لوزارة المالية الاسرائيلية، يعقوب ارنون، والاستاذ المساعد في الجامعة العبرية، مئير بعيل. أمّا المبادىء التي تطرحها القائمة التقدمية في ما يتعلق بالعلاقات الاسرائيلية ـ الفلسطينية في برنامجها، فهي: التشديد على المساواة التامّة في الحقوق القومية والمدنية بين العرب واليهود في اسرائيل ضمن حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والاعتراف المتبادل بحقوق كلا الشعبين، اليهودي والفلسطيني، في تقرير المصير القومي

المستقل. ولتحقيق هذا المبدأ، يتوجب على اسرائيل الانسحاب الكامل من على جميع المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، ومن ضمنها القدس الشرقية، واعادة هذه المناطق الى اصحابها الشرعيين (الشعب الفلسطيني)، ليقيم عليها دولته المستقلة الى جانب دولة اسرائيل؛ وتقيم الدولتان فيما بينهما علاقات حسن جوار متبادل؛ ويكون اتفاق السلام ثمرة مفاوضات بين حكومة اسرائيل وبين ممثل الشعب الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي انتخابات الكنيست الثاني عشر، توزّعت اصوات الناخبين العرب على الشكل التالي (بالنسب المئوية): الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ٣٤,٥، مقابل ٣٤,٥ في انتخابات العام ١٩٨٤؛ القائمة التقدمية للسلام ١٤,٧، مقابل ١٨,٦؛ الحزب الديمقراطي العربي ١٠,١١. أي ما مجموعه ٥٩,٣ بالمئة من مجموع الناخبين العرب. أمّا الباقي، فقد توزع على الاحزاب الصهيونية على الشكل التالي: المعراخ ١٦,٣، مقابل ٢٢ في العام ١٩٨٤ ـ مع مبام؛ الليكود ٦,٣، مقابل ٤,٧؛ حركة راتس ٤,٤، مقابل ٠,٨؛ المفدال ٣,٣، مقابل ٤,٤؛ المركز ـ شينوي ٢,٧، مقابل ٤,٤.

وقد كتب عطاالله منصور في صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية: «اتجه العرب باتجاه اليسار والاحزاب الوطنية. ان البدو، في النقب وفي كثير من القرى الاسلامية الصغيرة والمتوسطة، منحوا اصواتهم للقائمة العربية التابعة لعبدالوهاب دراوشة؛ في حين لم يعط الناخبون العرب في سخنين وشفاعمرو وام الفحم والطيبة وعكا وحيفا أي دعم حقيقي لدراوشة»[٩١]. ومن نتائج هذه الانتخابات يتبيّن لنا انعكاس الشعور الوطني والقومي لدى المواطنين العرب بانخفاض نسبة التصويت للاحزاب الصهيونية من ٤٨,٧ بالمئة، في العام ١٩٨٤، الى ٤٠,٧ بالمئة، في الانتخابات الاخيرة. وهذه نسبة ليست بسيطة، قياساً بالفترة الزمنية، ولو ان الانخفاض كان يفترض ان يكون أكبر من ذلك بتأثير الانتفاضة وتصاعدها.

الخاتمة

راهنت السياسة الصهيونية، في فلسطين المحتلة، على عامل الزمن، معتقدة بأن العرب الفلسطينيين، داخل اسرائيل وخارجها، سيفقدون هويتهم الوطنية، وسيذوبون في المجتمعات التي يعيشون فيها مع مرور الزمن. ولكن الواقع جاء ليثبت عكس ذلك بالنسبة الى العرب الذين يعيشون داخل اسرائيل قبل اولئك الذين يعيشون خارجها. ان طمس الهوية الفلسطينية قد فشل، سواء في اسرائيل أو في خارجها. وقد جاء بروز المقاومة الفلسطينية، وانتفاضتها، وامتدادها بين العرب في اسرائيل ليقضيا على تلك الآمال الصهيونية. ويشكّل الوجود العربي الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة دعامة اساسية من دعامات الصراع العربي ـ الاسرائيلي عامة، والصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي خاصة، ممّا يشكّل الامكانية الأهمّ لحسم الصراع، مستقبلاً، لصالح الامة العربية، حيث يتوقع ان يرتفع عدد السكان العرب في اسرائيل، في مطلع القرن المقبل، الى ١,٢ مليون نسمة يشكّلون ٢٢ بالمئة من اجمالي سكان اسرائيل. وقد استطاع عرب ١٩٤٨، خلال فترة قصيرة نسبياً، النهوض من جديد، في محاولة للحفاظ على الذات أولاً، ولتأكيد هويتهم ثانياً، من أجل التقدم نحو استعادة حقوقهم المشروعة في اطار نضال شعبهم الفلسطيني، بعد ان أُفشلت محاولات السلطة الاسرائيلية في دمجهم في المجتمع الاسرائيلي. وهم، الآن، يحاولون ايجاد سُبل أخرى للنضال ضمن سياسة وطنية، وبناء أطر مستقلة بمختلف أنواعها، ومن ضمنها أطر تعليمية وصحية ومنظمات شعبية

وأحزاب وحركات سياسية. هذه الظاهرة، بالنسبة الى اسرائيل، تعتبر ظاهرة خطرة جداً، لأنها ستؤدي باسرائيل الى دولة ثنائية القومية.

---

(١) موسى سمحة، «السكان والهجرة، ١٩١٤ ـ ١٩٨٣»، عمّان: بلا ناشر، ١٩٨٤، ص ٩؛ نقلاً عن محمد تيسير مسوري، **الاوضاع الديمغرافية لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين**، رسالة ماجستير، ١٩٧٨، الجدول الرقم ٨٩، ص ٢٧٢.

(٢) انظر **دافار**، ٢٠/٤/١٩٨٨.

(٣) **كيفونيم**، شباط (فبراير) ١٩٨٥.

(٤) **دافار**، ٢٢/١١/١٩٨٤.

(٥) موشي سيكرون وتسفي ايزنباخ، **شكل السكان في اسرائيل العام ٢٠٠٠**، عمّان: دار الجليل، ١٩٨٦، ص ٣٧.

(٦) محمد عبدالرحمن، «العرب في اسرائيل؛ اتجاهات جديدة للتماثل مع نضال الشعب الفلسطيني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٢، آذار (مارس) ١٩٨١، ص ٣٧.

(٧) **دافار**، ١/١/١٩٨٠؛ نقلاً عن مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي.

(٨) ابراهام كوهين، **عرب اسرائيل والجوانب الاقتصادية**، جعفات حبيبة: معهد الدراسات العربية، ١٩٨١، ص ٧.

(٩) *Statistical Abstract of Israel, 1986,* Jerusalem: Central Bureau of Statistics, pp. 83 - 86.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٧٠.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ٩٠.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ٨٣ ـ ٨٦.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ٤٠ و٥٨ ـ ٥٩.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٧٦.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٥٨.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٨٣ ـ ٨٦.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) امين عطايا، «الواقع الديمغرافي في الارض العربية المحتلة»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٦٠٠، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١١٥.

(٢١) *Statistical Abstract of Israel, 1986,* Jerusalem: Central Bureau of Statistics, p. 33; **Ibid., 1972,** p. 34; **Ibid., 1972,** p. 36; **Ibid., 1955,** p. 9.

(٢٢) احمد شاهين، «فلسطينيو الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨؛ الخيارات الصعبة»، **شؤون عربية**، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٠٥ ـ ١٠٦. للتوسّع، انظر صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٧٣، ص ٣٧٢ ـ ٣٨٠.

(٢٣) *Statistical Abstract of Israel, 1986,* Jerusalem: Central Bureau of Statistics, p. 51.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٢ و٥٥ ـ ٥٦.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٥١.

(٢٦) **معاريف**، ١٧/٨/١٩٧٩.

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(٢٨) حلمي عبدالكريم الزعبي، «عرب ١٩٤٨؛ الاوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية»، **شؤون عربية**، العدد ٦٠، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١٠٧.

(٢٩) عمر سعادة، «البنية السكانية للفلسطينيين، والتشكّل السكاني اليهودي في فلسطين»، **الوحدة** (الرباط)، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٤٧.

(٣٠) يوسف غينات، «نشوء العربي الاسرائيلي»، **سكيراه حودشيت**، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٢٨.

(٣١) **دراسات القوة البشرية**، القدس: مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي، سلسلة اصدارات خاصة، الرقم ٧٥٩، ص ٢٤٣.

(٣٢) عبدالرحمن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩.

(٣٣) **هآرتس**، ٢/٣/١٩٧٩.

(٣٤) عزيز جبر، «أوضاع العرب في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨»، **الارض** (دمشق)، العدد السادس، آذار (مارس) ١٩٨٧، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٣٥) Said, Edward; *The Question of Palestine*, New York: Time Books, p. 30.

(٣٦) انظر عبدالحميد متولي، **نظام الحكم في اسرائيل**، الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٩، ص ٢٨٤.

(٣٧) دافيد رودج، «مواطنو الدرجة الثانية في اسرائيل»، **جيروزاليم بوست**، ١٣/٥/١٩٨٨.

(٣٨) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣.

(٣٩) **الاتحاد** (حيفا)، ١/١/١٩٧٥.

(٤٠) سامي مرعي ونبيه الظاهر، **حقائق مؤشرات تطوّر التعليم العربي في اسرائيل**، حيفا: جامعة حيفا ـ معهد ابحاث التعليم العربي وتطويره، ١٩٧٦، ص ٥١.

(٤١) رودج، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٢) *Statistical Abstract of Israel, 1988*, Jerusalem: Central Bureau of Statistics, pp. 605.

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) **المصدر نفسه**.

(٤٥) ايلي ريكس، «دراسة عن خريجي مؤسسات التعليم العالي في اسرائيل من أبناء الاقليات»، تل ـ أبيب: جامعة تل ـ أبيب، معهد شلواح، ١٩٧٣، ص ٦ و٢٢.

(٤٦) **الكتاب السنوي الحكومي الاسرائيلي**، ٥٧٣٧، ١٩٧٦ / ٧٧، القدس: مركز الاعلام، ص ٤٤٩.

(٤٧) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٦ ـ ٣٨٩.

(٤٨) للتوسع، انظر عبدالرحمن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠؛ وجريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٦ ـ ٢١٨.

(٤٩) جريس، **المصدر نفسه**، ص ٣٢٥.

(٥٠) **المصدر نفسه**، ص ١٢٠ ـ ١٢٥.

(٥١) صبري جريس، «العرب في اسرائيل، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩، **شؤون فلسطينية**، العدد ٨٩، نيسان (ابريل) ١٩٧٩، ص ٨٩.

(٥٢) سمير جبّور، **انتخابات الكنيست الحادي عشر، ١٩٨٤: الابعاد السياسية والاجتماعية**، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥، ص ٢٢٤.

(٥٣) جريس، «العرب في اسرائيل»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٧ وما بعدها.

(٥٤) ريكس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٢.

(٥٥) **الاتحاد**، ٢٦/١/١٩٧٨.

(٥٦) ريكس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٢.

(٥٧) صبري جريس، «العرب في اسرائيل، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٥٨) **المصدر نفسه**، ص ٩٢.

(٥٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٦٠) انظر دافيد شاحم، **يديعوت احرونوت**، ٢٥/١/١٩٧٩.

(٦١) اقتراح عضو الكنيست امنون لين في الكنيست الاسرائيلي حول اوضاع العرب في اسرائيل، **محاضر الكنيست**، ٨/١٢/١٩٧٥، ص ٦٣٣.

(٦٢) ايلي ايال، **ملحق معاريف**، ٢١/٦/١٩٧٤.

(٦٣) انظر الياهو عميكام، **يديعوت احرونوت**، ١٢/٧/١٩٧٤.

(٦٤) ايال، **مصدر سبق ذكره**.

(٦٥) عبدالرحمن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٦٦) العقيد احتياط موشي عوز في مقابلة مع **سكيراه حودشيت**، السنة ٣٧، الرقم ٥، أيار (مايو) ١٩٨٠، ص ٣.

(٦٧) الن فليتشر، «الخط الاخضر يصبح أكثر

خفوتاً بالنسبة الى عرب اسرائيل»، **جيروزاليم بوست**، ١٣/٤/١٩٨٨.

(٦٨) غينات، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨.

(٦٩) عبدالرحمن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٧ - ٥٨.

(٧٠) افنر ريجف، «فلسطيني أكثر ممّا هو اسرائيلي»، **عل همشمار**، ١٠/١٢/١٩٨٩.

(٧١) قاسم زيد، «حماة الخط الاخضر»، **عل همشمار**، ١٠/١٢/١٩٨٩.

(٧٢) ريجف، **مصدر سبق ذكره**.

(٧٣) روني سوفير، «الانتفاضة تصل النقب»، **ملحق معاريف**، ٨/٦/١٩٨٩، ص ٦.

(٧٤) حاييم فيكرش، «الانتفاضة تزحف الى اسرائيل»، **هاتسوفيه**، ٢٤/١١/١٩٨٩.

(٧٥) عبدالرحمن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠ - ٥١.

(٧٦) جريس، «العرب في اسرائيل، ١٩٧٣ - ١٩٧٩»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٣.

(٧٧) **الارض**، العدد ١٧، ٢١/٥/١٩٨٤، ص ٢٥.

(٧٨) انظر تصريحاً لتوفيق زياد، **عل همشمار**، ١٤/١٠/١٩٧٦.

(٧٩) **المصدر نفسه**.

(٨٠) انظر محمود محارب، **الدستور (بيروت)**، ٢٩/١٠/١٩٧٩.

(٨١) **المصدر نفسه**.

(٨٢) انظر يعقوب حبوك، **ملحق هآرتس**، ٤/٤/١٩٨٠.

(٨٣) **يديعوت احرونوت**، ١٨/١/١٩٧٩.

(٨٤) **دافار**، ٢٦/٤/١٩٨٢.

(٨٥) انظر **ملحق يديعوت احرونوت**، ١٩/١١/١٩٧٨.

(٨٦) انظر «عصا وجزرة»، **ملحق هآرتس**، ٢٩/٤/١٩٨٣.

(٨٧) **الارض**، العدد ١٧، ٢١/٥/١٩٨٤، ص ٣٠.

(٨٨) **هآرتس**، ٢٥/١/١٩٨٠.

(٨٩) **الارض**، العدد ١٧، ٢١/٥/١٩٨٤، ص ٣٠.

(٩٠) **الاتحاد**، ٤/١١/١٩٨٨.

(٩١) عطاالله منصور، **هآرتس**، ٦/١١/١٩٨٨.

فلسطين في أدب غسان كنفاني

د. مصطفى عبد الغني

إن فلسطين تُمثّل العالم برمّته في قصص غسان كنفاني. ومع ذلك، فنحن لا نعدم من فسّر، ولا يزال يفسّر، بعض اعماله تفسيراً مغايراً لروح غسان، وفكره، وموقفه النضالي. وإذ بدا هذا التفسير غريباً بالنسبة الى نقّاده[١]، فانه يبدو أكثر غرابة حين يتحوّل الامر من سوء الفهم الى سوء النيّة. فقد يبدو تفسيراً مجافياً للحقيقة من عارفي غسان. غير انه يبدو، لدى من لم يعرفوه شخصياً، أو فكرياً، غير مقبول؛ اذ يتحوّل سوء الفهم بحسن نيّة الى سوء فهم بسوء نيّة. ومن هنا، يتعدّى الامر التعرّف على غسان من خلال نصّ الى جملة من التساؤلات المريبة. لماذا؟ لأن سوء الفهم الناتج عن حسن النيّة يظل أخطر من سوء الفهم الناتج عن سوء نيّة.

ولنضرب عدة امثلة لسوء الفهم أو سوء النيّة (اذ يتشابهان)، لنرى الى أي مدى فهم نقّاد غسان كنفاني عمله الروائي؟ والى أي مدى تجاوزوا خطابه الروائي الى غيره.

إن ناشره (والمفـروض انه أكثر الاطراف فهماً لابداع غسان)، في مقدمة تفسيره لبطل رواية «الشيء الآخر»، كتب: «كنفاني يجعل من المتهم محامياً يعجز عن الدفاع عن نفسه، من اجل ان يعطي الطابع البوليسي، الذي يلف الرواية، ابعاداً سيكولوجية وفلسفية. انها ليست رواية بوليسية تنتهي الى تمجيد البوليس، أو الاعتراف بذكائه؛ وليست مجرد رواية من عالم الجريمة... كنفاني ينطلق من حادثة القتل الغامضة، من اجل ان يحاول محاكمة القضايا الكبرى التي تعترض الحياة الانسانية: الحب، الزواج، العدالة، الخيانة...»[٢]. وعلى هذا النحو، فهذه الرواية عنده تدخل عوالم «الجريمة والجنس... الى غير ذلك»، وهو يردّد هذا اكثر من مرة.

ونخرج من عالم الجريمة والجنس عند كاتب الى عالم الضجر والوجودية المجردة عند كاتب آخر، محاولاً تفسير الرواية بكثير من التشويش[٣].

الأكثر من هذا غرابة ان البعض الثالث لا يهتم بالرواية كليّة، مكتفياً بذكر اسمها، فقط، مبرراً أنصرافه عنها، بحجة، هي عذر أقبح من ذنب، انه لم يعثر عليها. فهو «لم يعثر عليها ضمن أعمال غسان كنفاني»[٤].

وعلى هذا النحو، يتحوّل أدب غسان كنفاني المفترض انه رؤى فنية الى معميّات، وينتفي دور الفن في مواجهة الوثيقة. فاذا كان الفن قادراً على منح تأثيره لمن يريد، فان الوثيقة تظل مستعصية على التفسير بدون السعي الى ذلك. وبدلاً من ان يتقدّم الادب ليترك «وثيقته» العفوية؛ فانه يتراجع الى ما دون الوثيقة.

وباختصار، فان العمل الفني، بهذا الفهم المغلوط، لا يسهم في كتابة التاريخ الفلسطيني، بل

على العكس، انـه، بهذه الصورة، يترك علامات وتساؤلات كثيرة دون ان يجلو الحاضر، أو يحاول تسجيله والتعبير عنه.

ويزيد الامر خطورة، بالنسبة الى كاتب ملتزم مثل غسان كنفاني؛ إذ انه لم يكتب دراساته الكثيرة عن المقاومة والادب الفلسطيني وحسب، بل راح يعبّر عن القضية بعديد من الاجناس الادبية، من قصة ورواية ومسرح، وما الى ذلك. والأكثر من هذا، عمل، في نهاية عمره القصير، في «الكادر» النضالي، فأصبـح المتحـدث الرسمي للجبهـة الشعبية لتحرير فلسطين، وتصاعد نشاطه الواعي حتى دفع العمـلاء والصهيـونيين بخمسة كيلوغرامات من الديناميت ليتمّ التخلّص منه، في وقت تكون هذه الشحنة من الديناميت كافية للقضاء على بناء.

الاطار المرجعي؛ الزمن

كان المناخ الوجودي أكثر المؤثرات في وجدان المثقف العربي، خاصة وان الترجمات «السارترية» كانت شائعة في بيروت في ذلك الوقت. ويمكن ان نفترض، أيضاً، ان غسان كنفاني كان قرأ جان بول سارتر بالفرنسية؛ فمن المعروف انه درس، في فترة مبكرة من حياته في مدرسة فرنسية تبشيرية، بشكل فاق دراسته للغة العربية حينئذٍ، فأسهم هذا في تمكّنه من الاطلاع على اعمال فكتور هيغو وبلزاك ضمن أسماء عالمية كثيرة، فامتزج التأثير الذاتي بالتأثير العام حينئذٍ.

ولا شك في ان الوجودية، باطارها الادبي، كانت أكثر تأثيراً من غيرها؛ خاصة في روايتي سارتر المعـروفتـين «الغثيـان» و«الجـدار»؛ اذ توالت الشخصيـات البـائسـة وأثرها في وجدان الانسان الفلسطيني.

ويجب ان نسرع الى القول، هنا، الى ان تأثير سارتر، فضلاً عن فرانز كافكا ووليام فوكنر وارنست همنغـواي وغيرهم، لم يكن تأثيراً «كربونياً»؛ فمن المؤكد ان حالة الفلسطيني المشرّد، حينئذٍ، الباحث عن الارض، العائش في المنفى، الذي يرى الثورة بديلاً من هذا الواقع العقيم، والموت مرادفاً للعودة؛ حالة هذا الفلسطيني كانت المؤثر الاول في وجدان كنفاني؛ فلم تكن حالة الوجودية، بمعناها الغربي من حالة الضجر والغثيان، أو الهروب، وما الى ذلك، وراء الباعث الاسـاسي في كتاباته المتنوّعة؛ إذ تحدد «الخطاب» الرئيس من هذا الواقع، ومن «حالة» هذه الشخصيات التي كان يلقاها في المنفى.

وتأكيداً لهذا، فان بطل رواية «الذباب» عند سارتر، لم يكن هو، قط، بطل مسرحية «الباب» عند كنفاني؛ كما ان القضية التي شغلت بطل رواية «الصخب والعنف» عند فوكنر، على الرغم من التأثر بها، لم تكن هي قضية بطل رواية «الشيء الآخر» أو «ما تبقى لكم»؛ كذلك، فان القضية التي شغلت هيغو وتمثّلت في المشرد في «البؤساء» لم تكن هي القضية التي شغلت حميد بطل «كعك على الرصيف» عند كنفاني.

ان حميد، بطل القصة القصيرة «كعك...»، كان هو ابن الهزيمة العربية والبؤس النابع من ضياع الطفـولة الفلسـطينية منذ النكبة في عالم لا يعترف بالطفولة، وهو ما يقال، بشكل ما، عند مقارنة شخصيتي «الام» عنـد مكسيم غوركي و«ام سعد» عند كنفاني؛ اذ تظل الام العربية هي ضحية المخيّم، وصورة للتمرّد عليه(٥).

ان غسـان عانى من ثقـل الواقـع الفلسطيني الذي رزح على صدره منذ تفتّحت عيناه؛ بل

ويمكن القول، بدون تجاوز كبير، ان الروائي، أو الكاتب، العربي هنا جاوز المعطيات الفلسفية، أو الادبية، عند سارتر وفوكنر وغوركي الى الواقع العربي بكل مأساويته في ذلك الوقت.

كان الواقع العربي الممزّق، فضلاً عن نكبة فلسطين وتخلخل كثير من القيم منذ نهاية الخمسينات وطيلة الستينات، دافعاً لتكوين «الخطاب» الكنفاني، خاصة وأن الادب العربي كان كله يعكس هذا الواقع في ذلك الوقت؛ حتى ان ليفين قال في وصفه لحال الادب العربي، حينذاك، ان هذا الادب عكس «هذا الشعور بالعجز، والاحباط، والقلق، والتشاؤم، وفقدان الاتجاه، وانعدام الثقة بالنفس، والسخط على العالم المجنون الذي يضطر الانسان العاجز، والمغترب، الى العيش فيه. وغدا البطل الادبي شخصاً متعلقاً بالتقاليد، عديم الثقة بالآخرين، متمرّداً وضحية للوسط المحيط، أو متمرّداً فردياً يسير نحو الهاوية المأساوية»[٦].

لقد كان غسان، باختصار، أسير مأساته الفلسطينية، والعربية. وهذا ما يقترب بنا، أكثر، من النتاج الادبي له حينذاك، لنرى ذلك المناخ الذي كتب فيه رواية «الشيء الآخر».

الاطار المرجعي؛ الكتابة

في عقد الستينات، حين كتب غسان روايته «الشيء الآخر»، كتب، أيضاً، عديداً من الاعمال الاخرى التي تتوحّد في خطابها جميعاً، نتيجة لوجود «الوعي» الذي صدرت عنه. وهذا الوعي يرى ان قضية فلسطين تسبق، في وجودها، قضية الوجود ذاته؛ وهذا يعني، عند الروائي الفلسطيني، ان العجز عن فهم قضية فلسطين يوازي العجز عن فهم قضية الوجود بعد ذلك، الأمر الذي نجده في أدبيات كنفاني في تلك الفترة.

لقد أصدر، بين العامين ١٩٦١ و١٩٦٢، مجموعتين قصصيتين، هما «موت السرير رقم ١٢» و«أرض البرتقال الحزين». ومراجعة قصصه، في ذلك الوقت، ترينا انها، جميعاً، تغادر المعنى المجرّد عند سارتر، الى المعنى الوجودي، المأساوي، في نكبة فلسطين. ومع اننا لا نخطىء ملامح وجودية صارخة في تلك القصص، فان الواقع العربي كان الباعث الاول الى استنبات هذه الملامح؛ فأغلب تلك القصص لا يخرج، قط، عن ثلاثة موضوعات أثيرة لديه، هي الخروج والمنفى والثورة.

ولاحظ فؤاد دوارة، في مجلة «فصول» (أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٢، ص ٣٣١)، إنه، في هذه القصص، ومن بين احدى وستين قصة، نعثر على خمسين قصة عن فلسطين. كما يمثّل موضوع النفي المكانة الثانية؛ فمن بين خمسين قصة نعثر على ثلاثين منها تتحدّث عن قضية المنفى؛ كما تمتزج الموضوعات في القصة الواحدة بين الخروج والمنفى والثورة، فضلاً عن رصد بعض المواقف العربية التي تتمثّل في تقاعس بعض الحكومات العربية، آنذاك، في وقوفه الى جانب الفلسطينيين، فضلاً عن مطاردتهم، واضطهادهم.

وفي العام التالي مباشرة، بدأت تتوالى رواياته، وفي مقدمها كانت روايته الملحوظة «رجال في الشمس»، التي تحدّد الموت فيها كمعادل موضوعي لفلسطين. ان تلك الرواية أكدت ان الموت الفردي لا بدّ ان يأتي في غيبة العمل الجماعي. وحين تتجلّى حالات التصرّف الفردي يكون الموت هو المصير؛ فحين مات أبطال هذه الرواية مختنقين في خزّان حافلة على الطريق بين الكويت والعراق، صاح صوت حامل الرأي: «لماذا لم تدقوا جدران الخزّان؟». غير ان التحوّل بدا مؤكداً في الرواية التالية «ما تبقى لكم» (١٩٦٦)، فاستبدل بالموت المجاني الفعل الايجابي.

كان الموت بديلاً من عمل فاعل؛ وهو ما ترجمته عبارة غسان نفسه عن ان الفلسطيني مهدّد بالموت؛ وحتى الموت، فانه لا يستطيع ان يجتاز الحدود من بلد الى آخر حتى ولو كان عربياً[٧].

ومن الملاحظ ان غسان كتب، في تلك الفترة، مسرحية «الباب» (١٩٦٤). ولأن هذه المسرحية، ترتبط ارتباطاً كبيراً، برواية «الشيء الآخر»، فسوف نتوقف عندها أكثر لتبيان المناخ الذي كتب فيه كنفاني أعماله.

كان القدر في مسرحية «الباب» هو المجهول الذي راح يتحدّاه الابن، بعد ان تحدّاه اجداده؛ اذ كان تحدّي المجهول هو الشيء الباقي لرد الفعل. سأل الاب شداد: «ماذا بقي لنا لنختار؟»[٨]. وحتى بعد ان قتل نتيجة لتمرّده، فانه، حتى بعد موته، لم يجد غير الاصرار على المواجهة: «لقد حاربته على الارض، وسأحاربه هنا... و... اريد ان أهزمه... تلك هي رسالتي»[٩].

وعلى الرغم من ان رموز غسان توالت منذ الخزان (القدر، الاله، العالم)، وعلى الرغم من يقينه انه لا يستطيع الفكاك من هذا القدر، وانه لا يجد مندوحة للخروج من هذا العالم غير الباب، وعلى الرغم من ان الباب ظل رمزاً لـ «المستحيل»، فانه اندفع ليهزّه بعنف، ولم يستسلم، أبداً.

ان الاستسلام لليأس يعني الاستسلام للموت. وما دام الفلسطيني قد قتل من قبل بمفارقته أرضه، فانه لا يجب ان يقتل مرة أخرى باستسلامه للمصير الجديد. ان الاستسلام هذا لا يفكر البطل فيه داخل النص وخارجه. ان الجميع حوله أكدوا له انه لا طائل من المقاومة، ولا جدوى من تحدّي هذه القوى الاكبر؛ ومع ذلك، فان محدثه قال بدون تردد:

« ـ أترى هذا الباب؛ انظر اليه جيداً؛ لقد تآكلت أظافري وأنا أخمشه كالقط المجنون؛ لقد ذابت عظامي من فرط ما انهمرت فوقه... لقد حُطِّمت جمجمتي...» الخ.

ومع ذلك، فان شداد قال بهدوء:

« ـ ورغم ذلك، فأنا لن استسلم قط... لقد حاربته هناك، وسأحاربه هنا»[١٠].

ووصل غسان، في نهاية النص، الى المعنى الذي أراده من انه قبل ان يستسلم للقدر (المستحيل) يكون قد ملك حريته؛ ويكون هذا الفعل من الوضوح بحيث أن هبا (الاله) قال له ضمن اعتراف طويل:

« ـ انك اكتشفت كل شيء... [و]... انت خارج هذا الباب تمتلك كل حريتك»[١١].

هذا الموقف الفكري، التحدي، لم ينفصل، قط، عن موقفه الفكري في رواية «الشيء الآخر» التي كتبها في تلك الفترة.

كان الزمن، زمن الستينات، زمن آثار النكبة، والمخيّمات، وتخلّي بعض الحكومات العربية، وروح اليأس التي دبّت في القلوب، والبرد الذي كان يعصف بابدان المشردين وعقولهم، وكان زمن انتهاء اقامة غسان في لبنان بانتهاء صلاحية وثيقة السفر، ورفض الدولة، التي منحته اياها، تجديد صلاحيتها، فاضطر الى الاختباء في بيروت لعدم امتلاكه هويّة رسمية، في فترة من أصعب فترات حياته، حين اشتدت فيها المطاردة والقمع نتيجة لمحاولة انقلابية في لبنان. لقد شهر غسان مأساته الشخصية ومأساة شعبه.

ومن هذا كله تداعت الاسئلة: هل أمكن لغسان، في تلك الفترة، ان يشتغل برواية

بوليسية؟ وبمعنى آخر، هل كان مشغولاً برواية وهمية تزخر بالرموز والواقع يعضّه بناجذيه؟ ولماذا تخرج «الشيء الآخر» عن أعماله التي اشرنا اليها آنفاً؟ وهل حقاً كان عالم الجريمة والجنس والموت هو عالمه الاثير حينذاك؟ الاجابة، في رأيي: كلا. لقد كتب غسان «الشيء الآخر» ليعبّر بها عن الهمّ الفلسطيني، وليس لتمضية الوقت، فغسان كان مهدّداً دوماً، وليس لديه وقت فراغ. ان «الشيء الآخر» رواية واقعية من وحي المخيم، والتشرد، والضياع، وهو ما سنحاول البرهنة عليه الآن.

«الشيء الآخر»؛ قراءة جديدة

أول ما يلفت النظر، في هذه الرواية، انها تستفيد من الشكل البوليسي، ولكنها لا تلتزم به. فهي لا تأتي بالحل، من خلال استخدام ضمير المتكلم. واذن، فان دوافع العقدة، هنا، لا تعود الى شكل من أشكال «الحكاية» المعروفة، وانما الى شكل من أشكال الاشارة الى ما دفع اليه من «خطاب» روائي لا بدّ من ان يصل المتلقّي. ومن هنا، نستطيع الوصول الى هذه الرواية من أكثر من رافد، تتدرج جميعها لتلتقي في مصبّ واحد، هو «الخطاب» الاخير.

الرافد الاول دار حول الحكاية التقليدية. وباختصار، دخل المحامي صالح في علاقة عاطفية محرّمة مع الزوجة ليلى الحايك، وفي علاقة صداقة حميمة مع زوجها سعيد الحايك. وتحوّلت هذه العلاقة الاخيرة الى نوع من العمل يتفق فيه المحامي مع الزوج، من وراء ظهر الزوجة. غير ان المحامي وجد نفسه، فجأة، متورّطاً في جريمة قتل: القتيل هو ليلى الحايك، والقاتل هو المحامي نفسه.

وظل الجاني غامضاً الى ان تحالفت كل الظروف ضد المحامي ـ المتهم. وحين ادرك هذا ان كل الادلّة ضده، وان القاضي، هو هذه القوة الخفية التي تعمل ضده، وحين عرف ان كل خيوط الجريمة محبوكة ضده، فانه لم يجد غير الصمت، الصمت هو الموقف الوحيد الذي عبّر عن رفض لما يحدث حوله. ولأنه لا يملك غير هذا الموقف، فقد تشبّث به في هذه الجريمة الغامضة التي قلبت الموازين كلها: الظلم اصبح عدلاً، والحق اصبح باطلاً، والشهود اصبحوا كاذبين. هذا هو الرافد الاول، المباشر. امّا الرافد الآخر، غير المباشر، فقد جرى خارج هذا الاطار الواضح.

المحاور الثلاثة

ان الرافد الآخر، الحقيقي، هو الذي دار في خبايا الشعور الفردي، وصولاً الى تخوم الشعور الجماعي في مساحة فنية شاسعة، وهو تحدّد بمحاور ثلاثة: المجني عليه، فالجاني الغامض (الشيء)، وصولاً الى العلاقة بين الطرفين (القانون)، قانون هذا الكون الفاسد. لنقرأ مفردات هذه المحاور:

الصمت	—	المتهم	—	اللاجدوى
الجريمة	—	الشيء	—	الضعف
الظلم	—	القانون	—	العدل

وتتحول التناقضات الى اشارات موجية على النحو التالي: الصمت / اللاجدوى؛ الجريمة / الضعف؛ الظلم / العدل.

١ ـ المتهم البريء: ان المتهم، هنا، هو ذلك الذي اتهم بجريمة لم يرتكبها. وطيلة التحقيق معه تأرجح طويلاً بين احساسين (موقفين)، الصمت واللاجدوى. الصمت لأنه عرف ان من حوله لن يصدقونه، أو يتظاهرون بذلك؛ واللاجدوى من معاودة الكلام، وهو موقف، اتفق، تمام الاتفاق،

مع موقف الفلسطيني المعاصر في هذا الكون الفاسد. فهو عرف جيداً ان الجناة هم ممثلو المحكمة؛ ومن ثمّ تحوّل الصمت الى موقف معبّر عن تطوّر جديد في الموقف الذي اتخذه مضطراً تحت ضغط الواقع، وما يتظاهر به افراد المحكمة. وما دام الصمت يعني، في عرف المحكمة، الادانة، فان الادانة كانت قائمة قبل اتخاذ هذا الموقف، وبالتالي، بعده. انه التقوقع في الذات والهمس الى الداخل. لنقرأ مناجاة الذات:

«لماذا يصمت المتهم أمام الاتهام؟ لماذا يتخلّى عن حق الانسان الاول في الدفاع عن نفسه، الاّ اذا كان شاعراً بأن ليس ثمّة ما يقال أمام واحدة من أبشع الجرائم»[١٢].

ان المتهم، وقد كان محامياً سابقاً (انظر المفارقة)، دهش في صمته من محاميه الذي حاول «ان يحرج القضاء، ويضع العدالة في مأزق...»، ذلك لأن الصمت، يحمل في طويته موقفاً، والموقف يعني انه ما دام العالم متواطئاً مع هيئة المحكمة (المجرمين الحقيقيين)، فمن العبث الدفاع عن النفس.

ان الدفاع تحوّل الى موقف «كافكاوي» وعبّر عن عبث لا طائل وراءه.

ان المتهم، هنا، عرف، بفعل وعيه، بجريمة لم يقترفها، بينه وبين نفسه؛ بأنه بريء، متّهم بريء. وما دام هو مؤمن، في قرارة نفسه، ببراءته، فانه، بالتبعية، عرف انه سيصبح البريء بين المذنبين. فالمذنبون هم قضاته. ومن العبث ان يفهم لغتهم، أو يفهموا لغته. ومن هنا، اصبح الصمت اللغة الوحيدة المتاحة. والصمت عنده عنى الشجاعة في مواجهة المصير، وهو الحل الوحيد للمواجهة، ما دام لا يملك حلاً آخر.

٢ ـ من هو الشيء الآخر؟: ان الصمت، هنا، ظل احتجاجاً على تهمة لم يرتكبها، وظل، أيضاً، واستمر، «اعلاناً راعداً عن ' شيء آخر ' في حياتنا، عشنا، دائماً، في معزل عنه، فاذا به، فجأة، أقوى ما في حياتنا»[١٣].

وبينما طرح المتهم / الروائي ذلك على شكل سؤال، فانه كان مقدمة لطرح السؤال المحوري، وكأنه اجابة سبق ان طرحها: فمن قتل ليلى الحايك؟ ولم يلبث ان غادر التلميح الى التصريح، فأجاب بسرعة: «الشيء»! فظلت الاجابة معلّقة بسؤال آخر: من هو «الشيء» الآخر؟ وأجاب: «شيء لم يعرفه القانون، ولا يريد ان يعرفه... شيء موجود فينا؛ فيك انت؛ فيّ أنا؛ في زوجها؛ وفي كل شيء احاط بنا جميعاً منذ مولدنا»[١٤].

وتحوّل هذا الشيء، في أكثر من مظهر. تحوّل من الخارج، من القوى الظاهرة (العدو الصهيوني ـ الغربي)، الى قوة داخلية (الضعف البشري). ان هذه الجريمة (التي لم ارتكبها)، كما اعترف، هي «عقدة الذنب التي تسيطر على مشاعري الداخلية»[١٥]، وأكدت له انه لولا الضعف في الوعي القومي، والضعف في المجابهة منذ فترة مبكرة، لما حدث ما حدث.

لقد انقلبت الامور رأساً على عقب. تحدّدت الجريمة المحبوكة ضده، وانْ كان هو الوحيد الذي أيقن ان ما حدث حوله، وعنه، هو «قصة غير حقيقية». وتحوّل الاتهام الخارجي الى واقع داخلي حادّ. لكن، ماذا يعني ذلك؟ ان الاجابة تحدّدت، استقامت، في الداخل: لو ان المتهم كان أكثر وعياً لما أمكن ان يحدث حوله، ولما كان ما كان، ولما جرؤ هذا (الشيء) ان يفعل ذلك كله ضده، ولما اختلطت الخيوط على هذا النحو:

«لقد صرت قانعاً بأن الذي رتّب القصة كلها هو ' شيء ' أكبر من تسلسل الحوادث المنطقي؛

وان البطل الوحيد فيها هو قوة لا يستطيع القانون الاعتقاد بوجودها، الاّ اذا جاءت لتثبت بطلان شيء حدث، وليس حين تكون هي ذاتها وراء شيء يحدث»[١٦]. ان الجاني وذلك الشيء المجهول هما شيء واحد.

٣ ـ قانون المنتصرين: وعلى هذا النحو، تغيّر كل شيء. فما دام البريء متهماً، والجاني مجنياً عليه، فان قانون الكون قد فسد، وتحوّل كل شيء الى نقيض له. من قتل ليلى الحايك؟

القانون، هنا، تحوّل، ضمن تحوّلات كثيرة، الى مصادفة. وثمّة فارق كبير في هذا العالم بين القانون والصدفة؛ وهل ثمّة فارق في هذا العالم بين الظلم والعدل؟ ان المتهم بتهمة لا يعرفها (الفلسطيني) المرور بمأساته يصبح دهشاً، ولكن في صمته: «ان المصادفة، ايها السادة، هي قيمة واقعية في حياتنا، كالقانون والعدالة والجريمة»[١٧].

من قتل ليلى الحايك؟

ان المسؤول عن ذلك اصبح، رويداً رويداً، مع طول المعاناة، هو هذه الصدفة (المجهول). لقد أرّق زوج ليلى، ايضاً، هذا السؤال (والزوج نفسه لا يخلو موقفه من ريب). غير ان الذي همّ المتهم الحقيقي هو ان يتخلّص من ذلك كله. ووصل هذا الواقع الفاسد الى اقتناع (يقين) مؤداه هو اختلاط قيَم الخير والشر، وان الخير والشر، سيّان، اصبحا قيمة واحدة بفعل هذه الصدفة، الفعل العبثي في هذا الكون، الذي يمضي في خطواته بشكل عشوائي في الظاهر، بينما تحركه قوى غامضة في الباطن.

ان هذا الواقع، باحساس وجودي قاتم، قائم، دفع به الى ادانة الصدفة، لأنها تظل معادلاً موضوعياً للعبث البشري. كتب في سخرية ممضاة:

«الصدفة هي التي فعلت، ايها السادة، الصدفة. ليس يهمني ان كانت تلك الصدفة قد لبست ثوب لص، أو ثوب مجرم. جهنمي كان ورائي منذ البدء، ذلك ان الذي يهمني هو ان خصمي في هذه القضية الفاجعة، انما هو الصدفة، وهي التي دفعتني، باصرار، لا يصدق، الى قفص الاتهام»[١٨].

واستدعى الروائي الذاكرة، قصة قديمة يستدل بها على عبث القانون، وعلى انه يمكن قلب الاشياء وتحويلها الى النقيض حين يتحدث المرء عمّا يريده، باتقان، وعمّا يريده ان يكون اولاً؛ وحين يملك القدرة على فعل ذلك، ثانياً، فهو حكى كيف انه، في فترة مبكرة، ارتكب فعلاً فاضحاً مع فتاة ضعيفة. ومع ذلك، استطاع بما يملك من تأثير عاطفي، وقوة منطق خادع، ان يقوم بلعبة الخداع مع والده، ويجعله يقتنع بما يريد، وهو ان الفتاة ـ على العكس ـ هي التي حرّضته، وهو، الذي كان ضحية، هو الذي انصاع منوّماً، وخائفاً، لرغباتها، ان مثّلث الحقيقة اصبح مقلوباً.

كان عليه ان يستدعي، في صمته، هذه القصة، ليدلل بها على ما فعلته هذه القوى الغاشمة بالفلسطينيين. وحين حوّلت الظلم ـ بالحديث الى العالم ـ الى عدل، الى حق عائد لأصحابه، كان يدرك اصول اللعبة، ولكنه لم يلعبها، ومن ثمّ اصبح احد ضحاياها: «لقد ربحت الدعوى، لأنني لعبت، بصورة مصغّرة، لعبتكم: كان المنطق معي، وكذلك الواقعية... ولكن الحقيقة ـ لو علم والدي وعلمتم ـ كانت غير ذلك». ثمّ قال، وكأنه ازاح امراً هامّاً، أو عبئاً ثقيلاً، من على صدره: «ان القصة الحقيقية التي حدثت باتت غير مهمّة»[١٩].

وعلى هذا النحو، تحوّل المنطق الى منطق القوى، والتاريخ الى تاريخ المنتصرين، وحتى القانون اصبح قانون المنتصرين، وبدأت المأساة متوالية: جان محكوم عليه بالاعدام؛ والمحكمة تحوّلت الى خدعة؛ والمحكمون الى فاعلين؛ والقاضي الى سجّان، والمسؤول، «الشيء» الآخر، ما زال غائباً، غير حاضر، ولم يهتد اليه بعد.

الشيء والشكل

بقي ان نتعرّف على «الشيء الآخر» أكثر، عبر قراءة أخرى لملامح الشكل الفني للرواية، وسوف نتوقف عند هذه الملامح، ونختار منها ثلاثة:

الرواية البوليسية

يلاحظ، هنا، ان استخدام نمطية من أنماط الرواية ليس عملاً عابراً. فاستخدام الشكل البوليسي لم يكن اعتباطاً، ذلك لأن القصة التي يسيطر عليها الراوي، تحتّم عليه ان يستعير هذا الشكل البوليسي. انه عصر علامات الاستفهام الكثيرة والاجابات الحائرة.

ان غسان سأل، في روايته السابقة «رجال في الشمس»، عن لماذا حدث ما حدث؟ وفي الرواية التالية «ما تبقى لكم» استبدل كلمة «لماذا» بكلمة «ماذا» حدث، فتحرك حامد في اتجاه الوعي؟ ولم يلبث ان استبدل الكلمتين بكلمة ثالثة هي «من» قتل ليلى؟

وهو، في كل ذلك، لم يجد أية اجابة في ذلك العالم الذي لا يعرف فيه الحق بل القوة، ولا يعرف الوصول الى الارض السليبة الّا من خلال فوّهة بندقية.

وكأن الراوي أراد ان يقول ان هذه الحبكة البوليسية تظل «معادلاً موضوعياً» لما يفعله الغرب (والصهيونية بالقطع، في فصيل منه) بنا. ان ما يحدث اضحى واقعاً غريباً؛ وقد اصبح، لغرابته، من قبيل المعميات، أو الاحاجي، التي لا نجدها قط، اللهم الّا في الرواية البوليسية، وانْ كانت النهاية، في الواقع العربي على عكس نهايات القصص الفلسطينية ـ لم تأت من جنس الحبكة أو تعبّر عنها.

لقد أصبح هذا الواقع أقسى من واقع أية قصة أخرى، حتى ولو كانت قصة بوليسية.

اللغة الرمزية

ولوحظ، في هذا كله، تلك اللغة الرمزية الموحية، فوصلت الى أقصى درجاتها في شخصية ليلى الحايك وصالح؛ فكلاهما رمز لـ «شيء» أكبر منهما، أو ضحية لشيء هو أكبر منهما؛ قوة غير متكافئة.

واذا كان الرمز جلياً في روايتيه «رجال في الشمس» و«ما تبقّى لكم»، فهو، في «الشيء الآخر»، قد استحوذ على مساحة شاسعة من الفعل الابداعي. فالرمز في «الشيء» أو رمز «الشيء» ظل من أكثر الرموز دلالة على القوى الخفية، التي تتحدّى الفلسطيني وتحوّله، كما نرى، من ضحية الى متّهم. ولوحظ ان الرمز كان في عديد من أعماله من هذا «الشيء» أو استخدم هذا «الشيء»، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ففي مسرحية «الباب» سمعنا صوت إله قبائل عاد، الذي تحوّل، أمام احد المتمردين، الى قدر مجهول لا يستطيع احد التغلّب عليه، فقال:

«ثمّة شيء يبقى بعد ان يموت الجسد. هذا الشيء، الذي تسمّونه ضميراً، لا يموت مع موت الجسد، بل يطير ويلتصق بقبة السماء... ان لهذا الشيء خاصة جاذبة، بحيث يجذب كل ما يشبهه»[٢٠].

وهبا، هذا، هو الذي تحدّى الابن بعد الأب وقضى عليهما. وذكر بعض المصادر، بالاضافة الى ذلك، ان مسرحية «القبعة والنبي» التي كتبها غسان في فترة كتابة روايته «الشيء الآخر»[٢١]، والتي بدأت فيها قوى أكبر من الشخصيات تتحدّى الجميع وتفرض ارادتها بشكل وجودي قاس؛ هذه المسرحية اراد غسان ان ينشرها للمرة الاولى بعنوان هو «الشيء»، ثمّ عدل عن ذلك.

وعودة الى رواية «الشيء الآخر» نفسّر ان هذا الشيء، الآخر، وقد مثّل، في بعض اعماله، القدر، أو المجهول، او القوة الطاغية في الداخل أو الخارج؛ هذا الشيء كان هو الذي قتل ليلى الحايك (الرمز)؛ ثمّ راح يحوّل كل شيء الى نقيضة، في سبيل احكام الحصار على المتهم.

ولعلّ ما يفيد، في هذا السياق، ان نكرر ان الخطاب الرئيس عند غسان كان تحدي هذا «الشيء»؛ وهو يعلم، تمام العلم، أن تحديه له يساوي القضاء عليه، على الرغم من انه (الكاتب داخل النص أو خارجه) يدرك ان هذا «الشيء» له من القدرة ما يستطيع بها القضاء على صاحب هذا الموقف. وقد رأينا انه فعل ذلك ـ التحدي والتمرّد ـ بالاعلان عن ذلك صراحة في مسرحيتي «الباب» و«القبعة والنبي»، أو بايثار الصمت في رواية «الشيء الآخر»، وكلاهما، الاعلان والصمت، سلاح فعّال، وموقف.

الرواية المقنّعة

على ان أهمّ هذه الملامح هو القناع الكثيف الذي اسدله الراوي على مشهد الجريمة، حتى ليتخبط النقاد والكتّاب حول هذا العمل. وأقرب نمط اليه يمكن ان يكون الرواية المقنّعة. وعبورا فوق شرح طويل لهذا النمط / المصطلح[٢٢]، فانه يمكن ان يحدد زمان الرواية بأنه زمان القضية الفلسطينية، بجميع اطوارها حتى منتصف الستينات؛ امّا المكان، فانه هذه المنطقة الحيّة على الارض العربية التي تعرف بأرض فلسطين؛ امّا الشخصيات، فانه يمكن التعرّف عليها بسهولة مع بعض التجاوز الضروري. فالمحامي / المتهم، الفلسطيني، الحائر، الباحث عن القانون، يقع في دائرة الحيرة بين العدل والظلم؛ ثمّ في ليلى الحايك التي يمكن التعرف عليها، ببساطة، في حياتنا العربية، فقد تكون القضية، أو الارض المحتلة، أو الحق الضائع؛ ثمّ هذا «الشيء» المسؤول عن ضياع الحق العربي، وهو ما ينسحب على الغرب المسؤول عن استزراع اسرائيل في أرض لا تنتمي اليها، أو ـ حتى ـ اسرائيل بشكل مباشر التي ما زالت بتعنّتها تحبك مؤامرة للاجهاض على انتفاضة الارض المحتلة، وذلك باصطناع خلافات وهمية بين اسحق شامير وعيزر وايزمان، من جهة، أو خصومات محسوبة بين حكومة الائتلاف وحزب العمل، من جهة أخرى.

ومهما يكن، تظل الرواية المقنّعة أقرب الانماط الى فهم هذه الرواية[٢٣]، والاقتراب من عالمها البوليسي الذي يخفي عالماً مأساوياً لضياع الحق العربي في العصر الحديث.

خاتمة

على أية حال، ان رواية «الشيء الآخر»، تظل جزءاً من أدب مرحلة ما قبل هزيمة العام ١٩٦٧

عند غسان كنفاني بوجه خاص؛ وهي مرحلة اتسمت بمرحلة الواقعية الرمزية في كل من «رجال في الشمس» و«ما بقي لكم»، الى مرحلة الوجودية الحادّة في كل من «الباب» و«الشيء الآخر»، حتى ما اذا بدأنا نجاوز آثار ١٩٦٧، بدأ غسان كنفاني مرحلة جديدة.

ان البحث عن الذات، في المرحلة الاولى، انتهى بالعثور عليها. فقد استبدل باحداث الخزان في «رجال في الشمس» فعل «الرجال والبنادق» (١٩٦٨)، وبخمش الاظافر في «الباب»، والحيرة أمام بوابة مندلبوم في قصة «الافق وراء البوابة» بواقعية «ام سعد» (١٩٦٩)، ومحاولة «العودة الى حيفا»، ثمّ محاولة التشبّث بها.

---

(١) على سبيل المثال، نجد ذلك الخلط في مسرحية «الباب» لغسان كنفاني. فبينما ذهب جبرا ابراهيم جبرا الى فلسطنة المسرحية، **آفاق** (بغداد)، أيار (مايو) ١٩٧٧؛ ذهب البعض الآخر الى الاتجاه المغاير، مثل د. رضوي عاشور؛ بينما قال ناشر غسان، في مقدمة المسرحية، ان التأثيرات الوجودية على غسان كانت في تلك المسرحية. فهي «لا تستطيع ان تحجب الجانب الاساسي في شخصية غسان كنفاني؛ جانب البحث النضالي». وان كنّا نميل الى تفسير مغاير لهذا كله، وهو ما يتفق مع تتابع السياق في أعمال كنفاني كلها، وهو ما نجده هنا.

(٢) غسان كنفاني، **الشيء الآخر**؛ سلسلة أعمال غسان كنفاني، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ٧ ـ ٨.

(٣) وقد وقع في هذا المحظور، على سبيل المثال، احمد بيضي في كتابه الهامّ **مع غسان كنفاني، بين المنفى والهوية والابداع**، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، الطبعة الاولى، ١٩٨٦، ص ٥٠ ـ ٥٢.

(٤) فيحاء عبدالهادي، **وعد الغد؛ دراسة في أدب غسان كنفاني**، عمّان: بلا ناشر، ١٩٨٧، ص ٢١.

(٥) وهذا التأثير لم يقتصر، بشكله الايجابي، على المقارنة بين الشخصيات، وانما يمتد الى هذه الانجازات الفنية في تطوّرها، حتى ان غسان كنفاني اعترف بمثل هذا التأثير. فحين سئل عن تأثير روايته «ما تبقى لكم» بفوكنر، خاصة الصوت الثاني من روايته «الصخب والعنف»، أجاب غسان: «اعتقد بأن هذا صحيح... [و]... ولكن 'ما تبقى لكم' ليست تأثراً ميكانيكياً بفوكنر، بل هي محاولة للاستفادة من الأدوات الجمالية والانجازات الفنية التي حققها فوكنر لتطوير الادب الغربي». انظر آخر لقاء مع غسان في لقاء اذاعي، **الهدف** (بيروت)، العدد ١٢٩، ١٥/٩/١٩٧٣، ص ١٨.

(٦) ر. ا. ليفين، **تطوّر الفكر الاجتماعي العربي** (ترجمة حمدي عبدالحافظ)، القاهرة: دار العالم الجديد، الطبعة الاولى، ١٩٨٩، ص ٤١.

(٧) د. حليم بركات، «الرواية العربية ورؤية الواقع الاجتماعي»، **الطريق** (بيروت)، ١٢/٤/١٩٨٠.

(٨) غسان كنفاني، **الباب**، سلسلة أعمال غسان كنفاني، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٦٤، ص ٣٤.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٦٤.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٦٨. أكد غسان، في نهاية النص، ان بطله قبل ان يستسلم للقدر / الموت يكون قد ملك حريته، الى درجة ان هبا (الالة) عاد وقال لمن تحداه («مرشد»): «... انك اكتشفت كل شيء... وانني حقاً فخور بك... ان، من الحقيقة، انني لا أقدر على حكم الارض، بل لا أقدر على حكمكم هنا.. انت، خارج هذا الباب، تملك كل حريتك».

(١٢) نشرت رواية «الشيء الآخر» أول مرة مسلسلة على حلقات في **الحوادث** (بيروت)، في تسع حلقات متتابعة، من ٢٥/٦/١٩٦٦ الى ٢٠/٨/١٩٦٦؛ ولم تنشر في كتاب الّا في العام ١٩٨٠، بعد استشهاده.

(١٣) «الشيء الآخر»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣ و٧٤.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ١٣.

(١٥) تعرّض العديد من الكتّاب الى عقدة الذنب عند غسان كنفاني، من أمثال يوسف اليوسف، **غسان كنفاني رعشة المأساة**، عمّان: دار منارات للنشر، الطبعة الاولى، ١٩٨٥؛ وأيضاً عبدالهادي، **مصدر سبق ذكره**.

(١٦) «الشيء الآخر»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٣.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٤٤.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ١٢٩.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ١١٦.

(٢٠) «الباب»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥.

(٢١) بيضى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.

(٢٢) د. مصطفى عبدالغني، «فلسطين في أدب جبرا ابراهيم جبرا»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٥٩، الهامش الرقم ١.

(٢٣) اقرب الاتجاهات التطبيقية لـ «الرواية المقنّعة» في العربية يمكن ان نجدها في رواية جبرا ابراهيم جبرا «الغرف الاخرى»، وفي رواية عبدالرحمن منيف «مدن الملح» بأجزائها الخمسة.

اشكالية رسم الحدود في الفكر الصهيوني

سعيد تيّم

تثير مسألة مستقبل الحدود جدلاً واسعاً في المجتمع الاسرائيلي. ولا نكاد نجد موضوعاً من مواضيع الخلاف يستقطب بمثل ما يستقطب هذا الموضوع من شرائح اجتماعية متنّوعة. وهذا الجدل، الذي تزامن مع بروز الصهيونية السياسية، في اعقاب مؤتمر بازل، الذي عقد في السنوات الاواخر من القرن الماضي، ما زال متواصلاً، ولم يشهد لحظة انقطاع واحدة، ولو لفترة قصيرة. وقد اكتسب هذا الجدل أهمية خاصة، بعد انشاء اسرائيل على قطاع معيّن من ارض فلسطين؛ وازداد حدّة بعد ان اتسعت رقعة هذه الدولة لتشمل جغرافيّة فلسطين بكاملها مضافاً اليها اجزاء أخرى من اراضٍ لدول عربية مجاورة.

وفي خضمّ النقاش الدائر حول هذه المسألة، نلتقي بمجموعات ثلاث: الاولى تستند الى مأثورات دينية لرسم الحدود الواجب اعتمادها، والتي لا يجوز التنازل عنها لأنها «هبة الهية»؛ والثانية تجد في الحدود التي كانت قائمة من قبل، أيام الملوك الاول، ضالّتها فتجعلها قاعدة لمفاهيمها التي ترسّخت في اذهانها؛ والثالثة تبحث في معطيات جغرافية ـ سياسية تساعدها في ايجاد الحل الذي ما زال لغزاً تقف مجادلة في ادراكه وتحديد مضمونه. وربما نصادف، ايضاً، مجموعة أخرى تتنقل بين هذه الحظائر الثلاث، ولكنها تبقى هامشية، لانعدام الرابط فيما بينها.

وداخل هذه المجموعات الثلاث، التي هي محل دراستنا، فاننا نشهد مواقف، ومفاهيم، تبدو، ظاهرياً، انها في حالة تضاد وتناقض مع غيرها ممّا يجرى في هذا الاطار؛ ويتصور البعض ان هذا التنافر انما هو تعبير عن الابتعاد من المنابع الاصلية. ولكن البحث المعمّق، في هذا الجانب، يقودنا الى تغيير الرؤية، بحيث يبدو واضحاً، ان هذا الابتعاد انما هو، في حقيقة الامر، اقتراب من هذه المنابع التي غذّت، وما زالت تغذّي، تلك الافكار المطروحة. واذا ما قدّر لفكرة ناشزة ان تخرج لتحلّق بشكل انفرادي خارج بوتقتها المألوفة، فانها سرعان ما تسقط مشفوعة بالاعتذار، لتستقيم الامور من جديد.

ونحن، في هذه الدراسة، سنحاول استجلاء هذه المواقف من منظورها الديني، والتاريخي، والواقعي؛ نستعين، في كل ذلك، بالسياق التاريخي، لنميّز بين فترتين: الاولى ما قبل تشكل الدولة اليهودية كنظام سياسي يسعى الى الاعتراف به، وهي المرحلة التي استوعبت شخصيات محدّدة خلال النشاط الصهيوني الذي استفرد بتحديد السياسات المستقبلية لكيفية بناء الدولة من خلال هذه الشخصيات البارزة، ممّا جعل هذه السياسات ترتبط باسمائها وتمتزج بسيرتها الذاتية؛ والثانية ما بعد الاعلان عن قيام الدولة وتلك المرحلة التي اشتملت على تصورات ما زالت تتفاعل مع

الاحداث، وتتلوّن بألوان مختلفة، لتتلاءم مع التقلبات التي تجرى في المنطقة. وذلك كله في محاولة لايجاد رابط بين الحاضر والماضي في عملية تكاملية، لادراك ابعاد التصورات الصهيونية حيال هذه المسألة.

وهكذا ترتسم، قبالتنا، تلك المحاور الرئيسة التي نرغب في طرقها. وهذا لا يعني ان هذه المجموعات، التي أشرنا اليها سابقاً، والتي سنجعلها أساساً للنقاش، تتميز بالفرادة المطلقة؛ بل نشهد، في بعض اللحظات، شذوذاً ينتقل من هذه المجموعة لينعكس على المفاهيم السائدة في مجموعة أخرى، ممّا يجعل الترابط الدقيق بين هذه الفئات قوياً، يصعب الفكاك منه في لحظة معيّنة؛ وكل ذلك في سبيل تحقيق غاية موحّدة تتلخص في بناء دولة يهودية تكتسب من أسباب المنعة والقوة ما يفوق الدول المجاورة في حدّه الادنى، والدول المعاصرة في حدّه الاقصى.

المأثور الديني والتاريخي

وجد ثيودور هرتسل (١٨٦٠ ـ ١٩٠٤) مؤسس العقيدة الصهيونية الحديثة، التي أطلقها في مؤتمر بازل، في سويسرا، العام ١٨٩٧، ان العقيدة الصهيونية، التي استرخت لفترة طويلة من الزمن، يمكن استنهاضها، مرة أخرى، من خلال استثارة المشاعر الدينية لدى الطوائف اليهودية، وبعث الافكار القديمة التي تحتضنها الشريعة الموسوية، مستغلاً في ذلك التراكمات التاريخية التي أدّت الى معاناة متواصلة، والتي بلغت أوجها في نهاية القرن الماضي، بحيث شكّلت جملة من العوامل، استثمرها هرتسل في اطلاق دعوته بين الاوساط اليهودية. وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التي واجهها، في بداية الامر، من قبل رجال الدين اليهود، الّا انه استطاع ان يلوذ بالديانة اليهودية، ويحتمي بظلالها، مستمدّاً منها الركائز الاساسية لهذه الدعوة الحديثة.

وعملية الانتقال من النشاط العقلي، الذي تبنّاه هرتسل في صورة اقامة دولة تجمع اليهود من الشتات، الى حظيرة الايمان يتطلب استيلاد النصوص الداعمة والمساندة لهذه الفكرة، بحيث تكتمل عملية الربط فيما بين الفكرة التي ناهضها العديد من رجالات الدين اليهود، باعتبارها مروقاً عن النواميس الشرعية والديانة اليهودية. وقد اجتهد هرتسل في استقطاب بعض رجالات الدين وضمّهم الى جانبه، في محاولة جادّة لخلق تيار ديني مناصر له، حيث شرع هؤلاء في استنباط الافكار المؤيدة لهذه الدعوة، وارجاعها الى أصول دينية. وفي ذلك اشارة الى ما ورد في التوراة والتلمود وأقوال الانبياء والحكماء، والشروحات المتعاقبة التي وصلت كميراث تاريخي للطوائف اليهودية.

وفي تعقّب الافكار الدينية، فقد شرع رجال الدين في تقميش النصوص التي تدعم مواقفهم، وأشاروا، بذلك، الى الوعود الالهية لابراهيم، ومن ثمّ لاسحق بن ابراهيم، وفي مرحلة تالية ليعقوب (اسرائيل) بن اسحق، ثمّ الى نصوص أخرى وجدت هنا، وهناك، في الاسفار اليهودية. وحسبنا ان نشير، هنا، الى ما ورد في التوراة حول «الوعد» الالهي لابراهيم وذرّيته الذي يدّعي اليهود، الآن، بأنه يشكّل الاصل المشترك لهم جميعاً، مخالفين بذلك الواقع الذي يثبته علم الانتروبولوجيا (علم الاجناس)، والذي يؤكد ان يهود الحاضر يتشكّلون من جملة متباينة من الاجناس، تنعدم الصلات المشتركة فيما بينها، في كثير من الاحيان.

فقد ورد ذكر «الوعد» في اشارات متعددة في السفر الأول من اسفار العهد القديم (التوراة)، وهو سفر التكوين؛ حيث ورد فيه: «واجتاز ابرام الى مكان شكيم، الى بلّوطة موره. وكان الكنعانيون،

حينئذٍ، في الارض. وظهر الرب لابرام وقال: لنسلك اعطي هذه الارض» (تكوين ١٢/٦ ـ ٧). ثمّ ورد:

«وقال الرب لابرام... ارفع عينيك وانظر من الموضع الذي انت فيه، شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، لأن جميع الارض التي انت ترى، لك اعطيها، ولنسلك، والى الابد» (تكوين ١٣/١٤ ـ ١٦). ثمّ ورد ايضاً: «فقطع مع ابراهيم ميثاقاً بأن يعطي لنسله هذه الارض من نهر مصر الى النهر الكبير، نهر الفرات» (تكوين ١٥/١٨).

وفي مرحلة تالية، «تمّ» اعطاء «الوعد» لاسحق بن ابراهيم، حيث ورد:

«تغرب في هذه الارض، فاكون معك وابارِكك، لأني لك ولنسلك اعطي جميع هذه البلاد، وأفي بالقسم الذي أقسمت لابراهيم ابيك» (تكوين ٢٦/٣ ـ ١٤).

ثمّ كرر «الوعد» ليعقوب بن اسحق (تكوين ٢٨/١٣) على الطريقة ذاتها، ولكن بعبارات مختلفة. كما وجدنا اشارات لوعود لموسى جاءت في سفر الخروج، وسفر العدد، وسفر التثنية، بالاضافة الى بعض التوجيهات ليهوشع بن نون، في سفر يهوشع وفي سفر حزقئيل. وهناك اشارات اخرى في التلمود الى مسألة الارض والوعد[١].

ونلاحظ، من خلال هذه النصوص كما وردت في التوراة، ان الارض المشمولة بالوعد غير محددة المعالم. وزيادة على ذلك، ان الوعد نفسه جاء غامضاً. فحدود الارض مرة هي «من النيل الى الفرات»، ومرة «هذه الارض»، واخرى مدى النظر «شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً»، ومرة «كل ارض كنعان»، و«جميع هذه البلاد»، «وأخيراً الارض التي انت مضطجع عليها». وهذا الغموض الوارد في التوراة انتقل الى التلمود، وهو الكتاب الثاني لدى اليهود. ونجد الصورة التي يرسمها الادب التلمودي لحدود «ارض ـ اسرائيل» في المستقبل، حسبما جاء في سفري «دباريم» كما يلي: «سوف تمتد حدود ارض ـ اسرائيل وتصعد في جميع الجهات، ومن المقدّر لابواب القدس ان تصل الى دمشق؛ وسوف تأتي الدياسبورا لتنصيب خيامها في الوسط».

وبين هذا التوسّع في التحديد لتشمل الارض الواقعة من النيل الى الفرات، وبين الانحسار لتقتصر على الارض التي «انت مضطجع عليها»، توزعت المفاهيم اليهودية نحو هذه المسألة، بحيث اختلط الامر على الباحثين الدينيين من الطائفتين، اليهودية والمسيحية، وانسحب هذا الامر على الباحثين الدنيويين ايضاً، بحيث سجلت هذه النقطة الاشكالية الاولى في الفكر اليهودي القديم، والمعاصر. وقد حاول بعض المفكرين اليهود ايجاد حل لهذا المأزق، بحيث ميّز البعض بين الاراضي المقدسة والاراضي الموعوده، كما فعل الحاخام موسى بن ميمون، في القرن الثاني عشر الميلادي، في شروحاته «الرامبام». فقد حدّد موسى بن ميمون المنطقة المقدسة (مملكة اسرائيل) من الرقيم شرقاً والبحر المتوسط غرباً وعسقلان جنوباً وعكا شمالاً. وبذا يكون النقب والجليل الغربي خارج حدود هذه المملكة[٢]. وقال حاخام اسرائيل الحالي، شلومو غورين، ان تحديد اسرائيل من النيل الى الفرات هي خطة تفاؤلية ومستقبلية لارض المسيح المنتظر. وعن النشيد الذي يتغنى بضفتي نهر الاردن، قال غورين: «ان هذا النشيد لا اساس له في الشريعة اليهودية، ولا يوجد اي ذكر في الشريعة اليهودية لقدسية الضفة الشرقية لنهر الاردن. ولذلك، لم يتمّ، حتى الآن، اقامة اي مذبح يهودي هناك. وتبيّن لنا الشريعة اليهودية ان ' ارض ـ اسرائيل' المقدسة تمتد فقط على ارض يهودا»[٣].

الّا ان هذه التصوّرات لم تنل اعجاب العديد من الطبقات في الطوائف اليهودية، والتي

وجدت لها انصاراً ومريدين لدى العامّة؛ اذ ما زالت هذه الطبقة تتمسك بالحدود التي تمتد من نهر الفرات، في أعالي الجزيرة في سوريا حسب التقسيم الجغرافي الحديث، حتى نهر مصر، وهو نهر النيل، متجاوزة، في ذلك، الحدود التي تعتبر مقدسة، وهي تفترق ـ حسب هذا الرأي ـ عن الارض الموعودة. وقد جعل هؤلاء الارض الموعودة تشتمل على ارض كنعان كافة، التي حدّدت خلال معاهدة رمسيس الثاني مع الحثّيين في القرن الثالث عشر قبل الميلاد؛ وفي تفسير آخر بحيث تمتد لتصل من النهر الى النهر. وبذلك تتكون الحدود، في الوصف الديني، من الغرب البحر الابيض المتوسط، ومن الشرق، باتفاق التيارات الدينية، بادية الشام، ومن الشمال يلتقي حدّان: الاول ويشتمل على الجولان وجبل الشيخ ومرتفعات لبنان حتى صيدا، وبذلك تدخل المرتفعات السورية واللبنانية داخل الخارطة الدينية؛ والثاني يصل بتلك الحدود حتى نهر الفرات؛ وأمّا في الجنوب، فانها تصل الى نهر النيل في حدّها الاقصى؛ وامّا في حدها الادنى، فانها تقف عند وادي العريش في سيناء المصرية.

وبعد ان اجتهدت الصهيونية في استنباط النصوص التشريعية التي تصنع لها سياجاً من الحماية الدينية، والتي مؤداها ان الله قد منح الطوائف اليهودية، باعتبارها تشكل، في مجموعها، «الشعب المختار»، تلك المساحة الجغرافية التي تسمّى ارض كنعان، بعد ان قطع الله مع هذه الطوائف العهد والميثاق. وتوجّهت الصهيونية بهذه العقيدة المستحدثة الى اليهود في اماكن انتشارهم كافة في عملية استقطاب وتنظيم واسعة الانتشار. وبجانب ذلك، وفي خط موازٍ تماماً، عملت الصهيونية على استيلاد مقولة جديدة تشير الى ان فلسطين كانت، في الزمن التاريخي، ملكاً لليهود، اقاموا عليها دولتهم التي امتدت لفترة طويلة من الزمن، وهم على تواصل دائم مع هذا التاريخ الذي لم ينقطع عبر الزمان.

وهذه المقولة المستحدثة تتطلّب منّا، بالضرورة، استرجاع التطور السياسي لليهود في فلسطين بشكل مقتضب للغاية، لأن البحث في الجزئيات التفصيلية سوف ينأى بنا عن مضمون هذه الدراسة، ويبعدنا من الهدف المرسوم لها، وذلك لبيان مصداقية هذه المقولة من خلال السرد التاريخي للوقائع المعتمدة. وتعتبر التوراة المصدر المتميز في هذا الجانب، وعلى الرغم من ان كثيراً من الوقائع الواردة فيها قد نقضتها الاكتشافات الاثرية التي تقدّمت خطوات واسعة في السنوات الاخيرة، في ظل التقدم العلمي التكنولوجي المعاصر. ومع ذلك، فاننا نعود الى استنطاق النصوص التي تقدّمها الينا الشريعة الموسوية، باعتبارها المستند الرئيس الذي تأخذ به الطوائف اليهودية عند بيانها لهذا الموضوع وعرضها له، في محاولة الاقناع التي حملت لواءها، بغية استمالة الآخرين، خصوصاً تلك المقامات المتنفّذة، والتي تمسك بزمام السلطة، وتقوى على اتخاذ القرار النافذ في حينه.

فبناء على رواية التوراة، نجد ان ابراهيم (عليه السلام) لم يمتلك اية اراضٍ في فلسطين، سوى قطعة صغيرة من الارض التي اشتراها من الحثّيين، لاستخدامها مدفناً لزوجته، عقب وفاتها[٤]. وأمّا اسحق، فأشارت الرواية الى انه لم يستقر في مكان خلال الفترات التي اعقبت وفاة ابيه؛ كما ان الفلسطينيين قد اجبروه على الترحال المتوالي[٥]؛ كما تحكي قصة يعقوب الحافلة بالترحال داخل ارض كنعان؛ وكذا رحلته الى صيدون؛ ثمّ اقامته في مصر سبعة عشر عاماً[٦]. وبالنسبة الى اسباط اسرائيل، فقد نزلوا الى مصر في عهد يوسف (عليه السلام)، واستقرّوا بها فترة قصيرة[٧]. وعن موسى، نجد انه ولد في مصر؛ ثمّ هاجر الى مديان؛ ومن ثمّ قاد عملية الخروج من مصر، حيث تاه في الصحراء اربعين عاماً، الى ان مات في ارض مؤاب في شرق الاردن، ولم يدخل الى الارض الموعودة[٨]. وبعد موت موسى، خلفه خادمه يهوشع بن نون، الذي قاد المهاجرين الى ارض كنعان، والتي دخلها في شكل تسلّل

وغزو بالقوة. وبعد موته، تولّى القضاة السلطة. وطوال فترة حكمهم، كانت الحرب على أشدها، بين القادمين الجدد وبين السكان الاصليين؛ ومن ثمّ لم يكن هناك خط محدّد للحدود؛ كما لم تكن المنطقة، الواقعة تحت سيطرتهم، واضحة المعالم[٩]. واشارت التوراة الى ان الوجود الاسرائيلي في ذلك العصر قد اتسم بعدم الاستقرار؛ اذ لم يتمكّن اليهود من السيطرة الّا على مساحات ضيقة من الاراضي التي لم ينشئوا عليها اية سلطة سياسية؛ وكانوا قبائل متفرقة في وسط بحر من الاجناس من السكان المحليين حوالى قرن كامل (١١٢٥ ـ ١٠٢٥ ق.م).

وفي أواخر عهد القضاة، تمّ تنصيب ملك على اليهود أسوة بالقبائل المجاورة. وكان أول ملك هو شاؤول، الذي حكم لمدة خمس عشرة سنة، قتل، بعدها، هو وأولاده الثلاثة على يد الفلسطينيين. ثمّ تقلد الحكم الملك داود، فاستطاع، استناداً الى التوراة، اخضاع اكثر المدن الفلسطينية؛ كما تمكّن من اخضاع دويلتي مؤاب وعمون، واستولى على مملكة صوبا الآرامية الغنية بمناجم النحاس[١٠]. واتخذ داود من اورشليم عاصمة له، بعد ان استولى عليها من اليبوسيين، وبنى له فيها قصراً، وأقام معبداً للاله يهوه. وقد استمر حكم داود قرابة اربعين عاماً، حيث انتقل الحكم الى ابنه سليمان، الذي تزوج بابنة فرعون، حيث ساعده هذا الاخير في احتلال الشاطىء الفلسطيني، بعد ان عجز الملك سليمان عن احتلاله. وتؤكد التوراة، التي تشكل المصدر الوحيد لهذه المعلومات، ان مملكة سليمان كانت وقتية، آلت الى الزوال[١١].

وبالفعل، فقد تمزّقت اوصال المملكة بعد موت سليمان، حيث انقسمت الى دولتين: الاولى في الشمال وسمّيت اسرائيل وكانت عاصمتها شكيم، وفي الجنوب وجدت يهودا التي اتخذت اورشليم مركزاً للسلطة فيها. ولم تهدأ حالة الحرب بين الدولتين خلال فترة اقامتهما، حيث بدأت بمقتل يربعام، الملك اليهودي في الشمال، على يد رحبعام ملك الجنوب، وكثيراً ما استعانت احدى الدولتين بقوى خارجية لمواجهة الدولة الاخرى. وبين الحين والاخر كانت تتعرض الدولتان لغزو خارجي. وكان أول من غزا مملكة يهودا شيشنق الاول ملك مصر (٩٢٦ ق.م)، حيث ورد «وأخذ خزائن بيت الرب وخزائن بيت الملك، وأخذ كل شيء، وأخذ جميع اتراس الذهب التي عملها سليمان»[١٢].

وقد تفككت اوصال مملكة يهودا في عهد الملك الرابع يهورام، حيث انفصل عن المملكة بنو ادوم ونصّبوا على انفسهم ملكاً خاصا بهم[١٣]. وفي الحقبة عينها، صعد الفلسطينيون والعرب الذين كانوا بجانب الكوشيين الى مملكة يهودا وافتتحوها، واستولوا على كل الاموال الموجودة في بيت الملك، وسبوا أبناءه ونساءه أيضاً، ولم يبق الّا اصغر بنيه[١٤]. وفي زمن يوآش، غزا الجيش الآرامي اورشليم، وأهلك كل الرؤساء، وأخذ جميع الخزائن وقدّمها لحزائيل ملك الآراميين. ومن ثمّ، استغل الآراميون الخلاف القائم بين يهودا واسرائيل وأخضعوا كلتا الدولتين لحكمهم، حيث دفع ملوك الدولتين الجزية للآراميين. ولكن جيشاً قادماً من الشرق جاء ليستثمر التناقض بين الآراميين ومملكة اسرائيل. وقد حسم الموقف بالقضاء على الدولتين، الآرامية والاسرائيلية، بقيادة سرجون الثاني سنة ٧٢٢ ق.م. الذي قام بسبي اهلهما وأحل محلهم خليط من السكان من الآراميين وبذلك انتهت الى الابد مملكة اسرائيل، بعد ان عمّرت حوالى مئتي عام.

وكانت دولة يهودا الصغيرة في الجنوب ما زالت تنتظر دورها وهي تتأرجح في مهب الرياح بين رحمة حكومة مصر من الغرب ودولة اشور من الشرق. وقد تعرضت لغزوة سنحاريب، الذي خلف سرجون، الذي خرّبها بعد ان مالت الى الفراعنة. وقد ورد: «ويل للذين ينزلون الى مصر ويستندون على

الخيل ويتوكلون على المركبات لأنها كثرة، وعلى الفرسان لأنهم اقوياء جداً ولا ينظرون الى قدوس اسرائيل، ولا يطلبون الرب»[١٥]. وهو تحذير من اشعيا الى ملك يهودا، الذي استنجد بالمصريين لحمايته. ولكن سنحاريب لم يدخل اورشليم، التي انتظرت حتى جاء نبوخذ نصّر الكلداني، الذي قضى على مملكة يهودا في حملتين متتابعتين: الاولى كانت العام ٥٩٧ ق.م. حيث سبى اهلها الى بابل وعرف بالسبى البابلي الاول؛ والثانية العام ٥٨٦ ق.م. واعاد سبي من تبقّى من السكان فيما عرف بالسبي البابلي الثاني. وبذلك انتهت هذه الدولة من الوجود، والى الابد.

وفي أعقاب زوال مملكتي اسرائيل ويهودا الهزيلتين، لم تشهد المنطقة نظاماً سياسياً متماسكاً ومستقلاً لليهود، وانما شهدت بعض حركات التمرّد التي قام بها من تبقّى منهم على ارض كنعان، او عاد اليها من السبي في زمن كورش الفارسي (٥٣٩ ـ ٥٣٨ ق.م.). فقد ثارت القبائل المكابية اليهودية، في العام ١٦٧ ق.م. على انطيوخوس الثالث السلوقي، عندما حاول اجبارهم على ترك تقاليدهم وآدابهم والسير على التقاليد والآداب اليونانية. ولكن هذا التمرّد تمّ اخماده في العهد الروماني على يد هيرودس الادومي العام ٣٧ ق.م. وكان اليهود، خلال تلك الفترة، في حالة مدّ وجزر، وحروب متواصلة مع السلطات اليونانية والرومانية. وفي عهد الامبراطور الروماني نيرون (٦٨ ـ٥٤ م)، ثار اليهود، مرة أخرى، الاّ ان تيطس أخمد هذه الثورة، بعد ان قضى على العديد من اليهود. وفي أعقاب ذلك، ساد الهدوء في المنطقة، حيث اشتعلت نيران ثورة جديدة بقيادة باركوخبا، ولكن هادريان الروماني جنّد حملة اجتاحت مواقع العصاة من اليهود ودخل اورشليم التي استبدل اسمها بـ «ايليا كابيتولونيا»، واسكن فيها جالية رومانية وأخرى يونانية، بعد ان حرّم على اليهود الاقامة فيها. ومنذ تلك اللحظة، واليهود يعيشون في فلسطين كأقلية، ليس لهم اي كيان سياسي مستقل، خاص بهم.

ونلاحظ، هنا، من خلال المسار التاريخي الذي يعتمد على التوراة، باعتبارها المصدر الوحيد في هذا المجال، ان ابراهيم، وابناءه من بعده، قد اقاموا على ارض كنعان بصفة رعاة متنقلين، ولم يؤسسوا عليها بنياناً سياسياً خاصاً بهم. وحينما قدم قوم موسى ودخلوا الارض، بقيادة يهوشع بن نون، فانهم اقاموا مع السكان المحليين ولم يطردوهم من ديارهم.

ونقلت التوراة، كما اوضحنا باقتضاب في مكان سابق، ان قوم موسى دخلوا البلاد عنوة وبعد قتال مرير مع السكان الاصليين. وخلال اقامتهم، تعرضوا، غير مرة، لعملية سبي جماعي واتلاف، وتخريب، من قبل الممالك والدول المجاورة، وهو ما اختص اليهود وحدهم دون الآخرين من السكان، الامر الذي يجعلنا نذهب الى القول ان اقامة الدولة اليهودية على ارض كنعان لم يكن أمراً ثابتاً، بحيث يؤدي الى نتائج تاريخية يمكن اخذها بعين الاعتبار. وقد كان حالهم كحال بقية القبائل التي غزت المنطقة، من الكلدانيين والاشوريين والحثّيين والفرس واليونان والرومان، الذين اقاموا لفترة وجيزة، وسرعان ما انتهوا بغزوة جديدة، او بالذوبان في بوتقة السكان المحليين من الكنعانيين والفينيقيين، الذين اقاموا على الساحل الفلسطيني الشمالي.

ومع ذلك، فحينما تتحدث الادبيات الصهيونية عن الحدود التاريخية، فانما تعني الحدود التي كانت قائمة في عهد داود وسليمان. وهذه الحدود تشمل تلك التي كانت تحت السيطرة المباشرة، وتمتد من نقطة على البحر المتوسط، بالقرب من مدينة «عكو» (عكا)، في خط يمر جنوب دمشق، ومن ثمّ شرق عمان وشرق معان وشرق العقبة؛ وفي الغرب، الخط الواصل من جنوب رأس النقب على خليج العقبة وحتى شرق مدينة العريش؛ ويضاف الى هذه المنطقة، في بعض المصادر، تلك المساحة التي

اخضعها داود وسليمان اللذين كانا متسلّطين عليها، وهي تمتد من الفرات، في اعالي الجزيرة، حتى وادي العريش في الجنوب. وفي هذا الاطار، بذلت الصهيونية محاولات واسعة لتضمين صك الانتداب على فلسطين عبارة «الاعتراف بالحقوق التاريخية لليهود في فلسطين». ولكن هذه المحاولات لم تؤد الى النجاح. وعندما تدخل آرثر بلفور، وضع صيغة على النحو التالي: «اعترافاً بالصلة التاريخية التي تربط اليهود بفلسطين»(١٦). وعند اعلان قيام اسرائيل، وردت اشارة الى الحقوق التاريخية لليهود في البلاد، حينما تضمن الاعلان «ارض ـ اسرائيل مهد الشعب اليهودي، هنا تكوّنت هويته الروحية والدينية والسياسية، وهنا اقام دولته أول مرة».

مقدمات فكرية

على الرغم من ان البحث كان لا يزال متواصلاً في حظيرة التراث الديني والمستندات التاريخية، بهدف دعم، ومساندة، الصهيونية الحديثة في دعوتها الى اقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين، الاّ ان القيادات الصهيونية كانت منشغلة، في السنوات الاولى لقيام المنظمة، بصفة اكثر جدية، بتحديد مكان الاستيطان الذي كان لا يزال محل نقاش في الاوساط اليهودية، والدولية، اكثر من انشغالها بأي موضوع آخر. ومع ان هرتسل كان حدّد فلسطين لتكون مكان الاستيطان اليهودي، كمقدمة لبناء الدولة اليهودية المنشودة، الاّ ان هذا الاتجاه قد اصطدم بمعوّقات عدّة، خصوصاً على الصعيد الدولي، ممّا جعل هرتسل يتجه، بفكره، اتجاهات اخرى، بعد ان عجز عن تحقيق «البراءة» التي نص عليها مشروعه، والتي تفيد بحماية دولية لخطواته التي يرغب في القيام بها، في سبيل تحقيق هذه الغاية. وقد رأينا مشاريع عدّة تمّ عرضها على المنظمة الصهيونية لاقامة «الوطن القومي» كانت لا تزال محل نقاش داخل المنظمة الصهيونية(١٧).

فعلى اثر تصاعد موجات الهجرة اليهودية المكثفة من اوروبا الشرقية، خصوصاً من روسيا، في نهاية القرن الماضي، والتي كانت تتجه نحو بريطانيا، قام وزير المستعمرات البريطاني، جوزيف تشمبرلن، باستدعاء هرتسل، العام ١٩٠٢، وعرض عليه استيطان سيناء، فيما سمي بـ «مشروع العريش». ولكن هذا المشروع لم يخرج الى حيّز التنفيذ، بسبب رفض الحكومة المصرية له، ممّا دفع الحكومة البريطانية الى عرض منطقة اخرى، في السنة التالية، للاستيطان اليهودي؛ وهذه المنطقة تقع على الحدود بين كينيا واوغندا، فيما سمي بـ «مشروع أوغندا»(١٨).

وكان لمشروع أوغندا انصار عديدون داخل المنظمة الصهيونية، وفي مقدمهم هرتسل نفسه، وبجانبه حاييم وايزمان الذي كان يسمى بوايزمان الاوغندي. وفي اثناء المناقشات التي دارت في المؤتمر الصهيوني السادس، الذي عقد في آب (اغسطس) ١٩٠٣، احتدم الجدل حول مشروع أوغندا، حيث اتّهم هرتسل بالتراجع عن مقررات المؤتمر الصهيوني الاول، ممّا دفعه الى التراجع عن تأييده للمشروع، وذلك بعد انسحاب عدد من الاعضاء الروس في اللجنة التنفيذية الصهيونية من قاعة الاجتماعات، معتبرين ان هرتسل خان «ارض ـ اسرائيل»(١٩).

ومع انشغال القيادات الصهيونية بتحديد مكان الاستيطان، الاّ اننا وجدنا اشارات الى حدود الاستيطان الذي سيتحول، فيما بعد، الى دولة يهودية. فقد كتب هرتسل في يومياته: «ان الحدود الشمالية هي كبادوكيا في تركيا، والحدود الجنوبية قناة السويس؛ أمّا شعارنا فهو ' فلسطين داود وسليمان ' . وحين كان في طريقه الى الاستانه (١٥ تشرين الاول ـ اكتوبر ١٨٩٨) لعرض المطالب الصهيونية على سلطان الباب العالي، كتب في يومياته: «ان المساحة المطلوبة هي من نهر مصر الى

نهر الفرات. نريد فترة انتقالية، في ظل مؤسساتنا الخاصة، وحاكماً يهودياً في هذه الفترة؛ وما ان يصبح السكان اليهود، في منطقة ما، ثلثي مجموع سكانها، حتى تصبح الادارة اليهودية سارية المفعول على الصعيد السياسي»[٢٠].

وقد نادى دافيد تريتش (١٨٧٠ ـ ١٩٣٥)، اليهودي الالماني، بمشروع «فلسطين الكبرى» التي تضمّ، حسب رأيه، فلسطين وقبرص وسيناء. وكان تريتش من انشط الصهيونيين في بثّ المعلومات عن جغرافية «فلسطين الكبرى» التي نادى بها، من خلال المجلات والنشرات التي قام باعدادها، ونشرها. وقد تركز نشاطه، منذ ان حضر المؤتمر الصهيوني الاول، على محاولات شتى، رمى، من ورائها، الى حمل الحركة الصهيونية على تبنّى مفهومه الخاص عن «فلسطين الكبرى». ففي ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٩٩، كتب الى هرتسل: «اقترح عليك ان تنظر باهتمام الى برنامج 'فلسطين الكبرى' قبل فوات الاوان. وينبغي ان يتضمّن برنامج بازل عبارة 'فلسطين الكبرى' أو 'فلسطين والبلاد المجاورة لها'. فليس في وسعكم ان تحشروا عشرة ملايين يهودي في رقعة من الارض لا تتجاوز مساحتها ٢٥ الف كيلومتر مربع»[٢١].

أمّا صموئيل هيلل اسحق (١٨٢٥ ـ ١٩١٧)، البولوني المولد الذي هاجر الى نيويورك العام ١٨٤٧، فقد أوضح حدود «الارض الموعودة» في الخارطة التي ألحقها. فهي ممتدة من الفرات شرقاً، الى البحر الاحمر والنيل غرباً. وقد اطلق على هذه الرقعة المفرطة الاتساع صفة «المنحة المخفضة»، باعتبارها لا تشمل حدود «الامبراطورية الاسرائيلية» التي ترك أمر تحديدها للمستقبل[٢٢].

وعندما توفى هرتسل في العام ١٩٠٤، هدأت الضجة التي أُثيرت حول مشروع اوغندا، الذي ظل حياً في أذهان بعض الزعامات الصهيونية. ففي المؤتمر الصهيوني السابع، الذي عقد في بازل، في العام التالي لوفاة هرتسل، تمّ حسم المسألة واتخاذ قرار بالغاء هذا المشروع. وبالاضافة الى هذا الموقف، فقد وجدنا تحولاً هاماً في الفكر الصهيوني برز من خلال هذا المؤتمر، حيث تمّ تعديل قانون صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، فاشتملت الفقرة المتعلقة بالاستعمار على «تنفيذ المشروعات الاستعمارية في فلسطين وسوريا وشبه جزيرة سيناء وقبرص، وفي اي قسم آخر من تركيا الآسيوية (العراق)»[٢٣]. وعلى الرغم من ان عمليات الاستيطان لم تخرج عن الدائرة الفلسطينية، الّا ان هذا التصريح قد شكل اضافة هامّة الى الفكر الصهيوني.

وكان دافيد بن ـ غوريون رأى انه لا يمكن الحصول على «ارض ـ اسرائيل» كاملة دفعة واحدة. وقد ظل متمسكاً بنظرية المراحل. وعندما رسم الخطوط الحدودية، قال: «ان الحدود الواقعية تشمل فقط نصف منطقة 'ارض اسرائيل النموذجية الكاملة'؛ وها هي من الغرب البحر المتوسط؛ ومن رفح في الجنوب بالقرب من الحدود التركية ـ المصرية حتى نهر الليطاني في الشمال؛ ومن الشمال نهر الليطاني بين صور وصيدا، ثمّ شمالاً، وبخط مستقيم شرقاً حتى نهر العوجا على بعد ٢٠ كيلومتراً الى الجنوب من دمشق؛ ومن الجنوب خط العرض الممتد بشكل منحن من رفح حتى خليج ايلات؛ وهذا خط حدود متحرك وغير ثابت». وفي مرحلة تالية وسّع بن ـ غوريون الحدود الجنوبية. فهي، كما قال، ان خط الحدود الجنوبية لـ «ارض ـ اسرائيل هو وادي العريش في الغرب، الذي يلتحم، في الوسط، مع الحدود التركية ـ المصرية، ويستمر شرقاً حتى البحر الاحمر، ثمّ يجتازه مارّاً بالصحراء الواقعة شرقاً، ليلتقي في معان، بحيث تُضَم الى ارض ـ اسرائيل مناطق أدوم وخليج العقبة ومؤاب». وحدّد بن ـ غوريون موقفه تجاه شرق الاردن بقوله: «ان الرأي الذي يُطرح في أوساط بعض الصهيونيين، بأن شرق الاردن ليس من 'ارض ـ اسرائيل' ناجم عن جهل تامّ بتاريخ ارض ـ اسرائيل وطبيعتها»[٢٤].

أمّا حاييم وايزمان، فقد نشر مقالة في صحيفة «نيويورك تايمز»، في ٣٠ آذار (مارس) ١٩١٩، حدّد فيه موقفه من مسألة الحدود، حيث كتب: «ان فلسطين كلها، من متصرفية جبل لبنان المستقل حتى الحدود المصرية، ومن البحر الى خط الحديد الحجازي، يجب ان تفتح ابوابها أمام الاستيطان اليهودي، الذي سيتحول، أخيراً، الى كومنولث يهودي يتمتع بالحكم الذاتي».

وحينما عقد مؤتمر الصلح في باريس، قدّمت المنظمة الصهيونية، ممثلة بحاييم وايزمان ومناحيم اوسيشكين وناحوم سوكولوف، الى مجلس العشرة بياناً يعيّن الحدود المنشودة للاستعمار اليهودي في فلسطين، وهي على النحو التالي: «ان حدود فلسطين يجب ان تسير وفقاً للخطوط العامة المبيّنة ادناه. تبدأ، شمالاً، من نقطة على شاطىء البحر الابيض المتوسط بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل الى جسر القرعون؛ فتتجه منه الى البيرة، متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرعون ووادي التيم؛ ثم تسير في خط جنوبي متّبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ (حرمون) حتى جوار بيت جن؛ وتتجه منها شرقاً بمحاذاة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنية حتى تقترب من سكة حديد الحجاز الى الغرب منه؛ ويحدّها شرقاً خط يسير بمحاذاة سكة حديد الحجاز، والى الغرب منه حتى تنتهي في خليج العقبة؛ وجنوباً حدود يجرى الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية؛ وغرباً البحر الابيض المتوسط».

ونلاحظ في الخارطة التي رسمتها المنظمة الصهيونية انها تراعي الاعتبارات الاقتصادية، والتاريخية، اكثر من مراعاتها للاعتبارات الدينية، أو الاستراتيجية. وقد عبّر البيان عن ذلك بـ «ان الحدود المبيّنة، في ما تقدّم، هي ما نعتبره جوهرياً للاسس الاقتصادية اللازمة للبلد. يجب ان يكون لفلسطين مخارجها الطبيعية الى البحار، وسيطرتها على انهارها ومنابع مياهها. وقد رسمت الحدود على اساس مراعاة الحاجات الاقتصادية العامة، والتقاليد التاريخية للبلد».

ولكن الحدود التي رسمتها سلطات الانتداب البريطاني، في وقت لاحق، لفلسطين لم تتلاءم مع الحدود التي طالبت بها المنظمة الصهيونية العالمية، بحيث اعتبرتها المنظمة الصهيونية «مخيّبة للآمال». وكانت فلسطين، كما هو معلوم، جزءاً من الممتلكات العثمانية، ولم تأخذ شكلاً سياسياً خاصاً. ففي أواخر عهدها، كانت موزّعة بين ثلاث متصرّفيات: الاولى متصرّفية القدس، وتتبع لها بئر السبع وغزة والخليل وبيت لحم وأريحا ويافا واللد والرملة ورام الله والمجدل، وترتبط هذه المتصرّفية، مباشرة، بوزارة الداخلية في العاصمة استنبول؛ ومتصرّفية نابلس، وتشمل جنين وطولكرم وبيسان وقلقيلية وغور الفارعة وعكا، وتتبعها صفد وطبريا والناصرة وحيفا والشريط الساحلي الممتد من جنوب جبيل في الاراضي اللبنانية حالياً شمالاً، الى يافا جنوباً، والمتصرّفيتان يشكلان جزءاً من ولاية بيروت.

وفي اثناء العهد التركي، لم تعرف المنطقة مسألة ترسيم الحدود الاّ في العام ١٩٠٦، حينما اختلفت السلطات البريطانية، التي كانت تحتل مصر، مع السلطات العثمانية. وعلى الاثر، شكلت لجنة من الطرفين، لوضع اشارات حدودية فاصلة بينها. وبعد مفاوضات، تمّ تثبيت الحدود بواسطة اعمدة، بحيث انتصب العمود الاول في رفح على شاطىء البحر المتوسط؛ أمّا العمود الاخير، وهو الرقم ٩١، فقد انتصب في طابا، في السابع عشر من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٦. وقد شكلت هذه الحدود اساس المطالبات بين مصر واسرائيل في اتفاقيتي كامب دافيد، في العام ١٩٧٩[٢٥].

وحينما اشتعلت الحرب العالمية الاولى، اتفقت كل من بريطانيا وفرنسا، في العام

١٩١٦، بالاشتراك مع روسيا القيصرية، على توزيع الولايات العثمانية فيما بينها، فيما عرف، بعدئذٍ، باتفاقية سايكس ـ بيكو. وتضمّنت الاتفاقية بقاء فلسطين تحت الادارة الدولية. ولكن حينما اكتملت هزيمة تركيا، وتمّ ابعادها من المنطقة، دخلت بريطانيا وفرنسا، بمعزل عن روسيا التي انشغلت بالثورة، في مفاوضات من جديد لاعادة توزيع المنطقة تحت النفوذين، البريطاني والفرنسي، ومن ثمّ تحديد الحدود فيما بينهما(٢٦).

وقد ركّز البريطانيون على المطالبة باعادة النظر باتفاقية سايكس ـ بيكو باتجاه ضمّ فلسطين والموصل وكيليكيا الى منطقة النفوذ البريطاني، والسيطرة على منطقة جبل الدروز والصحراء الممتدة بين دمشق والفرات، لتأمين سكة حديد بغداد ـ حيفا. وقد تمّ الاتفاق على ان تخضع فلسطين للنفوذ البريطاني. وفي المادة ١٣٢ من معاهدة سيفر (١٩٢٠)، التي كانت أُقرّت نصوصها، من قبل، في مؤتمر سان ريمو، نصّ على وجوب تخطيط الحدود بين المنطقة الفرنسية والمنطقة البريطانية. وبعد اعلان الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، والبريطاني على فلسطين والعراق، في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٢٠، اصبح من الضروري تثبيت الحدود بين الانتدابين.

وعلى الأثر، أُجريت محادثات بين الجانبين لتثبيت الحدود، حيث تمّ التوقيع على اتفاقية، في ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠، حول تنظيم شؤون الحدود والمياه والسكك الحديد وما اليها من شؤون ترتبط بمناطق الانتداب. وفي المادة الاولى من هذه الاتفاقية توضيح لحدود فلسطين مع منطقة الانتداب الفرنسي. وهذه الحدود تبدأ من سمخ، مارّة داخل بحيرة طبرية، فأول وادي المعدية، حيث يسير مع مجرى النهر في وادي جرايا الى نبعه، ومن هنا يتصل بطريق القنيطرة ـ بانياس، فالمكان المعروف بالسكيك، فيسير مع الطريق ـ التي تبقى تحت الادارة الفرنسية ـ لغاية بانياس، ومن هنا يسير نحو الغرب حتى يصل المطلّة، وتبقى المطلّة في المنطقة البريطانية، ومن المطلة يسير خط الحدود جنوباً مع وادي الاردن، فوادي فرعم ووادي كركره اللذين يبقيان في المنطقة البريطانية، فوادي البلاونة ووادي العيون والزرقاء التي تبقى في المنطقة الفرنسية، ويصل الحد الى شاطىء البحر الابيض المتوسط غرباً في ميناء رأس الناقورة، وتظل في المنطقة الفرنسية. امّا الحدود الشرقية، فلم تكن ثمة صعوبة في رسمها؛ اذ بعد ان اتجهت نيّة بريطانيا الى انشاء امارة شرق الاردن، اعلن المندوب السامي، في الاول من ايلول (سبتمبر) ١٩٢٢، الحدود الفاصلة بين فلسطين وشرق الاردن، بحيث تبدأ من نقطة على شاطىء البحر الاحمر، تبعد ميلين الى الغرب من مدينة العقبة، وتتجه شمالاً مارة بوادي عربة، فمنتصف البحر الميت، فنهر الاردن، الى ان تلتقي بنهر اليرموك، الذي يشكّل نقطة الفصل مع الانتداب الفرنسي(٢٧).

ومن الملاحظ ان الحدود الانتدابية كان تمّ رسمها تبعاً لاعتبارات دولية. وقد جاءت لتتلاءم مع المصالح الاستعمارية اكثر من ملاءمتها للمطالب الصهيونية. وبعد رسم الحدود واعلان صك الانتداب على فلسطين، في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢، ووضعه موضع التنفيذ في ٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٣، تكون المماحكات قد هدأت اجمالاً، في ما يتعلق بحدود فلسطين، التي اخذت بريطانيا على عاتقها اقامة «الوطن القومي» فيها، بموجب وعد بلفور الصادر في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧، والذي تمّ ادخاله في نصوص صك الانتداب، بحيث نصّ، في مادته الثانية، على ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في احوال سياسية، وادارية، واقتصادية، تضمن انشاء «الوطن القومي اليهودي»، وفقاً لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك(٢٨).

وبعد اعلان الانتداب البريطاني على فلسطين، بدأت مرحلة جديدة انعكست، بكل آثارها،

على الفكر الصهيوني. فقد وجدنا ان الاصوات التي تنادي بوجوب اقامة دولة يهودية على أساس توراتي قد أصبحت خافتة الى حدّ غير مسموع تقريباً. كما ان دعاة بناء الدولة على اساس تاريخي، اي بناء دولة بالحدود التي كانت زمن داود وسليمان، قد اعادوا النظر في مفاهيمهم في ضوء الوقائع الجديدة. وقد برزت، في تلك المرحلة، ثلاثة تيارات: الاول تمسّك بشرق الاردن، كجزء من الدولة اليهودية المنوي اقامتها؛ والثاني سعى الى اقامة «الوطن القومي» في فلسطين الانتدابية؛ والثالث براغماتي اعتمد على الفرص لتحديد حدود الدولة المستقبلية.

وعلى أثر الاضراب الشامل في فلسطين، العام ١٩٣٦، شكّلت اللجنة الملكية البريطانية، برئاسة اللورد بيل، الذي حضر مع لجنته الى فلسطين. وقد استمعت اللجنة للزعامات الصهيونية. وفي السابع من تموز (يوليو) ١٩٣٧، نشرت اللجنة تقريرها، وتضمن استنتاجها حول ضرورة الغاء الانتداب البريطاني على «ارض ـ اسرائيل» بين الشعبين. وعلى الاثر، انقسمت الآراء في المستوطنات وفي الطوائف اليهودية حول هذا الموضوع، ومالت الغالبية، في الحركة الصهيونية، برئاسة وايزمان، الى ضرورة استغلال هذه الفرصة التي اتيحت لاقامة الدولة اليهودية. واوضح وايزمان موقفه، في مذكراته، قائلاً: «لقد آمنت بأن دولة يهودية صغيرة منظمة تعيش بسلام مع جيرانها... دولة، كهذه، تكون مفخرة لنا ومساهمة كبيرة للحضارة». وقال وايزمان ان الدولة الصغيرة كان يجب ان تكون كافية لاستيعاب الهجرة، وتمكين التطوير الزراعي الصناعي. ومن الناحية الجغرافية، رأى وايزمان ان تشمل الدولة السهل الساحلي والجليل والاغوار والنقب[٢٩].

وقد وقف بن ـ غوريون الى جانب وايزمان في موافقته على خطة التقسيم التي اقترحتها لجنة بيل[٣٠]. ولكنه كان ينظر الى النقب، الذي أُخرج من حدود الدولة اليهودية المقترحة، نظرة خاصة؛ اذ قال: «ان النقب لن يهرب منا في مطلق الاحوال»[٣١]. ولكن اقلية اخرى هامة، برئاسة اوسشكين، رأت في المنطقة الصغيرة للدولة المقترحة مجرّد مناورة تستهدف التقليل من اهمية الاستيطان، وجعله مجرد «غيتو»، واحباط امكانية اقامة دولة يهودية[٣٢] في الحدود المقترحة. أمّا جابوتينسكي، الذي كان يتزعّم الحركة التصحيحية، فقد حدّد، في شهادته الى اللجنة الملكية، فلسطين، بقوله: «انما اعني بفلسطين، حين اذكرها، جميع المساحة التي تقوم على ضفتي نهر الاردن، الشرقية والغربية، وهي ما ذكرت في نصّ صك الانتداب»[٣٣].

وفي الوقت ذاته، اجتمع مجلس الحاخامات الاعلى لمنظمة اغودات يسرائيل وأعلن ما يلي: «ان أرضنا المقدسة قد منحت لنا من قبل سيد العالم، من طريق ميثاق أبدي، لكي تمارس في هذه الارض قوانين وتعاليم التوراة، ولكي نحيا في روح التوراة. وهكذا يرتبط الشعب اليهودي، الى الابد، بهذه الارض بكل خلجات نفسه». ثمّ قرر المجلس «ان الله، سبحانه وتعالى، قد وضع حدود هذه الارض المقدسة؛ وعلى ذلك، فانه في حكم الاستحالة ان يتخلّى الشعب اليهودي عن هذه الحدود». وانتهى مجلس الحاخامات الى رفض مشروع التقسيم، وطالب بفلسطين كلها دولة يهودية، تحكم على اساس التوراة التي تكون دستوراً أساسياً للدولة. وان تكون للتوراة السيادة على الحكومة. ثمّ قرر المجلس انه يعلن، بروح التوراة، ان المفاوضات والقرارات التي تتخذ بخصوص مستقبل «ارض ـ اسرائيل هي ارث الشعب الاسرائيلي كله، ولا يمكن اعتبارها شرعية ما لم يكن الممثلون الذين يقومون بهذه المفاوضات مفوّضين من قبل اليهود الارثوذوكس؛ وان اية مفاوضات تتمّ دون اشراك ممثلين لليهود الارثوذوكس يعدّ تحدياً للعدالة». وفي آب (اغسطس) ١٩٣٧، عقدت منظمة اغودات يسرائيل العالمية مؤتمراً في مدينة مارينباد، في جمهورية تشيكوسلوفاكيا، واتخذت قرارات تتماشى مع ما جاء في

قرارات مجلس الحاخامات الاعلى، وبالاخص رفض مشروع التقسيم.

ومن الملاحظ، ان مشروع التقسيم، الذي وضعته اللجنة الملكية (لجنة بيل)، قد استند الى اعتبارات الاستيطان اليهودي في فلسطين. ونجد ان المنظمة الصهيونية ادركت ذلك بشكل جيد، فعملت على بسط استيطانها، في مراحل لاحقة، على اماكن لم تكن داخلة في خارطة التقسيم الملكية، بحيث تجعل من هذا الاستيطان هيكلاً لاطراف المناطق التي تريد الاستحواذ عليها بالشكل الذي يؤثر في أي مشروعات تقسيم مماثلة قد تحدث مستقبلاً. وانطلاقاً من هذا الاعتبار، فقد تسلّلوا الى مناطق بعيدة، لم يكن الصهيونيون قد وطّدوا اقدامهم فيها، ولم يكونوا قد وصلوا اليها، بعد، باستيطانهم، مثل منطقة بئر السبع، وهي تشمل حوالى ١٢,٥ مليون دونم؛ ومن ثمّ الاتجاه، من هناك، الى تخوم غزة، وتطلعهم الى اطراف النقب. وكان بن ـ غوريون اعلن «ان النقب لن يفلت من بين ايدينا في مطلق الاحوال». وفي ذلك اشارة واضحة الى أهمية هذه المنطقة بالنسبة الى الصهيونية، سواء على الصعيد الاستيطاني او على الصعيد الاستراتيجي ـ الامني، أو على الصعيد الاقتصادي.

ولكن الجدل حول موضوع التقسيم قد تمّ حسمه في المؤتمر الصهيوني العشرين، الذي عقد في بازل، في آب (اغسطس) ١٩٣٧، حيث وقف الوفد الصهيوني الاميركي في مواجهة هذا المشروع، ممّا ساهم في افشاله. وجاء في قرار المؤتمر: «يعلن المؤتمر ان مشروع التقسيم، كما قدمته اللجنة الملكية، غير مقبول؛ ويخوّل المؤتمر اللجنة التنفيذية لتدخل في مفاوضات، بهدف معرفة الشروط الدقيقة التي تقترحها حكومة جلالته من اجل اقامة دولة يهودية». وبذلك يكون قد تمّ اجهاض مشروع التقسيم، وفي الوقت عينه اعطت المنظمة الصهيونية اللجنة التنفيذية تفويضاً للبحث مع السلطات البريطانية في مشروع محسّن، بحيث يعرض هذا المشروع على المنظمة الصهيونية في مؤتمر جديد للبتّ فيه(٣٤).

وبعد ان سقط مشروع اللجنة الملكية، شُكّلت لجان دولية ثمّ انحلّت واحدة اثر الاخرى، ورسمت خرائط، واحدة بعد الاخرى (لجنة وودهيد الفنية، واللجنة الانكلو ـ الاميركية، واللجنة الوزارية، ومشروع موريسون، ومشروع بيفن، ولجنة الامم المتحدة). وظلت الصهيونية تبحث عن المشروع الافضل، الذي يؤمّن لها اكبر مساحة من الاستيطان اليهودي. وقد استمرت الحركة التصحيحية في معارضتها للتقسيم؛ واكد جابوتنسكي، مراراً، ان «هذه هي سمة ارض ـ اسرائيل: نهر الاردن يمر في وسطها ولا يشكل حدوداً لها»؛ كما استمرت الاوساط الدينية في تمسّكها بـ «الارض الموعودة». وفي الوقت عينه، عارضت حركتا احدوت هعفودا وهشومير هتسعير مشاريع التقسيم، كل واحدة لاعتبارات مختلفة.

وكانت المنظمة الصهيونية عقدت، في أيار (مايو) ١٩٤٢، اجتماعاً استثنائياً، في نيويورك، في فندق بلتيمور، حيث وضعت الاسس العامة لبرنامجها المستقبلي، بحيث اصبح هذا البرنامج قانون السياسة الصهيونية الرسمية منذ ذلك الحين حتى قيام اسرائيل. وقد ورد في هذا البرنامج: «يطالب الاجتماع بتحقيق الغرض الاصلي لوعد بلفور وصك الانتداب، اللذين اعترفا بالصلة التاريخية القائمة بين الشعب اليهودي وفلسطين؛ ولكي يتيحا الفرصة لتأسيس كومنولث يهودي في فلسطين، وفقاً لما جاء في تصريح الرئيس ولسون». وفي الشهر الاخير، من العام عينه، اعلن بن ـ غوريون ان الصهيونية قد رسمت سياستها على أساس ان فلسطين يجب ان تصبح دولة لليهود. وعلى الاثر، عقد زعماء الصهيونية في فلسطين مؤتمراً موسّعاً في القدس، واعلنوا عن رغبتهم الاجماعية في تحويل فلسطين، بالكامل، الى دولة يهودية. وكان وايزمان من المعارضين لهذا النهج، وقال «ان برنامج

بلتيمور، بطلبه اقامة دولة في فلسطين كلها، وذلك على اساس الافتراض بأن ملايين اليهود يجب ان ينقلوا الى فلسطين فور انتهاء الحرب، لن يحدث. وانه لوهم ان نفترض ان الولايات المتحدة الاميركية سوف تتنازع من جديد مع بريطانيا في مجال المطالب الصهيونية».

وفي اعقاب قرار اللجنة الانكلو ـ اميركية، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٥، والمتضمّن تقسيم فلسطين الى منطقتين، عربية ويهودية، مستقلتين استقلالاً ذاتياً مع بقائهما تحت سلطة المندوب السامي، قدّمت الوكالة اليهودية مشروعاً صهيونياً يشتمل على مطالبها بحدود الدولة اليهودية. وقد اقترحت فيه ان تضمّ الدولة اليهودية منطقة الجليل بكامله، ومرج ابن عامر، ومناطق السهل الساحلي كافة، ما عدا مدينة يافا، بالاضافة الى النقب والجزء الغربي من البحر الميت؛ بينما ترك للدولة العربية مساحة صغيرة من فلسطين على الجزء الغربي من نهر الاردن. ولكن هذه المطالب لم تكن محل قبول من التيارات الدينية، بل ظلت طموحاتهم، مع التيار القومي، تتطلع الى بناء دولة يهودية تشمل، أيضاً، الضفة الشرقية لنهر الاردن. فعندما اعلن بيفن، في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦، تصريحه بخصوص استقلال شرق الاردن، انضمّ حزب مزراحي والصهيونيون العموميون الى منظمة الصهيونية الجديدة، التي كانت بزعامة جابوتينسكي، واتخذوا القرار التالي: «ان الأمّة اليهودية لن توافق، مطلقاً، على سلخ شرق الاردن عن جسد فلسطين الذي تربطه به صلات تاريخية وجغرافية، ولا يستطيع اي تصريح ان يغير من اعتقاد كل فرد يهودي بأن الارض الواقعة شرق الاردن تؤلف جزءاً لا يتجزأ من وطنه الام ودولة المستقبل»[٣٥].

وعندما أُصدر قرار التقسيم من الامم المتحدة، في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، أيّدت التيارات والاحزاب في اسرائيل كلها، من دون استثناء، وجوب توسيع سلطة الدولة على جميع انحاء «ارض ـ اسرائيل الغربية» الى اقصى حدّ ممكن. وبرز الشقاق، مجدداً، في سياق اتفاقيات الهدنة؛ اذ عارضت الكتلة اليسارية والكتلة التصحيحية الاتفاقيتين مع مصر وشرق الاردن، ولم تسلّما بفقدان مناطق «يهودا والسامرة وقطاع غزة»، وذلك بناء على حيثيات خاصة بكل منهما، وهي، حقاً، حيثيات متعارضة تماماً، ولكنها كانت تطالب، في نهاية المطاف، بالامر ذاته.

ومن الناحية العملية، فان قرار التقسيم لم يكن سوى الغطاء الشرعي للعمليات العسكرية التي قامت بها مجموعات الهاغاناه وشتيرن وليحي، والتي استطاعت تثبيت حدود معيّنة تتلاءم مع قدراتها العسكرية، دون ان تتقيد بحدود التقسيم. وكان بن ـ غوريون، الذي يمسك بزمام الامور، اعلن: «اننا نحن الذين نقرر مصير البلاد. فنحن الذين وضعنا حجر الاساس للدولة اليهودية، ونحن الذين سنقيمها، والاساس هو ان نعرف، بشكل واضح، ما الذي نريده، ونعمل دونماً تردد وفقاً للرغبة التاريخية لشعبنا»[٣٦].

وعندما تمّ الاعلان عن ميلاد «الدولة اليهودية»، فقد جاء هذا الاعلان خالياً من اي ذكر لحدودها. وحينما سئل أول رئيس للوزراء، بن ـ غوريون، عن الحدود، قال انها تشبه جلد الغزال، كلما سمن الغزال اتسع جلده، وهي العبارة المأخوذة من التلمود. وفي هذا اشارة واضحة الى ان القيادات الصهيونية كانت ترى في المساحة الجغرافية التي تمّت السيطرة عليها ما هي الّا قاعدة انطلاق الى مساحة اخرى يتمّ القفز عليها حينما تحين الفرص لذلك. وهذا ما تأكد في مراحل لاحقة، حينما اخذت تلك القيادات بالتخطيط لاحتلال اجزاء اخرى من الاراضي، في ظل الفكر التوسّعي الذي تتبناه القيادات الاسرائيلية، مع تنوّع اتجاهاتها وتياراتها.

مفاهيم معاصرة

بعد اتفاقيات الهدنة، دخلت اسرائيل فترة انتقالية، كانت خلالها منشغلة بالمشكلات المتعلقة بالامن، وباستيعاب المهاجرين الجدد، وبالنمو الاقتصادي. ومع ذلك، كان لا يزال ثمّة أمل، في المرحلة الاولى، في تغيير الحدود. فبعد اسابيع معدودة من سريان مفعول الهدنة الثانية، أوضح بن ـ غوريون للحكومة انه ستكون هناك ضرورة للمخاطرة سياسياً، وعسكرياً، وانتهاك الهدنة. وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٤٨، اراد بن ـ غوريون شنّ هجوم على القوات العربية، بهدف ضمّ المنطقة الواقعة بين رام الله وأريحا والخليل الى اسرائيل؛ لكن اقتراحه هذا لم يحظ بموافقة الاغلبية في الحكومة[٣٧].

هذا، وكانت الحدود ارتسمت بطول ١٠٦٣ كيلومتراً، اضافة الى ١٨٨ كيلومتراً من الحدود البحرية (البحر الابيض المتوسط)، وتمّ تعيين الحدود مع لبنان حسب ما كان تمّ الاتفاق عليه بين فرنسا وبريطانيا؛ وكذلك الامر مع سوريا مع تجريد عدد من المناطق من السلاح. أمّا الحدود مع مصر، فهي حدود العام ١٩٠٦، مع مراعاة النتوء الذي عرف، فيما بعد، بقطاع غزة. وفي الشرق، لقد ولد خط جديد هو «الخط الاخضر» الذي فصل بين اسرائيل وما سمي، فيما بعد، بالضفة الغربية مضاف اليها شطر من القدس مع جيب اسرائيلي في جبل سكوبس.

لقد رأت القيادات الاسرائيلية ان هذه الخارطة تشكل بنية معقّدة للدولة. فهي واسعة في الشمال والجنوب، ولكنها ضيّقة في الوسط، وفيها ثلاثة ممرات، هي: ممر الجليل وممر القدس والممر الجنوبي عند مشارف ايلات. ومع ان هذه الدولة ذات اتصال جغرافي يمتد من المطلة في الشمال حتى ايلات في الجنوب، الّا انه يتربص بها خطر بترها عند عنق الزجاجة في السهل الساحلي وفي الممرات. وازاء هذا الواقع، برز اتجاه يدعو الى تحقيق ما جرى تفويته على أرض المعركة، مثل ايجاد اتصال مع جبل سكوبس، والعودة الى غوش عتسيون، واجراء تعديلات اضافية مختلفة للحدود. وقد تمّ التعبير عن ذلك في انتخابات العام ١٩٥٥، حين تردد كلام اشار الى ضرورة التوسّع في الحدود.

لا شك في ان عملية سيناء العام ١٩٥٦، انّما اندرجت في المحاولات الجادة لكسر اختناقات الحدود؛ تلك الحدود التي تفتقر الى العمق الاستراتيجي، حسب المفهوم الاسرائيلي؛ وهي تستهدف ايجاد حدود اكثر أمناً من حدود الهدنة. وفي اعقاب انتهاء معركة سيناء، اعلن بن ـ غوريون، في احتفال كبير، قيام «مملكة اسرائيل الثالثة». وكان هذا الاعلان متسرّعاً، حيث اعقبته ضغوط قامت بها الدول العظمى، فاضطر الجيش الاسرائيلي الى الانسحاب الى الحدود الدولية. ولكن هذا الاعلان برهن، اكثر من اي شيء آخر، على انه عندما لاحت، فعلاً، فرصة لتوسيع الحدود، بدأ الحديث عن مملكة اسرائيلية جديدة.

ان هذه المحاولة الفاشلة لتغيير حدود وقف اطلاق النار لسنة ١٩٤٩، تغييراً ملموساً، قطعت الطريق على اية افكار لتغيير الحدود لعشرة اعوام مقبلة؛ اذ ان الدول العظمى أوحت بأنه لا يمكن تغيير الحدود بصورة أحادية الجانب. وبذلك بدأت مرحلة جديدة في مفهوم الحدود؛ وهي مرحلة امتدت حتى حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بحيث أصبح الاتجاه يرتكز على قاعدة الحفاظ على ما هو قائم.

ومن أجل هذه السياسة، وفي ظروف حدود غير مريحة من الوجهة الاسرائيلية، تمّ وضع أسس نظرية الامن الاسرائيلية. تلك النظرية التي تقوم على بناء جيش صغير واحتياطي كبير، ونقل الحرب الى ارض الطرف الآخر واعتماد نظرية الحرب الوقائية.

وبجانب اصحاب فكرة المحافظة على الوضع القائم، الذين كان يتزعّمهم بن ـ غوريون، ومن بعده ليفي اشكول، فقد وجدنا عدد المتمسّكين بالمفهوم الديني قد انحسر الى حدّ بعيد؛ اذ اندمج معظمهم في الوسط البراغماتي، وان ظل مفهوم «الارض الموعودة» قائماً، وظل اصحاب هذا التيار يأملون في «ارض الميعاد» كهدف نهائي لهم. أمّا اصحاب المفهوم القومي، فكانوا في المعارضة؛ وكان وزنهم في الشارع الاسرائيلي محدوداً، لأن حديثهم عن ضفتي النهر منقطع الصلة بالواقع. وفي يسار الاصوات التي كانت تسمع، كان الحزب الشيوعي الذي يريد العودة الى حدود التقسيم ١٩٤٧، او كما جاء في برنامج الحزب لسنة ١٩٥٢: «ان لعرب اسرائيل الحق في تقرير المصير، بما في ذلك الانفصال». ولكن وزن هذا الحزب كان ضعيفاً. أمّا اليسار الصهيوني، الذي كان يعمل من اجل دولة ثنائية القومية، فلم يعد الى هذا الشعار بعد اعلان قيام الدولة.

ولكن حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بما أفرزته من نتائج على الصعيد الجغرافي، قد شكلت، بعد احتلال هضبة الجولان والضفة الفلسطينية، وكل سيناء، منعطفاً تاريخياً في الجدال الدائر بشأن الحدود اللازمة لاسرائيل. فللمرة الاولى، اصبح في امكان اليهود ان يحدّدوا مناطق حدودهم، أو لعل هذا ما بدا لهم. وقد نشب الجدال في شأن الحدود المطلوبة فور هدوء المعارك؛ وهو حتى الآن لم يخفت؛ فهو ما زال متواصلاً؛ وقد احتدم، وتطرّف، وشق صفوف سكان اسرائيل بصورة واضحة.

حول ماذا دار الجدال؟

انه، في الاساس، الجدال عينه الموروث عن فترة ما قبل قيام الدولة. وترتسم امامنا اربعة اتجاهات: الاتجاه الديني الذي يحظى بتأييد محدود نسبياً؛ والاتجاه «القومي» ذو الانتشار الواسع بين الجمهور؛ والاتجاه البراغماتي المستعد للحلول الوسط، وهو يحظى، أيضاً، بانتشار واسع؛ وهناك اتجاه يدعو الى عودة كاملة الى الحدود التي كانت قائمة في الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وهذا الاتجاه محدود الانتشار نسبياً.

وهذا التصنيف ليس سهلاً، او بسيطاً؛ اذ ان فحصاً اعمق للامور يظهر ان مجموع هذه الاتجاهات اكثر اتساعاً وتعقّداً. فمن الخطأ اعتبار مفهوم الاوساط الدينية كلها للحدود تصدر عن قالب واحد؛ انها ليست كذلك. ففي داخل الكتلة الدينية حمائم وصقور، بل واكثر من صقور. ففي احد قطبي المواقف، تقف الاوساط الدينية المتشددة (الحراديم)، مثل قادة ناطوري كارتا وستمار، الذين لا يعترفون، اطلاقاً، بالدولة اليهودية، وينتظرون مجيء السيد المسيح، وهم لا يرون اي مغزى لمسألة الاقليم الجغرافي، وان الهامّ هو العودة الى الارض المقدسة، ولا يهمّ من يكون الحاكم فيها.

وعلى يمين هؤلاء يقف الحاخام يهودا عميطال، رئيس مدرسة هار ـ تسيون الدينية، من مجموعة الحمائم، وهو يدّعي بأن شعب اسرائيل اولاً، ثمّ التوراة، ثمّ «أرض ـ اسرائيل». وقد أنشأ الحاخام هذا حزباً جديداً تحت اسم «معسكر مركزي ديني» ويرمز اليه بالاسم المختصر «مماد» الذي دخل الانتخابات الاخيرة، الاّ انه لم يستطع احتلال موقع داخل الكنيست الاسرائيلي. وقد اتى تأسيس هذا الحزب، كما قال زعيمه، رداً على الاتجاه المتطرف بين أوساط الشعب وفي الاحزاب الدينية في اسرائيل(٣٨).

والى اليمين، نجد الاحزاب السياسية الدينية، الحزب الوطني الديني (المفدال) ويحتل خمسة مقاعد في الكنيست، واتحاد السفاراديم حراس التوراة (شاس) ويحتل ستة مقاعد، واغودات

يسرائيل ولها خمسة مقاعد، وعلم التوراة ولها مقعدان، وكانت حركة موراشاه قد تمثلت في الكنيست السابق، الاّ انها اختفت من الكنيست الحالي، حيث توزّع اعضاؤها على مجموعة الاحزاب الدينية. وهذه القوى تتماثل في نظرتها الى الاراضي المحتلة؛ اذ انها تدعو الى عدم التنازل عن جزء من «ارض ـ اسرائيل»، وعدم ازالة اية مستوطنة يهودية، واستمرار عملية الاستيطان اليهودي في جميع «ارض ـ اسرائيل»[٣٩].

وفي اقصى اليمين، تقف حركة غوش ايمونيم، وهي حركة سياسية تستلهم الحالة العقلية الدينية ـ الطوباوية. والحالة العقلية هذه هي التي قادت الى انشاء غوش ايمونيم، وترعرعت في المناخ الذي ساد على أرضية احتلال الضفة الفلسطينية. وكانت الحركة هذه تحوّلت، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، الى مؤسسة متجسّدة في حركة كبيرة، بادرت الى حملة استيطان واسعة النطاق في الاراضي المحتلة. ومن بين قادة هذه الحركة وآبائها الروحيين حاخامون من أمثال تسفي يهودا كوك، وشلومو غورين، ونيريا، وليفنغر، ورؤساء مدارس دينية، وتلامذة مدارس دينية، وحتى العديد من العلمانيين. وتتضمن الرسالة الاساسية لغوش ايمونيم «ان جميع هذه البلاد لنا، ولا يمكن تسليم اجزاء منها للآخرين، وهي ورثناها عن آبائنا؛ لهذا، فانه يجب ان يكون واضحاً انه لا توجد هنا مناطق عربية وارض عربية؛ فهذا هو تراث الآباء الخالد. اننا لن نتنازل عن ارض ـ اسرائيل؛ وان جميع هذه البلاد، بكامل حدودها التوراتية، تعود الى السلطة الاسرائيلية»[٤٠]. وتنظر هذه الحركة الى «ارض ـ اسرائيل» أولاً، تليها توراة اسرائيل، ثمّ «شعب اسرائيل». وهذا الموقف يختلف، كلياً، عن الموقف الذي رأيناه لدى الحاخام يهودا عميطال.

وفي الاجمال، من الصعب ان نقدّر، بدقة، قوة غوش ايمونيم في الشارع الاسرائيلي. ولكن لا شك في انها الكتلة الرائدة في العقد الاخير ازاء موضوع الاستيطان. واعضاء هذه الحركة هم الذين يستوطنون في الاماكن المقدسة الواقعة في قلب المدن العربية، في الخليل ونابلس، وتنتشر مستوطناتها في مختلف انحاء الاراضي المحتلة؛ ولرجالها القول الفصل في الكثير ممّا يجرى في هذه الانحاء. وهي تتمتع بتأييد واسع في صفوف الشبيبة التي تنتمي الى حركة «بني عكيفا» وغيرها. وأياً كانت آراء رجال غوش ايمونيم، فان صوتهم هو الذي يسمع عالياً، وليس الانشاد الخافت الذي تطلقه حمائم التيار الديني. وغوش ايمونيم هي، اليوم، الممثل الحقيقي لانصار «الارض الموعودة الكاملة».

وفي الاتجاه القومي، فان التيار التصحيحي الذي عرفناه في السنوات السابقة لقيام اسرائيل، والذي كان صوته صوت انشاد خافت في السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، قد نهض غداة حرب حزيران (يونيو)، ووجد ان الواقع الجديد فاق احلامه الاكثر وردية. وتحوّل هذا التيار، مع أعضاء كثر في تجمع المعراخ ومع الشخصيات الدينية ـ القومية، الى حركة جماهيرية جارفة ومتّقدة بالحماس، بسبب الانتصار، وشكّلوا حركة «ارض ـ اسرائيل الكاملة»، التي تحوّلت الى شعار يرفعه انصار هذا التيار من مسألة حدود اسرائيل.

جاء اعضاء هذه الحركة من مختلف المجموعات السياسية، من الوسط واليمين. ولذلك، اصبحت حركة لاسياسية فترة طويلة. ولكن الضجّة التي ثارت حولها كانت كبيرة للغاية، وقد هزّت البنية السياسية القديمة. وفي النهاية، في أواخر السبعينات، نمت من هذه الحركة اللاسياسية حركة «هتحياه» التي تحوّلت الى ملاذ للمجموعات الصقرية في المعراخ الذي كان يعتبره البعض حمائمياً.

ولم تتوقف الزلازل بعد ذلك؛ اذ خرج من بين صفوف «هتحياه» اعضاء متديّنون انشأوا

حركة «موراشاه» في الثمانينات. بل ان هناك من هم اكثر تطرفاً في القطب اليميني على هيئة انصار لحركة «كاخ» التي اختفت من الخارطة السياسية، الّا انها لم تختف من الشارع الاسرائيلي، ونجدهم يطالبون بـ «الارض الموعودة كاملة»، ولكن من دون عرب.

وقد شهد هذا التطور مراحل وسيطة مختلفة؛ اذ اتجهت الخارطة السياسية نحو اليمين. وقام صقور تركوا المعراخ بتأسيس القائمة الرسمية «رافي»؛ ونشأ الوسط الحر الذي خرج من حركة حيروت وحركة شلومتسيون، وانقسم الليبراليون الى حمائم وصقور. ولم ينته، حتى اليوم، التراكض وراء انصار التيار القومي بمختلف الوانه. فهناك اعضاء كثيرون في حزب العمل بصورته الحالية يؤمنون، بدورهم، بمقولة عدم اعادة مناطق معيّنة، مثل هضبة الجولان، وضمّ اجزاء من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أو ضمّها كلها؛ وهناك كثيرون منهم وافقوا، من دون رغبة منهم، على قرار الانسحاب من على سيناء كلها.

ان هذا التيار يتمسّك بمفهوم عدم تقسيم البلاد مجدداً، وهو مفهوم لا يعرف المهادنة. ومع ذلك يمكن التمييز داخل التيار القومي بين مجموعات ثلاث:

فما تزال المجموعة القومية ـ الدينية تتحدث عن «ارض ـ اسرائيل الموعودة»، وتكتب عنها، وتؤمن بها؛ اذ ان «ارض ـ اسرائيل المتكاملة»، بحدودها القائمة، هي مجرد مرحلة وسيطة على طريق «الخلاص الكامل». وفي غمرة الجدال، ارتفعت اصوات تطالب اسرائيل بالسير خطوة أخرى في اتجاه الشرق و«بتحرير» الجانب الشرقي من نهر الاردن أيضاً، واقامة وطن قومي للفلسطينيين هناك، والعمل على نقل السكان العرب من الجانب الغربي من «ارض ـ اسرائيل» الى الجانب الشرقي.

وهناك مجموعة ثانية تؤيد الضمّ الفوري للضفة الفلسطينية وقطاع غزة الى اسرائيل، من دون مراعاة الحيثيّات الديمغرافية، او الدولية؛ ويوجد انصار هذه المجموعة، اساساً، في حركة هتحياه وداخل غوش ايمونيم. وهنالك من يطلق، من بين انصار هذه المجموعة، تهديدات باللجوء الى المقاومة العنيفة، اذا ما قررت الحكومة الانسحاب من على الاراضي المحتلة. وهؤلاء يعملون من أجل موطىء قدم في الحرم الشريف الذي يدّعون بأنه جبل الهيكل، ومن اجل مبدأ الاستيطان اليهودي في كل مكان من «ارض ـ اسرائيل»، بما في ذلك وسط الاحياء القديمة من الخليل ونابلس.

وهناك مجموعة ثالثة، يمثّلها، اساساً، اعضاء في الليكود، تؤيد استمرار السيطرة الاسرائيلية على اجزاء «ارض ـ اسرائيل الغربية، كافة، مع اعطاء حكم ذاتي لاجزاء من الضفة، على غرار حل مناحيم بيغن في اتفاقيتي كامب ديفيد، او وفق صيغ اخرى، مثل الحلول الوظيفية، لا الاقليمية.

الاتجاه البراغماتي: ان هذا الاتجاه مستعد لتقديم تنازلات على الارض، سواء خشية انفجار القنبلة الديمغرافية وانعكاساته على الدولة اليهودية وعلى جوهرها الديمقراطي كما يقال، أو بسبب تفادي ردة فعل سلبية من جانب الرأي العام الدولي، خاصة في الولايات المتحدة الاميركية، او لدوافع «اخلاقية»، مثل الخشية من قيام مجتمع يستعبد غيره. ونجد اصحاب هذا الاتجاه في التيارات التي تغلب عليها الصفة العمّالية، مثل حزب العمل الذي يشكل ركيزة المعراخ، وحزب العمّال الموحّد (مبام)، وحركة شينوى (التغيير) التي تتماثل سياستها مع سياسة حزب العمل، بالاضافة الى حركة «السلام الآن»، وهي حركة شعبية تضم فئات وشرائح اجتماعية متنوّعة، وقد اصبحت، مؤخراً، تحتل قطاعاً واسعاً من الشارع الاسرائيلي.

ان القاعدة الاساسية لدى هذا التيار ترتكز على ان حدود العام ١٩٦٧ ليست هي الحدود

التي يمكن اعتمادها مستقبلاً كحدود آمنة ومعترف بها. وقد عبّر عن ذلك ابا ايبن في الرسالة التي بعث بها الى مبعوث الامم المتحدة للشرق الاوسط، في الثامن من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٨، حيث ورد فيها: «من الوجهة التاريخية، لم تكن هناك، مطلقاً، اية حدود آمنة ومعترف بها في المنطقة. فلا خطوط الهدنة العام ١٩٤٨، ولا خطوط وقف اطلاق النار العام ١٩٦٧، ينطبق عليها ذلك الوصف»[٤١]. وبعبارة اخرى، فانه لا عودة الى الحدود التي كانت قائمة قبل اشتعال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وفي اطار هذا الاتجاه، نجد عدداً كبيراً من الحلول المقترحة منذ العام ١٩٦٧ حتى الآن، وسنعرض، هنا، لعدد محدود من النماذج المبدئية.

لقد كان اول حل وسط، عرض في صيف العام ١٩٦٧، هو ذلك الذي تقدّم به يغئال الون، من حزب العمل، والذي اطلق عليه اسم «مشروع الون». ويقوم هذا المشروع على اساس التمييز بين منطقتين: الاولى يتمّ ضمّها الى اسرائيل وتكون تحت السيادة الاسرائيلية؛ والثانية، وهي المناطق التي لم يشملها الضمّ، ويتمّ اقامة حكم ذاتي فيها بالتعاون مع المواطنين. ويمكن ان يكون اطار الحكم الذاتي مرتبطاً باسرائيل، كالتعاون الاقتصادي ومعاهدة دفاع مشترك وتعاون تقني وعلمي. أمّا المنطقة التي يتمّ ضمّها، فهي:

١ ـ شريط يتراوح عرضه ما بين ١٠ ـ ١٥ كيلومتراً على امتداد غور الاردن، من غور بيسان حتى شمال البحر الميت، على ان يشمل حدّاً أدنى من السكان العرب.

٢ ـ ضمّ شريط عرضه بضعة كيلومترات، تجرى دراسته على الطبيعة، من شمال طريق خط المواصلات بين القدس والبحر الميت، بحيث يتّصل، في مكان ما، مع المنطقة الواقعة شمال طريق عطروت ـ بيت حورون ـ اللطرون، بما في ذلك منطقة اللطرون.

٣ ـ بالنسبة الى جبل الخليل وصحراء «يهودا»، يجب درس احتمالين: ضمّ جبل الخليل بسكانه، او ضمّ صحراء «يهودا» على الاقل من مشارف الخليل الشرقية وحتى البحر الميت والنقب.

٤ ـ ضمّ قطاع غزة. ولتجنّب المسألة الديمغرافية، فانه يقترح ان يتمّ ضمّ السكان الاصليين الى القطاع؛ أمّا اللاجئون، فيجرى نقلهم الى خارج المنطقة، وخصوصاً الى الضفة الغربية، لتوطينهم فيها.

على الرغم من ان مشروع الون لم تتم المصادقة عليه من قبل حزب العمل، الاّ انه ترك بصماته، في كثير من الاحيان، على مواقف الحكومات الاسرائيلية التي تعاقبت على السلطة من هذا الحزب. فعملية الاستيطان التي انتهجتها الحكومات العمالية السابقة اعتمدت، في خطوطها الاساسية، خطة الون هذه. وقد رأت في الاستيطان تعبيراً عن مسألة «الضمّ الزاحف»، من خلال خلق حقائق جديدة على الاراضي المحتلة، وبدون اصدار قرار بالضمّ الاسمي في هذا المجال.

وفي الوقت عينه، ظلت قيادات هذا الحزب تتمسك بهذا المشروع في مواقفها العلنية. فقد اعلن شمعون بيرس، في الكنيست الاسرائيلي، عن ان «خارطة الون المتعلقة بحدود اسرائيل في المستقبل مقبولة لدي بشكل اساسي. وهي مقبولة لدى معظم اعضاء حزب العمل»[٤٢]. بالمعنى عينه، قال شلومو هيلل، من صقور هذا الحزب ورئيس الكنيست السابق، ان مشروع الون «هو، في الواقع، القاعدة الاقوى، والاسلم، التي يمكن بناء اتفاق وفقاً لها، لأنها توفّر حدوداً آمنة لاسرائيل»[٤٣].

هنالك صيغة أخرى ضمن هذا الاتجاه نشرها معهد ديفيس التابع للجامعة العبرية في

القدس؛ وهي صيغة تختلف نوعاً ما عن مشروع الون؛ اذ اقترح اصحاب هذا الموقف ضمّ مناطق على طول «الخط الاخضر» (خط الهدنة عشية حرب العام ١٩٦٧) مع الاردن بصورة تؤدي الى توسيع خواصر اسرائيل الضيّقة بمسافة من ٣ ـ ٥ كيلومترات عن «الخط الاخضر». وحسب هذا المشروع، لا يكون نهر الاردن خط الدفاع عن اسرائيل، ويكون الاتصال حراً بين الضفة الفلسطينية والاردن.

أمّا قائد الضفة الغربية الاسبق، اربيه شاليف، فاستعرض المسألة من وجهة نظر عسكرية، في كتابه «خط الدفاع في الضفة الغربية»، واقترح حلاً اقليمياً وسطاً على مراحل؛ ورأى ان من الهامّ، في المرحلة النهائية، ضمّ مناطق في نقطتين استراتيجيتين فقط، هما المنطقة الممتدة لمسافة عشرة كيلومترات الى الشرق من القدس، وكذلك منطقة التلال الواقعة الى الجنوب من طيرات تسفي في غور بيسان(٤٤).

ان اصحاب هذا الاتجاه يفتشون عن حل لمشكلات اسرائيل في مجالي الامن والديمغرافيا؛ وهم يقبلون بفكرة الحكم الذاتي كمرحلة أولية؛ وقدّم البعض اقتراحاً تضمّن الاعلان، من جانب واحد، عن اقامة حكم ذاتي في الضفة الفلسطينية، مثلما اقترح جاد يعقوبي، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، وعضو الكنيست بن ـ اليعزر، ومن قبلهما موشي دايان.

وتجدر الملاحظة، هنا، ان كافة المفاهيم والصيغ هذه انما تعني الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وليس هنالك بينها ما يربط هضبة الجولان بالصفقة. وبالاجمال، فان المنطقة التي يبدي اصحاب هذا الاتجاه استعدادهم للتنازل عنها، أو التوصل الى حل وسط بشأنها، ترتبط باسرائيل من الشرق، أي بحل جزئي للضفة الفلسطينية؛ وثمة مجال في اطار هذه الصفقة للبحث في حل لقطاع غزة أيضاً. وليس هنالك من علاقة بين هذا الاستعداد للتنازل وبين مسألة هضبة الجولان التي ظلت موضوعاً يحظى باجماع شبه كامل في المجتمع الاسرائيلي، في ما يتعلق بعدم التنازل عن هذه المنطقة، وعدم الانسحاب منها.

أمّا الاتجاه الرابع، فنجده في حركة حقوق المواطن (راتس) والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، والقائمة التقدمية للسلام، والحزب الديمقراطي العربي. وهذا الاتجاه يدعو الى ترسيم الحدود على أساس الحدود التي كانت قائمة قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ولا يمانع هذا الاتجاه في اقامة دولة فلسطينية في المنطقة الواقعة الى الشرق من الحدود الاسرائيلية. ويتميز هذا الاتجاه عن الاتجاهات السابقة في ان تلك الاتجاهات تعارض، معارضة قوية، دولة ثالثة بين اسرائيل والاردن، بينما يوافق هذا الاتجاه على اقامة دولة فلسطينية بشروط مختلفة.

ففي البرنامج السياسي الذي عرضته حركة حقوق المواطن (راتس)، والذي، على اساسه، خاضت انتخابات الكنيست الاخيرة، ورد ان حدود اتفاق وقف اطلاق النار العام ١٩٦٧ هي مجال الحكم الاسرائيلي. وكانت زعيمة الحزب، اعلنت، من قبل، عن انه بناء على القانون الدولي وقانون اسرائيل، «فان الحدود الرسمية لاسرائيل هي الحدود التي كانت قائمة عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، باستثناء شرق القدس؛ وامّا جميع المناطق الاخرى، فهي مناطق محتلة، يديرها الجيش الاسرائيلي، ويعيش فيها شعب آخر يريد، بل ومن حقه، ان يحصل على تقرير مصيره»(٤٥).

وتتفق الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) والقائمة التقدمية للسلام والحزب الديمقراطي العربي، والتي يغلب عليها الطابع العربي، مع حركة حقوق المواطن (راتس) في رسم حدود الدولة اليهودية؛ الاّ انها تختلف معها في ما يتعلق بمدينة القدس؛ اذ تعتبر حركة حقوق

المـواطن ان القـدس اصبحت موحدّة ولا يجوز اعادة تقسيمها مرة ثانية، بينما تدعو بقية القوى الاخرى الى ضرورة الانسحاب منها، وجعلها عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية.

وفي ضوء هذه المواقف والاتجاهات، تحدّدت الوان الخارطة السياسية الاسرائيلية في الانتخابات الاخيرة، التي أُجريت في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، بحيث جاءت هذه الخارطة لتعكس المفاهيم السائدة في المجتمع الاسرائيلي، اكثر من عكسها لأي موضوع آخر، ذلك لأن هذا الموضوع يشكل عنصراً حيوياً في المقاربات الاستراتيجية، كما اسلفنا. وهو، بهذه الصفة، يستقطب اكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع الاسرائيلي، بحيث اصبح نقطة الجدل الرئيسة في الاوساط السياسية والمدنية.

ومن الصعب التحدث عن ثبات تلاوين الخارطة السياسية الاسرائيلية، التي تعكس، كما ذكرنا، قوة هذا التيـار، أو ذاك، في مرحلة زمنية معيّنة؛ ذلك لأن الآراء والمفاهيم قابلة للتغيير، امّا بسبب صدمات ايجابية، كتحقيق انجازات عسكرية معيّنة، بحيث يتضاءل ازاء ذلك الخطر الذي يتهدد الكيان الاسرائيلي، وهو الباعث الرئيس لدى قطاعات واسعة من عناصر هذا الكيان، كما حصل في اعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بحيث اصبح التطرّف سيد الموقف، وكانت نتيجة ذلك ان علت اصـوات اصحـاب الاتجاه القومي ـ الديني، بعد ان كان هذا الصوت خافتاً في المرحلة السابقة لاشتعال الحرب؛ او بسبب صدمات سلبية، بحيث تخلق هذه الصدمات تحولات فكرية تؤدى الى انتقالات من هذا الاطار السياسي الى ذاك؛ بالاضافة الى ظهور تيارات سياسية جديدة تتبنى افكاراً تتلاءم مع المستجدات، كما حصل بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣.

واضافة الى ذلك، فهناك عامل آخر يضاف الى مجموع العوامل السابقة، والتي تؤدي الى عدم الثبـات في تلاوين الخارطة السياسية. هذا العامل يتلخّص في الاضافات الهامة من الشبيبة التي تصبح قادرة على تسجيل اسمائها في قوائم الانتخابات الاسرائيلية بعد تجاوزها السن القانونية. فبعد كل أربع سنوات، وهي ولاية الكنيست، يجرى تسجيل اسماء جديدة تدخل المعترك السياسي لاول مرة؛ وقد تأتي اغلبية هذه الاسماء من الاوساط الدينية، أو من بين صفوف المقاربات القومية، أو من احزاب الوسط، فترجّح هذه الكفة، أو تلك، في ميدان الصراع نحو كيفية رسم الحدود المستقبلية للدولة اليهودية.

والخـلاصـة، اننا اذا وضعنا القوى والتيارات السياسية الاسرائيلية كافة على محور افقي، واتجهنا من اليسار الى اليمين، فاننا نجد على يسار المحور تقف الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) والقائمة التقدمية وحركة حقوق المواطن (راتس) بالاضافة الى العديد من الشخصيات غير الرسمية، وهي تدعو الى العودة الى حدود ما قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ والى يمين هؤلاء يقف حزب العمّال الموحّد (مبام) الذي يدعو الى تعديلات طفيفة في الحدود على هذه النحو، أو ذاك؛ والى اليسار، نجد حزب العمل بآرائه المتعددة، بدءاً بالتعديلات الطفيفة هنا، أو هناك، مروراً بالحلول الاقليمية الوسط، أو ضمّ هضبة الجولان باجزائها كلها، أو مع تنازلات من هذا النوع، أو ذاك؛ ومع حزب العمل تقف حركة شينوى وحركة «السلام الآن» التي تتماثل آرائها ومبادئها مع آراء ومبادىء حزب العمل، خصوصاً لجهة الدعوة الى حدود آمنة ومعترف بها. وتوجد، بعد ذلك، الاحزاب الدينية الصهيونية والليكود المؤيدة لتكامل «ارض ـ اسرائيل»، مع صيغ متنوعة من الحكم الذاتي لاجـزاء من الاراضي المحتلة. ونجد في هتحياه الاتجاه القائل بضمّ الاراضي المحتلة، بالاضافة الى

ضمّ كل منطقة تسيطر عليها اسرائيل. وقد لعبت الحركة دوراً ضاغطاً لعدم الانسحاب من على سيناء؛ كما نادت بضرورة ضمّ جنوب لبنان، بعد احتلاله في اعقاب حرب العام ١٩٨٢. ونجد بعض الآراء في الليكود وهتحياه يطالب بـ «اسرائيل كبرى»؛ وعيون هؤلاء تتجه نحو الشرق؛ كما نجد داخل الاحزاب الدينية من يعتبر ان غايته تحقيق حدود «الارض الموعودة». وثمّة تيار ديني لا ندري اين نضعه، ويتمثل في ناطوري كارتا، وهو لا يعير اي اهتمام لدولة يهودية ذات سيادة؛ اذ يعتبر هذا التيار ان قيام الدولة اليهودية قبل مجيء السيد المسيح، الذي، وحده، يقيم هذه الدولة، خروجاً على النصوص التوراتية.

وما من ريب في ان اشكالية ترسيم الحدود هي، في الحقيقة، مسألة مركزية في الفكر الصهيوني؛ اذ تعتبر هذه المسألة، في أذهان الكثيرين، مرتبطة بالمستقبل اليهودي في المنطقة، وجوداً وعدماً. فالحدود الواسعة، اضافة الى انها تحقق، في نظر هؤلاء، «الأماني التاريخية والدينية»، فهي، ايضاً، تمكّن القيادة الاسرائيلية من استيعاب يهودي جديد، ممّا يفضي، بالنتيجة، الى زيادة القوى البشرية اليهودية، يتبعها زيادة في وسائل الانتاج الذي يتعزّز به الاقتصاد الاسرائيلي؛ عدا عن ذلك، فان زيادة القوى البشرية يعني ايجاد رافد جديد للامكانات العسكرية. ومحصلة ذلك كله تحسّن في الوضع الاستراتيجي الشامل لاسرائيل، ممّا يزيدها قوة، ومنعة، في المنطقة.

---

(١) وعود لسيدنا موسى جاءت في سفر الخروج، الاصحاحات ٣:٤ ـ ١٠، ٢٢:٢٩ ـ ٣٢، ٢٣ ـ ١ ـ ١١:٤ ـ ٢٤؛ وسفر اللاويين، الاصحاحات ١٤:١٣، ٢٤، ٢٠:٢٢، ٢٥:١ ـ ٢٣؛ وسفر العدد، الاصحاحات ٣٣:٥٢ ـ ٥٦، ٣٤:١ ـ ١٥؛ وسفر التثنية، الاصحاحات ٢:١٧ ـ ٢١، ٧:٢٤ ـ ٢٥، ١١:١٤ ـ ٢٥، ٣٤:١ ـ ٦. كما ان هناك بعض التوجيهات والتشريعات المتعلقة بتحديد «ارض ـ اسرائيل» من وجهة النظر الدينية، وذلك في صورة توجيهات ليهوشع بن نون، وذلك في سفر يهوشع، الاصحاحات ١:١ ـ ٥، ١:١٣ ـ ٧، ١٢:٧، ١٣:١٥ ـ ٢٣، ١٦:١ ـ ١٧:١ ـ ١٣، ١٨:١١ ـ ٢٠، ١٩:١ ـ ٨، ١٠ ـ ٣١. وكذا سفر حزقئيل، الاصحاح ٤٧:١٣ ـ ٢٣.

(٢) ولد موسى بن ميمون في قرطبة العام ١١٣٥ ميلادي، وتوفى، في القاهرة، العام ١٢٠٤. وأهمّ مؤلفاته «دليل الحائرين»، الذي يعتبر مرجعاً هامّاً لدى الطوائف اليهودية.

(٣) **هآرتس**، ١٩٨٨/٣/٢٥.

(٤) عن سفر التكوين، الاصحاح ٨:٢٥ ـ ١٠.

(٥) سفر التكوين، الاصحاح ١٢:٢٦ ـ ٢٦.

(٦) سفر التكوين ١:٣٣ ـ ١٨، ٣٣ ـ ١٨ ـ ٢٠، ٦:٣٥ ـ ٨، ٩:٣٥ ـ ١٠، ١٠:٢٨ ـ ٢٢، ٣٥: ١٦ ـ ٢٠، ٩:٧، ١٠:٥٠ ـ ١٤.

(٧) سفر التكوين ٢٦:٥٠.

(٨) سفر الخروج ١٥:٢؛ سفر العدد ٢٣:٢ ـ ٣١، ٢٢:٢١ ـ ٣٥، ١:١٥، ١١:٢٥ ـ ١٨، ٧:٣١ ـ ١٢.

(٩) انظر سفر القضاة، الاصحاحات ٣:١ ـ ٣٦، ١:٣ ـ ١٢ ـ ٣١، ٢٤:٦، ٢٨:٨ ـ ١٠:٧ ـ ٣٣، ١١:١٩، ٢:١٣؛ وسفر صموئيل الاول، الاصحاحات ١٤:١ ـ ١٠، ٥:١ ـ ١١، ٦:١، ٧:١١ ـ ١٤.

(١٠) سفر صموئيل الاول ٣١:١ ـ ١٠؛ وسفر الاخبار الاول ١٠:١ ـ ١٠؛ وسفر صموئيل الثاني ١:١ ـ ٦.

(١١) سفر الملوك الاول ١١:١ ـ ١٣.

(١٢) سفر الملوك الاول ١٤:٢٥ ـ ٢٦؛ وسفر اخبار الايام الثاني ١٢:٢ ـ ٤.

(١٣) سفر الاخبار الثاني ٢١:٨ ـ ٩.

(١٤) سفر الاخبار الثاني ٢١:١٦ ـ ١٧.

(١٥) سفر اشعيا ٣٠:١ ـ ٧، ٣١:١.

(١٦) راجع نص صك الانتداب في د. عبدالوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨١، ص ٣٩٠.

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول المشاريع المطروحة لبناء «وطن قومي» لليهود، راجع رفيق شاكر النتشة، **الاستعمار وفلسطين**، عمّان: دار الجليل، الطبعة الاولى، ١٩٨٤.

(١٨) **آباء الحركة الصهيونية** (ترجمة عبدالكريم النقيب)، عمّان: دار الجليل، ١٩٨٧، ص ٢٣.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٤.

(٢٠) د. جورجي زيدان، **سقوط الامبراطورية الاسرائيلية**، بيروت: دار اقرأ، بلا تاريخ نشر، ص ١٦.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ١٦.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ١٧.

(٢٤) شبتاي تيبت، **بن ـ غوريون والعرب**، عمّان: دار الجليل للنشر، بلا تاريخ نشر، ص ٥٠ ـ ٥١.

(٢٥) نجيب صالح، **العصر الاسرائيلي من قناة السويس الى باب المندب**، بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٣، ص ٥٥.

(٢٦) د. اميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، دمشق: دار الجليل، ١٩٨٤، ص ٥٨.

(٢٧) منيب الماضي وسليمان الموسى، **تاريخ الاردن**، عمّان: مكتبة المحتسب، الطبعة الثانية، بلا تاريخ نشر، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(٢٨) راجع صك الانتداب في الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨٨ ـ ٣٩٨.

(٢٩) «آباء الحركة الصهيونية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٥.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ١٣٦.

(٣١) د. زيدان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠.

(٣٢) «آباء الحركة الصهيونية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٥.

(٣٣) أكرم زعيتر، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بلا تاريخ نشر، ص ١٨٦.

(٣٤) د. توما، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٦.

(٣٥) **المصدر نفسه**.

(٣٦) «آباء الحركة الصهيونية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٠.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ١١٢.

(٣٨) **هآرتس**، ١٩٨٨/٦/٢.

(٣٩) **هاتسوفيه**، ١٩٨٨/٢/١٨.

(٤٠) راجع البيان الاول في داني روبنشتاين، **غوش ايمونيم الوجه الحقيقي للصهيونية** (ترجمة غازي السعدي)، عمّان: دار الجليل للنشر، الطبعة الاولى، ١٩٨٣، ص ٨٧.

(٤١) منير الهور وطارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٢**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، ١٩٨٣، ص ٩٤.

(٤٢) **هآرتس**، ١٩٨٨/٧/١٤.

(٤٣) **المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٨/١٧.

(٤٤) اريه شاليف، **خط الدفاع في الضفة الغربية** (ترجمة غازي السعدي)، عمّان: دار الجليل للنشر، الطبعة الاولى، ١٩٨٥، ص ٩٣.

(٤٥) **هآرتس**، ١٩٨٩/٧/٤.

يهود الاتحاد السوفياتي واشكالية استيعابهم في اسرائيل

عمر سعادة

تستأثر موجة الهجرة اليهودية الراهنة من الاتحاد السوفياتي باهتمام خاص لدى أطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ اذ قلّما ترافقت موجة هجرة يهودية ـ بعد قيام دولة اسرائيل ـ بهذا القدر من الجدل، والحماس، والمخاوف لدى مختلف الجهات المعنية بالصراع.

ويبدي الجانب الاسرائيلي حماساً زائداً لاستقبال هذه الموجة من الهجرة، واستيعابها، ومن ثمّ توظيفها ضمن آليات الصراع القائم في المنطقة. فالنخبة الاسرائيلية الحاكمة، بتفاوت طفيف بين عناصرها، تنظر الى هذه الهجرة، وتتعامل معها، باعتبارها اضافة كميّة، ونوعيّة، هامة الى عناصر القوة الاسرائيلية، على الصعد، البشرية والاقتصادية والأمنية. ويبلغ حماس بعض القوى اليمينية الاسرائيلية، بفعل هذه الهجرة، حد المطالبة باعادة النظر في مجمل المسار السياسي الاسرائيلي، في ضوء هذا المتغير الجديد، انطلاقاً من ان الموازين الديمغرافية، والأمنية، والسياسية، التي ارتكزت عليها معادلة التسوية، حتى فترة قريبة، قد تغيّرت، أو هي على طريق التغيّر لصالح اسرائيل.

ولعل مقولة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، حول ان «الهجرة الكبيرة تتطلب اسرائيل كبرى» تعكس، الى حد بعيد، فهم قطاع واسع من الاسرائيليين لمحتوى، وأبعاد، موجة الهجرة اليهودية المتوقعة من الاتحاد السوفياتي. فالتقديرات الاسرائيلية المتفائلة تذهب الى احتمال خروج مليون يهودي من الاتحاد السوفياتي خلال السنوات القليلة المقبلة، والى احتمال ان يتوجه نصف اولئك اليهود الى اسرائيل[1].

غير ان المشكلة التي تثير جدلاً واسعاً، هذه الأيام، في الشارع الاسرائيلي، وبين أوساط النخبة الحاكمة الاسرائيلية، تتعلق بقدرة اسرائيل على استيعاب هذه الموجة الجديدة. فالقيمة الفعلية لموجة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي لا تكمن في عدد اليهود الذين يمكن ان يغادروا الاتحاد السوفياتي، بل في عدد اليهود الذين سيستقرون منهم في اسرائيل، وينصهرون ضمن العضوية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، الاسرائيلية.

ومن هذا المنظور، ثمة مشكلة مزدوجة، تتعلق، في جانب منها، بمواصفات اليهود السوفيات ودوافع هجرتهم الى خارج الاتحاد السوفياتي؛ كما تتعلق، في الجانب الآخر، بقدرات اسرائيل الاقتصادية، والاجتماعية، وبطبيعة احتياجاتها الراهنة على صعيد الطاقة البشرية.

مواصفات اليهود السوفيات

بداية، لا بدّ من التوقف عند بعض السمات العامة لليهود في الاتحاد السوفياتي، حيث تشير المعلومات المتوفرة القليلة، والمتباينة أحياناً، الى ان تعداد اليهود في الاتحاد السوفياتي يتناقص تدريجياً منذ الخمسينات. ففي العام ١٩٥٩، كان تعدادهم مليونين و٢٦٨ ألف نسمة؛ وانخفض، في العام ١٩٧٠، الى مليونين و١٥٠ ألف نسمة[٢]. أمّا التقدير الأخير لعددهم، في العام ١٩٨٧، فأشار الى انهم يتراوحون بين ١,٥ ـ ١,٦ مليون نسمة. ويبدو ان الهجرة ليست السبب الرئيس لتناقص تعداد اليهود في الاتحاد السوفياتي؛ بل يرجع ذلك، بصورة أساسية، الى ظاهرة الزواج المختلط. فقد جاء في تقرير الاجتماع العالمي لموضوع الديمغرافيا اليهودية، الذي عقد في القدس، العام ١٩٨٧، ان ٤٠ ـ ٥٠ بالمئة من مجمل عمليات الزواج بين اليهود في الاتحاد السوفياتي هي زيجات مختلطة مع غير اليهود، وان ٩٠,١١ بالمئة من مواليد هذه الزيجات المختلطة يصفون أنفسهم بأنهم غير يهود. كما جاء في تقرير الاجتماع المذكور، ان متوسط الولادات للمرأة اليهودية في الاتحاد السوفياتي هو ١,٦ مولود فقط[٣]، الأمر الذي اشار الى ان الخصائص الديمغرافية للطائفة اليهودية في الاتحاد السوفياتي لا تختلف كثيراً عن مثيلتها لدى الطوائف اليهودية في الغرب، من حيث الاتجاه نحو الانصهار، وتدني الخصوبة، والميل نحو الشيخوخة.

أمّا من حيث الوضعية الاجتماعية، فأشارت المعلومات الى ان يهود الاتحاد السوفياتي هم، بصفة عامة، من سكان المدن، حيث يتركزون في الجمهوريات الأكثر تطوراً، مثل جمهوريات روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ومولدافيا، حيث يعيش في هذه الجمهوريات أكثر من ثلاثة أرباع يهود الاتحاد السوفياتي؛ أمّا البقية، فتتواجد، بنسب قليلة، في جمهوريات مثل اوزبكستان وجورجيا وأذربيجان ولاتفيا وكازاخستان. وفي أواخر السبعينات، كان عدد اليهود في العاصمة موسكو ٢٣٦ ألف نسمة، وفي لينغراد حوالى ١٦٢ ألفاً، وفي كييف ١٥٤ ألفاً[٤]. ويعكس هذا الواقع للتوزع الجغرافي، وخاصة في المدن الرئيسة، الموقع الاجتماعي الذي يحتله اليهود السوفيات ضمن المجتمع السوفياتي.

فهناك، على سبيل المثال، ٣٦ بالمئة من اجمالي اليهود السوفيات يتوزعون على حقول العلم، والفن، والثقافة، والأدب، والتأليف. وخلال السنوات العشر الأخيرة، كان اليهود يشكلون ما نسبته ١٤ بالمئة من اجمالي كتاب الاتحاد السوفياتي، و ٢٣ بالمئة من الموسيقيين، و ١٤ بالمئة من الأطباء، على الرغم من ان نسبتهم من السكان السوفيات لا تزيد على ٦ر٠[٥].

وتقدّم نوعية المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي صورة لمستواهم العلمي، والأكاديمي. فمعطيات ادارة الهجرة والاستيطان في الوكالة اليهودية تبين ان ٥٣,٦ بالمئة من اليهود الذين يريدون الهجرة الى اسرائيل يحملون شهادات أكاديمية ثقافية[٦].

دوافع الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي

ان المعطيات السابقة حول أوضاع اليهود في الاتحاد السوفياتي، تقدّم تفسيراً أولياً لحافز الهجرة لدى غالبيتهم الى خارج الاتحاد السوفياتي. فالمؤهل الأكاديمي في بلد ذي نظام اشتراكي لا يمنح صاحبه الكثير من الامتيازات المادية، خاصة وان الدولة تتحمّل كامل تكاليف الدراسة لمواطنيها في المدارس، والجامعات. فالفارق في الدخل بين عامل في مصنع وبين بروفيسور في الفلسفة،

أو الرياضيات، ليس فارقاً واسعاً في الاتحاد السوفياتي؛ والأمر ليس كذلك في الدول الرأسمالية، حيث يتحمّل الفرد أعباء وتكاليف الدراسة الجامعية؛ وبالتالي، فهو يسعى الى الحصول على مكانة تتناسب، من حيث الدخل والمستوى الاجتماعي، مع المؤهل الأكاديمي الذي يحمله.

ومن جهة أخرى، فان تركّز غالبية يهود الاتحاد السوفياتي في المدن الكبرى، وعزوفهم عن الاقامة في الأرياف والعمل الزراعي، يجعل ارتباطهم بأرض الوطن أضعف بكثير؛ كما يخلق لدى معظمهم احساساً بالغبن، حيث ان مؤهلاتهم العالية تؤمن لهم مستوى معيشياً أفضل بكثير لو كانوا في بلد ذي نظام رأسمالي.

ويبدو ان تأثير الدعاية الغربية في دول المعسكر الاشتراكي ازداد كثيراً في السنوات الأخيرة، بحيث أصبح الجيل الجديد بغالبيته في الدول الاشتراكية يسعى الى تقليد صورة الحياة الغربية التي تقدّمها الدعاية اليومية الموجهة الى تلك الدول.

أمّا الدافع اليهودي، أو الصهيوني، فيبدو وزن كل منهما هامشياً في تحريك الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي. فاليهود السوفيات، بصورة عامة، هم أقل الطوائف اليهودية ارتباطاً بالثقافة اليهودية؛ بل انهم غير ملتزمين بالطقوس الدينية اليهودية، الى درجة ان معظم المهاجرين السوفيات لم تجر لهم عملية الختان، الأمر الذي يخلق للعديد منهم مشكلات مع الحاخامية الاسرائيلية التي تشكك في انتماء بعضهم الى الديانة اليهودية.

ولا تحظى الايديولوجيا الصهيونية بأنصار كثيرين بين اليهود السوفيات؛ وكثيراً ما يعرب المهاجرون السوفيات عن مواقفهم السلبية من الصهيونية واسرائيل. ففي العام ١٩٨٨، وفي أعقاب جولة استطلاعية قام بها رئيس قسم الهجرة في الوكالة اليهودية، أوري غوردون، الى فيينا للالتقاء بالمهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي، أعلن غوردون انه «يشعر بالخوف لأن معظم اليهود الذين يغادرون الاتحاد السوفياتي لا يرغبون بالمجيء الى اسرائيل، وهم لا يريدون سماع اي شيء عنها»[٧]؛ بل ان العديد من اليهود السوفيات أبدوا معارضتهم لاستئناف العلاقات بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل، لأن هذا الأمر سيؤدي، من وجهة نظرهم، الى نقل المهاجرين في رحلات مباشرة الى اسرائيل، الأمر الذي سيفوّت عليهم فرصة الهجرة الى الولايات المتحدة الاميركية[٨].

لقد تجسّد معيار عملي لموقف يهود الاتحاد السوفياتي من الصهيونية واسرائيل، تمثّل في اتجاه غالبية المهاجرين اليهود نحو الغرب بدلاً من اسرائيل. فخلال السنوات الثماني الأولى من عقد الثمانينات، كان أقل من ربع اليهود السوفيات المهاجرين قد اتجهوا الى اسرائيل، بينما تابع ثلاثة أرباعهم طريقهم الى الغرب، وخاصة الى الولايات المتحدة الاميركية أمّا في العامين الأخيرين، ١٩٨٨ و١٩٨٩، فقد انخفضت نسبة الذين اختاروا الاستقرار في اسرائيل الى أقل من عشرة بالمئة. وكانت محصلة العام ١٩٨٨، بالنسبة الى المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي، اشارت الى ان ٩٣ بالمئة منهم رفضوا اسرائيل وطناً بديلاً لهم، في حين وصل سبعة بالمئة فقط منهم الى اسرائيل[٩].

ينبغي وضع هذه الحقيقة في الاعتبار عند التحدث عن مئات الآلاف من اليهود السوفيات المتوقع وصولهم الى اسرائيل خلال السنوات القليلة المقبلة. فالغالبية الساحقة من هؤلاء اليهود لم تكن اسرائيل وجهتها، ولا اختيارها الطوعي، بل ان هذه الغالبية تجد نفسها مرغمة على التوجّه الى اسرائيل، بعد ان حدّت السلطات الأميركية من عدد اليهود المسموح لهم بدخول الولايات

المتحدة الاميركية سنوياً، وبعد ان أغلقت دول أوروبا الغربية وكندا واستراليا، مؤخراً، ابوابها، في وجه هؤلاء اليهود.

وازاء الرغبة القوية لدى عدد من اليهود السوفيات بمغادرة وطنهم، فان الخيار الوحيد المتاح أمامهم يظل محصوراً في الهجرة الى اسرائيل، أو عدم الهجرة نهائياً. فبعد ان أعلنت الادارة الاميركية عن انها سوف تفتح ابوابها سنوياً لثلاثين ألف يهودي سوفياتي فقط، أعلن نائب وزير الخارجية الاسرائيلية، بنيامين نتنياهو: «بعد ان تستوعب الولايات المتحدة الاميركية ٣٠ ألف يهودي سوفياتي سنوياً، سوف يضطر الباقون امّا الى القدوم الى اسرائيل، أو البقاء في الاتحاد السوفياتي»(١٠).

وهكذا يبدو جلياً ان اسرائيل تسعى الى استجلاب عناصر يهودية، تدرك، بوضوح، انها لم تكن راغبة أصلاً في اختيارها وطناً جديداً لها، وانها تأتي اليها مضطرة، بعد ان اغلقت الأبواب الأخرى في وجهها. ولعل هذا الموقف الاسرائيلي يعكس عمق المأزق الذي يعيشه الكيان الصهيوني، والذي يجعله يبدي حماساً زائداً لاستقبال اليهود الذين يأتون اليه بلا حماس.

الهجرة والمأزق الديمغرافي

تأتي موجة الهجرة اليهودية الحالية، والمتوقعة، من الاتحاد السوفياتي، في فترة بلغت الأزمة الديمغرافية داخل اسرائيل ذروتها، بحيث أصبح الحديث اليومي عن التزايد الطبيعي للفلسطينيين، واحتمال تفوّقهم العددي على اليهود، يشكّل هاجساً للشارع الاسرائيلي وللقوى السياسية الاسرائيلية. وتصدرت المسألة الديمغرافية برامج الأحزاب المتنافسة من زوايا مختلفة. وفي ظل تدنّي، وتأثر، الهجرة اليهودية خلال العقد الأخير، وتفاقم ظاهرة النزوح اليهودي الى خارج اسرائيل، أصبحت التوقعات الاسرائيلية للمستقبل أكثر سوداوية وتشاؤماً، واصبح التخلي عن أجزاء من الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، بما عليها من سكان عرب، الحل الذي يتبناه حزب العمل، ليس للصراع العربي ـ الاسرائيلي فحسب، بل، وربما بدرجة أعلى، للمشكلة الديمغرافية التي باتت تهدد وجود اكثرية يهودية في فلسطين مع السنوات الأولى من القرن المقبل.

لذلك، فان القوى السياسية الاسرائيلية، بمواقفها المختلفة، تنظر الى موجة الهجرة اليهودية الحالية، باعتبارها بداية رهان على امكانية تغيير الميزان الديمغرافي الحالي وتوقعاته المستقبلية في فلسطين المحتلة. أمّا القوى الأكثر يمينية وتطرفاً، فترى الى الهجرة الحالية على انها فرصة لانتهاج سياسة أكثر تشدداً في موضوعة التسوية، انطلاقاً من الحقائق الديمغرافية التي ستكرّسها الهجرة الجماعية المتوقعة من الاتحاد السوفياتي. قالت عضو الكنيست عن حركة هتحياه، غيئولاه كوهين: «لا سبيل الى المقارنة بين مفاوضات سياسية يتوجّه اليها السياسيون لدينا اليوم على ايديهم وأقدامهم، تطاردهم الكوابيس والأوهام الديمغرافية التي تتحدث عن أغلبية عربية ستغير الطابع اليهودي لهذه الدولة ذات الثلاثة ملايين ونصف المليون يهودي، وبين مفاوضات سياسية يذهب اليها السياسيون عندنا وهم يمثلون، ليس فقط دولة ازداد عدد سكانها نصف مليون أو مليون يهودي، وانما دولة رفعت رأسها بكبرياء، في حين كان رأسها، بالأمس، مدفوناً في الأرض»(١١).

وبالمحصلة، فان اليهود السوفيات ليسوا مجرد ارقام يمكن ان تضاف الى معادلة رياضية

لتغيِّر نتيجتها. فهم، قبل كل شيء، شريحة اجتماعية، انفصلت عن مجتمعها الاصلي، ولكنها، على الرغم من ذلك، ما زالت تحمل الكثير من السمات والخصائص والتقاليد العامة للمجتمع السوفياتي، بالاضافة الى السمات الخاصة بالتجمّع اليهودي في الاتحاد السوفياتي. وضمن المعطيات السائدة للتصنيف الاجتماعي في اسرائيل، فان يهود الاتحاد السوفيات هم جزء من الطائفة اليهودية الاشكنازية. ومن هذه الزاوية، تحديداً، فان لدى النخبة الاشكنازية الحاكمة في اسرائيل أكثر من سبب يبرر حماسها الزائد لاستقبال هذه الهجرة، واستيعابها ضمن التشكيلة الاجتماعية لاسرائيل.

هجرة اشكنازية

منذ مطلع عقد الخمسينات، اختلّت التركيبة الاجتماعية، والثقافية، للمشروع الصهيوني بفعل الهجرة الجماعية للطوائف اليهودية من الوطن العربي وبقية دول آسيا وافريقيا. فبعد ان كان اليهود الغربيون يشكلون اكثر من ٨٥ بالمئة من مجموع المستوطنين اليهود قبل قيام الدولة، انخفضت نسبتهم، في العام ١٩٥٣، الى ٥٥ بالمئة، والى ٥٠ بالمئة في مطلع الستينات. واستمر هذا الانخفاض في نسبة الاشكناز بفعل التزايد الطبيعي المرتفع لليهود الشرقيين (السفاراديم)، وبسبب تدني الهجرة من دول الغرب، الى ان اصبحت نسبة اليهود الاشكناز تشكل، حالياً، أقل من ٤٠ بالمئة من مجموع اليهود في اسرائيل. وعلى الرغم من هذا التغير في الميزان الكمّي بين اليهود الأشكناز والسفاراديم، فقد حافظ الأشكناز على مواقعهم القيادية في المجالات الحزبية، والادارية، والثقافية، وحالوا دون مشاركة السفاراديم ـ وفق نسبتهم العددية ـ في المراكز القيادية الحساسة في مختلف مجالات النشاط في اسرائيل.

لقد أدرك اليهود الغربيون خطورة التفوق الكمّي لليهود الشرقيين داخل اسرائيل، وكانوا يخشون من تغير الطابع الثقافي العام للمشروع الصهيوني، الذي كرّسه اليهود الغربيون، وكانوا يحثّون اليهود الغربيين على الهجرة لدعم وجود الطائفة الأشكنازية الهرمة المهدّدة بالتراجع والزوال في اسرائيل، وللمحافظة على الطابع الثقافي الغربي للمشروع الصهيوني، وعلى ارتباطه العضوي بالغرب الرأسمالي. ففي العام ١٩٦٤، وجّه رئيس الوزراء الأسبق، ليفي اشكول، رسالة الى المؤتمر السابع والستين للمنظمة الصهيونية، الذي عقد في واشنطن، أكد فيها «حاجة اسرائيل الى موجة هجرة من الغرب، والى شباب يأتون بمحض ارادتهم للمساهمة في بناء اقتصادنا وتغذية حياتنا الثقافية والروحية»(١٢).

وكان وزير العدل في حكومة أشكول، دوف جوزيف، يردد أمنية الأشكناز في اسرائيل: «لو ان ثلاثمئة أو أربعمئة ألف يهودي أميركي فقط يستوطنون في اسرائيل، فانهم سيغيّرون وجه البلد؛ اذ انهم لن يجلبوا معهم معارضهم الفنية فقط، بل سيخلقون تياراً ثقافياً جديداً»(١٣).

واذا كان الأشكناز، في اسرائيل، نجحوا، حتى اليوم، في الحؤول دون تشكيل حزب سفارادي يجسد الوزن الحقيقي للطائفة الشرقية في السلطة، فانهم باتوا على يقين بأن استمرار الهوّة الاقتصادية ـ الاجتماعية الواسعة، التي تفصل بين الفريقين، ستؤدي الى احتدام الصراع فيما بينهما، ممّا يحمل مخاطر انتقال السلطة الى الطوائف الشرقية ذات الاكثرية العددية الواضحة. واستباقاً لمثل هذا الصراع، وبتأثير ضغوط اليهود الشرقيين وتذمّرهم من احتكار الغربيين للسلطة والثروة في اسرائيل، فقد اضطرت النخبة الأشكنازية الى تقديم تنازلات عديدة لليهود الشرقيين، على صعيد نسبة تمثيلهم في السلطات المختلفة؛ كما باشرت الدولة بتخصيص جزء من مواردها

لتحسين الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، لليهود الشرقيين. غير ان اليهود الأشكناز ظلوا يتطلعون الى موجة هجرة اشكنازية تخلّصهم من ابتزاز الأكثرية السفارادية في اسرائيل.

في ضوء هذا الواقع، يمكن فهم الحماس الزائد الذي يبديه اليهود الغربيون لاستقبال اليهود السوفيات واستيعابهم في اسرائيل، وتخصيص المليارات من الدولارات (الحديث يدور، حالياً، حول مبلغ يتراوح بين ٣ ـ ٥ مليارات دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة لاستيعاب اليهود السوفيات) من الموارد الاسرائيلية ومن القروض والهبات الخارجية، من أجل استيعاب المهاجرين من اليهود السوفيات. وكل ذلك يجرى في وقت بلغت الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية ذروتها، ووصلت أعداد العاطلين عن العمل الى أرقام قياسية لم تبلغها منذ قيام اسرائيل.

وفي ضوء هذا الواقع، يمكن فهم الفتور الذي ينظر، من خلاله، اليهود الشرقيون الى المهاجرين اليهود السوفيات، فهذه هي المرة الاولى التي ينقسم فيها الاسرائيليون على أساس طائفي واضح في موقفهم من الهجرة.

لقد بدأ الصراع حول موضوع هجرة اليهود السوفيات، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨، عندما احتج أمين صندوق الوكالة اليهودية، مائير شطريت، وهو من أصل مغربي، على المبالغ الضخمة التي قررت اسرائيل تخصيصها لاستيعاب المهاجرين السوفيات، في الوقت الذي يضطر اليهود الشرقيون الى النزوح من اسرائيل بسبب تردّي أوضاعهم الاقتصادية، والاجتماعية. ومن خلال مقارنة المبالغ المطلوبة لاستيعاب اسرة يهودية من الاتحاد السوفياتي، مع المبالغ الكافية لمنع نزوح أسرة من اليهود الشرقيين، أعلن شطريت: «ان استيعاب أسرة من مهاجري الاتحاد السوفياتي يكلف مثل منع نزوح ستة من الاسرائيليين»[١٤]. واقترح شطريت ان يتمّ تحويل الأموال المخصصة لاستيعاب المهاجرين السوفيات الى تحسين أوضاع التعليم، وحل المشكلات الاجتماعية، لليهود الشرقيين في اسرائيل.

وكانت النتيجة ان تعرّض امين صندوق الوكالة اليهودية لحملة شديدة من الصحافة الاسرائيلية التي اتهمته بأنه يحرّض اليهود الشرقيين ضد المهاجرين من الاتحاد السوفياتي[١٥].

وازداد تذمّر اليهود الشرقيين عندما أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن ان المبالغ التي ستخصصها لاستيعاب المهاجرين الجدد ضمن الموازنة العامة، سيتمّ اقتطاعها من موازنات الوزارات الأخرى. فقد وصل تذمّر اليهود الشرقيين الى حدّ القيام بتظاهرات خارج مقر رئيس الحكومة مطالبين بمعالجة مشكلات اسرائيل الاجتماعية قبل تشجيع الهجرة. وأقدم يامين سويا، وهو أحد النشطاء السفاراديم، على توجيه رسالة مفتوحة الى كل من الرئيس الاميركي، جورج بوش، والزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، يطالب فيها بايقاف هجرة اليهود السوفيات.

وتحفل الصحافة الاسرائيلية بعشرات المقالات التي تنتقد السلبية التي يبديها اليهود الشرقيون ازاء الهجرة من الاتحاد السوفياتي. ويعكس معظم هذه المقالات المدى الذي بلغه حماس اليهود الأشكناز في اسرائيل لاستقبال يهود الاتحاد السوفياتي. فهم، في سبيل ذلك، مستعدون للتساهل في كل المقاييس التي كانت متّبعة في السابق، حتى في ما يتعلق منها بالتأكد من ديانة المهاجر الجديد. كتبت صحيفة اسرائيلية: «من المتوقع ان يكون بين هؤلاء المهاجرين كثير من الذين لا تنطبق عليهم مواصفات الحاخامية تماماً، ولكن معالجة أمورهم على هذا الأساس غير عادلة، لأنها تتناقض مع الديمقراطية، وتمسّ عشرات الألوف من اليهود المطلوب استيعابهم... ينبغي على موظفي

السجل المدني ملء خانة القومية في الهويات الشخصية للمهاجرين الجدد بناء على تصريحاتهم، لأن اسرائيل، في جوهرها، دولة علمانية»(١٦).

وكتبت صحيفة اسرائيلية أخرى حول الموضوع ذاته: «لنفترض، جدلاً، انه يوجد بين المهاجرين الجدد البعض من غير اليهود الذين يريدون العيش في اسرائيل، فهل يتوجب، من أجل هذا العدد القليل، مضايقة الجميع واجبارهم على تقديم الأدلة على يهوديتهم؟ وهل هذه هي الفرصة المناسبة لحل مشكلات الزواج المختلط بين اليهود؟»(١٧).

والغريب ان هذه الانتقادات لموقف الحاخامية الاسرائيلية من اليهود السوفيات تتمّ في الوقت الذي تقوم هذه الحاخامية بفرض التعميد الاجباري على كل المهاجرين من يهود أثيوبيا، دون ان تتعرض لأي انتقاد من وسائل الاعلام الاسرائيلية ذاتها.

ومع تزايد الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي، فمن المتوقع تزايد حدّة الصراع بين الأشكناز والسفاراديم، حيث يشعر الشرقيون بأن هذه الهجرة لا تهدد طموحهم بتحسين أوضاعهم في المستقبل فحسب، بل انها تتمّ على حسابهم مباشرة. فأوضاعهم الراهنة باتت مهددة بمزيد من التراجع، بفضل زيادة الضرائب والاقتطاعات المتوقعة من موازنات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، لتأمين الموارد من أجل استيعاب اليهود السوفيات. وعلى سبيل المثال، لقد اعلن مدير هجرة الشباب، ايلي عمير (يهودي شرقي)، «ان آلاف الشباب الاسرائيليين سيلقى بهم في الشارع، نظراً الى عدم وجود أماكن في مؤسسات هجرة الشبيبة، اذا ما وصل المهاجرون السوفيات بالفعل»(١٨). وفي شباط (فبراير) ١٩٩٠، أعلن دافيد هغوئيل، من قسم الشبيبة في الوكالة اليهودية، عن ان هجرة الشبيبة تواجه صعوبات في الميزانية؛ ولذلك، فان استيعاب المهاجرين سيكون على حساب التلاميذ الاسرائيليين(١٩). وبصورة عامة، فان الصيحة التي أطلقها بنيامين سويا في قاعة المحاضرات في الكنيست الاسرائيلي، تعبّر، الى حد بعيد، عن موقف جماعي لدى اليهود السفاراديم في اسرائيل. فقد قال، في اثناء مناقشة موضوع الهجرة من الاتحاد السوفياتي: «يجب ان نقول الحقيقة؛ ويجب أن لا نراهن؛ لن نستقبل المهاجرين من روسيا بالتصفيق؛ والهجرة من روسيا هي عقوبة لاسرائيل، وليست بركة عليها؛ فدولة اسرائيل لا تملك المال لاستيعاب مليون لاجىء؛ وقبل ذلك يجب تأمين السكن لشباب الاحياء»(٢٠).

الاستيعاب الاجتماعي

في ضوء المعطيات السابقة، يمكن النظر الى مسار تحوّل المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي الى مستوطنين في الكيان الصهيوني. فبالاضافة الى انعدام، أو ضعف، الحوافز الايديولوجية الصهيونية لدى معظمهم، فانهم مدفوعون الى تحسين ظروفهم الذاتية دون اعتبار لمصالح واعتبارات الدولة الجديدة، ودون ارتباط عاطفي بها. وصوّر المدير العام السابق لوزارة الاستيعاب، يوسي كوتشيك، نفسية المهاجر من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل، مقارنة بالمهاجر الى الولايات المتحدة الاميركية، فقال: «ان اليهودي السوفياتي الذي تطأ قدماه نيويورك يقول في نفسه: شكراً لله، وشكراً للولايات المتحدة الاميركية التي سمحت له بالهجرة اليها. وعندما يصل المهاجر السوفياتي الى اسرائيل يقول: يا دولة اسرائيل، احمدي الله، واشكريه، واشكريني أنا أيضاً، لأنني هاجرت اليك»(٢١).

وهكذا يسعى المهاجر السوفياتي الى الحصول على أكبر قدر من المنفعة، ثمناً لهجرته

الى اسرائيل. فهو يخطط مسبقاً للسكن في احدى المدن الكبرى، أو في ضواحيها، حيث يتوفّر مستوى جيد من الخدمات والقرب من المراكز الاقتصادية والادارية. ويتيح اسلوب الاستيعاب المباشر الذي ابتكره الاسرائيليون، مؤخراً، لتسهيل استيعاب اليهود السوفيات، الفرصة أمام المهاجر الجديد لاختيار مكان اقامته بحرية تامّة. وأشار استاذ الجغرافيا والتخطيط، في الجامعة العبرية، اليشع افرات، الى الاتجاهات العامة لاستقرار المهاجرين السوفيات على النحو التالي:

○ يفضّل المهاجرون المدن على المستوطنات الريفية؛ كما يفضلون المدن القديمة في قطاع الساحل الأوسط على مدن الاطراف. والمدن الثلاث الكبرى هي المطلوبة أكثر، وبعدها المستوطنات القديمة، مثل نتانيا ورعنانا وريشون لتسيون، أو المدن الشقيقات لمجموعة تل ـ أبيب، مثل حولون وبيت يام.

○ ان قطاع الساحل الاوسط مفضّل على الجبل والجليل والنقب.

○ لا يميل المهاجرون الى الاستقرار في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧. والظاهر ان المهاجرين يملكون، بشكل مسبق، معلومات موثوقة جداً عن المناطق والمستوطنات المفضلة للاستقرار من ناحية امكانات العمل، والبنية التحتية المادية، ومستوى المساكن، ومستوى الخدمات، وقربها من وسط البلد، والاتجاه الاكبر لديهم هو الاستيطان في أماكن مأهولة ومتطوّرة.

واستنتج افرات من مجمل مسارات الاستقرار للمهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي، ان التوزّع الجغرافي الجديد يجرى باتجاه مناقض تماماً لسياسة الحكومة الاسرائيلية بشأن توزيع السكان. ويصل الى حقيقة «ان هؤلاء المهاجرين، سيكونون، من دون شك، العنصر الاساسي في تغيير النظام الاستيطاني في اسرائيل في المستقبل، وفي نمو السكان وتوزعهم...»[٢٢].

وفي خطاب ألقاه وزير الاستيعاب الاسرائيلي، الحاخام اسحق بيري، في حضور عدد من المهاجرين السوفيات الجدد، أشار الى خطر تركّز المهاجرين الجدد في وسط البلاد، وترك مناطق التطوّر في الاطراف. قال: «ان بركة الهجرة يمكن ان تتحوّل الى لعنة، لو تداعت الأطراف»[٢٣].

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأحزاب الدينية والفاشية الاسرائيلية لاقناع المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي بالاستيطان في مستعمرات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وعلى الرغم من التسهيلات التي تقدّمها الحكومة الاسرائيلية الى الراغبين في الاستيطان في الضفة والقطاع، الّا ان استجابة اليهود السوفيات لهذه الدعوات تبدو، حتى الآن، محدودة للغاية. فالمهاجرون الذين وصلوا، خلال السنة الماضية، توزّعوا على النحو التالي: ٦٥ بالمئة في منطقة تل ـ أبيب، و٣٠ بالمئة في منطقة حيفا، وعشرة بالمئة في القدس (بما في ذلك مستعمرة معاليه أدوميم وأحياء القدس الشرقية)، وأقام ثلاثة بالمئة في بئر السبع. وهذا يشير الى ان أقل من ١١ بالمئة اجتذبتهم الضفة الفلسطينية ومدينة القدس.

وأشارت صحيفة غربية الى ان هذه المعطيات تتفق مع سمات الهجرة الجديدة، التي لا تستند الى بواعث ايديولوجية. فالمهاجرون الجدد يعلنون انهم كانوا يفضلون الولايات المتحدة الاميركية، وهم يبحثون عن الامن والهدوء. ومن وجهة النظر هذه، لا تمثّل ضواحي مدينة الخليل، أو مدينة غزة، نموذجاً يتطلع اليه هؤلاء المهاجرون؛ كما ان المهاجرين هؤلاء الذين يتمتعون بمستوى تعليمي مرتفع يتجهون، بطبيعة الحال، الى مدن الساحل التي يتركز

فيها حوالى ٨٠ بالمئة من المنشآت الاقتصادية في البلاد[٢٤].

وقدّم الاسرائيليون تفسيراً آخر لنقض غالبية المهاجرين السوفيات الاستيطان في مدن التطوير في شمال فلسطين وجنوبها، يتمثّل في الازمة الاقتصادية المزمنة التي تعاني منها مناطق التطوير. وسأل باحثان اسرائيليان بمرارة: «هل بوسع مدينة ديمونا، التي يعيش ١٥ بالمئة من سكانها في حالة بطالة، ان تستوعب مهاجرين جدداً ليضافوا الى هذه الاحصائية القديمة؟ وفي الحقيقة، فانه يوجد في ديمونا احتياطي كبير من البيوت الفارغة، ولكن هناك سبب لحقيقة كونها خالية من السكان». وخلص الباحثان الى واقع انه توجد في اسرائيل مستعمرات قليلة للغاية، تعتبر ركيزتها الطبيعية، والاقتصادية، مؤهلة لاستيعاب اضافات سكانية لها أبعادها الفعلية[٢٥].

كلفة الاستيعاب

تتداخل العوامل الاجتماعية بالعوامل الاقتصادية في عملية استيعاب المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي، بحيث يشكل العاملان، معاً، جوهر الأزمة المتمثلة في عجز اسرائيل عن استيعاب الهجرة اليهودية الحالية والمتوقعة من الاتحاد السوفياتي.

فقد تزامنت موجة الهجرة الحالية مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في اسرائيل، الامر الذي زاد في صعوبة تأمين الموارد الاقتصادية اللازمة لاستيعاب هذه الهجرة. ولتقدير حجم الاعتمادات المالية المطلوبة لاستيعاب المهاجرين الجدد، أشارت دراسة قدّمها بنك هابوعاليم، وتبيّن من خلالها «ان من بين ٩٠ ـ ١٠٠ ألف مهاجر سيصلون الى اسرائيل سنوياً، هناك ٥٥ ألف مهاجر ستكون أعمارهم مناسبة للعمل... وينبغي ايجاد ستين ألف فرصة عمل سنوياً، لكي تمنع ارتفاع المعدل الحالي للبطالة في اسرائيل والبالغ تسعة بالمئة. وهذا يحتاج الى استثمار مبلغ سبعة مليارات شيكل (حوالى ٣,٥ مليارات دولار) مع اضافة ٥,٥ مليارات شيكل جديد ثمناً للأثاث والاجهزة الجديدة»[٢٦].

ومن أصل المبالغ الضخمة هذه، لم تتمكن اسرائيل من رصد أكثر من ٩٠٠ مليون دولار لانفاقها على مختلف مجالات الاستيعاب، بينما تعهّد الصندوق التأسيسي، الذي يعمل في كل العالم باستثناء الولايات المتحدة الاميركية وكندا، جمع مبلغ ١٥٠ مليون دولار؛ أمّا الجباية اليهودية الموحّدة، التي تعمل في الولايات المتحدة الاميركية، فقد تعهّدت جمع مبلغ ٣٥٠ مليون دولار، وذلك خلال السنوات الثلاث المقبلة[٢٧]. وقد تعهّدت الولايات المتحدة الاميركية بتقديم قرض طويل الأجل الى اسرائيل بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، للمساهمة في عملية استيعاب المهاجرين من اليهود السوفيات.

ويستهلك بند الاسكان والتشغيل غالبية المبالغ المرصودة لعملية الاستيعاب. ففي مجال الاسكان، أشارت تقديرات ادارة العقارات في اسرائيل الى انه ستكون هناك حاجة، خلال السنوات الخمس المقبلة، الى بناء ٢٥٠ ألف وحدة سكنية. وقد خصصت وزارة الزراعة الاسرائيلية لصالح وزارة الاسكان عقارات لبناء حوالى ٥٧ ألف وحدة سكنية خلال العام المالي المقبل، اعتباراً من نيسان (ابريل) ١٩٩٠، وذلك لصالح المهاجرين الجدد والازواج الشباب[٢٨]. وبالاضافة الى التكاليف المالية الباهظة التي يتطلبها انجاز هذا العمل الضخم، فان جهات اسرائيلية أشارت الى استحالة تنفيذه بسبب عدم توفّر الأيدي العاملة اللازمة لذلك، وخاصة

في ظل استمرار الانتفاضة الفلسطينية واضراب معظم العمّال الفلسطينيين عن العمل في اسرائيل.

أمّا مجال التشغيل، بالنسبة الى المهاجرين الجدد، فهو المشكلة الأكثر تعقّداً التي تعترض عملية استيعاب المهاجرين اليهود السوفيات ضمن الاقتصاد الاسرائيلي. ففي الوقت الذي تعاني اسرائيل من تضخم أعداد حَمَلة المؤهلات الاكاديمية، ومن عدم القدرة على ايجاد فرص عمل مناسبة لهم، يشهد الاقتصاد الاسرائيلي حالة من التراجع والانكماش، تتجسد أساساً في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل الى أكثر من مئة ألف شخص. في هذا الوقت، تجد اسرائيل نفسها تجاه التزام جديد يتمثل في ايجاد فرص عمل لحوالى ٥٠ ألف شخص من المهاجرين الجدد.

وتتضح أبعاد هذه المشكلة عندما نضع في الاعتبار مستوى التأهيل العلمي المرتفع ليهود الاتحاد السوفياتي المهاجرين الى اسرائيل. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، أعلن وزير العلوم عيزر وايزمان عن «ان هناك ٢٣ ألف عالم يهودي سوفياتي، بينهم مهندسون وأطباء وخبراء في كافة المجالات التكنولوجية المختلفة، من المنتظر وصولهم الى اسرائيل». واعترف وايزمان بـ «ان اسرائيل لا تملك القدرة على استيعاب هذا العدد من الجامعيين والخبراء الذين سيتدفقون على اسرائيل خلال فترة قصيرة من الوقت، وبخاصة ان المهندسين في الالكترون والكهرباء والتبريد، الذين طلبوا الهجرة، وصل عددهم الى حوالى ١١٨٠٠ شخص، وهناك ٢٦٠٠ طبيب و٧١٨٠ خبيراً في مجالات مهنية مختلفة»[٢٩].

ويتركز الرهان الاسرائيلي الاساسي في مجال تشغيل المهاجرين الجدد على امكان استبدال العمّال الفلسطينيين من الضفة والقطاع بالعاملين من المهاجرين السوفيات. ففي مطلع العام الحالي، أعلن المدير العام لخدمات التشغيل، دافيد مينع، عن «ان المهاجرين السوفيات سيحتلون ١٠ ـ ١٥ ألف مكان عمل يشغلها، الآن، العمّال العرب القادمون من المناطق [المحتلة]»[٣٠]. أمّا رئيس نقابة اصحاب المعامل في اسرائيل، دوف لوترمان، فقد أعلن عن «ان القطاع الصناعي، بالتعاون مع الحكومة، يستطيع ان يستوعب ٣٠ ألف مهاجر جديد يعملون في الصناعة خلال السنتين المقبلتين، حيث ان فرص العمل سوف تزداد عندما يتمّ استبدال عمّال المناطق [المحتلة] والاجانب بعمّال من المهاجرين»[٣١].

غير ان التوقعات تبدو بعيدة من الواقع، عندما نضع في الاعتبار طبيعة المهن التي يشتغل فيها العمّال الفلسطينيون من الضفة والقطاع، والتي لا تتناسب مع المؤهلات الاكاديمية التخصصية التي يحملها معظم المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي. فهل يمكن ان يتمّ تشغيل مهندسي الالكترونيات والاطباء والخبراء السوفيات عمّال بناء، أو عمّالاً زراعيين، في اسرائيل؟

لقد أعلن أكثر من مسؤول اسرائيلي عن ان مؤهلات المهاجرين السوفيات أعلى بكثير من مستوى المؤهلات المطلوبة لسوق العمل الاسرائيلي، حيث تتركّز حاجة الاقتصاد الاسرائيلي على العمّال الفنيين والعمال غير المهرة، وهي المهن التي يرفض الاسرائيليون القيام بها، ويفضلون البطالة والعيش على مخصصات الضمان الاجتماعي، بدلاً من القيام بها.

ويبدو أن الرهان في مجال استيعاب المهاجرين السوفيات يدور حول امكانية ان يتحوّل اليهود السوفيات من نخبة في مجتمع كبير ومنفتح، الى بروليتاريا في قاعدة المجتمع الاسرائيلي المنغلق.

فهل تكون هجرة اليهود السوفيات بركة على اسرائيل، كما تصوّرها الاشكناز؛ أم لعنة، كما تصورها السفارياديم، في اسرائيل؟

(١) انظر **نشرة الأرض** (دمشق)، العدد ٧، ١٩٩٠/٢/١٩، ص ١٦٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٠/٢/١١.

(٢) *American Jewish Yearbook*, Vol. 72, New York: The Jewish Publication Society of America, 1971, p. 403.

(٣) **نشرة الارض**، العدد ٤٧، ١٩٨٧/١٠/٢٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٧/١٠/٢١.

(٤) فايز ساره، «اليهود والصهيونية في الاتحاد السوفياتي؛ ملامح عامة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٣، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٩١.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٩٢.

(٦) **معاريف**، ١٩٩٠/١/٢٥.

(٧) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٤/١٠.

(٨) **نشرة الأرض**، العدد ٦، ١٩٨٩/٢/١٤، ص ١٨٤؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٩/٢/٨.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٦، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ١٥٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٩/٥/٢٥.

(١١) غيئولاه كوهين، «الهجرة تكبح النزوح»، **السفير** (بيروت)، ١٩٩٠/٢/٥؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/١/١٢.

(١٢) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦، ص ٢١٠؛ نقلاً عن **جيروزاليم بوست**، ١٩٦٤/١٠/٤.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ١٩٩؛ نقلاً عن **جيروزاليم بوست**، ١٩٦٤/٩/٣.

(١٤) انظر **نشرة الارض**، العدد ٤٢، ١٩٨٨/١٠/٣٠، ص ١١٥٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/١٠/٢٤.

(١٥) **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/١٠/٢٦.

(١٦) **نشرة الارض**، العدد ٧، ١٩٩٠/٢/١٩، ص ١٥٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٠/٢/١٢.

(١٧) **المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٩٠/٢/١٢.

(١٨) **دافار**، ١٩٨٩/١٢/٨.

(١٩) **نشرة الارض**، العدد ٦، ١٩٩٠/٢/١٢، ص ١٣٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٠/٢/٨.

(٢٠) يسرائيل تومر، «هذا يؤلمنا جداً»، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/١٢/٧.

(٢١) «الهجرة الى اسرائيل في العام ١٩٨٩»، حوار أجرته **سكيراه حودشيت**، العدد ٣، ١٩٨٩، ص ٤٢.

(٢٢) اليشع أفرات، «هجرة فيها شركة»، **السفير**، ١٩٩٠/٢/٥٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٠/١/١٦.

(٢٣) زوهر بلومنكرشي، «استيعاب مباشر»، **هآرتس**، ١٩٨٩/١١/٩.

(٢٤) **القبس** (الكويت)، ١٩٩٠/١/٣٠؛ نقلاً عن **لوموند**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٢٥) ناحوم بن اليا ودافيد حنا كوزنو، «الهجرة ليست كارثة»، **هآرتس**، ١٩٨٩/١٢/١٩.

(٢٦) **نشرة الارض**، العدد ٦، ١٩٩٠/٢/١٢، ص ١٣٦؛ نقلاً عن **جيروزاليم بوست**، ١٩٩٠/٢/٨.

(٢٧) **هآرتس**، ١٩٨٩/١١/٩.

(٢٨) **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٢/١١.

(٢٩) انظر **نشرة الارض**، العدد ٤٧، ١٩٨٩/١١/٢٨، ص ١١٦٩؛ نقلاً عن **معاريف**، ١٩٨٩/١١/٢٢.

(٣٠) **معاريف**، ١٩٩٠/١/١٨.

(٣١) **جيروزاليم بوست**، ١٩٩٠/١/٢٣.

سياسة السادات حيال الصراع العربي ـ الاسرائيلي

جمال علي زهران، **السياسة الخارجية لمصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨، ٤٢٠ صفحة.

لم تستطع، ولن تستطع، أية دولة عربية ان تباري مصر في تأثيرها في القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، منذ بروز هاتين المسألتين حتى الآن. فموقعها الاستراتيجي، في قلب الوطن العربي، على الطريق الرئيس للتجارة الدولية بين الامبراطوريات الغربية ومستعمراتها الشرقية، والتشكّل المبكر للدولة المصرية الحديثة، بكتلتها السكانية الكبيرة، جعلا من مصر مركزاً لحركة التحرر القومي العربي المعاصرة وللنظام الاقليمي العربي، وعاملاً هامّاً في النظام العالمي، وحدّدا لها، مع الجوار الجغرافي بين مصر وفلسطين، دوراً مؤثراً في الشأن الفلسطيني والصراع مع اسرائيل، واللذين شكّلا ركناً أساسياً من أركان السياسة المصرية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وبعدها، على السواء.

واذا ما تأملنا في تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، سنجد ان أهمّ القرارات المؤثرة في مسار هذا الصراع هي قرارات مصرية في المقام الاول: حرب العام ١٩٤٨، وحرب العام ١٩٥٦، وانشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وحرب العام ١٩٦٧، وحرب العام ١٩٧٣، والصلح مع اسرائيل، الخ. وحتى حينما تفقد مصر نفوذها وموقعها القيادي في النظام العربي، فان دورها الحاسم في اطار هذا الصراع يتراجع قليلاً، أو يتجمّد في أقصى الاحوال. وهذا ما لمسناه في العقد المنصرم، عندما عُزلت مصر عن المجموعة العربية بقرار من «قمّة بغداد»، في العام ١٩٧٨. فالدول العربية الاخرى لم تقدر، بعد عشر سنوات من دون مصر، ان تتقدّم خطوة واحدة في اتجاه حل القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، لا حرباً ولا سلماً، واضطرت، في نهاية المطاف، الى التراجع عن ذلك القرار واستئناف مسيرة البحث عن هذا الحل بمعيّة مصر، بعدما تعذّر تحقيقه بمعزل عنها.

والدور المصري المؤثر هذا لم يكن ايجابياً في كل الاحوال والاحيان. ولعلّ أكثر الحقب اتساماً بالسلبية، منذ العام ١٩٤٨، هي الحقبة التي كان فيها الرئيس محمد انور السادات على رأس الهرم الحاكم في مصر، والممتدة بين أواخر العام ١٩٧٠ وأواخر العام ١٩٨١. وهذا الكتاب، وهو في الاصل رسالة ماجستير، اذا ما أردنا التعريف به، بجملة واحدة، يختص في تبيان الآثار السلبية لسياسة السادات على القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، من خلال درس وتقويم اثنين من أخطر القرارات التي اتخذها في حياته، هما طرد الخبراء العسكريين السوفيات العام ١٩٧٢، وزيارة القدس المحتلة العام ١٩٧٧.

واضافة الى المقدمة، تنقسم مادة الكتاب الى بابين، يتفرع كل منهما الى فصول ومباحث عدّة. وفي المقدمة، اعتبر المؤلف ان أزمة صنع القرار هي من أهمّ الأزمات الكبرى التي تواجه دول المنطقة العربية، بصفة خاصة، ودول العالم الثالث، بصفة عامة؛ وان هذه الأزمة تكمن في الحدود بين صنّاع القرار ومؤسسات هذه العملية، في اطار أين يبدأ دور شخص ما، أو مؤسسة ما، وأين ينتهي ليبدأ دور شخص آخر، أو مؤسسة أخرى؟ كما تكمن في طبيعة هذه العملية، من حيث كونها مركزية، أو غير مركزية، ديمقراطية، أو غير ديمقراطية؛ وكذلك في ترابط القرارات المتخذة مع الأهداف الاستراتيجية للدولة. ورأى ان هذه الازمة هي سبب رئيس للتخبّط الذي

تعيشه المنطقة العربية.

وحدّد الكاتب هدف دراسته بالسعي الى «الكشف عن مدى تأثير متغيّرات نظام السياسة الخارجية المصرية على قرارات السياسة الخارجية في عهد الرئيس السادات، وذلك بدراسة البيئة النفسية لصانع القرار الرئيس في السياسة الخارجية، وهو الرئيس السادات، وأيضاً بدراسة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية، ثمّ التطبيق على قرارين، هما قرار انهاء مهمّة الخبراء السوفيات من مصر [في تموز] يوليو ١٩٧٢، وقرار زيارة السادات للقدس في [تشرين الثاني] نوفمبر ١٩٧٧» (ص ١٨)، وتقويم القرارين ومجمل قرارات السياسة الخارجية المصرية، في تلك الحقبة، من خلال معرفة العلاقة بين متغيّرات نظام السياسة الخارجية، والوقوف على مدى تطابق البيئة النفسية للسادات مع قراراته الخارجية.

في الباب الاول، الذي بحث في البيئة النفسية للرئيس السادات، تناول الفصل الاول منه الاطار العام لهذه البيئة، من حيث تعريفها، وأهمية درسها، وابعادها، وتحديد المفاهيم وأساليب التحليل وطريقته. وجمع الكاتب بين أساليب التحليل الكمّي والتحليل الكيفي لجميع الخطب، والاحاديث، والكلمات، والتصريحات الصحافية، التي أدلى بها السادات، منذ تولّيه مقاليد الامور في مصر، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠.

وعلى أساس هذا التحليل، عرضت الفصول اللاحقة، من هذا الباب، للنظام العقيدي للسادات، ورؤيته الى النظام العالمي، والنظام الاقليمي، والبيئة الداخلية. ويتضح لنا من الجداول الاحصائية، وتحليلها، ان السادات كان يرى النظام العالمي ذا طبيعة صراعية أكثر منه نظاماً تعاونياً، أو خليطاً بين التعاون والصراع، وان هيكل هذا النظام يتّسم بالقطبية الثنائية (الاتحاد السوفياتي وكتلته الشرقية، والولايات المتحدة الاميركية وكتلتها الغربية) بما لا يسمح بمنافسة قوى أخرى لهما، وان هذا النظام هو في حالة عدم استقرار، وهو نظام يقوم على التوازن (توازن الرعب).

وحتى العام ١٩٧٣، كان السادات، في ما صرّح به، يضع اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية والصهيونية في مقدّم الاعداء السياسيين لمصر؛ لكنه، في العامين ١٩٧٦ و١٩٧٧، جعل الاتحاد السوفياتي العدو السياسي الثاني، بعد اسرائيل، لمصر. ولم يكن، حتى اعلان قراره بزيارة القدس المحتلة، يرى أية امكانية للتفاهم مع اسرائيل، وكذا الامر في ما يتعلق بمسألة التفاوض المباشر معها. وكان تصوّره لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية يقوم على «الانسحاب الاسرائيلي الكامل؛ ثمّ انشاء الدولة الفلسطينية؛ ثمّ الأمر متروك للاجيال القادمة، بعد تقرير انهاء حالة الحرب (للتعايش مع اسرائيل)» (ص ٨٦)؛ وان هذا الحل ليس مرهوناً بقرار مصر وحدها، وانما بقرار عربي، «باعتبار ان العرب شركاء مصر؛ ومن ثمّ، فان الحل يتطلب ضرورة حضور جميع الاطراف» (ص ٩٠).

ومع ان السادات بدأ، منذ انتهاء حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، يؤكد ان تلك الحرب هي آخر الحروب العربية ـ الاسرائيلية، والخيار السلمي هو الخيار الوحيد المتاح لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومؤتمر جنيف هو اطار هذا الخيار، فانه ـ السادات ـ لم يعبّر، في كلماته، عن رغبة في سبيل غير جنيف.

وقد تصوّر السادات دور اسرائيل في النظام العالمي، والاقليمي، على انها، في المقام الاول، أداة للولايات المتحدة الاميركية في الحفاظ على مصالحها في المنطقة؛ ثمّ، بعد ذلك، تأتي أدوارها الاخرى، كأداة للتفتيت الاقليمي، أو ركيزة استعمارية، أو صهيونية، الخ. وكان يرى النظام الاقليمي ذا طبيعة صراعية، بسبب الصراع العربي ـ الاسرائيلي في الاساس. وهو ليس ثنائي القطبية، وانما متعددها. فالى جانب العرب واسرائيل، يوجد أقطاب آخرون، كايران، وهو نظام في حالة عدم الاستقرار، يقوم على التوازن بين أقطاب هذا النظام. ولاحظ الباحث ان السادات أصبح، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وخصوصاً في العامين ١٩٧٦ و١٩٧٧، أكثر مرونة في رؤيته الى طبيعة النظام الاقليمي، ممّا عكس استعداده لعقد اتفاق مع اسرائيل، أو التصالح معها.

ولم يكن لدى السادات تصوّر واضح لدور مصر الاقليمي، والدولي. فهي، مرة، صانعة سلام، وأخرى

أداة للتكامل الاقليمي، وثالثة قائد اقليمي، ورابعة أداة لعدم الانحياز. ولاحظت الدراسة ان الخط البياني لاحاديث السادات عن الدورين، الاقليمي والدولي، لمصر اتخذ منحى نازلاً منذ بداية حكمه حتى اعلان قراره بزيارة القدس.

وعلى الرغم من ان السادات رأى وجود ارتباط وثيق بين الاوضاع الداخلية والسياسية والخارجية، وبين الصراع الاقليمي والصراع العالمي، فانه كان ينفي وجود أية مؤثرات داخلية على قراراته في المجال الخارجي. وهكذا، فانه «كان يرى لنفسه، بصفته رئيساً للدولة، دوراً رئيساً، انفرادياً، في صنع القرار الخارجي، من منطلق الثقة بالذات؛ ومن ثمّ، فانه لم يكن يرى، على الاطلاق، أي دور للمعارضة، أو اصحاب الرأي الآخر، حتى ولو من داخل النظام نفسه، في التأثير على قراراته الخارجية، في الوقت الذي كان يشير، كثيراً، الى ضرورة الحوار الديمقراطي والتعدّد الحزبي» (ص ١٨٥ ـ ١٨٦).

وفي الباب الثاني من الكتاب، بحث الفصل الاول «هيكل صنع القرار الخارجي في مصر» في الدور الوظيفي لسلطات الدولة في صنع القرار الخارجي. فبيّن ان نظام الحكم في مصر يجمع بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني؛ لكن دور مؤسسة الرئاسة هو الغالب. فالسلطة التنفيذية موزّعة بين رئيس الدولة ومجلس الوزراء والجهاز البيروقراطي. والدستور المصري يعطي الرئيس صلاحيات واسعة: ممارسة السلطة التنفيذية؛ وتعيين رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، واعفاؤهم من مناصبهم؛ ورئاسة التنظيم السياسي للدولة، الاتحاد الاشتراكي العربي (قبل حلّه وتحويله الى احزاب)؛ ورئاسة المجلس الاعلى للقضاء والمجلس الاعلى للشرطة؛ والقيادة العليا للقوات المسلّحة. وتقع تحت سلطة الرئيس المباشرة، أيضاً، المجالس القومية المتخصصة، التي هي أجهزة معاونة، وليست أجهزة مشورة. امّا السلطة التشريعية، فقد حدّد الدستور المصري مهامها بالتشريع، وتقرير السياسة العامّة للدولة، والخطة العامة للتنمية، وممارسة الرقابة، والمحاسبة على أعمال السلطة التنفيذية؛ لكنه لم يُنَصّ على مهمة مجلس الشعب في صنع القرار المتعلّق بالسياسة الخارجية. ومن الناحية العملية، فان رئيس الجمهورية هو الذي يدعو المجلس الى الانعقاد في كل دورة من دوراته، حيث يفتتحها بخطاب سياسي، يعلن فيه قراراته الهامة في المجالين، الداخلي والخارجي؛ «ومن ثمّ، فان مجلس الشعب هو منبر لرئيس الجمهورية لاعلان قراراته» (ص ٢٠٠). وفي عهد السادات، لم يحدث أن اعترض مجلس الشعب على أي من قرارات السادات، أو الغاها، أو طلب اعادة النظر فيها، أو مجرّد تأجيل مناقشتها، كما افادت به الدراسة، التي لاحظت، أيضاً، ان السلطة القضائية التي لها، استناداً الى الدستور المصري، دور غير مباشر في صنع القرار الخارجي، من خلال تمتّعها بسلطة ابطال بعض القوانين، أو الاتفاقيات، المتعلقة بالسياسة الخارجية، في حال مخالفتها للدستور، «لم تشكّل أي قيد على السلطة التنفيذية في عملية صنع القرار الخارجي، ولم يكن لها دور فعلي خلال فترة الدراسة» (ص ٢٠١).

وهكذا، نجد ان السلطة التنفيذية تملك السيطرة الكاملة على السلطتين، التشريعية والقضائية؛ ولها، وحدها، سلطة صنع، واصدار، القرار الخارجي، وهي «مركّزة، بصفة خاصة، في شخص رئيس الدولة» (ص ٢٠١)؛ وان الطابع الشخصي يسيطر على العلاقات السياسية، «فكانت الروابط والصلات الشخصية (المصاهرة والنسب والزمالة، الخ) هي الاساس في تولّي الوظائف الهامّة على مستوى النخبة، سواء بالنسبة الى المناصب الوزارية، أو البرلمانية، أو غيرها»، ممّا «يؤدي الى عدم تهيئة المناخ الملائم لتطوّر الديمقراطية، وازدهارها، واضعاف المؤسسات السياسية، وانخفاض دورها، وتضاؤل تأثيرها، من الناحية العملية» (ص ٢٠٢).

وفي البحث التطبيقي، المستند الى محاضر ومعطيات رسمية، في الدور الوظيفي للاجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بالقرار الخارجي، يتضح لنا ان مجلس الوزراء المصري، خلال عهد السادات، لم يتخذ أي قرار، في المجال الخارجي، ذي قيمة، أو يشارك في صنعه. فغالباً ما كانت علاقة المجلس بالقرارات من هذا النوع على شكل احاطة بالقرار، بعد اتخاذه، أو اصداره، وليست مناقشته. ولم يخرج دور وزارة الخارجية عن كونها أداة لتنفيذ قرارات رئيس الدولة في المجال الخارجي، ولتجميع، وتصنيف، المعلومات المرفوعة الى

رئيس الدولة والاجهزة السياسية والامنية العليا، فيما لم يبرز أي دور مشورة للوزارة في القرارات السياسية الكبرى التي اتخذها السادات؛ بل ان الرئيس المصري السابق كثيراً ما تجاوز وزارة الخارجية بتعيينه ممثلين شخصيين كانوا يقومون بمهمات سريعة وسرية، بعيداً من علم الوزارة ومعرفتها. أمّا مجلس الامن القومي وديوان رئاسة الجمهورية وجهاز المخابرات العامّة، فلم تكن في حال أفضل على هذا الصعيد. بل ان التنظيم السياسي (الاتحاد الاشتراكي)، الذي كان له دور كبير الاهمية في صنع القرار السياسي في عهد الرئيس عبدالناصر، انتهى كل دور له في هذا المجال، منذ ان تخلّص السادات، في ١٥ أيار (مايو) ١٩٧١، من أغلبية عناصر النخبة السياسية، و«تحوّل التنظيم السياسي الى قناة لاضفاء التأييد على قرارات رئيس الدولة الخارجية، ومحاولة شرحها للجماهير، بل وأداة لتبرير، وايضاح، قرارات رئيس الدولة» (ص ٢٢٥). والخلاصة هي، ان السادات سخّر كل هذه الاجهزة لتنفيذ قراراته، وليس للمساهمة في صنع هذه القرارات.

وفي الفصل الثاني، المكرّس لتوصيف رؤية السادات الى عملية صنع القرار السياسي الخارجي، أظهر تحليل الخطب والكلمات، على مدار فترة الدراسة، ان السادات، في الوقت الذي كان لا يغفل التحدث عن ديمقراطية القرار وحق الشعب في المشاركة في صنعه، لم يتردّد في تأكيد دوره الشخصي في صنع القرارات الكبرى. فكثيراً ما وردت، في خطاباته وتصريحاته، عبارات: «أنا قررت...»، و«أخذت قراراً...»، و«أصدرت أوامري...». وقليلاً ما كان السادات يتحدث عن دور المؤسسات في صنع القرار. وفي أحسن الاحوال، فانه كان يعرض قراراته على هذه المؤسسات، بعد اتخاذها، لتأمين حسن تنفيذها.

ودرس الفصل الثالث قرار انهاء مهمّة الخبراء العسكريين السوفيات في مصر (تموز ـ يوليو ١٩٧٢)، فعرض الاطار العام لوجود هؤلاء الخبراء. وهو وجود مرّ بمرحلتين: الاولى أعقبت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حيث سعت القيادة المصرية الى اعادة بناء قواتها المسلّحة بأقصى سرعة ممكنة لمواجهة آثار الهزيمة. ومنذ تشرين الثاني (نوفمبر)، بدأ وصول الاسلحة والخبراء، والعمل، بتكثيف شديد، لتعويض الخسائر المادية المفقودة في الحرب، والقيادات العسكرية التي تمّ عزلها فيما بعد. واقتصر دور الخبراء السوفيات، في تلك المرحلة، على المشاركة في وضع برامج التدريب المصرية، وتنفيذها، ولم يكن عددهم يتجاوز الاربعة آلاف خبير. وبدأت المرحلة الثانية منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠؛ فالتفوّق الذي احرزته مصر في حرب الاستنزاف (بدأت في آذار ـ مارس ١٩٦٩) دفع باسرائيل الى ضرب العمق المصري بالطائرات، وهو ما كان له تأثيره السلبي في الجماهير المصرية وفي تماسك الجبهة الداخلية، فقام عبدالناصر بزيارة الاتحاد السوفياتي وطلب تزويد الجيش المصري بصواريخ «سام»، على ان لا يقتصر دور الخبراء المرافقين لها على التدريب عليها، وانما ادارتها وتشغيلها الى ان يتمكّن المصريون من استيعاب ذلك. وهكذا وصل عدد الخبراء السوفيات، عند وفاة عبدالناصر، الى ٢١ ألفاً، ممّا ترتب عليه زيادة خسائر اسرائيل في حرب الاستنزاف وتوقّف غاراتها على العمق المصري.

وأشار الباحث الى ان السوفيات طلبوا من السادات، غير مرة، سحب خبرائهم من مصر بسبب تحقق المهمة الرئيسة التي أوفدوا من أجلها، الّا ان السادات كان مصرّاً على استمرار بقائهم. ولوحظ انه، قبل اصدار قرار انهاء مهمتهم، نشب خلاف بين الجانبين، السوفياتي والمصري، حول نوع العملة الصعبة التي يتعيّن على مصر دفع ديونها العسكرية السوفياتية بها؛ وان بيان القمة السوفياتي ـ الاميركي، في أيار (مايو) ١٩٧٢، أظهر للسادات ان القوتين الاعظم تسعيان الى فرض وضع الاسترخاء العسكري على المنطقة، وانه، في حزيران (يونيو) من العام عينه، زار الامير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود القاهرة، في طريق عودته الى بلاده من واشنطن، للتوسط بين الاميركيين والسادات، حيث كانت واشنطن تشترط، للضغط على اسرائيل حول موضوع التسوية، انهاء الوجود السوفياتي العسكري في مصر. وفي ١٧ تموز (يوليو)، اتخذ القرار بانهاء مهمة الخبراء السوفيات.

ورأى الباحث ان القرار «تمّ صنعه، واتخاذه، وتنفيذه، على نطاق محدود للغاية» (ص ٢٥٥). فالسادات اتخذه مع نفسه، وأبلغه الى السفير السوفياتي في الثامن من تموز (يوليو). وقبل ذلك التاريخ، لم يكن يعرف

به غير نائب الرئيس، د. محمود فوزي، ووزير الحربية، الفريق محمد صادق، بينما مستشار الامن القومي، حافظ اسماعيل، الذي حضر اجتماع السادات بالسفير، علم بالقرار لحظة اعلام السفير به. وفي الايام التي سبقت اعلان القرار رسمياً، لم يُبلّغ القرار الاّ لرئيس الوزراء، عزيز صدقي، ووزير الخارجية، ممدوح سالم، ومدير المخابرات، أحمد اسماعيل، ووزير الحربية، مراد غالب، وقائد الدفاع الجوي، محمد علي فهمي، وقائد سلاح الطيران، محمد حسني مبارك. وكان الهدف من اعلامهم هو تنفيذ القرار فحسب. وبذا يتضح ان السادات لم يرجع الى أي من مؤسسات السلطة المصرية لاشراكها في عملية صنع القرار، أو لمناقشته معها؛ فلم تكن لها من مهمة سوى تنفيذ القرار، كل في مجالها.

وعرض هذا الفصل، بعد ذلك، لدوافع القرار. وبدأ بصانع القرار نفسه، السادات، الذي أعطى، في خطبه وتصريحاته وكتاباته، اسباباً مختلفة، منها اعتباره ان السوفيات والاميركيين قد تفاهموا، في قمّة العام ١٩٧٢، على فرض استرخاء عسكري في المنطقة، وانه كان حريصاً على خوض الحرب ضد اسرائيل بقرار مصري خالص، وانه سعى الى خداع الخصم والتمويه عليه بالظن انه تخلّى عن الخيار العسكري، وان السوفيات بدأوا يتلكأون في تزويد مصر بالاسلحة، والتصرّف معها كأولياء أمرها. وبعد استعراض لآراء عدد من السياسيين والاستراتيجيين المصريين والعرب والاجانب، الذين وافقوا السادات، أو اختلفوا معه، على أسبابه، فنّد الباحث، استناداً الى عدد من المعطيات، منها أقوال للسادات نفسه، ولعدد من كبار المسؤولين المصريين في تلك الفترة، ان تكون للقرار علاقة بمسألة توريد الاسلحة السوفياتية لمصر، أو بمحاولات للاتحاد السوفياتي لاستغلال وجوده العسكري، أو ان تكون للقرار صلة بمصرية قرار الحرب؛ ورأى ان الدوافع الحقيقية للقرار ترجع الى: ١ ـ كراهية السادات الشخصية للسوفيات، لأسباب عقائدية وأخرى تتعلق بتدنّي مستوى معاملتهم له عن مستوى معاملتهم لعبدالناصر، وعدم ثقته بهم، واعتقاده بأنهم يسعون الى ازاحته عن السلطة؛ ٢ ـ ايديولوجية السادات الليبرالية وكراهيته للشيوعية؛ ٣ ـ الضغوط الداخلية التي تعرّض لها من القيادات العسكرية المصرية، وخاصة وزير الحربية، التي لم تكن مرتاحة لوجود الخبراء السوفيات ودورهم، ومن القواعد الجماهيرية، حيث ضاقت هذه القواعد ذرعاً بطول انتظارها للحسم الذي وعد به، في العام ١٩٧١، لحل المأزق القائم في المنطقة، حرباً أو سلماً، وهي ضغوط تمثّلت في تظاهرات كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢، التي أظهرت انحسار شعبية السادات؛ «وازاء احساسه بهذه الضغوط كان لا بدّ من عمل درامي لاستيعاب هذه الضغوط... ومحاولة زيادة شعبيته» (ص ٢٨٠)؛ ٤ ـ الضغوط الخارجية التي تعرّض لها السادات من الولايات المتحدة الاميركية والدول العربية المحافظة، السعودية خاصة، لانهاء الوجود العسكري السوفياتي، مقابل الضغط على اسرائيل للسير على طريق التسوية.

وفي تقويمه للقرار، لاحظ المؤلف ان القرار قوبل بارتياح كبير من الدول الغربية والدول العربية المحافظة، وبرد فعل معاكس من دول الكتلة الشرقية والدول العربية الراديكالية وم.ت.ف. وان توقيته جاء بين حدثين هامّين: القمة السوفياتية ـ الاميركية (أيار ـ مايو) التي دشّنت مرحلة الوفاق الدولي؛ والانتخابات الاميركية (تشرين الثاني ـ نوفمبر). واعتبر المؤلف ان التوقيت لم يكن سليماً. فاذا كان الهدف منه معاقبة السوفيات على وفاقهم مع الاميركيين، فان اتخاذ القرار، بالاسلوب الذي تمّ به، كان لا بدّ من ان يؤدي الى تردّي العلاقات السوفياتية ـ المصرية، وبالتالي اضعاف الموقف السياسي، والعسكري، المصريين، حتى في ما يتعلق باستخدام العلاقات السوفياتية ـ المصرية للضغط على الولايات المتحدة الاميركية لحملها على ان تضغط على اسرائيل. كما ان اتخاذ القرار، في السنة الانتخابية الاميركية، هو توقيت خاطىء، أيضاً، لأن الادارات الاميركية تتوقف، عادة، عن اتخاذ القرارات الكبرى في مثل هذه السنة، فضلاً عن ان قضية الشرق الاوسط لم تكن من القضايا ذات الاولوية المدرجة على جدول الحملة الانتخابية في تلك السنة، وهذا ما فسّر عدم اظهار الولايات المتحدة الاميركية ما كان يتوقعه السادات من اكتراث بقراره، وتجاوب معه في اتجاه الضغط على اسرائيل. واعتقد الباحث بأن الايجابية الوحيدة في القرار تمثّلت في التمويه على اسرائيل، في ما يتعلق بحرب تشرين الاول (اكتوبر). وخلص الى القول، انه ما دام هناك اتفاق مسبق بين الاتحاد السوفياتي ومصر على اخراج الخبراء قبل بدء الحرب، وطالما

رغب السادات في التعبير عن موقف تجاه الاتحاد السوفياتي، كان لا بدّ له من «ان يكون مساوماً عنيداً بهؤلاء ـ الخبراء ـ في مواجهة العملاقين معاً، بما يحقق أقصى استفادة ممكنة من وجود هذه الورقة في يده»، لضمان استمرار العلاقات السوفياتية ـ المصرية، «من اجل استمرار توازن القوى في المنطقة، بما لا يضرّ بمصر [واضعاف] موقفها التفاوضي بعدم مساندة احدى الدولتين الاعظم لها» (ص ٣٠٠).

واختص الفصل الرابع من هذا الباب بدرس، وتقويم، القرار الأخطر للسادات، وهو، في الواقع، أخطر قرار عربي في تاريخ القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، ونعني به قرار زيارة القدس المحتلة. وفي البداية، أشار الباحث الى حقيقة ان السادات انتهج طريق الحل السلمي منذ بداية عهده، فوقف اطلاق النار، الذي كان سارياً بين مصر واسرائيل لمدة تسعين يوماً في أواخر عهد عبدالناصر، على أساس «مبادرة روجرز»، وافق السادات على تمديده فترة أخرى مماثلة. وعند نهاية تلك الفترة، طرح السادات مبادرته السلمية، في الرابع من شباط (فبراير) ١٩٧١، لتوقيع اتفاقية سلام مع اسرائيل تنهي حالة الحرب القائمة بين العرب واسرائيل، على ان يجرى التمهيد لذلك بانسحاب القوات الاسرائيلية من على الضفة الشرقية لقناة السويس الى المضائق في سيناء خلال ستة شهور، وعبور القوات المصرية اليها، وفتح القناة، واعادة مصر علاقاتها مع الولايات المتحدة الاميركية. بل ان السادات أعلن، في خطاب له، في مجلس الشعب، في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١: «انني على استعداد لكي أذهب الى آخر الدنيا، اذا كان في هذا ما يمنع ان يجرح جندياً واحداً من جنودنا»، وهي العبارة عينها التي قالها في الخطاب الذي أعلن فيه قراره بزيارة القدس، بعد نحو سبع سنوات: «أنا أقول فعلاً انني مستعد ان أذهب الى آخر العالم. وستدهش اسرائيل عندما تسمعني أقول، الآن، امامكم اني مستعد ان أذهب الى بيتهم، الى الكنيست ذاته ومناقشتهم» (ص ٣١٠).

ونظر الكاتب الى حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ كعمل قام به السادات لفتح طريق التسوية السلمية والمضيّ قدماً عليه، وسرد مجموعة كبيرة من الوقائع والمعطيات التي تؤكد اتجاه السادات السلمي، منها الرسائل المتبادلة بينه والرئيس الاميركي، آنذاك، جيمي كارتر، واللقاءات السرية التي عقدت في المغرب بين وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي دايان، ونائب رئيس الوزراء المصري في رئاسة الجمهورية، حسن التهامي، والمحادثات التي أجراها السادات مع الرئيس الروماني، نيقولاي تشاوشيسكو، وشاه ايران.

ومعتمداً على الاسلوب ذاته الذي اتبعه في درس القرار السابق، استنتج الباحث، هنا أيضاً، ان قرار زيارة القدس كان من صنع السادات وحده كذلك، ولم يكن لأي من مؤسسات الدولة الرئيسة، بما فيها المؤسسات المعنيّة بالسياسة الخارجية، دور فيه. وهذا يفسّر استقالة وزير الخارجية، اسماعيل فهمي، ووزير الدولة للشؤون الخارجية، محمد رياض، من منصبيهما، فور اعلان القرار، ورفض السادات العدول عنه، على الرغم من ذلك. واقتصر دور هذه المؤسسات على الجانب التنفيذي، ومحاولة اضفاء الشرعية على القرار، واجتذاب التأييد له.

وفي تحديده لدوافع القرار، رأى الباحث ان انتفاضة ١٨ و١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ أحدثت أزمة نفسية للسادات. فهي أظهرت له عدم تمتّعه بالشعبية الواسعة التي حظي بها اثر حرب تشرين الاول (اكتوبر). ولاستعادة تلك الشعبية، أطلق وعداً بجعل العام ١٩٧٧ عاماً حاسماً في عملية السلام، وتحقيق انفراج في الوضع الاقتصادي والمعيشي الداخلي الصعب. ثمّ جاءت انتخابات الكنيست الاسرائيلي، في ذلك العام، لتزيح حزب «العمل»، وتضع في رئاسة الحكومة الاسرائيلية زعيم اليمين مناحيم بيغن، المعروف بتشدده وميله الى العنف، ممّا جعل السادات يشعر بأن من الممكن ان يمرّ العام ١٩٧٧ دون احراز تقدّم نحو ما وعد به؛ فخشي ان يتكرّر ما حدث له في مطلع عهده الرئاسي، عندما تراجعت شعبيته لعدم تحقيق الحسم في العام ١٩٧١، «فكان ان بدأ التفكير في عمل كبير يحدث تغييراً في مجرى الصراع العربي ـ الاسرائيلي... عمل خارق يمكن ان يسبغ على الرئيس السادات نفسه صفات الشجاعة، والقدرة على المخاطرة، والثقة بالذات، بشكل كبير، ويحقق له مجداً شخصياً كبيراً، بما يقوده، في النهاية، الى زيادة درجة الاعجاب بشخصه، من ناحية، ومن ناحية أخرى، يجدّد الأمل عند الشعب بتحقيق الرفاهية المنشودة» (ص ٣٣٠).

واعتبر الباحث ان العوامل الايديولوجية ذاتها التي حملت السادات على طرد الخبراء السوفيات دفعته، أيضاً، الى اتخاذ قرار زيارة اسرائيل. وفي ما يتعلق بالضغوط الداخلية، رأى الباحث ان احداث ١٨ و١٩ كانون الثاني (يناير)، التي وقعت بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية، أوضحت للسادات عدم وجود الاستقرار الداخلي، وان قرار الزيارة، وما تبعه من اتفاقيات للصلح مع اسرائيل، كان بين أهدافه اعادة الاستقرار باشاعة روح الامل، وتحسين مستوى الشعب الاقتصادي. كما ان الفجوة العسكرية بين مصر واسرائيل، التي كبرت بسبب سياسة السادات في الابتعاد من الاتحاد السوفياتي، كانت أحد الدوافع الى القرار. امّا بالنسبة الى العوامل (الضغوط) الخارجية، فأشار المؤلف الى الدور الذي لعبته رومانيا ورئيسها السابق، تشاوشيسكو، في اقامة صلات غير مباشرة بين القاهرة وتل ـ أبيب، والحثّ الدائم الذي كان يقوم به الرئيس الروماني للتفاوض المباشر مع اسرائيل، والى الضغوط الاميركية، والدور المغربي في تأمين الاتصالات المباشرة السرية بين دايان والتهامي. لكن الباحث اعتبر ان العوامل النفسية والايديولوجية هي التي لعبت الدور الحاسم في اتخاذ السادات قراره بزيارة اسرائيل، ولم تكن الضغوط الداخلية والخارجية الّا عوامل مساعدة.

وعند تقويم القرار، رأى الباحث انه على الرغم من التأييد الواسع للقرار من القطاعات الشعبية، التي أوهمها السادات والاجهزة المعاونة بأن القرار سيكون مفتاح الرخاء للمواطن المصري، فانه أحدث انشقاقاً كبيراً على مستوى التنظيمات والهياكل السياسية. فالقرار جوبه بمعارضة من حزب التجمّع الوحدوي الناصري، وأغلبية القوى الاسلامية، ونقابة المحامين، والاعضاء السابقين في مجلس قيادة الثورة، وعدد من اعضاء مجلس الشعب المستقلين، فضلاً عن معارضة عدد من مستشاري الرئيس، وبينهم وزير الخارجية ووزير الدولة للشؤون الخارجية اللذان استقالا من منصبيهما. وعلى الصعيد القومي، لم يؤيد القرار الّا السودان وسلطنة عُمان. وعند توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح، شكّلت الدول العربية جبهة معارضة كبيرة لمصر، واتخذت «قمّة بغداد» قرارات بعزل مصر، ومقاطعتها. ووقفت في صف المعارضة، أيضاً، الدول الاشتراكية، وعدد من الدول الافريقية، ودول عدم الانحياز، ممّا أثر كثيراً في دور مصر، ومكانتها، ونفوذها، في المجالين، الاقليمي والدولي.

وفيما بدا القرار مناسباً في توقيته، بالمقارنة مع قرار طرد الخبراء السوفيات، باعتبار انه جاء في أول سنة لادارة اميركية جديدة، وبعد مجموعة من احداث محلية دلّلت على الافتقاد الى الاستقرار الداخلي، فانه، عند النظر الى التوقيت من زاوية الوضع الذي كان عليه الصراع العربي ـ الاسرائيلي آنذاك، يظهر التوقيت غير مناسب، ذلك ان الانظار كانت تتطلع الى استئناف مؤتمر جنيف، بعد ان أمكن التغلّب على العقبات التي كانت اسرائيل تثيرها للتهرّب من جنيف، ووصل الامر الى بحث في اسلوب تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر. كما ان القرار جاء في وقت كانت الدول العربية تسعى الى تقوية موقفها التفاوضي، وتوحيده؛ فالثاني عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، كان موعد مؤتمر وزراء الخارجيات العرب في تونس، وكان مؤتمر جنيف وقضية التسوية من القضايا المطروحة على جدول الاعمال. وقد جاء القرار ليعصف بكل هذه الجهود، «مؤكداً تناقض الدبلوماسية المصرية، حيث كانت تسعى، في الظاهر، لمؤتمر جنيف، وعلى المستوى السرّي كانت تجري مفاوضات مع الطرف الاسرائيلي في المغرب» (ص ٣٤٩).

كانت احدى الفرضيات التي طرحها السادات ان قراره سيحطم الحواجز النفسية بين الطرفين، العربي والاسرائيلي. وكان يعتبر ان الشق النفسي يمثل ٧٠ بالمئة من طبيعة الصراع، فيما يمثّل الشق الموضوعي ٣٠ بالمئة، وكان يرى ان حل الـ ٧٠ بالمئة تلك يسهّل التعامل مع الصراع وحلّه. لكن الباحث رأى انه لم يثبت، بعد اتمام زيارة السادات للقدس، ان طبيعة الصراع تغلب عليها الناحية النفسية، فـ «لم تتحطم الحواجز النفسية، بل ازدادت موضوعية الصراع تعمّقاً» (ص ٣٥٠). واستشهد الباحث بأقوال لاثنين من كبار مساعدي السادات، هما د. مصطفى خليل ود. بطرس غالي، اللذان لاحظا ان الاسرائيليين لم يظهروا، في اثناء اللقاءات والحوارات معهم، اي مرونة. كما ان الزيارة، ونتائجها اللاحقة، لم تخفّفا من التوجّهات العدوانية لاسرائيل، بدليل الاصرار على تسمية الضفة الفلسطينية بـ «يهودا والسامرة»، وضرب المفاعل النووي العراقي، وغزو لبنان،

وعدم استجابتها لمطالب مصر باطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، وغيرها من الاجراءات التي رأت مصر انها تساهم في خلق مناخ مناسب لبدء الحوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين، والعرب عموماً.

وفيما افترض السادات ان الآثار المحتملة لقراره، على النطاق العربي، لن تتعدّى الخلاف الوقتي، مثلما حدث مع اتفاقيتي فصل القوات في سيناء، فان الزيارة «تركت آثاراً سلبية على النظام الاقليمي العربي بدأت بالخروج المصري على الاجماع العربي والمشورة العربية في حدّها الادنى، ووصلت الى حالة القطيعة الكاملة بين مصر والعرب، بل وعزل مصر، بصفة خاصة، عن الساحة الاقليمية، والعربية... ومن ثمّ تأثر الموقف العربي، وفقد قوّته، واختل تماسكه؛ وتسبّبت الزيارة، بالتالي، في احداث شرخ عميق في العلاقات العربية» (ص ٣٥١). وقد ترتب على ذلك ان اصبحت مصر وحيدة في مواجهة اسرائيل والحركة الصهيونية والولايات المتحدة الاميركية، وشكّل رفض العرب للقرار عبئاً ثقيلاً على مصر. وبسبب اصرار السادات على عدم التراجع عن قراره بالتفاوض المباشر والمنفرد، أُجبرت مصر على توقيع اتفاق منفرد مع اسرائيل، بضمان اميركي.

ومن فرضيات السادات ان مجرّد قيامه بالزيارة يكفل ان تستجيب اسرائيل للحل الشامل (انعقاد مؤتمر جنيف، والانسحاب الكامل من على الاراضي المحتلة، واقامة الدولة الفلسطينية). بيد ان الزيارة، بعد مرور خمس سنوات عليها ـ وقت اعداد الدراسة ـ لم تتمخض سوى عن انسحاب اسرائيلي ناقص من سيناء. وقطعت الزيارة، ونتائجها، الطريق على عقد مؤتمر جنيف، بسبب تمسّك اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية ومصر باتفاقيتي كامب ديفيد، كاطار للحل في المنطقة. واستنتج الباحث «ان المستهدف الحقيقي من وراء الزيارة لم يكن سوى عقد صلح منفرد مع اسرائيل لاعادة سيناء دون الالتزام بارتباط ذلك بالحل الشامل للقضية العربية، وبغضّ النظر عمّا سيترتب عليه من آثار سلبية على القضية الفلسطينية» (ص ٣٥٧). ولاحظ الباحث ان من الآثار الاخرى للزيارة تقلّص القدرة العسكرية لمصر، في مقابل انطلاقة كبيرة للقدرة العسكرية الاسرائيلية؛ وبالتالي، زيادة الفجوة في توازن القوى بين مصر واسرائيل لصالح الاخيرة.

وتعرّض الباحث، في هذا الفصل، لفرضية اخرى للسادات تقوم على الاعتقاد بأن قرار الزيارة ينهي المواجهات العسكرية وحالة الحرب في المنطقة، وقدّم عملية ضرب المفاعل العراقي والعمليات الاسرائيلية المتكررة في لبنان، وبينها الغزو في العام ١٩٨٢، أدلّة على عدم صحة الفرضية. وعلى هذا، فان القرار لم يؤد الّا الى «تهدئة الصراع بين الطرفين، المصري والاسرائيلي، بدرجة نسبية؛ ولكن لم يسهم الّا بمزيد من القلق والاضطراب في بقية اجزاء المنطقة العربية، خاصة لبنان» (ص ٣٦١).

وعلى عكس قرار طرد الخبراء السوفيات، الذي أظهر زيادة في حرية الدول الصغرى في الحركة في مواجهة الدولتين العظميين، فان قرار زيارة القدس أفضى الى تقييد حركة مصر، ووضع الزمام في أيدي الولايات المتحدة الاميركية، التي كانت تقرّر مصير المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية عبر المكالمات الهاتفية.

وخلص الباحث، في تقويمه، الى ان قرار السادات بزيارة القدس كان خطأ في أساسه، بدليل ان هدفه المعلن، الحل الشامل، لم يتحقق. وهو لم يساهم في تخطي العقبات التي وضعتها اسرائيل على طريق مؤتمر جنيف. وحتى من منظور الهدف المبطّن للقرار، استعادة سيناء، فان الامر لم يكن يتطلب قيام السادات بالزيارة. فحسب شهادات عدد من كبار مساعدي السادات، في تلك الحقبة، فان سيناء لم تكن مشكلة، وعودتها الى السيادة المصرية كانت أمراً مسلّماً به، وكان يمكن لذلك ان يتحقق بصفقة جزئية، منفردة، ومفاوضات مباشرة مصرية ـ اسرائيلية، على غرار مفاوضات الفصل الاول، والثاني، للقوات أو في مؤتمر دولي؛ وما حال دون ذلك هو ربط مصر قضية سيناء بالحل الشامل.

والنتيجة التي انتهت اليها الدراسة، هي انه كان في الامكان تجنّب الزيارة، ونتائجها، لأن قرارها «بين الهدف الباطن منه والهدف الظاهري، وبين ما تحقق بالفعل وما لم يتحقق، لم يكن بالبديل الوحيد، الّا بما يتفق وسياسة صانع القرار الخارجي، وهو السادات، واتجاهاته السياسية وميوله [الى] ناحية الغرب، وعدم الاستعداد من جانبه للاضطلاع بمسؤوليات قيادة المنطقة العربية» (ص ٣٦٥).

وفي خاتمة البحث، سجّل الباحث النتائج التي نوجزها في ما يلي:

- ان البيئة النفسية للسادات، ومدركاته الشخصية، وتوجهاته الايديولوجية، لعبت الدور الاكبر في عملية صنع القرار الخارجي المصري.
- محدودية الدور الفعلي للأجهزة المختصة في مجال صنع القرار الخارجي.
- التناقض بين الاقوال المعلنة والقرارات المتخذة بالفعل، ممّا يؤكد عدم رشادة هذه القرارات.
- اتسام نظام السياسة الخارجية المصرية بالمركزية في عملية صنع القرار، ومحدودية الدور الفعلي لسلطات الدولة والاجهزة المختصة، والاعتماد على فريق العمل في تنفيذ القرارات خارج نطاق الاجهزة المختصة، والبساطة، والسرعة، في صنع القرار الخارجي، ممّا يجعل القرارات المتخذة أكثر تعرّضاً للفشل منه للنجاح.

ان مصر، بوصفها مركز النظام الاقليمي العربي وقائدته في الماضي، وفي المستقبل، هي نموذج الدولة العربية الراهنة؛ وسياساتها وقراراتها هي النموذج لعدد من السياسات والقرارات العربية. وعلى هذا، فان كتاب جمال زهران يتجاوز، في الموضوع الذي يبحث فيه والنتائج التي يخلص اليها، ظرفه المكاني: مصر، وظرفه الزماني: عهد السادات، ليمسّ، في العمق، اشكالية قومية شاملة كانت في الماضي، ولا تزال اليوم، وستظل في المستقبل، قائمة، تتعلق بالقرار العربي المتصل بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي.

لقد أجهد المؤلف نفسه كثيراً في تأكيد وجهة نظره المعارضة لقراري السادات المذكورين، والقائلة بعدم رشادتهما؛ ونجح، في ذلك، بدرجة كبيرة في اعتقادنا، معتمداً على طريقة علمية في التحليل، وعلى كمّ هائل من المعلومات. وبهذا، فان الكتاب ليس نافعاً ومفيداً للقارىء العادي فحسب، وانما، أيضاً، للسياسي المحترف المعني بالقضية القومية، وفي المقدّم منها قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي، وخصوصاً للقيادات السياسية، وبالاخص القيادة الفلسطينية المعنيّة، قبل غيرها، بطبيعة النظام العربي، وآليات رسم السياسات الداخلية، والخارجية، وصنع القرارات. فقضية فلسطين هي قضية قومية تتأثر، سلباً وايجاباً، وبدرجة كبيرة، بما يجرى في وسطها القومي.

ان نقطة الضعف الاكبر في هذا الكتاب، هي ان مؤلفه لم يجهد نفسه في السعي الى التمكّن من لغته العربية وكتابتها؛ فحفل الكتاب باخطاء اسلوبية ولغوية لا حصر لها، في الواقع. ومن الناحية المنهجية، فان الباحث، عند درسه لخطابات السادات العامة، لم يميّز بين ما هو مكتوب ومعدّ له سلفاً وما هو ارتجالي. فالمعروف ان لدى كل رئيس دولة عدد من كتبة الخطابات المعدّة سلفاً، ومن المستشارين الذين، عادة، يطلعون على هكذا خطابات ويدلون بآرائهم فيها. وعليه، فان هذه الخطابات عادة ما تتضمّن افكاراً وآراء لفريق من الناس، الرئيس وكتبة خطاباته ومعاونيه، فيما الخطابات المرتجلة تكون أكثر تعبيراً عن أفكار الرئيس وتصوّراته وآرائه الشخصية. ولو جرى، في سياق تحليل زهران لخطابات السادات، مثل هذا التمييز، لتكوّنت لدينا صورة أكثر وضوحاً لشخصية هذا الرجل، ومعتقداته، وبيئته النفسية.

وبالطبع، فان الجهد العلمي الطيّب المتمثّل في هذه الدراسة لا تقلل هاتان الملاحظتان من أهميته وجدواه.

عدنان حسين

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

مؤتمران طارئان لقضية فلسطين
مجلس الأمن و«القمة» العربية

نشط التحرّك السياسي الفلسطيني، خلال الشهر المنصرم، بشكل ملحوظ، على المستويين، العربي والدولي. على الصعيد العربي، تحرّكت القيادة الفلسطينية باتجاه عقد دورة طارئة لمؤتمر القمة العربي في بغداد. امّا على الصعيد الدولي، فقد كان أبرز النشاطات عقد دورة طارئة لمجلس الأمن الدولي، بناء على دعوة م.ت.ف. والقاء الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، خطاباً هامّاً في تلك الدورة، التي عقدت في جنيف، بتاريخ ٢٥/٥/١٩٩٠، بدلاً من نيويورك، وذلك بسبب عدم منح الادارة الاميركية تأشيرة دخول للرئيس عرفات الى الولايات المتحدة.

القمّة العربية

منذ شهور عدة والمسؤولون العرب، على مختلف ميولهم السياسية، يؤكدون أهمية المتغيّرات التي يعيشها العالم، ومدى خطورة انعكاساتها على العالم العربي، ومستقبله، وضرورة الاستعداد لمواجهة تلك المتغيّرات. ومع ذلك، لا يكاد المراقب ملاحظة أي تغيّر جدي في السياسة العربية. تبدّى ذلك، بوضوح، بعدما دعت م.ت.ف. الى ضرورة عقد دورة طارئة للقمة العربية؛ اذ سرعان ما ظهر بعض السلبيات المتعلقة بتلك السياسات، على الرغم من ان معطيات الواقع كافة، تشير، على نحو لا يقبل الجدل، الى أهمية تجميع الجهد العربي خلف الانتفاضة والحق الفلسطيني. الأمر الذي يفرض ضرورة العمل على ازالة العقبات والخلافات كافة التي تعترض اقامة الجبهة الشرقية، «والتي ستشكل، في حال قيامها، بداية لنهوض عربي واسع، خاصة اذا ما استندت الى جماهير طليقة الحرية والارادة، من ناحية، وعلى أساس مواجهة السياسة الاميركية في المنطقة، وليس السياسة الاسرائيلية فقط، من ناحية أخرى» (**الهدف**، دمشق، ٦/٥/١٩٩٠).

وفي سبيل تطويق بعض الخلافات، قام الرئيس الفلسطيني، عرفات، بزيارة طارئة للقاهرة، بتاريخ ٣٠/٤/١٩٩٠، تحادث، خلالها، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، لمدة ساعة، على انفراد، قبل ان ينضمّ اليهما باقي اعضاء الوفدين، الفلسطيني والمصري، الى محادثات القمة الفلسطينية ـ المصرية، وهي الاولى منذ ٢٧/١/١٩٩٠، والتي وضعت حدّاً للتكهّنات والتحليلات المختلفة حول فتور العلاقات المصرية ـ الفلسطينية (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٦/٥/١٩٩٠).

وتحدثت انباء القاهرة عن «ان دمشق والقاهرة ستسعيان الى اطلاق مبادرة سلام عربية، تُعدّ تطويراً لمشروع قمة فاس، مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات الدولية والاقليمية» (**الاهرام**، القاهرة، ١/٥/١٩٩٠). وفي هذا السياق، ذكرت الاوساط السياسية الفلسطينية، اثر اللقاء الفلسطيني ـ المصري، ان المطلوب من الدول العربية هو الاسراع في عقد القمة العربية ووضع استراتيجية موحّدة «تعيد الى الوزن العربي ثقل تأثيره في الساحة الدولية، وتضع قواعد متينة للتضامن العربي، تفهم، منه، واشنطن انه ليس بوسع البلدان العربية المحافظة على المصالح الاميركية في المنطقة، طالما ان الولايات المتحدة الاميركية تغلّب المصالح الاسرائيلية على المصالح العربية، لا بل وتقدم كل عوامل الدعم، لتوفير أسباب التفوّق الاسرائيلي». ورأت تلك الاوساط ان الضمان الفعلي لردع اسرائيل، ودفعها الى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وفرض تراجعها عن تهديد العراق والبلدان العربية الاخرى، يكمن في وحدة الموقف العربي، «وقمة بغداد هي أقوى القمم العربية المرشّحة لانجاز ذلك» (**فلسطين الثورة**،

٦/٥/١٩٩٠).

وأجمع المحللون السياسيون على الاعتقاد بأنه، في ظل ظروف دولية تعيش «متغيّرات تاريخية منتظمة ومحكومة ايقاعاتها بضوابط وفاق الجبارين، ليس أمام العالم العربي، في هذه المرحلة المصيرية، سوى اللجوء الى التضامن، كقاعدة لعمل عربي مشترك، حقيقي، أو البقاء في حال التردّي والتشرذم» (**الوطن العربي**، باريس، ١١/٥/١٩٩٠).

الى ذلك، طالبت أوساط سياسية فلسطينية القمة العربية بضرورة تقديم كشف حساب «الدعم (المادي والسياسي) الذي قدّمته اطراف هذه القمة للانتفاضة ولمشروعها السياسي، مشروع الحل الشامل والمتوازن للمسألة الفلسطينية وللصراع العربي ـ الاسرائيلي... والدور الذي لعبته أطراف هذه القمة في تفعيل العامل الدولي، أو استثمار تعاطف الرأي العام العالمي، لصالح الانتفاضة وأهداف شعبها؛ وهل يقتصر الدور العربي، على هذا الصعيد، على تطبيق شعار: ' قل كلمتك وأمشِ ' ؟» (**الحرية**، نيقوسيا، ١٣/٥/١٩٩٠). وطالب آخرون العرب بتجاوز خلافاتهم الثانوية، «ذلك لأن القمة من اجل المصلحة العربية القومية هي فوق كل الخلافات، ويجب ان تخرج القمة بالقرارات التي تخدم القضايا العربية جميعها، وتستجيب لمقتضيات مواجهة التحديات». وأعرب هؤلاء عن ان م.ت.ف. تعتقد بأن مواجهة المخاطر المتزايدة، تتطلب تنسيقاً عربياً من خلال القمة العربية الطارئة. وبناء على ذلك، أصدرت القيادة الفلسطينية، اثر اجتماع اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في بغداد، دعوة الى عقد اجتماع قمة عربية طارئة. واقترحت اللجنة التنفيذية ان يكون مؤتمر القمة المقترح غير عادي، حيث «ان المطلوب منه، ان يضع الاجوبة الملائمة [عن] الاسئلة الصعبة المطروحة على الامة، والمنطقة، ومستقبلها: كيف نواجه رفض شامير للسلام ونزوعه نحو الحرب؟ وكيف نواجه التهديدات بالابادة والترانسفير الموجّه [الى] الانتفاضة؟ وكيف نواجه توطين المهاجرين اليهود السوفيات في اراضي دولة فلسطين المحتلة؟ [و] كيف نمنع اسرائيل من شنّ عدوان عسكري جديد على أي بلد عربي؟ وما هو الرد العربي على التهديد الاسرائيلي بالعدوان على العراق» (**فلسطين الثورة**، ١٣/٥/١٩٩٠).

من جهة أخرى، رأت أوساط مطلعة ان الاخطار التي يتعرّض لها الأمن القومي هي أخطار حقيقية وعملية، وتتمّ المواجهة يومياً لها، سواء ما تعلق من ذلك بالهجرة اليهودية الجديدة، او بمحاولات الاعتداء المباشر، كتلك التي تعرّض لها مصنع «الرابطة» الليبي، او التهديد بشنّ عدوان على العراق لضرب المنشآت العسكرية والصناعية فيه، ومحاولة محاصرته، اقتصادياً وتكنولوجياً، أو التهديد بالتوسّع على حساب الاردن، ومحاولة اقامة الوطن البديل وتهجير الفلسطينيين وابعادهم. وازاء ذلك، «فان الانتظار بحجة التحضير والاعداد والتجهيز للقمة غير مقبول، وغير منطقي، لأن اعداء الأمة قد تجاوزوا مرحلة الاعداد الى مرحلة التنفيذ العملي» (تاج الدين عبدالحق، **اليوم السابع**، باريس، ١٤/٥/١٩٩٠).

أمّا على الصعيد الفلسطيني، فقد دعت الاوساط السياسية الفلسطينية قبيل القمة، الى ضرورة التمسّك بمبادرة السلام الفلسطينية، وان تحيلها الى قرار عربي، والنضال من اجل تحقيقه على المستويات كافة، «وان توظف الموقفين، العربي والدولي، في الضغط على الولايات المتحدة الاميركية، لتأخذ موقفاً واضحاً ومحدداً ضد الاحتلال وسياسة الطرد» (**فلسطين الثورة**، ٢/٥/١٩٩٠). ورأت أوساط أخرى، ان القمة العربية ستكون مفيدة، في حال خروجها بقرارات واجراءات عملية، حيث «تضع الاميركيين، أولاً، تجاه مسؤولياتهم، وتدفعهم، دفعاً، الى تجاوز سياسة المراوغة والمماطلة (**الحرية**، ٢٠/٥/١٩٩٠). وفي السياق ذاته، طالب الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د جورج حبش، في مؤتمر صحافي عقده في دمشق، بتاريخ ٢٠/٥/١٩٩٠، مؤتمر القمة العربي، بتحمّل مسؤولياته التاريخية، واعتبر ان من حق الامة العربية مخاطبة المجتمع الدولي، وخاصة هيئة الامم المتحدة، وكافة المؤسسات الدولية؛ وان من حقها، أيضاً، طلب توفير الحماية الدولية، للشعب الفلسطيني، من «طريق وضع الضفة والقطاع تحت الحماية والوصاية الدولية المؤقتة» (**الهدف**، ٢٧/٥/١٩٩٠).

من جهة أخرى، اعتبرت اوساط اعلامية

فلسطينية ان عقد القمة في بغداد يشكّل انعكاساً للمكانة المعنوية للعراق داخل الوضع السياسي العربي، «اذ يستجيب الجميع لعقد القمة في العراق، بالرغم من معارضة سوريا، بينما كان الحال غير ذلك في السنوات السابقة. كما يعكس انعقاد القمة، في هذا الموعد بالذات، نصراً معنوياً لياسر عرفات وللدبلوماسية الفلسطينية، لأن ياسر عرفات هو الذي أخذ على عاتقه اقناع الزعماء العرب بعقد القمة، وبحضورها، وهو الذي اقترح، أيضاً، موعد عقدها لتأتي قبل اجتماع القمة الدولي بين الرئيسين، الاميركي والسوفياتي، تتمة لقمة ' مالطا' » (بلال الحسن، **اليوم السابع**، ٢٨/٥/١٩٩٠).

في المقابل، أثار التردّد السوري، ومن ثمّ الامتناع عن حضور القمة، الكثير من التفسيرات. ورأت أوساط مطلعة ان القول ان القمة العربية التي ستتناول قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي لن تكون فاعلة من غير المشاركة السورية «قول حق»؛ لكن عندما يتحوّل الرفض الرسمي السوري الى عقبة أمام القمة العربية، يصبح هذا القول باطلاً، لأنه لا يمكن، بأي حال من الاحوال، الانتظار الى ما لا نهاية، من اجل معالجة قضايا راهنة وملتهبة» (عبدالله اسكندر، **المصدر نفسه**). وعشية عقد القمة، اتضح ان كتلة عربية نوعية قد شكّلت، تضمّ، بالاضافة الى العراق، شركاءه في مجلس التعاون العربي (الاردن ومصر واليمن)، كما السعودية، أبرز اعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك ليبيا (فريد الخطيب، **الحوادث**، لندن، ٢/٥/١٩٩٠).

وعلى ذلك، بدأت في بغداد، بتاريخ ٢٢/٥/١٩٩٠، اجتماعات وزراء الخارجيات العرب، تحضيراً للقمة، وتمّ تحديد جدول أعمال القمة، بالنقاط التالية:

١ ـ تقويم الاوضاع العربية والمتغيّرات على الساحة الدولية من منظور الأمن القومي العربي.

٢ ـ تطوّرات القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ (أ) الهجرة اليهودية الى فلسطين والاراضي العربية المحتلة؛ (ب) الانتفاضة؛ (ج) العمل السياسي.

٣ ـ التهديدات: (أ) ضد الجمهورية العراقية؛ (ب) ضد الجماهيرية العربية الليبية؛ (ج) ضد الامن القومي العربي، بسبب التغلغل الاسرائيلي في افريقيا؛ (د) حق الدول العربية في استخدام العلم والتكنولوجيا التقنية.

٤ ـ الوضع بين العراق وايران.

٥ ـ التضامن مع الاردن.

وقد عقدت القمة العربية بحضور ١٩ دولة عربية، وغياب سوريا ولبنان، وبمشاركة ١٦ من القادة العرب، وغياب قادة المغرب والجزائر وعُمان، الذين أرسلوا وفوداً تنوب عنهم (**الشرق الاوسط**، ٢٩/٥/١٩٩٠).

وفي الجلسة الافتتاحية، القى الرئيس عرفات خطاباً استغرق زهاء ساعة، شدّد، خلاله، على ضرورة الرد على المتغيّرات الدولية بصياغة واضحة لمفهوم الامن العربي (نص الخطاب في «وثائق» هذا العدد، ص ١٤٤ ـ ١٥١).

وأجمعت الاوساط الدبلوماسية المطلعة على ان مؤتمر القمة تمتّع بحيوية فائقة، وكانت القضية الفلسطينية من أبرز قضاياه. وفي البيان الختامي دان المؤتمر عملية تهجير اليهود السوفيات التي تمثّل تهديداً خطراً للأمن القومي العربي، وأكد ضرورة تقويم العلاقات العربية مع الدول الاخرى، في ضوء موقفها من مسألتي الحقوق الوطنية الفلسطينية والهجرة اليهودية؛ لكنه لم يشر الى عقوبات في هذا المجال؛ وأكد عدم شرعية بناء المستوطنات الاسرائيلية، مطالباً بآلية دولية لمراقبة وكشف النشاطات الاسرائيلية على هذا الصعيد. وشدّد البيان على ضرورة توفير كل أشكال الدعم التي تكفل استمرار الانتفاضة؛ ودعا الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وحمّل البيان الولايات المتحدة الاميركية مسؤولية أساسية في الوضع الناشىء عن استمرار سياسة التوسّع الاسرائيلية، وذلك بسبب ما توفّره واشنطن لاسرائيل من امكانات عسكرية ومالية (نص البيان الختامي في «وثائق» هذا العدد، ص ١٥١ ـ ١٥٦).

الى ذلك، أبدى الوفد الفلسطيني الى القمة ارتياحه من تلك النتائج (**الثورة**، بغداد، ٣١/٥/١٩٩٠). وفي هذا السياق، صرّح عضو الوفد الفلسطيني الى القمة، ياسر عبدربه،

بأن قرارات القمة تحمل شيئاً جديداً هامّاً، هو «انه، لأول مرة، تطرح قضية التكامل العربي الاقتصادي، والسياسي، والعسكري، والامني، في اطار مفهوم جديد لحماية الامن القومي العربي». وأوضح عبدربه «ان هذا المفهوم جديد للأمن القومي العربي؛ وهذا المفهوم له أهميته في الظروف العالمية المتغيّرة حالياً؛ وهذا هو المحور في التحرك العربي الاقليمي، والدولي» (**القبس**، الكويت، ٣١/٥/١٩٩٠).

مجلس الأمن، في جنيف

وكان واصل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، تحركاً فلسطينياً نشطاً على الصعيدين، العربي والدولي. وفي اطار هذا التحرك، قام بزيارة آسيوية هامّة، فالتقى، في بكين، بالقيادة الصينية، وتباحث معها بشأن عملية السلام في الشرق الاوسط (**فلسطين الثورة**، ٢٠/٥/١٩٩٠). وابّان تحرك عرفات الدولي، وقعت مجزرة ريشون لتسيون، بتاريخ ٢٠/٥/١٩٩٠، التي راح ضحيتها ثمانية عمّال فلسطينيين. واثر المجزرة، طالبت م.ت.ف. بضرورة عقد دورة طارئة لمجلس الامن؛ ونجحت دبلوماسيتها في ذلك، الاّ ان الولايات المتحدة الاميركية رفضت اعطاء عرفات تأشيرة دخول لالقاء خطاب في المناسبة، الأمر الذي دفع الى نقل جلسة مجلس الامن الى جنيف.

وقبل عقد هذه الدورة، حدّدت م.ت.ف. ان المطلوب من مجلس الامن الدولي هو ان يراعي قضية توفير الحماية الدولية للفلسطينيين، وان يوليها أهمية خاصة في نقاشاته، وفي القرارات التي سيصدرها؛ كما ان توفير الحماية الدولية للسكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة هو احد الواجبات التي كان يجب ان يضطلع بها مؤتمر الاشتراكية الدولية الذي عقد في القاهرة. واذا كانت ظروف المؤتمر قد حالت دون مساهمته عى هذا الصعيد، فان المطلوب من احزاب الاشتراكية الدولية الحاكمة ان تطلب من حكوماتها المشاركة الفعّالة في القيام بهذه المهمة (**فلسطين الثورة**، ٢٧/٥/١٩٩٠).

لقد تبدّى الموقف العدائي الاميركي من المنظمة، أولاً، بعدم اعطاء تأشيرة دخول لعرفات؛ ثمّ تجلّى، واضحاً، في بداية الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمن؛ اذ اعترض المندوب الاميركي، توماس بيكرنغ، على الطلب الفلسطيني بالتحدث الى مجلس الامن الدولي بصفة دولة، مطالباً باجراء تصويت على الامر. ولدى اجراء التصويت، وافقت ١١ دولة على الطلب الفلسطيني، مقابل صوت واحد، هو صوت المندوب الاميركي، وامتنعت ثلاث دول عن التصويت؛ وبذلك ألقى عرفات خطاباً في الجلسة، بوصفه رئيساً لدولة فلسطين، طرح، في نهايته، خمس نقاط لحماية الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، طالبت بأن يعيّن الأمين العام للامم المتحدة مبعوثاً للتفرّغ لعملية السلام، وبتوفير الحماية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة من خلال قوات طوارىء دولية، وبأن يصدر مجلس الأمن قراراً يضمن مراقبة وتنفيذ ايقاف الهجرة السوفياتية الى الأراضي المحتلة، وفرض عقوبات على اسرائيل بسبب جرائمها ضد الشعب الفلسطيني (انظر نص الخطاب في «وثائق» هذا العدد، ص ١٣٩ ـ ١٤٤).

وعلى أثر الخطاب، أعلنت الناطقة باسم الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان الولايات المتحدة الاميركية تعارض وجود مراقبين دائمين تابعين للامم المتحدة في الاراضي المحتلة. وقالت: «ان الموقف الاميركي من وجود مراقبين دائمين هو اننا عارضنا ذلك في الماضي، ولا يوجد أي تبدّل في موقفنا» (**الحياة**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

سميح شبيب

«قمّة» الأمن العربي

وافقت جميع الدول العربية، باستثناء سوريا ولبنان، على عقد مؤتمر طارىء للقمّة العربية، كانت طالبت به دولة فلسطين، وأعلنت جامعة الدول العربية، رسمياً، في ١٠/٥/١٩٩٠، «ان مؤتمر القمة العربي الطارىء سيعقد في بغداد، في ٢٨/٥/١٩٩٠، على ان يسبقه اجتماع لوزراء [الخارجيات]، في ٢٢/٥/١٩٩٠، في العاصمة العراقية» (**القبس**، الكويت، ١١/٥/١٩٩٠).

وجاءت تصريحات قادة الدول العربية، دون استثناء، لتؤكد ضرورة عقد مثل هذه القمة، وذلك لمواجهة التحديات التي تواجهها الأمة العربية في هذه المرحلة، التي تتمثّل في «هجرة اليهود الى فلسطين المحتلة، الى جانب مواجهة التهديد المستمر الذي يتعرّض له العراق والدول العربية الاخرى»، كما قال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات (**الحياة**، لندن، ١١/٥/١٩٩٠)؛ الذي أكد، في رسالته الشهرية الى الانتفاضة، «اننا نريد من هذه القمة... تدشيناً لحقبة عربية جديدة تنهي مرحلة التمزّق والانقسام وتجمع وتستقطب قدرات الامة العربية وامكاناتها للدفاع عن كرامتها، ووجودها، الى جانب الطفل الفلسطيني، والمرأة الفلسطينية، والمجاهد الفلسطيني الذي يواجه العدو على مدار اليوم» (**المصدر نفسه**).

وقال الملك الاردني، حسين: «ان هذه القمّة ستقف، بجدية، مع قضية الأمن القومي، وما يتهدّده، خاصة بسبب الهجرة اليهودية التي تنذرنا بأكثر النتائج سوءاً على الارض الفلسطينية، وتمهّد الطريق أمام مخططات التوسّع الاسرائيلي... [كما] ان الحملة الظالمة التي يتعرّض لها العراق الشقيق باتت تتطلب موقفاً عربياً يؤكد على حق العراق في الدفاع عن نفسه، والتصدي لأي عدوان محتمل يستهدف ترابه، وتنميته، ودوره الوطني» (**القبس**، ١٠/٥/١٩٩٠).

وفي مؤتمر صحافي عقده، في بغداد، في ٣/٥/١٩٩٠، قال وزير خارجية العراق، طارق عزيز: «ان مؤتمر القمة العربي ليس حفلة عراقية، وانما هو مؤتمر عربي؛ والعراق يستضيف هذا المؤتمر بناء على رغبة الامة العربية... [وعلى] العرب ان يجيبوا [عن] اسئلة حيوية: ما هو الموقف من هذه التهديدات؟ كيف نعالج هذه التهديدات؟ ما هي خططنا وتدابيرنا في مواجهتها؟ أي استراتيجية يتعيّن على الأمة العربية ان تضعها؟... [فـ] هذه التهديدات، وخاصة الهجرة اليهودية السوفياتية الى فلسطين المحتلة، والتهديدات الاستعمارية، والاسرائيلية، ضد العراق هي من طراز خطر، يوازي، في خطورته، اقامة الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، ويوازي، في خطورته [أيضاً]، العدوان الاسرائيلي العام ١٩٦٧. وفي ضوء الموقف من هذه التهديدات، والتدابير التي تتخذها الأمة العربية، يمكن ان نقول ان مصير العرب، خلال العقد الحالي، سيتحدد، سلباً أو ايجاباً؛ هذه هي المسألة الجوهرية التي تشغلنا، وتشغل كل العرب المخلصين، الذين يتعاملون تعاملاً جادّاً مع الاحداث... [و] العلاقات العربية كلها، ومن ضمنها العلاقات بين العراق وسوريا، ستقوّم من هذه الزاوية؛ وسنرى كيف ستتصرف الدول العربية ازاء مسؤوليتها تجاه تهديدات الأمن القومي... وان أي علاج لهذه المسألة خارج هذا الاطار، وخارج هذا المفهوم القومي الشامل، هو علاج خاطىء» (**المصدر نفسه**، ٤/٥/١٩٩٠)؛ وقال نائب وزير الخارجية العراقية، نزار حمدون: «ان جدول أعمال القمة سيركّز على تحضير الأمة العربية لمواجهة عقد التسعينات، بما ينطوي عليه ذلك من مواجهة التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي، وأبرزها هجرة اليهود السوفيات الى الاراضي المحتلة، ومحاولات منع نقل التكنولوجيا المتقدّمة الى العرب، اضافة الى التهديدات، ومنها احتمال تعرّض

العراق، او دول عربية أخرى، لعدوان اسرائيلي» (الحياة، ١٢ ـ ١٣/٥/١٩٩٠).

وقال سفير دولة فلسطين لدى الاردن، الطيب عبدالرحيم: «ان عقد مؤتمر القمة العربي الاستثنائي، في بغداد، هو من اجل اعادة الخيار العسكري لهذه الأمة مرة أخرى، مثلما هو لاعادة الاستراتيجية السياسية والتفكير العربي من خلال هذا الخيار... [فـ] هذه القمة ليست من أجل العراق فقط، بل من اجل الحفاظ على الامن القومي العربي، باعتبار [أن] ما يصيب العراق يصيب الاجزاء الاخرى من الوطن العربي» (القبس، ١٤/٥/١٩٩٠).

ولأن التحديات بهذا الحجم، قال ملك العربية السعودية، فهد بن عبدالعزيز، ان القمة «تنعقد في مرحلة مهمّة من مراحل تصدي الامة للتحديات... [و] المسؤولية التاريخية تُحتّم جمع الشمل، وتوحيد الكلمة، وتقرير العمل العربي المشترك لما تستوجبه المرحلة من تناسي الخلافات الشكلية، ووضعها جانباً، والبعد من كل المعوّقات التي لا يستفيد منها سوى الاعداء» (الحياة، ٢٨/٥/١٩٩٠).

على ذلك، تركّزت النشاطات والاتصالات العربية على تأمين مشاركة جميع قادة الدول العربية في اجتماعات القمة. وقد تمحور معظم هذه الاتصالات حول وجوب اشتراك سوريا في المؤتمر؛ حيث كان الرئيس السوري، حافظ الاسد، أعلن «ان سوريا لن تحضر مؤتمراً اذا عقد في بغداد، ويكون محدوداً بالبندين المعلنين دون التشاور مع الدول العربية حول المكان وجدول الأعمال... [اذ] ليس لديه اعتراضات على حضور مؤتمر قمة عربي، اذا تمّ التوصّل الى اتفاق بشأن مكان عقده، وجدول أعماله يستجيب للوضع الراهن والمسؤولية التي يضطلع بها العرب... [و] نحرص على ان يكون هناك تضامن عربي فعّال، ونأمل [في] ان يترفّع كل العرب عن صغائر الامور، بحيث تكون أمتنا في الوضع الذي تستطيع فيه ان تتلاءم [مع]، وتجابه، التطوّرات الجارية في العالم» (القبس، ٤/٥/١٩٩٠). والتضامن العربي، كما تراه سوريا، هو ذلك الذي رفعت سوريا شعاره، والذي لا يروق للبعض، كما قال الرئيس السوري، في كلمته الى المؤتمر العام للاتحاد الوطني لطلبة سوريا: «لكن المهم لنا، وللآخرين، ان تُفهم مواقف سوريا وأقوالها على حقيقتها؛ فسوريا لن تجامل، ولن تساوم، احداً على المبادىء؛ وستسمّي الخطأ خطأ والصواب صواباً؛ وهكذا دور سوريا القومي النقي، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً؛ هذا الدور الذي يصدق فيه الناس مع أنفسهم هو الذي يحتاج اليه الناس في الوطن العربي الآن» (الحياة، ١٧/٥/١٩٩٠). وقد أكد الرئيس الاسد عدم مشاركته في القمة العربية للأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، في اثناء استقباله له، في ٧/٥/١٩٩٠، بالقول: «ان بلاده لن تشارك في هذه القمة، الاّ ' بعد مشاورات... تؤدي الى اتفاق كامل على مواضيع البحث في القمة، وعلى مكانها' »، حسب تصريح الناطق الرسمي باسم القصر الجمهوري، جبران كوريّة (المصدر نفسه، ٩/٥/١٩٩٠). وانسجاماً مع هذا الموقف، قدّم وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، الى الامين العام للجامعة العربية اقتراحاً «بعقد اجتماع طارىء في تونس لمجلس الجامعة على مستوى وزراء [الخارجيات] للتشاور في زمان انعقاد القمة، ومكانها، وفي جدول الأعمال» (المصدر نفسه). وبدا واضحاً ان اعتراض سوريا ليس على القمة، بل على مكان عقدها. وكتبت صحيفة «البعث» السورية الرسمية ان «أية قمة عربية يجب ان تُعقد بعيداً من الارتجال والمصالح الشخصية... [وان] الدعوة الى القمة بحجة التضامن مع تلك العاصمة التي تتعرّض لحملات معادية للعرب، كما يقال، تحمل، في طيّاتها، كثيراً من استباق الممكن، أو القفز فوقه، خصوصاً ان هذه العاصمة طرف في الاختلاف الذي ما زال يعرقل التوصّل الى تضامن عربي فاعل» (المصدر نفسه).

وركّز معظم تعليقات المراقبين العرب على ان المطلوب من مؤتمر القمة العربي الطارىء ليس اتخاذ القرارات فحسب، بل تنفيذها، الذي يقتضي، بدوره، مأسَسَة القمة، حيث ان «زمن التضامن الكلامي، وحتى التضامن السياسي العام، قد مضى، وان الأقوال غير المسبوقة بأفعال، أو غير المضمونة بارادة صادقة صارمة مجرّبة، أضحت مجرّد ' فولكلور' من تراث الحرب الباردة، لا تغني ولا تسمن من جوع؛ [و] التحديات الماثلة... تتطلب تضامناً حقيقياً؛ والتضامن الحقيقي يعني، في لغة

العقد الاخير من القرن العشرين، الاتفاق على تشخيص مشترك للأزمة الراهنة والتحديات، والتوافق على منهاج لمواجهتها في سياق جماعي، والمباشرة في اقامة المؤسسات والاجهزة الكفيلة بترجمة المنهاج المتفق عليه الى أعمال» (د. عصام نعمان، **الشرق الاوسط**، لندن، ٢٧/٥/١٩٩٠، ص ١٧). فـ «الاولوية لا يجب ان تُعطى لاستصدار قرارات جديدة... وانما لتجسيد... الفعالية في النظام؛ أي، في الحد الادنى، وضع قرارات اتخذت فعلاً، وبواسطة مؤسسة القمة، موضع التنفيذ، [اذ] نستطيع ان نزعم ان مؤسسة القمة قد أصدرت بالفعل، عبر مؤتمراتها الاثني عشر العادية، والخمسة غير العادية، من القرارات والاستراتيجيات ما يكفي، فيها، لو تمّ تطبيقها... بانطلاق النظام العربي الى النهوض في كافة المجالات تقريباً... الأمر الذي انتهى بضعف شديد للفعالية، وفجوة هائلة في الالتزام بالتعهّدات التي قطعتها الدول العربية على نفسها في مؤتمرات القمة» (د. محمد السيد سعيد، **السفير**، بيروت، ٢٨/٥/١٩٩٠، ص ١١). ومن بين المطلوب من هذه القمة «ان تسد، اولاً، الفجوة المتزايدة الاتساع بينها وبين الأمة [العربية]، بكل فئاتها وطوائفها؛ وكلما كان توجّه هذه القمة خارجاً عن المألوف عند العرب عن قممهم، كلّما أمكن تضييق هذه الفجوة. أمّا اذا انتهت هذه القمة كعدد من سابقاتها الى بيان يعاني من فقر الدم، بعدما استنزفته أساليب المزايدة والتراضي ومراعاة التوازنات، فان الفجوة ستتسع، وفجوات أخرى ستتسع... [فـ] المواطن يشعر بأنه محاصر بالاخطار من كل جانب... [و] مجروح في ذكائه الذي يهان مع كل بيان وتصريح رسمي، ويستهان في كل ما يصدر باسمه، أو من اجله... [ولذا،] يُنتظر من هذه القمة، بالذات، ان تقرر انها ستتحول الى قمة عادية سنوية؛ فبهذا القرار قد تخطو القمة أولى خطواتها نحو بناء جسر من التفاهم المتبادل مع هذا المواطن، الذي سئم تكرار مبرّرات صفة الطارئة التي تُلصق بمؤتمرات القمة منذ سنوات طويلة، أغلبها لم يجتمع لسبب طارىء، وأقلّها اجتمع، بعدما صار الطارىء أمراً عادياً وأمراً واقعاً، وكلها لم تترتب عليها نتائج طارئة... [فلتطمئنه] بأن مواضيع المؤتمر درست بعناية من جانب خبراء ومتخصصين... وان هذه القمة وضعت أساس مؤسسة دائمة للقمة، فتقرر الاجتماع الدوري، وتقرر تشكيل لجنة تتابع تنفيذ قراراتها، وتحضّر لاجتماع القمة المقبلة» (جميل مطر، **الحياة**، ٢٨/٥/١٩٩٠، ص ٩)؛ وذلك، حسب مراقب آخر، كي لا يظل القادة العرب يلجأون «الى قمم طارئة. فالقمم العربية الثلاث الاخيرة كانت كلها من النوع الطارىء. وحتى نتفادى حضور البعض واعتذار البعض الآخر ينبغي ان تتحوّل القمة العربية الى مؤسسة منتظمة الانعقاد... وربما يكون اقرار هذا الامر هو أهمّ انجازات قمة بغداد» (د. سعدالدين ابراهيم، **الاهرام**، القاهرة، ٢٨/٥/١٩٩٠، ص ٦).

وفي اطار المطالبة بألّا يقتصر نشاط القمة العربية على استصدار القرارات، قال الرئيس الفلسطيني، عرفات: «انني أُطالب القمة العربية بألّا تصدر قرارات. فقد شبعنا قرارات، ولدينا منها الكفاية؛ وانما عليها ان تتخذ اجراءات ضد هذا التهديد للأمن القومي العربي، حماية لحاضر الأمة ومستقبل الاجيال القادمة» (من مقابلة مع الرئيس عرفات، **الاهرام**، ٢٦/٥/١٩٩٠، ص ٩).

متحفّظون من القمّة

هذه القمّة العربية، كما وصفها الملك الاردني حسين، في كلمة في جلسة افتتاحها، «أهمّ، وأخطر، قمة عربية؛ وانه، في ضوء ما تشهده من نقاش وما تسفر عنه من نتائج، لا يتوقف مصير هذه المؤسسة فحسب، بل ويتحدد مسار الوطن والامة... [فـ] هذه القمة تواجه أخطاراً قاتمة، أو داهمة... ولهذا جاء اتفاقنا على ان هذه القمة هي قمة النظام العربي والأمن القومي العربي» (من كلمة الملك حسين، **الحياة**، ٢٩/٥/١٩٩٠، ص ٣). ولأن هذه القمة بهذه الأهمية، بذلت جهود مكثّفة، بعد اقرار انعقادها، كي لا تغيب عنها أي دولة عربية، وان يشارك فيها جميع القادة العرب. وتمحورت تلك الجهود حول وجوب حضور سوريا القمة ومشاركة الرئيس الأسد فيها شخصياً. وقد زار دمشق موفدون من المملكة العربية السعودية، ومن مصر، والجزائر، وفلسطين؛ كما ارسل الرئيس عرفات رسالة الى الرئيس الأسد بهذا الخصوص؛ وأوفد العراق ممثلاً عن الرئيس العراقي الى دمشق

لدعوة الأسد، باعتبار العراق الدولة المضيفة. وبمبادرة حسن نيّة، قال وزير خارجية العراق، طارق عزيز: «ان العراق أوقف ما يسمّى بالحملات الاعلامية الموجّهة ضد الحكومة السورية كاجراء من اجراءات التمهيد للقمة العربية الاستثنائية في بغداد... [و] ان هذا القرار اتخذ من جانب العراق فقط، وليس وراءه أي اتفاق ثنائي» (**القبس**، ٤/٥/١٩٩٠).

وسبب التركيز حول وجوب حضور سوريا، كما قال أحد المراقبين العرب، ان الأمن القومي العربي «ليس موضوعاً من المواضيع التي يصدر فيها قرار بالرضى والتراضي، وبالأحضان والقبلات... [فـ] القمة الطارئة تعقد لمناقشة التحديات والأخطار التي تهدد أمن العرب؛ وليس سراً ان اسرائيل وهجرة اليهود اليها في مقدم هذه التحديات؛ وليس سراً ان صديد الجرح اللبناني يمتد الى أطراف أخرى في جسم المنطقة؛ وليس سراً ان سوريا لديها امكانات... [و] الغياب السوري يعني أربعة أشياء، كلها خطرة: أولها، ان المعلومات عن حالة الأمن القومي العربي، واحتياجاته، وحمايته، المطروحة على المؤتمر ستكون مبتورة وناقصة في جزء من أخطر أجزائها؛ ثانيها، ان اقامة جبهة شرقية قوية متماسكة كأحد أهم البدائل الممكنة لن يطرح؛ ثالثها، ان قضية لبنان مجمّدة لقمة طارئة جديدة؛ ورابعها، ان قرارات المؤتمر ستفتقر، بهذا الغياب، الى الصدقية الدولية» (جميل مطر، **الحياة**، ٢٨/٥/١٩٩٠، ص ٩).

وفي رسالة الى الأمين العام لجامعة الدول العربية، قال رئيس الحكومة اللبنانية، د. سليم الحص: «أخشى ما نخشاه ان يكون من جراء انعقاد القمة، من غير ضمان المشاركة الاجماعية على أعلى المستويات، تضييع الموقف العربي المشترك حيال لبنان... [و] نحن لا نرى كيف يمكن ان تكون مناقشة القضية اللبنانية مجدية، عملياً، في غياب سوريا... فيما لو فرضت ظروف انعقاد المؤتمر عزوف الشقيقة سوريا عن المشاركة بها» (**الشرق الاوسط**، ١٣/٥/١٩٩٠).

وكان موقف الجزائر شبيهاً بالموقف اللبناني؛ اذ صرح وزير خارجية الجزائر، سيد أحمد غزالي، في حديث صحافي، في ١٢/٥/١٩٩٠، بأنه «لا معنى للقمة العربية الطارئة، المقترح عقدها في بغداد، في غياب سوريا» (**الاهرام**، ١٣/٥/١٩٩٠). وأعلن مصدر جزائري مأذون له: «ان جدول أعمال القمة لا يتّفق مع رأي الجزائر القائل بأن اجتماعاً كهذا يجب ان يخصص للبحث في التهديدات التي تشكلها الهجرة اليهودية الى فلسطين وأمن العالم العربي ومساندة الانتفاضة والبحث عن تسوية للأزمة اللبنانية... [فـ] هل يمكن عقد قمّة لا تثار فيها المشكلة اللبنانية؟ وهل يمكن التحدث عن هذه المسألة في غياب لبنان؟» (**السفير**، ٢٨/٥/١٩٩٠). ولبنان، بالطبع، لا يستطيع الحضور اذا لم تحضر سوريا.

وجاءت آخر المساعي لاقناع سوريا بالحضور من قبل ليبيا، حيث عرّج الرئيس الليبي، معمّر القذافي، وهو على طريقه الى بغداد، على دمشق، في ٢٦/٥/١٩٩٠، وبقي فيها حتى صبيحة يوم افتتاح مؤتمر القمة، الذي تأخر عن موعده ساعتين بانتظار القذافي، الذي أجرى سلسلة مباحثات مع الأسد، صرّح، في ختامها، الناطق باسم القصر الجمهوري في سوريا، جبران كورية، بأن الأسد والقذافي ناقشا «موضوع مؤتمر القمة العربي من أوجهه كافة، ومن منطلق سوريا المبدئي لعقده، ورؤيتها انه لا بد من التحضير للمؤتمر تحضيراً دقيقاً ومتقناً، كي يتناسب مع الحاجة الداعية الى عقده، ويوفّر الحدود الضرورية لمواجهة التحديات المصيرية التي تواجه الأمة العربية من العدو الصهيوني ومشاريعه العدوانية التوسعية، ومن النتائج التي أدى اليها بعض التطوّرات التي وقعت في الساحة الدولية». وذكرت مصادر مطلعة ان القذافي أكد، في حواراته مع الأسد، «انه يتفهم وجهة النظر السورية من القمة، ويقف معها الى حدّ كبير، خصوصاً في ان المؤتمر الذي يفترض ان يتصدى لمهمات خطيرة كان يستدعي اعداداً أفضل وأدق حتى لا ينتهي [الى] مجرد تظاهرة سياسية؛ وان يجرى التمهيد له بمجموعة لقاءات بين المعنيين من الاقتصاديين والاستراتيجيين والعسكريين اضافة الى الدبلوماسيين... لأن التلاقي في قمّة غير معدّة مهدّد بالتفجير من الداخل». وقال القذافي: «لو ان ذهابه الى بغداد يؤذي سوريا وموقفها، لما ذهب... [و] ان وجوده في المؤتمر مفيد وضروري، لأنه [على حدّ تعبيره] سيلجم الاندفاعات وجموعات

المندفعين نحو مشاريع تسوية مشبوهة... [حيث] ان احداً لن يجبره على الموافقة على ما ظل حتى اليوم يعترض عليه؛ لذا، فان وجوده سيحقق قدراً من التوازن في النتائج» (**المصدر نفسه**).

وهكذا عقدت القمة العربية بغياب سوريا ولبنان؛ وخفضت الجزائر مستوى حضورها، حيث أوفدت رئيس الجمعية الوطنية، رابح بيطاط، لتمثيلها؛ كما غاب ملك المغرب الحسن الثاني، وكلف رئيس وزرائه، عزالدين العراقي، دون ايضاح أي سبب، مع العلم بأنه رئيس القمة السابقة؛ وتغيّب سلطان عُمان، قابوس بن سعيد، وأناب عنه ممثله الشخصي.

مطالب أميركية واعتذار سوفياتي

باعتبار ان موضوع هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة هو التهديد الأول للأمن العربي، حسب تصريحات الزعماء العرب، الذين ربطوا فيما بين فتح أبواب الاتحاد السوفياتي للهجرة وتقليص الولايات المتحدة الاميركية عدد من تستوعبه منهم، اضافة الى وصول مساعي السلام، التي ترعاها الادارة الأميركية، الى طريق مسدود. فقد كان الحضور الأميركي، والسوفياتي، واضحاً في اتصالات القادة العرب قبل القمة، وخلالها، وفي مداولاتهم؛ على سبيل المثال، بحث ولي عهد المملكة العربية السعودية، الأمير عبدالله، مع المسؤولين المصريين، في اثناء زيارته للقاهرة، في ٨/٥/١٩٩٠، في «الاتصالات المصرية ـ السعودية مع الادارة الأميركية لدفع الولايات المتحدة [الاميركية] الى اتخاذ خطوات أكثر فاعلية، وتبنّي خطة سلام شامل تأتي خطة وزير الخارجية الأميركية، جيمس بيكر، في اطارها، لئلا تكون هذه الخطة عملاً سياسياً محدوداً، يعتبر عقد حوار فلسطيني ـ اسرائيلي في القاهرة الانجاز الوحيد المطلوب؛ وأُثير، في هذا المجال، موضوع ارسال وفد عربي، على مستوى عال، بقرار من القمة العربية... الى واشنطن لابلاغ الموقف العربي اليها» (**الحياة**، ٩/٥/١٩٩٠).

بدوره، أرسل وزير الخارجية الأميركية، بيكر، الى الأمين العام للجامعة العربية، الشاذلي القليبي، رسالة، من بين ما طلب فيها، «تجاوز المواقف المتخذة في القمة الأخيرة بالدار البيضاء... وذلك باقرار مبدأ السلام مع اسرائيل من خلال المفاوضات... [و] عدم الخلط بين مسألة المستوطنات ومسألة الهجرة الى اسرائيل... وان لا تصدر [القمة] أي بيان قد يعدّ محاولة للوقوف ضد حق اليهود السوفيات في الهجرة، او ضد مصلحة اسرائيل الأساسية في قبولهم داخل اسرائيل ذاتها... [و] عدم انتقاد الولايات المتحدة بالاسم، كما حدث في قمة الدار البيضاء» (نص الرسالة في **الثورة**، بغداد، ٢٤/٥/١٩٩٠، ص ١ و٧). وقد نشر العراقيون نصّ الرسالة خلال مداولات وزراء الخارجيات العرب التمهيدية للقمة، وذلك للتأثير في الحوار الذي حكم تلك المداولات حول وجوب استخدام لهجة مخفضة ازاء الولايات المتحدة الاميركية، أو استخدام لهجة واضحة تتناسب مع الموقف الأميركي. وقد قادت مصر الاتجاه الأول، في حين قاد العراق الاتجاه الثاني (**الحياة**، ٢٤/٥/١٩٩٠). وقال أحد أعضاء الوفد العراقي في احدى الجلسات: «ان واشنطن تعامل الزعماء العرب ' كتلاميذ مدرسة ابتدائية ' » (**المصدر نفسه**). وفي اطار تبادل الضغط المعنوي بين الاتجاهين، آنفي الذكر، صرّح الرئيس المصري، حسني مبارك، بأنه تلقّى اتصالاً هاتفياً من الرئيس الأميركي، جورج بوش، «أكد فيها ان الولايات المتحدة الأميركية بدأت في اتخاذ الاجراءات لفتح ابوابها أمام المهاجرين اليهود» (**الاهرام**، ٢٤/٥/١٩٩٠). لكن وزير الخارجية الأميركية، جيمس بيكر نفى ذلك، وقال: «على حدّ علمي ان الرئيس [بوش] لم يعرض أخذ المزيد من اليهود السوفيات» (**الحياة**، ٢٤/٥/١٩٩٠)؛ كما أجرى بيكر، خلال انعقاد القمة العربية، اتصالاً مع وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، أعرب، خلاله، عن أمل واشنطن في «ان يوافق القادة العرب في بغداد، وتوافق اسرائيل، على قيام السكرتير العام للأمم المتحدة بايفاد بعثة تقصّي الحقائق في الأراضي المحتلة، على ان تقدم تقريراً الى السكرتير العام؛ وان هذا ما سوف تؤكده أميركا في مجلس الأمن» (**الأهرام**، ٢٩/٥/١٩٩٠)، وذلك للتأثير في مداولات مجلس الأمن الدولي الذي يبحث في مطالب فلسطين بوجوب توفير الحماية الدولية للفلسطينيين تحت الاحتلال.

مقابل محاولة الاملاء الأميركية، كان الحضور السوفياتي في مداولات القادة العرب غير مثار جدل، سواء في اجتماعات وزراء الخارجيات العرب، أو في مداولات القادة. فقد أرسلت القيادة السوفياتية الى الأمين العام للجامعة العربية رسالة «أكدت فيها انها اتخذت قرارات تعطي بموجبها للمهاجرين اليهود جواز سفر بدلاً من وثيقة السفر المؤقتة؛ كما تعطيه حق العودة الى الاتحاد السوفياتي، اذا أراد... [و] انها تدرس اجراءات أخرى؛ وأعلنت عدم شرعية توطين اليهود في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧؛ واعتبرت ذلك التوطين مناورة لسد طريق السلام... [وأكدت التمسّك] بالمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط» (**الحياة**، ٢٤/٥/١٩٩٠)؛ كما أرسل الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، رسالة الى القمة، جاء فيها: «ان الوضع في الشرق الأوسط، كما يقلقكم، يقلقنا، أيضاً، قلقاً كبيراً؛ فغياب التسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي يحمل في طياته مخاطر أكبر، بسبب تراكم الأسلحة في المنطقة وظهور أسلحة الدمار الشامل فيها» (نص رسالة غورباتشيوف في **المصدر نفسه**، ٢٩/٥/١٩٩٠، ص ١ و٧). وحول هجرة اليهود السوفيات، قال ان الاتحاد السوفياتي سيتخذ «الاجراءات في شأن هذه القضية، سواء من خلال الأمم المتحدة، أو علاقاته الثنائية، وذلك من أجل وضع حاجز متين في طريق الخطط التوسعية لتل ـ ابيب؛ كذلك من أجل الّا تنتهك الحقوق المشروعة للعرب في اطار احترام حقوق الانسان المعترف بها دولياً... [و] سنعمل، بثبات، لوقف الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، وسنعمل، أيضاً، على تأمين حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره» (**المصدر نفسه**). وأعرب، في الرسالة، عن اعتقاده «بأن من الضروري العمل على عقد المؤتمر الدولي الخاص بالشرق الأوسط، وتحضيره على أساس مبادىء توازن المصالح ومراعاة الشرعية الدولية بكل دقة، وبالمشاركة النشطة لآليات الأمم المتحدة» (**المصدر نفسه**).

على ذلك، علّق أحد المراقبين العرب قائلاً، ان «القمة العربية... هي، في النهاية، قمة دولية، لكونها ترتبط بالوضع الدولي الجديد، خصوصاً عشية القمة الأخرى المقررة في واشنطن... بين الرئيس الأميركي جورج بوش والرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف... وهنا تبرز أهمية الرسالة التي وصفها البعض بأنها رسالة أوامر من الرئيس بوش الى القادة العرب... والرسالة الأخرى التي وصفها البعض الآخر بأنها رسالة اعتذار من الرئيس غورباتشيوف اليهم... وهكذا يكون الملوك والرؤساء العرب، في قمّتهم... أشبه بوزراء الخارجية لدى الدولتين العظميين، وتكون قراراتهم أشبه بتحضيرات اللحظة الأخيرة لقمة الرئيسين، الأميركي والسوفياتي... وقمتهم [العرب]... تستطيع ان تكون قمة دولية فعلاً، بمعنى ان تضع قضاياهم في صلب أعمال قمة واشنطن؛ كما تستطيع ان تكون قمة أميركية فعلاً، بمعنى اعلان السمع والطاعة لأوامر بوش، وادارة الأذن الصمّاء لكل اعتذارات غورباتشيوف؛ الّا اذا اختار العرب ان يمدّوا مؤتمرهم، وبالتالي قراراتهم الى ما بعد اختتام قمة واشنطن؛ وساعتها يكونون قد قرّروا، مرة أخرى، الهروب من الامتحان» (محمد مشموشي، **السفير**، ٢٨/٥/١٩٩٠، ص ١). وبذلك، كما قال مراقب آخر، لو حصل، تستمر معادلة ان «اسرائيل (ومعها الولايات المتحدة الاميركية) هي الفاعل، والعرب مفعول به، في كل الأحوال، لا يملك غير معارضة خفيضة الصوت لشروط الفعل الموجّه ضد مصالحه... [فـ] العقيدة التي اصبحت مستتبّة في السياسة الدولية هي ان العرب يعاقبون أصدقاءهم ويكافئون خصومهم» (د. محمد السيد سعيد، **المصدر نفسه**، ص ١١).

مداولات المؤتمر ونتائجه

افتتح مؤتمر القمة العربي أعماله في بغداد، في ٢٨/٥/١٩٩٠، واستمرت أعماله يومين ونصف اليوم. وكان وزراء الخارجيات العرب عقدوا اجتماعين تمهيديين للقمة، يومي ٢٢ و٢٣/٥/١٩٩٠، بحثوا فيهما في جدول الأعمال، ووضعوا مجموعة توصيات أُدرجت تحت خمسة عناوين، هي: «التهديدات ضد العراق وليبيا وضد الأمن القومي العربي بسبب التغلغل الاسرائيلي في افريقيا وحق الدول العربية في استخدام العلم والتكنولوجيا في التنمية؛ [و] تقييم الأوضاع العربية والمتغيرات على الساحة الدولية من منظور الأمن القومي العربي؛ [و] تطورات القضية الفلسطينية

في ما يتعلق بالهجرة اليهودية الى فلسطين وبقية الأراضي المحتلة والانتفاضة والعمل السياسي؛ [و] الوضع الراهن بين العراق وايران؛ [و] التضامن العربي مع الأردن ودعم صموده» (**القدس العربي**، لندن، ٢٥/٥/١٩٩٠). وقد أثير خلاف، في اجتماعات وزراء الخارجيات العرب، حول صياغة رسالة توجّه الى قمة العملاقين، الأميركي والسوفياتي، حيث ذكر «ان دولاً عربية معتدلة، مثل مصر والسعودية والمغرب، سعت الى التوصّل الى طريقة لتجنّب الدخول في حرب كلامية مع واشنطن... وطالبت بتخفيض لهجة مشروع نص الرسالة العربية المقترحة... [وأُشير] الى ان وزير الخارجية المصرية... عرض وجهات نظر مصر حول التسوية المستندة الى مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والفلسطينيين، من دون ان يأتي على ذكر منظمة التحرير الفلسطينية. واعترض رئيس الوفد الفلسطيني، فاروق القدومي، الذي قال ان واشنطن تطلب من العرب التخلي عن كل أوراقهم التفاوضية، من دون ان تعرض شيئاً بالمقابل» (**السفير**، ٢٤/٥/١٩٩٠). وقال مندوبون مشاركون ان وزراء الخارجيات أخفقوا في الاتفاق على نص الرسالة، وأحالوا الأمر الى القمة (**المصدر نفسه**). ولم يكن الحال افضل في اجتماعات القمة، حيث كان هذا الأمر احدى نقاط المداولات في اليوم الثاني (الجلسات مغلقة)؛ وظلت، حسب مصادر صحفية، «الخلافات في وجهات النظر بين الاتجاهين الرئيسين في القمة على الموقف من الولايات المتحدة الاميركية»، وعكست المناقشات «تبايناً في أسلوب التعامل مع المخاطر التي تتهدد الأمن القومي العربي» (**الحياة**، ٣٠/٥/١٩٩٠).

هذه التباينات في أسلوب التعامل مع الولايات المتحدة الاميركية والتهديدات للأمن القومي العربي برزت في كلمات الافتتاح. ففي حين أعلن الرئيس العراقي، صدام حسين، ان «لا تنازل عن تحرير فلسطين»؛ وطالب بأن يقال للولايات المتحدة الاميركية «انها لا يمكن ان تواصل هذه السياسة في الوقت الذي تدّعي... الصداقة للعرب» (من كلمة الرئيس صدام حسين في **الحياة**، ٢٩/٥/١٩٩٠، ص ٣)؛ قال الرئيس مبارك، انه لمس «توجّهاً... لدى القيادة الأميركية، والرئيس بوش شخصياً... بحيث يمكن ان نتوقع ان تسفر الأشهر القادمة عن مجموعة من الخطوات... للحدّ من الآثار السلبية لتلك الهجرة [اليهودية]... واذا لم تتحقق توقعاتنا وآمالنا... فاننا لا نقف أمام هذا التحدي مسلوبي الارادة» (من كلمة الرئيس مبارك، في **المصدر نفسه**، ٢٩/٥/١٩٩٠، ص ٤). ووقف الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مع موقف العراق، وطالب بـ «استخدام كل الأسلحة، بما فيها سلاح العقوبات وسلاح المقاطعة الاقتصادية والضغط السياسي، والمعنوي، على الدول والمؤسسات والشركات التي تشارك في عملية الاعتداء على الأرض العربية والحق العربي... [وطالب] الولايات المتحدة الاميركية بالتخلص من المراوغة، والمماطلة، والغموض، والالتباس الذي يحيط بموقفها من مسألة السلام في الشرق الأوسط... [و] بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستقلاله الوطني» (من كلمة عرفات في **المصدر نفسه**، ٢٩/٥/١٩٩٠، ص ٤). أمّا الملك الاردني حسين، فبعد ان استعرض، في كلمته، حجم المخاطر التي تتهدّد فلسطين والاردن والدول العربية، وربط بين الانعكاس المتبادل بين الوضعين، الفلسطيني والأردني، وترابطهما، حذّر من ضياع الأردن، ما لم يتلقّ الدعم الكافي من أشقائه، «بحيث يتمكّن من الصمود العسكري، الى ان يصله الدعم العسكري» (من كلمة الملك حسين في **المصدر نفسه**، ٢٩/٥/١٩٩٠، ص ٣).

هذا التباين في الاجتهاد حول السبل الواجب اتباعها لمواجهة التحديات التي تتهدد الأمن القومي العربي لم يمنع الملوك والرؤساء والأمراء العرب من التوصّل الى اتفاق حول القرارات الواجب اتخاذها لمواجهة هذه التحديات. وقد غطت القرارات المتخذة كافة نقاط جدول أعمال القمة، وظهرت في بيانها الختامي. ففي مجال التضامن مع ليبيا ضد التهديدات الأميركية، دان القرار تلك التهديدات واستنكر استمرار الحصار الاقتصادي الأميركي لليبيا، وأكد تضامن الدول العربية معها. وبالنسبة الى العراق، جاءت القرارات لتؤكد تضامن الدول العربية الفعّال مع العراق، وعلى حقه في حماية أمنه الوطني، وحقه وحق الدول العربية في الرد على العدوان، واستنكرت الحملات الاعلامية،

والسياسية، واجراءات الحظر العلمي والتكنولوجي الموجّهة ضد العراق. كما دعا المؤتمر الى مواصلة اقرار السلام الشامل، والدائم، بين العراق وايران. ووضعت القرارات توجهات لمواجهة التغلغل الاسرائيلي في افريقيا. وقرّرت وضع استراتيجية عربية لاستخدام العلم والتكنولوجيا ورصد المخططات العدوانية ضد الأمة العربية، بما في ذلك قضايا الهجرة اليهودية الى فلسطين والتسلّح النووي الاسرائيلي. أمّا بالنسبة الى القضية الفلسطينية، فقد أكدت القرارات التزام الدول العربية بتنفيذ قرارات الدعم الخاصة بالانتفاضة في كافة المجالات المادية، والاعلامية، والسياسية، ومن ذلك تنشيط اللجنة السباعية العربية، والمطالبة بوضع المناطق الفلسطينية المحتلة تحت الاشراف الدولي المؤقت لحماية الشعب الفلسطيني ووضع حدّ لجرائم الاحتلال الاسرائيلي؛ كما قررت جملة اجراءات لمواجهة الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة، وربط سياساتها وعلاقاتها مع الدول الأخرى بمواقفها من مسألة الهجرة (انظر نص البيان الختامي للقمة في «وثائق» هذا العدد، ص ١٥١ ـ ١٥٦).

وهكذا أرضت القمة، بقراراتها، جميع من حضرها. فقد قال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد: «ان قمة بغداد من أنجح القمم العربية، ومن أكثرها فائدة، وانها حققت جميع الأهداف المرجوة منها... [و] أمامنا تحديات قادمة، وقد وضعنا لها استراتيجية عمل سيتم اعلانها خلال المرحلة المقبلة... [وان] المؤتمر أرسى قاعدة هامة، هي ان القمة العربية أصبحت مؤسسة، وستعقد بصفة دورية في القاهرة، وفي تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام» (**الاهرام**، ٣١/٥/١٩٩٠، ص ١). وفي كلمته الختامية، نيابة عن دول مجلس التعاون الخليجي، قال أمير دولة الكويت: «ان احوال، وتطلعات، شعوبنا توحي الينا بأهمية مثل هذه اللقاءات السامية؛ ولعله أجدى حين تعقد بانتظام؛ وهو ما أجمعت عليه آراؤنا في هذا الجمع؛ كما ان بلورة جهودنا المشتركة تمثّلت في القرارات والمواقف التي توصّلنا اليها» (**المصدر نفسه**، ص ٥). وأعرب وزير الخارجية السعودية، الأمير سعود الفيصل، «عن ارتياحه للقرارات التي توصل اليها القادة العرب... [حيث] البيان الختامي يعكس النتائج الايجابية التي توصل اليها المؤتمر» (**المصدر نفسه**، ص ٥). وقال الرئيس العراقي: «ان الزعماء العرب ازدادوا طولاً بعد مؤتمر القمة... وذلك بسبب ما تحقق من نتائج... [وان] الدروس الانسانية لهذا المؤتمر كانت عميقة... [و] قراراته مهمّة جداً؛ وان النجاح الذي تحقق كان بسبب الاعتماد على الحوار الأخوي، الصريح والمباشر... [وهو] ناجح بكل المقاييس» (**المصدر نفسه**، ص ٥). أمّا الرئيس الفلسطيني، عرفات، فقد أعلن «ان قرارات مؤتمر قمة بغداد تمثل نقطة تحوّل في التاريخ العربي؛ وان آثارها ستنعكس على كل المنطقة وعلى الامة العربية... [فـ] قرارات بغداد جاءت لصالح الانتفاضة الفلسطينية... [و] هذه القرارات تعبّر عن تضامن جميع الدول العربية وتأييدها لانتفاضة الحجارة». وأعرب عن أمله في عقد قمة عربية في القدس التي ستكون عاصمة لدولة فلسطين. وألقى الرئيس معمّر القذافي كلمته باسم مجلس التعاون المغاربي، وقال: «لقد شعرت بأن مؤتمر بغداد مؤتمر ايجابي؛ وكنت أخشى ان تكون المؤتمرات التي بعد مؤتمر الدار البيضاء، مؤتمرات [متشابهة]؛ ولكن هذا المؤتمر اعتبره مؤتمراً فوق الصفر؛ اذ صحّح المؤتمر ما سبق ان اعتبرته ضعفاً عربياً... جماعياً، في الدار البيضاء... [فـ] ارادة التحدي أصبحت أقوى، لجعل هذا المؤتمر مؤتمراً ناجحاً» (**المصدر نفسه**، ص ٥).

أحمد شاهين

تدويل الحل

شهد الشهر الماضي تزايداً في الاحتكاك والمصادمة بين تروس ومحاور مختلفة. ولقد اجتمعت اسباب كثيرة لتجعل من هذا الاحتكاك وتلك المصادمة عنواناً اندرجت تحته فاعليات البحث في مخرج لجمود المسيرة السلمية في المنطقة. وفي اطار هذا العنوان العريض، جاءت مجموعة مستجدّات متفاوتة في الاهمية، لتعكس، في المحصلة، آفاق المرحلة المقبلة.

واذا كان الامر كذلك، فانه يتعيّن علينا رصد، ومتابعة، هذه المستجدات التي تبلورت في محاور ثلاثة، هي على التوالي: اولاً، تفعيل الدور السوفياتي في المنطقة؛ وثانياً، العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية التي بات يشوبها قدر لا بأس به من الاختلاف، انْ لم نقل التوتر؛ واخيراً، السعي الفلسطيني الى التمسك بمطلب الحماية الدولية كاحدى الوسائل للاقتراب، اكثر فأكثر، من فكرة المؤتمر الدولي.

تنشيط الدور السوفياتي

بصرف النظر عن الخط الذي تبنّاه الاتحاد السوفياتي في شرح رأيه، في صدد الهجرة اليهودية الى اسرائيل، لمن يعنيهم الامر من العرب، والذي تميّز بالجمود، فان الشعور الذي ساد، خلال الشهر الماضي، دلّل على ان الكرملين ما زال، على الرغم من كل التغييرات في سياسته الشرق أوسطية، يرى ان مصالحه في المنطقة تقتضي الابقاء على علاقات ودّية مع العرب، في اطار ما يصفه بـ «توازن المصالح».

ولكي تتجنّب موسكو صفة «اللامبالاة» التي اتّسمت بها سياساتها ردحاً من الزمن، اخذت تصعّد من لهجتها ازاء الجهود الدبلوماسية المبذولة لايجاد حل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. في هذا السياق، رأى السفير السوفياتي لدى سوريا، الكسندر زوتوف، ان جهود بعض الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الاميركية لايجاد حل في الشرق الاوسط «لم تعط نتائج ملموسة»، في اشارة واضحة الى مبادرة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، «بسبب المواقف المتطرفة لاسرائيل، ونقص حزم الولايات المتحدة الاميركية لدفع عملية السلام» الى أمام (**السفير**، بيروت، ٣/٥/١٩٩٠).

غير ان الامر الاكثر وضوحاً في التباعد بين الموقفين، السوفياتي والاميركي، هو ما كشفته محادثات وزير الخارجية الاميركية مع نظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، في موسكو، مطلع الشهر الماضي. فقد أكدت مصادر دبلوماسية مطلعة ان الجانب الاميركي تطرّق الى ملف التسوية في الشرق الاوسط من زاوية هجرة اليهود السوفيات فقط، مركزاً على النقطتين الآتيتين: اولاهما، توسيع هامش الهجرة اليهودية، من طريق تعزيز خطوط الهجرة بين موسكو وعواصم اوروبا الشرقية؛ وثانيتهما، اقامة خط جوي للهجرة المباشرة بين موسكو وتل ـ ابيب. أمّا الجانب السوفياتي، فقد أكد، في هذا السياق، التزامه مبدأ المحافظة على حقوق الانسان، مشدداً، في المقابل، على النقاط الآتية: اولاً، رفض اي اقتراح يرمي الى اقامة خط جوي مباشر لتنظيم الهجرة بين موسكو وتل ـ ابيب؛ ثانياً، التحذير من جعل حقوق اليهود السوفيات في الهجرة مدخلاً للنيل من حق الشعب الفلسطيني في ارضه ودولته المستقلة؛ ثالثاً، رفض اي اتجاه يرمي الى الاساءة لسمعة الاتحاد السوفياتي واستعداء المجموعة العربية عليه (**المصدر نفسه**، ٢٦/٥/١٩٩٠).

وكشفت تلك المصادر الدبلوماسية نفسها عن ان شيفاردنادزه اقترح على نظيره الاميركي اصدار «اعلان مشترك» خاص بموضوع هجرة اليهود السوفيات، يقوم على اعتراف الدولتين العظميين بحق المواطنين اليهود في التنقل والهجرة الى

حيث يشاءون، على ان لا يكون هذا الحق على حساب حق الشعب الفلسطيني وحقوق الشعوب العربية الاخرى. وفي الاقتراح السوفياتي، ايضاً، دعوة صريحة الى رفض توطين اليهود السوفيات في الارض المحتلة (**المصدر نفسه**).

بيد ان هذا الاقتراح لم يلق اي تجاوب اميركي. فقد رفض بيكر القيام بمبادرات جديدة في المنطقة، واصدار بيان مشترك خاص بالتسوية. وامتنع المسؤول الاميركي، عملياً، عن البحث في مشكلة الشرق الاوسط، وحوّل القضية، بمجملها، الى حديث عن ضرورة تسهيل اجراءات هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، بفتح خط جوي مباشر بين موسكو وتل ـ ابيب. اضافة الى هذا وذاك، رفض بيكر اقتراحاً سوفياتياً لاصدار بيان مشترك يدين التوطين في الارض المحتلة. كذلك لم يردّ، سلباً او ايجاباً، على طلب نظيره السوفياتي ان تزيد واشنطن عدد المهاجرين اليهود السوفيات الراغبين في التوجه الى الولايات المتحدة الاميركية (**نيويورك تايمز**، ٢٦ ـ ٢٧/٥/١٩٩٠).

واذا ما اعتبرنا الرأي القائل ان موسكو تتحمّل قسطها من مسؤولية ما آل اليه الحال صحيحاً، فان الخط الذي تبنّته في شرح رأيها لواشنطن تميّز بالاصرار على ان المسألة لا تعدو كونها اعلنت رسمياً معارضتها توطين المهاجرين السوفيات في الارض المحتلة، ودعت الى عقد جلسة لمجلس الامن الدولي للبحث في الامر، وانما الى إمكان اللجوء الى البحث في خيارات بديلة، من بينها، مثلاً، ما اكده شيفاردنادزه في رسالة بعث بها الى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، من دعم موسكو للجهود الرامية الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، معتبراً ان الجهود لعقد هذا المؤتمر يمليها «تعثّر» المساعي لتنظيم حوار فلسطيني ـ اسرائيلي (**النهار**، بيروت، ١٤/٥/١٩٩٠).

موسكو لم توصد الباب في وجه خيار المؤتمر الدولي؛ لكنها، في الوقت عينه، لم تشرعه. هذا على الاقل ما أكدته رسالة الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، الى الزعماء العرب المشاركين في قمة بغداد العربية الطارئة، حيث اشار فيها الى ضرورة العمل على «عقد المؤتمر الدولي الخاص بالشرق الاوسط، وتحضيره على اساس مبادىء توازن المصالح ومراعاة الشرعية الدولية، بكل دقّة، وبالمشاركة النشطة لآليات الامم المتحدة» (**الحياة**، لندن، ٢٩/٥/١٩٩٠).

وكان من الطبيعي، في ضوء ذلك، ان تصعدّ موسكو من لهجتها. فقد رأت وكالة «نوفوستي» السوفياتية، في تحليل لها للوضع العربي قبيل عقد قمة بغداد، «ان هذه القمة يمكن ان تكون عاملاً مهمّاً لتضافر جهود البلدان العربية، التي ترمي الى استثمار الظروف المناسبة، بأقصى درجة، من اجل تحريك قضية التسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، ويتوفر لهذا الغرض الكثير من الفرص، اذا ما تمّ الاتفاق على صيغة موقف متعدد الخيارات من حل القضية، واستخدام طرق متنوعة، ابتداء من محاولة اجراء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي، وحتى تنظيم لقاء للاطراف العربية الخمسة المتورطة في النزاع» (**السفير**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

وبغية ربط الماضي بالحاضر، استذكرت الوكالة اتفاق الدول العربية، في العالم الماضي، «للمرة الاولى، على صيغة واحدة لتسوية نزاع الشرق الاوسط، على اساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، وتأمين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وضمان أمن جميع بلدان المنطقة». كما حظيت بالتأييد «قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، والمبادرة الفلسطينية السلمية. وانجز العالم العربي، بذلك، خطوة كبيرة، على طريق التسوية العملية للنزاع في الشرق الاوسط، بالوسائل السياسية مع مراعاة مصالح الاطراف المتورطة فيه كافة. وان اي محاولة تجرى، الآن، لاتهام العرب بالافتقار الى الروح البنّاءة في الموقف من قضية الشرق الاوسط، ناهيك عن التطرف والتحامل على جهات معينّة من المشاركين في مسيرة السلام، انما تعرّي سوء نيّة اولئك الذين لا يزالون يحلمون، في اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، بالحصول على منافع من جانب واحد، واعاقة احلال سلام عادل في الشرق الاوسط، وزيفهم السياسي» (**المصدر نفسه**).

لكن على الرغم من لهجة التصعيد هذه، فثمة اشارات برزت في رسالة غورباتشيوف ألمحت الى ان لا رجوع عن حق اليهود في الهجرة. بيد انها اكدت، في المقابل، ان التصرفات الاسرائيلية بشأن توطين

المهاجرين في الارض المحتلة «غير شرعية»، واعتبرها مناورة لسد الطريق امام الحل، واحباط امكان التوصل الى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية؛ كما اعتبرها تستهدف الاضرار بالعلاقات السوفياتية ـ العربية («الحياة»، **مصدر سبق ذكره**).

كيف يمكن التصدي، سوفياتياً، لمشكلة المهاجرين اليهود السوفيات الى اسرائيل؟ في هذا الصدد، قال شيفاردنادزه انه طلب من واشنطن زيادة حصة الهجرة للمواطنين السوفيات، وخاصة اليهود. واضاف انه ابلغ الى الوزير بيكر انه ينبغي ان تمارس الدولتان ضغطاً على اسرائيل لايقاف توطين اليهود السوفيات في الارض المحتلة؛ ولكنه قال ان من الممكن التخفيف من حدّة هذه المشكلة، اذا ما زادت واشنطن حصتها من الهجرة (**المصدر نفسه**، ٢١/٥/١٩٩٠). ومن جهته، اشار السفير السوفياتي المتجول، ايغور اندروبوف، الى ان البرلمان السوفياتي على وشك «اقرار قانون يمنح المهاجرين السوفيات، بمن فيهم اليهود، الذين يتوجّهون الى اسرائيل حق العودة الى الاتحاد السوفياتي، ويسمح لهم بالاحتفاظ بجوازات سفرهم» (**النهار**، ١٤/٥/١٩٩٠).

في ضوء ذلك كله، يبدو ان ما في ذهن موسكو من احتمالات، في هذه المرحلة، هو احتواء الضرر الذي لحق بها، وبمواقفها، عبر وسيلتين: الاولى، استبدال الـ «لا» للمبادرة الاميركية بطرح بدائل تجعل من الصعب اتهامها بتحدّي واشنطن؛ والثانية، توسيع حلقة التأييد لاطروحاتها، لا سيما تلك المتعلقة بمشاركتها في البحث في حل لأزمة المنطقة.

ثغرة في الجدار

اتفق الكثيرون في الاوساط الرسمية الاميركية، وخارجها، على ان العلاقات بين واشنطن وتل ـ ابيب مرّت، خلال الشهر الماضي، بمرحلة صعبة جديدة، وصلت، في بعض الاحيان، الى حدّ التوتر، اثر استمرار تل ـ ابيب في رفض مبادرة بيكر المتّصلة بترتيب حوار فلسطيني ـ اسرائيلي في القاهرة، كبداية لتسوية سياسية؛ وتصاعدت الخلافات اثر مجزرة ريشون لتسيون والقرار الاميركي قبول البحث في امكان ارسال مراقبين من الامم المتحدة الى الارض المحتلة.

فبعد مناورات طويلة، ومحاولات عديدة للتراجع عن المساعي السلمية، وجد رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، الفرصة الملائمة، عقب فشل منافسه شمعون بيرس في تشكيل حكومة اسرائيلية، فخرج، مطلع الشهر الماضي، معلناً دون اي غموض، رفضه، عملياً، لمبادرة بيكر، بل وسخريته منها، حيث قال، انه «على الرغم من التعاون بين بلاده والولايات المتحدة الاميركية في البحث الصعب عن سلام مع العالم العربي، فانه ليس ضرورياً ان نقبل كل فكرة اميركية... وان قبول مبادرة بيكر أمر مثير للسخرية»، ذلك «ان احداً لا يستطيع ان يطالبنا بقبول اي اقتراح يتقدم به وزير، أيّاً كان ذلك الوزير». وليس من الواجب، في شكل تلقائي، «عقد لقاء فلسطيني ـ اسرائيلي قريباً، وفي القاهرة تحديداً، انّما يمكن عقده لاحقاً في مكان آخر» (**الواشنطن بوست**، ١/٥/١٩٩٠).

المسؤولون في ادارة الرئيس جورج بوش، لم تفاجئهم النتيجة التي تضمّنتها تصريحات شامير؛ الّا ان ما فاجأهم، وزاد في الغضب والاستياء لديهم، تلك «الصلافة» التي تحدث بها شامير، خصوصاً الوزير بيكر، الذي وجد، في تلك التصريحات، علاوة على الاستخفاف بجهوده، تحدياً مباشراً له (**المصدر نفسه**، افتتاحية، ٢/٥/١٩٩٠).

ان اسباب عدم مفاجأة المسؤولين الاميركيين بما جاء في تصريحات شامير، انهم، في الاسابيع الاخيرة، باتوا يدركون المصير الذي تسير نحوه جهود السلام، خصوصاً بعد انهيار الحكومة الاسرائيلية في آذار (مارس) الماضي. وما جرى خلال تلك الاسابيع من خطوات عملية وتحديات اسرائيلية اجهضت مساعي السلام، وفي مقدمها رفض اسرائيل لموقف الادارة الداعي الى عدم اقامة مستوطنات في الارض المحتلة، ومنها القدس الشرقية، بل اقدامها على الشروع في بناء مستوطنات جديدة، واصدار قرارات باقامة عدد جديد من المستوطنات، اضافة الى استمرارها في سياسة القمع والتنكيل ضد الفلسطينيين في الارض المحتلة، والاستمرار في الرفض المطلق لأي دور، مباشر او غير مباشر، لمنظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام، وهو ما لا تعتقد به الادارة الاميركية (لاسلي غيلب، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩ ـ

٢٠/٥/١٩٩٠).

من هنا، وصفت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، تصريحات شامير بأنها «محيّرة»، موضحة ان سبب الحيرة ان الولايات المتحدة الاميركية عملت، عن كثب، مع الحكومة الاسرائيلية في عملية السلام. واضافت، ان الحكومة الاسرائيلية طلبت من الادارة ايجاد شريك فلسطيني من الاراضي المحتلة، للمساعدة في تنفيذ مبادرتها الصادرة في أيار (مايو) الماضي، «وكنا على وشك تحقيق هذا الهدف؛ بل شعرنا بأننا نقترب من التوصّل الى تسمية فلسطينيين من الاراضي [المحتلة]، يكونون مستعدين للتحدث مع اسرائيل في شأن الانتخابات» في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وأوضحت، ان الاسئلة التي قدّمها الوزير بيكر الى الحكومة الاسرائيلية «كانت ستمكّننا من تحقيق ذلك» (**نيويورك تايمز**، ٢/٥/١٩٩٠).

في هذه الاثناء، كانت حكومة الولايات المتحدة الاميركية تتبنّى اسلوب «تراكم النقد» حيال السياسة الاستيطانية الاسرائيلية في الارض المحتلة بصورة عامة، وبخصوص وضع مدينة القدس بصفة خاصة. فمثلاً، لفت الرئيس بوش، لدى استقباله رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، الى ضرورة ان يتحاشى جميع سكان المدينة المقدسة التصرفات التي من شأنها «تهديد التعايش وعملية السلام» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٥ ـ ٦/٥/١٩٩٠). وفي السياق عينه، صرح الناطق باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، بأن الرئيس الاميركي يرى «ان على اليهود، وغير اليهود، في القدس ان يتصرّفوا في طريقة لا تهدّد ضيافة المدينة، ولا تهدد، في أي شكل، فرص عملية السلام». وذكرّ بالموقف الاميركي الرافض لاقامة المستوطنات في الارض المحتلة العام ١٩٦٧، والمؤيد لوجود قدس موحّدة، يتحدد وضعها النهائي عبر مفاوضات (**نيويورك تايمز**، ٧/٥/١٩٩٠).

وكمثل آخر على الانتقاد، وانْ بصورة غير مباشرة، دعا نائب الرئيس الاميركي، دان كويل، في كلمة القاها في معهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط، الى «ضرورة الاستمرار في عملية السلام لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي على اساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الارض في مقابل السلام، ومن خلال مفاوضات يجب ان ترتكز على هذا المبدأ» (**الواشنطن بوست**، ٣/٥/١٩٩٠).

من جهته، اكد وزير الخارجية، بيكر، ان واشنطن ملتزمة السعي الى تحريك الوضع في الشرق الاوسط عبر مبادرته، لكنه اوضح ان «المأزق الحالي نجم عن الازمة الداخلية» الحكومية في اسرائيل، مشيراً الى ان اي تقدم في عملية السلام يرتبط «بقيام حكومة اسرائيلية تقبل بالتفاوض مع الفلسطينيين» (**الحياة**، ٥ ـ ٦/٥/١٩٩٠)؛ فيما شكّك السيناتور روبرت دول في منح اسرائيل ضمانات لقروض الاسكان بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، قائلاً: «انها ستكون مكلفة للولايات المتحدة الاميركية»، وتعد بمثابة «شيك على بياض» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤/٥/١٩٩٠).

هذه النبرة، بما انطوت عليه من استياء ورفض للسياسة الاسرائيلية الحالية، جعلت من وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، ان يؤكد، في الكنيست، لدى بدء الدورة البرلمانية الصيفية، وجود «خلافات بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية». وقال: «هناك خلافات بين الطرفين؛ فنحن لا ننظر، دائماً، بالطريقة عينها الى سبل دفع عملية السلام»؛ واضاف: «نحن، أيضاً، معارضون لأي حوار بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية، لأنها تشكّل العائق الرئيس امام اجراء انتخابات حقيقية في الارض [المحتلة]» (**جيروزاليم بوست**، ٨/٥/١٩٩٠).

ولكي يرفع من مستوى الخلاف، طلب ارنس من الولايات المتحدة الاميركية معارضة أي قرار في مجلس الامن «يحدّ من الهجرة اليهودية الى اسرائيل»؛ وعارض أي «تنسيق» بين واشنطن والدول العربية لاعداد قرار يتعلّق بهجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل. وكرّر ان علاقات بلاده مع الادارة الاميركية «متوتّرة فعلاً؛ ويزيد في توتّرها انتقاد واشنطن للسياسة الاسرائيلية في ما يتعلق بتوطين اليهود في الارض المحتلة». وأضاف: «لدينا خلافات مع الولايات المتحدة الاميركية في شأن مواضيع معيّنة منذ سنوات عدة»، ومع هذه الادارة، بالذات، «في كل ما يتعلّق بالاستيطان» (**المصدر نفسه**، ١٠/٥/١٩٩٠).

وبالطبع، لم تستطع الادارة تعمّد الترفّع، على الاقل علناً، عن تصريحات ارنس، أو ان تدفن رأسها في الرمال. من هنا، وصفت الناطقة باسم الخارجية، تتوايلر، هذه التصريحات بأنها «تثير البلبلة». وقالت: «ان ارنس يعرف جيداً موقف الادارة من هجرة اليهود». وأكدت، في معرض ردّها على الحملة الاسرائيلية على السياسة الاميركية، ان واشنطن تؤيد، بقوة، هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي؛ كما تؤيد عملية استيعابهم في اسرائيل، وهي أكدت تأييدها لاتخاذ خطوات تهدف الى تسهيل هذه الهجرة، وتسريعها، بما في ذلك فتح خط جوي مباشر بين موسكو وتل ـ أبيب. وقالت: «ان الادارة تريد ان ترى استمرار الهجرة، وتعارض جهود أي كان لوقفها. لكننا نفرّق بين استيعاب اليهود السوفيات في اسرائيل، وبين انتقالهم الى الاراضي المحتلة». وأشارت الى ان الحكومة الاسرائيلية «تعلم جيداً قلق الولايات المتحدة الاميركية حيال انتقال اليهود السوفيات الى الاراضي المحتلة». وبالنسبة الى اجتماعات مجلس الامن في شأن هجرة اليهود السوفيات، قالت تتوايلر، انه «تمّ تأجيل موعد المناقشة والتصويت على قرار بهذا المعنى»، ولا توجد، في الوقت الحاضر، «أي مناقشة للموضوع في مجلس الامن؛ كما لا يوجد أي مشروع قرار نهائي قيد الدرس». وفي معرض ردّها على سؤال يتعلّق بتدهور العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، قالت: «ان لا ضرورة لمراجعة العلاقات بين الدولتين؛ فاسرائيل صديق قريب وحليف قوي وعلاقاتنا الثنائية متينة»؛ لكنها أضافت: «كما في أي صداقة قوية يحصل اختلاف في الرأي، في بعض المسائل؛ ولكن ذلك يجب ان يعالج بطريقة مقبولة من الجانبين» (**الحياة**، ١١/٥/١٩٩٠).

فعبارة «اختلاف في الرأي» اصبحت العبارة المعتادة في التصريحات الاميركية. وقد تجلّى هذا الوجه، غير مرة، في عملية التفاوض الاميركية ـ العربية في دهاليز هيئة الامم المتحدة، حيث فاجأ الوفد الاميركي لدى المنظمة الدولية المجموعة العربية بتقديمه تعديلات على قرار في شأن التوطين والمستوطنات في الارض المحتلة. وأبرز ما انطوت عليه هذه التعديلات هو استبدال ما ورد في النص ان التوطين والاستيطان والمستوطنات في الارض المحتلة «غير شرعي»، بعبارة انه «مخالف» للقوانين والالتزامات الدولية (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٩/٥/١٩٩٠، ص ١ وص ٤).

وقد عكس تقديم هذه التعديلات، في رأي عدد من المراقبين المتابعين، اهتمام الادارة الاميركية بألّا تتبنّى موقفاً يمكن تفسيره، في العالم العربي، بأنه معادٍ للحقوق الفلسطينية، في الوقت الذي تسعى الى الاستمرار في موقف «اللاموقف» من مسألة المستوطنات، علماً بأنها تعتبرها تعرقل عملية السلام؛ ولكنها تتجنّب تبنّي موقف من شرعيتها أو عدم شرعيتها. وفي اعتقاد هؤلاء المراقبين انفسهم، انه بينما اعتبرت ادارة الرئيس الاسبق، جيمي كارتر، المستوطنات غير شرعية، واكتفت ادارة الرئيس السابق، رونالد ريغان، باعتبارها عائقاً في وجه السلام، فان الصيغة المقترحة في التعديلات الاميركية الاخيرة، هي بمثابة موقف جديد لادارة بوش، لاعتبارها المستوطنات امراً «مخالفاً» للقوانين الدولية (**نيوزويك**، ١٤/٥/١٩٩٠، ص ٢٦ ـ ٢٧؛ وجاكسون ديهل، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١/٥/١٩٩٠).

ومهما كان التعبير في موقف ادارة بوش من الاستيطان ضئيلاً، فان واشنطن تراجعت عن موافقتها المسبقة على المشروع، وانّ بعثتها لدى الامم المتحدة ماطلت، مجدداً، بحجة عدم توفّر التعليمات للردّ على الطلب العربي بموقف واضح من المشروع الانتقالي (**الحياة**، ١٦/٥/١٩٩٠).

ولكن لم يكد يمضي بعض من الوقت، حتى أُدخلت العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية مرحلة صعبة جديدة اثر مجزرة ريشون لتسيون والقرار الاميركي قبول البحث في امكان ارسال مراقبين تابعين للامم المتحدة الى الارض المحتلة.

في البداية، حضّت الولايات المتحدة الاميركية اسرائيل على «لجم جماح جنودها». وأفادت وزارة الخارجية الاميركية بأنها «تأسف للحادث»، وناشدت «الاسرائيليين والفلسطينيين التزام الهدوء». وقالت الناطقة باسمها، سوندرا مكارثي، في بيان: «لقد أحزننا سقوط هؤلاء القتلى والجرحى؛ وندعو الجيش الاسرائيلي الى ممارسة ضبط النفس، وجميع الاطراف الى بذل الجهود لتقليل

التوتر»؛ وأضافت: «نحن ندين هذه المأساة التي لا معنى لها» (**المصدر نفسه**، ٢٢/٥/١٩٩٠).

في خلال ذلك، خلص عدد من المراقبين، في العاصمة الاميركية، الى التأكيد ان هذه الاحداث، والنيران التي أشعلتها في مشاعر المواطنين الفلسطينيين، فاجأت كبار المسؤولين الاميركيين، الذين قالوا ان المذبحة في اسرائيل ضد العمّال الفلسطينيين هي من النوع الذي لا يمكن لأحد ان يتوقعه. كما جاء كلام الناطق بلسان وزارة الخارجية، ريتشارد باوتشر، ليظهر، من جهة، مدى انزعاج الرئيس بوش، ووزير خارجيته، بيكر، من التصرّفات الاسرائيلية، خصوصاً رفض الحكومة الموافقة على مبادرة بيكر لقيام حوار فلسطيني ـ اسرائيلي؛ ومن جهة أخرى، مدى الاحباط الذي يعاني منه المسؤولون الاميركيون، لعدم قدرتهم على التأثير في الاحداث من اجل «دفع عملية السلام الى أمام» (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٢٢/٥/١٩٩٠). وفي هذا الاطار، فسّر المراقبون أنفسهم ربط باوتشر العنف الحاصل في الارض المحتلة برفض اسرائيل المبادرة الاميركية، من اجل قيام الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي (**المصدر نفسه**٢٣/٥/١٩٩٠).

وبالفعل، فقد دعا الرئيس بوش، في مؤتمر صحافي، القوات الاسرائيلية الى ضبط النفس، «لأنني قلق من الوضع هناك، ومضطرب لخسارة الارواح البشرية في تلك المنطقة». وان الجواب على المشكلة هو بدء محادثات السلام، «وسأبذل كل ما في استطاعتي من اجل قيام محادثات السلام». وعندما سئل: هل في استطاعة الولايات المتحدة الاميركية دفع الاسرائيليين الى الدخول في تلك المحادثات؟ اعترف بوش بالصعوبات التي تواجه ادارته، في هذا الشأن، قائلاً: «ان المشكلة التي نواجهها، الآن، هي خلوّ سدّة الحكم في اسرائيل، نتيجة عدم وجود حكومة قادرة على اتخاذ قرارات»؛ وبالتالي، «فاننا نواجه حالة جمود بسبب ذلك» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٥/١٩٩٠).

وبصرف النظر عن مستوى الجدية في كلام الرئيس الاميركي، فقد وصف بعض المسؤولين الاميركيين ادانة بوش الممارسات الاسرائيلية بأنها تعكس مدى الخطورة التي تنظر فيها واشنطن الى الوضع في الارض المحتلة، وتصميمها على متابعة عملية السلام لدى تشكيل حكومة اسرائيلية جديدة قادرة على اتخاذ قرارات تتعلق بعملية السلام، وتكون ملتزمة، اساساً، التحرك الى امام في هذه العملية (افتتاحية، **الواشنطن بوست**، ٢٤/٥/١٩٩٠).

اقناع، أم ضغط ؟

غير ان العصا التي هزّتها الادارة الاميركية في وجه اسرائيل تمثّلت في ما أعلنه بيكر عن اعتزام الادارة «البحث في موضوع ارسال فريق مراقبين تابع للامم المتحدة» الى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، «اذا طرح الموضوع، فعلاً، في مجلس الامن». لكنه لم يذكر ما اذا كانت بلاده مستعدة لتأييد الفكرة، مكتفياً بابداء الاستعداد للبحث فيها (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٤/٥/١٩٩٠).

ولمزيد من توضيح ما عناه بيكر، أعلنت تتوايلر ان الولايات المتحدة الاميركية تعارض وجود مراقبين دائمين تابعين للامم المتحدة في الارض المحتلة. وقالت: «ان الموقف الاميركي هو اننا عارضنا ذلك في الماضي؛ ولا يوجد اي تبدل في موقفنا». وكررت كلام بيكر؛ وقالت ان موقف الوزير الاميركي واضح، «وهو اننا مستعدون للبحث في موضوع ارسال فريق مراقبين تابع للامم المتحدة الى الارض المحتلة، للاطلاع على الوضع هناك، اذا طرح الموضوع، ليس أكثر ولا أقل» (**الحياة**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

لقد مثّلت هذه التصريحات، بحق، قفزة سياسية هامّة في قاموس الادارة؛ ذلك ان واشنطن سبق ورفضت حتى مجرّد فكرة البحث في الحماية للفلسطينيين تحت الاحتلال. لكن هذه القفزة بقيت ضمن حدود مرسومة لها سلفاً.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أثار تصريح بيكر، بشأن ارسال مراقبين، حملة عنيفة في اسرائيل. فمن جهة، اعتبر وزير الخارجية، ارنس، ان اسرائيل لن تسمح لمراقبين من الامم المتحدة بدخول الارض المحتلة، حتى وانْ وافق مجلس الامن على ارسال قوة لحماية السكان الفلسطينيين. وأعرب عن أمله في الاّ يتخذ المجلس مثل هذه الخطوة. وقال: «لن تقبل اسرائيل مراقبين على اراض تحت السيطرة الاسرائيلية»، وأضاف: «نشعر بأن لا مبرر لوضع

مراقبين في مناطق، هي، في صورة مشروعة، تحت السيطرة الاسرائيلية، نتيجة عدوان عربي العام ١٩٦٧» (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ٢٨/٥/١٩٩٠، ص ١). فيما اعتبر مسؤولون اسرائيليون آخرون تصريح بيكر بأنه فتح «ثغرة جديدة» في جدار العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية. فقد صرّح الناطق باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية، يوسي أميهود، بأن ارسال مراقبين من هذا النوع مرفوض، بشكل قاطع، لأنه، «طبقاً للقانون الدولي، فان مسؤولية الاراضي [المحتلة] تقع على عاتق اسرائيل وحدها». بينما قال المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء، آفي بازنر: «لقد عارضنا، دائماً، مثل هذه الافكار، لأنها تشكّل تعدّياً على سيادتنا. ونأمل [في] ان تعارض الولايات المتحدة [الاميركية] الفكرة». وأضاف: «اننا نعتزم ان نقول لواشنطن ان مثل هذا الاجراء يعتبر تدخّلاً في شؤون اسرائيل الداخلية... وان اسرائيل ستطلب من الولايات المتحدة [الاميركية] استخدام حق النقض (الفيتو) في حال قبول مجلس الامن [الدولي] ارسال مراقبين» (**الحياة**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

اضافة الى كل هؤلاء، لم يخف وزراء من تكتل الليكود قلقهم الشديد من تدهور العلاقات بين تل ـ أبيب وواشنطن. ورأى هؤلاء الوزراء ان بوش «يقوم، حالياً، بعملية ثأر حقيقية» من شامير؛ وأشاروا الى ان «المواقف الاميركية، بعد مجزرة ريشون لتسيون، تشير الى تدهور في العلاقات بين البلدين» (**المصدر نفسه**).

وبتراجع ملحوظ، نفى بيكر ان تكون بلاده قد وافقت على تسوية مع الدول العربية، تقبل، بموجبها، ان يرسل مجلس الامن الدولي بعثة للتحقيق في الاوضاع في الارض المحتلة؛ لكنه قال ان حكومته وافقت على دعم ارسال الامين العام للامم المتحدة، خافيير بيريز ديكويلار، بعثة الى هناك لمعاينة الوضع، ومن ثمّ تعود لتقديم تقريرها. وقال ان واشنطن لم توافق على ارسال البعثة من جانب مجلس الامن الدولي، «ولا بدّ ان ذلك كان سوء فهم» من قبل الاطراف العربية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٦ ـ ٢٧/٥/١٩٩٠).

وبالطبع، يخفي التناقض هذا، في طياته، بوادر توتّر في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية. في هذا السياق، أعرب السفير الاسرائيلي لدى الولايات المتحدة الاميركية، موشي اراد، عن ان «اسرائيل تواجه أزمة خطرة في علاقاتها مع الولايات المتحدة [الاميركية]، ولا سيما في الامور المثيرة للجدل، وفي المقدم منها عملية السلام والاستيطان». وقال، ان «على اسرائيل ان تعيد النظر في الاوجه الاساسية لسياستها حيال الولايات المتحدة [الاميركية]»، موضحاً ان الانزعاج الاميركي الرئيس في واشنطن يظهر في الشعور بأن السياسة الخارجية للادارة في الشرق الاوسط «لا تؤدي الى مخرج، بسبب رفض اسرائيل قبول مبادرة بيكر». وأشار الى ان الاميركيين غاضبون من استيطان يهود في حي النصارى، في القدس الشرقية، ومن حملة بناء المستوطنات في الضفة والقطاع. وخلص الى ان «أسس الحوار بين الطرفين، وتجنّب مزيد من التدهور في العلاقات فيما بينهما، تقوم على دفع عملية السلام» (**النهار**، ٢٨/٥/١٩٩٠).

من جهته، اعترف رئيس الحكومة الانتقالية، شامير، بوجود «خلافات» مع واشنطن؛ لكنه رأى ان الحديث عن أزمة في العلاقات بين الطرفين «أمر مبالغ فيه»، على الرغم من تحذير السفير اراد من ان العلاقات «تجتاز أزمة خطرة». وقال شامير، ان «هناك خلافات بيننا، خصوصاً في شأن مسألة القدس، وطريقة مواجهة العنف في الارض المحتلة؛ ولكن من المبالغ فيه الحديث عن أزمة، أو انفجار، في علاقاتنا مع واشنطن» (**المصدر نفسه**).

من هنا، يتوقع عدد من المراقبين ان تزداد العلاقات توتراً، في المستقبل القريب، خصوصاً بعدما نشرت مسودة للخطوط العريضة للحكومة الاسرائيلية المقبلة، تخلو من أية اشارة الى مبادرة بيكر، او الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المقترح عقده في القاهرة، والتي كانت موضع خلاف بين جناحي الائتلاف الحكومي، ممّا أدّى الى انهيار الحكومة السابقة (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٢/٥/١٩٩٠، ص ٣؛ وديهل، **مصدر سبق ذكره**).

وخلص هؤلاء المراقبون، في توقعاتهم لما ستسفر عنه تطورات العلاقة بين الطرفين، الى القول: «من المؤكد ان العلاقة بينهما اختلفت عمّا كانت عليه في ظل الادارة السابقة؛ وان التأييد المطلق الذي كانت تحظى به اسرائيل، سواء

على الصعيد الرسمي، أو على صعيد الرأي العام الاميركي، لم يعد على ما كان عليه، وهو في تناقص، وإنْ يكن بصورة تدريجية بطيئة؛ وان معالم هذه المرحلة من العلاقات ستتضح أكثر في الاسابيع المقبلة، بعد تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة التي يقول مسؤولون اميركيون، ان الادارة لا بدّ من ان تتعامل معها، ولكن بصورة مختلفة، مؤكدين ان مرحلة جديدة من العلاقات على وشك ان تبدأ، نظراً الى العديد من المتغيّرات الاقليمية والدولية (ديهل، **المصدر نفسه**).

على اننا حين نستعرض جانباً من المعادلة الاميركية ـ الفلسطينية، فان صورة الخلاف الاميركي ـ الاسرائيلي تبهت كثيراً. فقد تبيّن، بوضوح، ان ادارة بوش حرصت، خلال المفاوضات المكثّفة التي أُجريت في مجلس الامن الدولي، على عدم الظهور بأنها تنحني، مجدداً، أمام الضغوط الاسرائيلية؛ لكنها، في الوقت عينه، ارادت تجنّب الاحراج الذي خلّفه طلب تأشيرة دخول لياسر عرفات الى نيويورك (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٣/٥/١٩٩٠).

فرصة عُسر حلقة المواجهة توفّرت في تونس وواشنطن، حيث شهدت العاصمتان سلسلة من المحادثات، والأخذ والرد، وراء الستار، وفي الكواليس الدبلوماسية، أدّت الى ما يمكن اعتباره «صفقة» تحاشى فيها الجانبان، الفلسطيني والاميركي، الاحراج، وطويت على اثرها مسألة حصول عرفات على تأشيرة دخول الى نيويورك للمشاركة في مناقشات مجلس الامن الدولي حول الممارسات الاسرائيلية التعسفية في الارض المحتلة، ونقلت المناقشة الى جنيف (**المصدر نفسه**، ٢٦ ـ ٢٧/٥/١٩٩٠).

وفي جنيف، طرح عرفات، في خطابه، حماية السكان في الارض المحتلة ودفع المجلس الى دور عملي في هذا الشأن. بيد ان الولايات المتحدة الاميركية، حين شعرت بوجود مشروع يطالب بارسال قوات دولية الى الارض المحتلة، تقدّمت باقتراح وسط يقضي بأن يتخذ المجلس قراراً بارسال بعثة مؤقتة، تكون مهمتها الاستقصاء ورفع تقرير الى المجلس. لكن مفاجأتين كانتا على الطريق: الاولى، عندما تراجعت واشنطن عن الاقتراح، بسبب رفض اسرائيل، التي اعتبرت ارسال بعثة الى الارض المحتلة ضغطاً عليها، وأبلغ ممثلها نائب وزير الخارجية، بنيامين نتنياهو، الى كلّ من الامين العام للامم المتحدة، ومندوب الولايات المتحدة الاميركية، توماس بيكرنغ، رفض بلاده الاقتراح، فتراجعت واشنطن عنه. وحدثت المفاجأة الثانية عندما اجتمع السفير الاميركي، بيكرنغ، مع ديكويلار، واقترح ان تنبثق البعثة الدولية من الامانة العامة للامم المتحدة وليس من مجلس الامن الدولي. ومع ذلك، رفض الاسرائيليون هذه الفكرة، فتراجع الاميركيون مرة ثانية، كأنهم لا يرغبون في ممارسة أي ضغط على اسرائيل (**الحياة**، ٢٨/٥/١٩٩٠).

من هنا، ثمّة من يقول ان السياسة الاميركية ثابتة، وان ادارة بوش كان يمكن لها ان تستهل ضغطها على اسرائيل بمثل هذا القرار؛ ومن حظها انها لم تقع في هذا «الموقف الحرج»؛ اذ ان ضغوطها على الحكومة الانتقالية في اسرائيل أقل وطأة من ضغوطها على الحكومة المقبلة.

د. نبيل حيدري

تعدّد المبادرات الهجومية

ألقى الوضع الحكومي الاسرائيلي بظلاله على المجابهة المستمرة داخل الارض الفلسطينية المحتلة، خلال الفترة الماضية، حيث تتركّز انظار أطراف عدة على هوية الحكومة المقبلة، والسياسة العسكرية، والدبلوماسية، التي سوف تنتهجها في الداخل، والخارج، على حدّ سواء. وقد انعكس ذلك، بداية، بمحاولة تقييد حدّة القمع، لجهة الاصابات اساساً، مع التشديد على جوانب أخرى لتحقيق السيطرة. الّا ان تشتّت القيادة المركزية لدى اسرائيل، وانفراد العناصر المتصلّبة في حزب الليكود والقوى اليمينية الاخرى، صار يدفع باتجاه زيادة العنف ورفع القيود عنه. غير ان حالة الفراغ الحكومي قوّضت الجانب الاسرائيلي وشتّتت جهوده، فيما أتاح للمقاومة الشعبية الفلسطينية التنوّع بالأساليب، والتركيز على برامج مختلفة، كما دلّت احداث الفترة بين ١٦ نيسان (ابريل) و١٥ أيار (مايو)، حيث استمرت مظاهر الجرأة والمبادرة لدى «القوات الضاربة» والشبان الذين نفّذوا عدداً من الهجمات الفردية، والجماعية؛ بل وانتقلت المواجهة، في مناسبات عديدة، الى حشود جماهيرية أوسع، كما حصل في مخيم جباليا في أول أيام عيد الفطر، في ٢٦ نيسان (ابريل). الى ذلك، عادت علامات عدم الاستقرار الى الحدود الفلسطينية، مع تكاثر عمليات المقاومة من جنوب لبنان، فيما توتّر الوضع في مخيمات صيدا ومحيطها بعد تسخين الجبهة مع «جيش لبنان الجنوبي» العميل.

الاحتلال الاسرائيلي؛ عودة الارتباك

انعكس تضارب الاتجاهات، والاولويات، لدى قوات الاحتلال الاسرائيلية، مجدداً، من خلال احصاءات الاصابات بين المواطنين الفلسطينيين. فقد دلّ الاحصاء اليومي، أولاً، على سقوط ١٧ شهيداً بين ١٦ نيسان (ابريل) و١٥ أيار (مايو)، ممّا رفع الاجمالي، منذ بدء الانتفاضة، الى ٨٧٦ شهيداً. ويلاحظ ان ذلك يساوي خسائر الشهر السابق؛ غير ان نسبة الجرحى هي التي بقيت مرتفعة؛ اذ تمّ تسجيل وقوع ما بين ١٥ و٣٠ جريحاً، كمعدّل يومي خلال أيام عديدة، بفعل الرصاص الحي، أو العيارات البلاستيكية والمطاطية المعدنية، عدا عن المصابين بالضرب والاختناق. وتتضح هذه الحقائق من خلال استعراض نتائج المواجهة في مخيم جباليا، في ٢٦ نيسان (ابريل)؛ اذ أدّت الاشتباكات بين الجماهير المحتشدة لزيارة مقابر الشهداء والجنود الاسرائيليين الى سقوط أربعة شهداء جدد، وما يزيد على ١٢٤ جريحاً بالرصاص، عدا جرح ١٢ جندياً (**الحياة**، لندن، ٢٧/٤/١٩٩٠). وأضافت المصادر الفلسطينية، ان ذلك لم يشمل حوالى ٢٥٠ مصاباً اضافياً تأثروا بالغاز المسيل للدموع، وبالضرب (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٦/٥/١٩٩٠). هذا، وقد تجسّد التخبّط الاسرائيلي، أيضاً، بتراجع الانضباطية العسكرية، كما انعكس بدهس طفلة وقتلها في الطيبة، في ١١ أيار (مايو)، وبعودة نشاط المستوطنين المسلّحين، الذين اغتالوا مواطناً، في اليوم عينه، بواسطة رشق سيارته والتسبّب بتدهورها على الطريق بين القدس والخليل. أمّا على صعيد السياسة المرسومة، فقد قامت «فرقة موت» اسرائيلية، متنكّرة بثياب مدنية، وفي سيارة عربية، بقتل احد الناشطين في خان يونس، في الثامن من الشهر عينه.

مع الفشل في التحكّم في الانتفاضة، من خلال سفك الدماء، سعى العدو الى تشديد الخطوات الموازية، ومنها تصعيد الاعتقالات وتشديد العقوبات. فقد واصل سياسة دهم القرى والاحياء، التي نفّذها عبر تصعيد أعمال حظر التجول، وتمديده الى فترات طويلة، من اجل اخماد روح الثورة والقاء القبض على الناشطين. الّا ان اعتراف مصادر الشرطة الاسرائيلية باحتراق ٧٦ سيارة، في القدس وحدها، منذ مطلع السنة، على الرغم

من اعتقال ٧١ ناشطاً خلال الفترة ذاتها، انما يدلّ على عدم النجاح (**الحياة**، ٢٤/٤/١٩٩٠)؛ بل واتضح ان الاجهزة الاسرائيلية تلقى صعوبة في استيعاب حشد المعتقلين، حيث يكتظ سجن القدس بـ ٨٣ منهم حشروا في أربع زنزانات فحسب، ويتناوبون على ٣٤ سريراً (**المصدر نفسه**، ٧/٥/١٩٩٠). وفي مجال آخر، وللسبب ذاته، كشفت المصادر الاسرائيلية عن خطة توسيع معتقل «انصار ـ ٢» في غزة، في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. والمعروف عن هذا المعتقل انه محطة حجز للمعتقلين قبل الانتقال الى سجون أخرى؛ وقد مرّ من خلاله، حتى الآن، ٢٢ ألفاً من ابناء القطاع؛ وقد سبق توسيعه الى ثلاثة اضعاف حجمه الاصلي (**بمحانيه**، ١٤/٥/١٩٩٠). وفي هذه الاثناء، واصلت المحاكم العسكرية اصدار الاحكام التعسّفية بحق المواطنين. وفي هذا الاطار، أُصدرت احكام عدّة بالسجن المؤبد خلال الآونة الاخيرة، منها على ثلاثة مواطنين من غزة بتهمة قتل عملاء، في الثالث من أيار (مايو)، تلاها حكم مشابه على قائد خلية لـ «فتح»، بتهمة زرع قنابل في تل ـ أبيب خلال العام الفائت (**الحياة**، ٤ و٥ ـ ٦/٥/١٩٩٠).

شمل السعي الى إحكام القبضة الاسرائيلية على الارض الفلسطينية المحتلة، كما في الشهر السابق، فرض نظام حظر التجول على مناطق شاسعة في آن، وعزل الضفة، أو القطاع، عن باقي البلاد. فقد ابتدأ الشهر قيد المراجعة على تلك الصورة، حيث تعرّض غالب قطاع غزة الى الحظر عشية احياء ذكرى استشهاد القائد خليل الوزير (أبو جهاد) في ١٦ نيسان (ابريل)، وانتهى الشهر على نظام العزل عشية ذكرى قيام اسرائيل على الارض الفلسطينية. كما تجدّدت أعمال هدم، وغلق، المنازل، كأسلوب عقابي؛ اذ قامت قوات الاحتلال بتدمير ثلاثة منازل في رام الله، في الثامن من أيار (مايو)، اثر اشتداد المواجهات الشعبية هناك خلال عدة أيام متتالية؛ وأعقب ذلك سدّ منافذ ثلاثة منازل أخرى في اريحا ونابلس، في ١٠ و١٤ من الشهر عينه، على التوالي.

انما اذا دلّت الاجراءات على شيء، فهو فقدانها للفعالية والمصداقية، ممّا انعكس، مثلاً، بالبحث الدائم عن أسلحة وقوى جديدة للقمع. فقد أكدت المصادر المحلية ظهور نوع جديد من الذخائر لدى الجنود الاسرائيليين، تمثّل بعبوة صغيرة تطلقها البندقية وتفرز ٨ ـ ١٢ عياراً معدنياً صغيراً، قادرة على اصابة الاشخاص، حتى مسافة مئة متر، اصابات بليغة (**المصدر نفسه**، ١٤/٥/١٩٩٠). ولكن هذه، اضافة الى عقوبات السجن وحملات الاعتقال وهدم المنازل وفرض عدم التجول، لم تعد لتقلب الميزان الميداني بالشكل الكافي. وصعّد المستوطنون، من جهتهم، تصرّفاتهم العدائية. فبالاضافة الى التسبّب بمقتل مواطن فلسطيني، في ١١ أيار (مايو)، قامت جماعة منهم بحرق وتحطيم ثلاث سيارات بجوار الخليل، في الثامن من الشهر، وباقتلاع اشجار مثمرة في بلدة شويكة، في ١٣ منه، ممّا جوبه بتصدي الاهالي، وبرجم المنازل في العيزرية، في ١٥ منه (**المصدر نفسه**، ٩ و١٤ و١٦/٥/١٩٩٠). واذ نبعت تلك الاعتداءات من غياب، أو ارتباك، القوات النظامية، فانها جاءت استغلالاً للفراغ الحكومي، وتمشياً مع اتجاه قيادة رئيس الوزراء، اسحق شامير. والدليل على ذلك المباشرة بتشييد مستوطنة جديدة، قرب مخيم جباليا، باسم «دوغيت»، في ٢٤ نيسان (ابريل)؛ وكان سبق ذلك البدء بعملية «توسيع» مستوطنة كفار ادوميم، في ١٨ الشهر؛ كما قام الجيش الاسرائيلي باخلاء موقعين له في الضفة الفلسطينية، في الثالث من أيار (مايو)، هما اليشاع (قرب اريحا) وغيفعوت (قرب الخليل)، لصالح استيطانهما من قبل يهود (**جيروزاليم بوست**، ٣/٥/١٩٩٠).

غير ان «فقدان البوصلة» لم يعد خافياً على القيادة الاسرائيلية، كما تأكد حين قال نائب رئيس الاركان، موشي بار ـ كوخبا، انه ينوي مقابلة رئيس الوزراء لشرح الاوضاع السلبية في مواجهة الانتفاضة. ففي الوقت الذي عارض رئيسه الجنرال دان شومرون تلك المواقف، وانتقد تدخّل بار ـ كوخبا في السياسة علناً، أصرّ الاخير على اعتبار الخطة العسكرية ناقصة، وفاشلة، وسلبية (**الحياة**، ٨/٥/١٩٩٠؛ **وحداشوت**، ٦/٥/١٩٩٠). ودفعت اعتبارات مشابهة، أيضاً، بعض المسؤولين الى المطالبة بامتناع وسائل الاعلام عن نقل بعض الاخبار الخاصة بالجنود، حفاظاً على

المعنويات، وذلك إثر انتحار ثلاثة جنود جدد خلال الآونة الاخيرة، ممّا رفع مجموع المنتحرين، منذ مطلع السنة الحالية، الى عشرة؛ يضاف الى ذلك سجن جنديين اضافيين بسبب رفضهما تأدية الخدمة الالزامية في قمع الانتفاضة، ممّا رفع مجموع هؤلاء الى ١٠٨، فيما أكد ناطق باسمهم ان ذلك الرقم لا يشكّل سوى عشرة بالمئة من الحجم الحقيقي لرافضي الخدمة (**الحياة**، ٢٦/٤/١٩٩٠). ومقابل تصرّف المراجع العليا بالجيش حيال الرافضين، لا تزال المحاكم العسكرية تصدر الاحكام المخفّضة بحق الجنود والضباط المتهمين بتنفيذ جرائم ضد المواطنين الفلسطينيين. مثلاً، أعلنت المحكمة سجن جنديين وتجريد ضابط من مهامه بسبب تصرّفات مهينة تجاه المدنيين في عنبتا، في مطلع نيسان (ابريل)، دون الكشف عن مدة الحكم. غير ان المحكمة رفضت اعتبار موت شاب فلسطيني على أيدي جندي، في تموز (يوليو) ١٩٨٩، عملية قتل، بل عالجته كانتهاك لقوانين اطلاق النار فحسب (**المصدر نفسه**، ٢٠/٤/١٩٩٠ و٥ ـ ٦/٥/١٩٩٠).

تشعُّب المقاومة

كما في الشهر السابق، لقد حصلت أعمال مقاومة شبه عسكرية عديدة خلال الآونة الاخيرة، تدل، من جهة، على الجرأة والروح المعنوية الهجومية المستمرة، ومن الجهة الاخرى على التشعب الناشىء عن الاساليب والميل نحو استخدام الاسلحة لدى البعض ضمن الانتفاضة. وجاء أول مثلين عمليين على ذلك، بتاريخ ١٧ نيسان (ابريل)؛ اذ استشهد مواطن، اثر حدوث انفجار داخل منزله في حبلة، فيما يبدو انه كان يعدّ عبوة ناسفة (**الحياة**، ١٨/٤/١٩٩٠). وفي اليوم عينه، هاجم شاب فلسطيني جندياً اسرائيلياً في مخيم نور شمس، في محاولة للاستيلاء على سلاحه. غير ان الجندي تمكّن من جرح المهاجم بسكين وتمّ اعتقاله (**فلسطين الثورة**، ٢٠/٥/١٩٩٠).

لم يمر سوى بضعة أيام حتى وقع حادث جديد، حين تعرّض باص اسرائيلي للنيران من كمين مسلّح في قرية بيت امّر، في ٢٢ من الشهر عينه، ممّا أدّى الى جرح أحد الركاب، والى فرض الحصار وحظر التجول في اثناء عمليات البحث العسكرية، التي لم تسفر عن شيء. وبعد يوم، حصلت محاولة جديدة، في خان يونس، للاستيلاء على سلاح جندي؛ غير ان المهاجم سقط شهيداً. ثمّ تجدّدت العمليات، في ٢٥ الشهر، بوقوع حادثتين. في الاولى، انفجرت قنبلة يدوية داخل مستوطنة كتزير الاسرائيلية، وهي مستوطنة جديدة قرب وادي عاره، دون ايقاع اصابات. وقد كشفت الشرطة قنبلة ثانية أبطلت مفعولها، فلم تنفجر. أمّا في الثانية، فقد تعرّض سائق سيارة أجرة اسرائيلي للاصابة، اثر طعنه من قبل مجهولين في جنين (**المصدر نفسه**، ٢٦/٤/١٩٩٠). أمّا الامر اللافت، في هذا المجال، فهو اعتقال اسرائيلي من بيت يام، واتهامه بالعمل لصالح خلايا فلسطينية مسلّحة في الضفة الفلسطينية، عبر تزويدها بصور ومعلومات حيوية ذات أهمية (**يديعوت احرونوت**، ١٢١/٥/١٩٩٠).

هذا، وقد تجسّدت الجرأة ذاتها بتنفيذ العمليات شبه العسكرية الشعبية بدون اسلحة نارية ومتفجّرات. ومن أبرز تلك الاعمال حرق سيارة ضابط اسرائيلي في عسقلان، في الخامس من أيار (مايو)؛ كما امتدت، ايضاً، الى شمال البلاد، في ١١ من الشهر عينه، اذ تعرّض قطار عكا للرشق بحجر كبير أدّى الى كسر احدى نوافذه. هذا، وشهدت العاصمة الفلسطينية المحتلة المزيد من أعمال المقاومة كذلك؛ على سبيل المثال، القاء قنابل مولوتوف حارقة على الدوريات العسكرية الاسرائيلية، في ٣ و٨ أيار (مايو).

ويدل احصاء المواجهات، في الخامس من أيار (مايو)، على معدّل النشاط الفلسطيني الشعبي، اذ أُصيب أربعة جنود اسرائيليين بجراح، وتحطّمت ست سيارات بفعل «القوات الضاربة» في مختلف انحاء الارض المحتلة (**الحياة**، ٧/٥/١٩٩٠). ويتضح الاثر التراكمي لذلك من خلال اعتراف مصادر الشرطة الاسرائيلية بأن ٧٦ سيارة قد تعرّضت للحرق في مدينة القدس وحدها، منذ مطلع السنة (**المصدر نفسه**، ٢٤/٤/١٩٩٠).

واخيراً، تجدر الاشارة، في هامش مراجعة احداث الشهر، الى نجاح اثنين من المعتقلين الفلسطينيين بالهرب من سجن «أنصار ـ ٢» في

غزة، في ٢٤ نيسان (ابريل)، وفشل الاسرائيليين في القاء القبض عليهما، على الرغم من البحث الواسع الذي أجـروه. في هذه الاثنـاء، نفّـذت «القـوات الضـاربـة» المـزيـد من العمليات التعرّضية ضد العمـلاء والمتعـاونين مع الاحتلال الاسرائيلي. وقد دعت القيـادة الوطنية الموحّدة، رسمياً، الى اعدام المـواطن الفلسـطيني الذي دبّـر امـر بيع رخصة الايجار الى الجهات المستوطنة للاستيلاء على مبنى مار يوحنا في حي النصارى، في القدس، كما جاء في النـداء الرقم ٥٥، الصادر في ٢٠ نيسان (ابريل) (**فلسـطين الثـورة**، ٢٩/٤/١٩٩٠). وقد نجحت دوريـة اسرائيلية بالقبض على اثنين من الناشطين قبل تنفيذ عملية قتل لعميل في خان يونس، في ٢٢ الشهـر؛ غير ان متعـاونـاً آخـر مات طعناً وضرباً بالفـؤوس في مخيم جبـاليا، بعد يومين. ثمّ جاءت عملية جديدة في ٢٩ الشهر؛ اذ أطلق ثلاثة مسلّحين ملثّمين النار على ثلاثة أشخاص في البيرة، احدهم مختـار مخيم الامعـري الذي توفى لاحقـاً، متأثراً بجراحه (**الحياة**، ٣٠/٤/١٩٩٠ و١/٥/١٩٩٠). واستمر المسلسل في السابع من أيار (مايو)، حين قضى عميل طعناً، وجُرح أخيه في جباليا. وفي ١٥ من الشهـر عينـه، قُتل مختار قرية بلعة (**انترناشونال هيرالد تربيـون**، ١٦/٥/١٩٩٠). ويعني ذلك ان مجموع الاعدامات قد انخفض الى أربعة، مقارنة بالشهر السابق، علماً بأنه تمّ العثور على جثتين، في ١٥ أيـار (مايـو)، ربما كانتا لعميلين، ممّا يرفع المجموع الى ستة.

توتّر في جنوب لبنان

في ١٦ نيسان (ابريل)، عادت الصواريخ لتطلق من جنـوب لبنان نحو الجليل الغربي، وذلك للمرة الاولى منـذ الهجـوم المشـابـه الذي تمّ في جنوب الاردن، بتاريخ ٢٩ آذار (مارس) الماضي. وصادف ان أصدر نائب رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال ايهود براك، احصاء عن العمليات الحدودية خلال العام الماضي، حيث أكد انخفاض محاولات الخرق الفدائية من ٣١، في العام ١٩٨٨، الى ١٥، في العام ١٩٨٩، ممّا أدّى الى انخفاض في عدد الجنود القتلى من ١٧ الى ثلاثـة في الفتـرة عينهـا (**الحيـاة**، ٢٦/٤/١٩٩٠). وأضاف، ان القوات الاسرائيلية نفّـذت، في المقـابل، ٢٩ عملية داخل لبنان، خلال العام ١٩٨٩.

أتى اطلاق الصـواريـخ وسـط نمـو عمليـات المقاومة الوطنية في جنوب لبنان. فقد جرح جندي اسرائيلي بانفجار لغم تحت آلية تقلّه، داخل «حزام الامن»، في الاول من أيـار (مايـو). كمـا تجـدر الاشـارة الى العمليـة التي أعلنت عنهـا الجبهـة الشعبية لتحرير فلسطين، في الثالث من الشهر عينه، حين أكـدت تفجـير عبوة تحت آلية في منطقة كفر فالوس، شرق صيدا، ممّا أدّى الى اعطابها وجرح عنصر من جيش لحـد العميـل، حسب اعتـرافه. وصادف ذلك تصاعد عام للتوتر بين منطقة صيدا و«جيش لبنـان الجنـوبي»؛ اذ هدّد لحـد بقصف المـدينـة اثر نمو عمليات المقاومة (**المصدر نفسه**، ٤/٥/١٩٩٠). وقـد نفّـذ سلاح الجو الاسرائيلي غارات وهمية فوق المدينة، ومخيّماتها، في اليوم عينه، وذلك عقب الغـارة الفعلية التي نفّذها ضد قاعدة للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، على مرحلتين، قرب بلدة الناعمة الساحلية، جنوب بيروت، في ١٩ نيسان (ابـريل)، والتي قامت بها أربع طائرات، دون ان تؤدي سوى الى اصـابـة مقـاتـل، وامرأة مدنية، بجـروح (**انـتـرنـاشـونـال هيرالد تربـيـون**، ٢/٤/١٩٩٠). وبذلك تكون الطائرات الاسرائيلية قد نفّذت احدى عشرة غارة، خلال العام ١٩٩٠.

د. يزيد صايغ

مرحلة جديدة بعد ريشون لتسيون

طرحت ردود الفعل الاسرائيلية على المذبحة التي ارتكبها أحد الاسرائيليين ضد عمال عرب، في ريشون لتسيون، اسئلة هامّة حول تجذّر العداء بين اسرائيل والفلسطينيين، ودور الانتفاضة كعامل استنهاض متواصل للعمل الوطني الفلسطيني، والعربي، خصوصاً دورها على صعيد ابراز الهوية الفلسطينية، وتناميها، لدى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨.

مرحلة جديدة

لقد كانت ردود فعل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، كافة، واسعة وشاملة، وتضمّنت أنواعاً مختلفة من صور المقاومة والاحتجاج، أخذت، في معظمها، طابعاً جماهيرياً، احتجاجاً على مذبحة ريشون لتسيون. وكان على كل مَنْ اعتقد من الاسرائيليين، بأن مسار الانتفاضة في هبوط وارتداد، ان يراجع حساباته، «فالجماهير التي تعبت من الانتفاضة، حسب هذه النظرية، أثبتت عكس ذلك تماماً. فقد خالفت قرارات حظر التجول. وذكّرت الأحداث، في قطاع غزة بشكل خاص، أحد الضباط [الاسرائيليين] بالأيام الأولى للانتفاضة» (**هآرتس**، ٢٢/٥/١٩٩٠).

لقد حطّم الفلسطينيون حاجز الخوف من الجيش الاسرائيلي، وباتوا على استعداد لتكرار الصدام مع قواته في كل مناسبة يتاح لهم فيها فعل ذلك. وهذا هو الدرس الأساس، الذي «ينبغي على القيادة العسكرية [الاسرائيلية] ان تتعلمه. وليس هذا فحسب؛ فالحكومة، أية حكومة، حتى تلك التي يحاول [اسحق] شامير تشكيلها ـ يجب ان تفهم ان اسرائيل، بكاملها، غير قادرة على ابقاء سيطرتها على [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، الاّ بواسطة استخدام القوة، التي سوف تسبب نتائجها خسارة بقية التعاطف والتأييد من جانب الولايات المتحدة الأميركية، ناهيك عن دول أوروبا، اضافة الى مصر» (**المصدر نفسه**).

وفي حقيقة الأمر، ان وهم تراجع الانتفاضة الذي قاله بعض الاسرائيليين لا يستند الى حقائق ملموسة. وهذا ما وجده الصحفي الاسرائيلي جدعون سامط، الذي أجرى مقارنة بين معطيات الشهور الأربعة الأولى من العام ١٩٨٩، وبين الفترة عينها من العام الحالي، فتبيّن له ان الوضع ازداد خطورة في كل نشاطات الانتفاضة. فقد تضاعفت مرتين، تقريباً، حوادث مناهضة الاحتلال. وحسب الأرقام المطلقة، فان مجموع الحوادث بلغ ٢٣٨٥٩ حادثاً مقابل ١٢٤٠٥ حوادث؛ وهذا يعني حصول ١٩٩ حادثة في كل يوم خلال الفترة موضع البحث من العام الحالي، مقابل ١٢٠ في السنة الماضية. ورأى الصحفي سامط انه من خلال الصورة التي تعطى عن أوهام «احلال الهدوء، فان الأرقام الصعبة، هذه، لا تزال لا تعبّر عن جذر المسألة وعن التغيير في نمط الحياة في المناطق المحتلة، ذلك ان السكان اعتادوا، مثلنا، على نمط الحياة مع الانتفاضة» (**المصدر نفسه**، ١٨/٥/١٩٩٠). وانتقد الصحفي المحاولات الاسرائيلية لطمس الحقائق، وغسل العقول بغير الحقيقة؛ وتوقع ان «يساهم حادث كبير، يسقط فيه ضحايا كثيرة، في التذكير بوجود الحقيقة الراسخة، والفعلية، للانتفاضة. والحقيقة ان التهديدات التي سببتها الانتفاضة لم تكن كافية، حتى بعد عامين ونصف العام، لأن تحدث لدينا ضغطاً سياسياً فعلياً، من أجل تشكيل حكومة تدفع بالتسوية الى أمام» (**المصدر نفسه**).

الى هذا، فقد جاءت مذبحة ريشون لتسيون بمثابة درس جديد لأولئك الاسرائيليين الذين اشاعوا الأوهام حول الاعياء الذي أصاب الجماهير الفلسطينية، جراء مواصلة تنفيذ برنامج الانتفاضة، على صعيد العمل الجماعي الواسع.

وكما حدث في بداية اندلاع الانتفاضة، فان حادث واحد يسقط فيه بضعة شهداء فلسطينيين، كاف لكي تشتعل المدن والقرى الفلسطينية كافة بأعمال الاحتجاج المتنوّعة، ولمدة أيام عدة. «وتمثل حادثة القتل في ريشون لتسيون الخطر على أمن اسرائيل، الكامن في استمرار الانتفاضة. وعلى افتراض ان الفلسطينيين في المناطق [المحتلة] تعبوا، فان المنطقة لا تزال تتصف بالحساسية، ويكمن فيها الكثير من المواد المتفجّرة، المعنوية والسياسية، خصوصاً الآن، حيث ان المفاوضات السياسية متعثّرة، ويخشى الفلسطينيون كثيراً من تشكيل حكومة ضيّقة القاعدة البرلمانية، في اسرائيل» (رون بن ـ يشاي، **يديعوت أحرونوت**، ٢١/٥/١٩٩٠).

وثمّة خطورة كبيرة كامنة في حدوث احتكاكات بين اليهود والعرب على نطاق واسع، الامر الذي يحذّر الاسرائيليون من تكرار حدوثه، وعلى امتداد فترة زمنية طويلة، «لأنه اذا ما أُعطيت الصدامات، بين الجيش الاسرائيلي والسكان، سواء من قبل الفلسطينيين، أم من قبل الرأي العام العالمي، نوعاً من الشرعية، فان اعتداء مواطنين يهود على العرب هو بمثابة صاعق تفجير، قادر على اشعال حريق واسع، ليس داخل المناطق [المحتلة] فحسب، وانما داخل الدول العربية أيضاً؛ وان اعتداء، بشكل واسع، يقوم به اليهود على العرب، يحتمل ان يؤدي الى ما يسمّى، حسب الخبراء، 'الانفجار الكبير'. ويمكن للانفجار الكبير هذا ان يؤدي، في نهاية الأمر، الى حرب أيضاً» (**المصدر نفسه**).

واذا كان الأمر كذلك، فهل كانت مذبحة ريشون لتسيون من فعل «معتوه» مصاب بلوثة في عقله، أم كانت نتيجة طبيعية لنموّ التطرف والكراهية وسط المجتمع الاسرائيلي؟ وتجاوزاً لكل منطق معقول، واذا ما اعتبرنا ان الحادث ارتكبه «مجنون»، فهل ينبت الجنون في فراغ، أم انه يستند الى ركائز وأسس يترعرع من خلالها؟ هذا، بالذات، ما اشار اليه، صراحة، بعض آراء الاسرائيليين. وللبرهان على وجود المناخ الملائم لمثل هذا العمل في المجتمع الاسرائيلي، ذكر الصحفي عمنوئيل روزين انه، قبل أيام عدة، تقدّم بعض السكان اليهود من مستوطنة معاليه أدوميم الى بعض الجنود، واقترحوا عليهم ان يتخلوا لهم عن بنادقهم لمدة خمس دقائق فقط، «وسوف نظهر لكم ماذا يمكن ان نفعل بهم [أي بالعرب]»، حسب ما تفوّه به المستوطنون للجنود. وما جرى في ريشون لتسيون هو ان احداً ما «حوّل هذا الاقتراح الى أمر محقق. وليس صدفة ان الجنون توجّه، هذه المرة، الى 'سوق العمّال' في ريشون لتسيون... ولا يمكن لزعماء الانتفاضة في المناطق [المحتلة] ان يتوقعوا 'هدية' جيدة أكثر. فهم يلاحظون ان الانتفاضة اختفت من العناوين البارزة، وبدأت وسائل الاعلام تقلّل من اهتمامها بالموضوع. وقد تعلم الجيش [الاسرائيلي] التكيّف مع الأمر، بشكل أو بآخر... [وان] الشعور بالجمود السياسي... والخشية من حكومة يمينية ضيقة القاعدة، كان يحتاج الى عود ثقاب يلهب الوضع من جديد. وقد تمّ اشعال عود الثقاب من الجهة التي لم تكن متوقعة» (**معاريف**، ٢١/٥/١٩٩٠).

وفي السياق ذاته، كانت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية أكثر شجاعة ووضوحاً في رفض فكرة وصف القاتل بأنه معتوه، وكتبت، في افتتاحيتها، بتاريخ ٢١/٥/١٩٩٠، انه «يجب ان نسمّي الأشياء بأسمائها. فالحادث الذي ذهب ضحيته بعض العرب هو جريمة قتل، والقاتل... اختار الضحايا، والتوقيت، والمكان، والوسائل. وقطعاً، فان التعابير المستخدمة في الطب النفسي كثيرة، وغنية، بما يكفي، لكي نلصق بهذا العمل اسماً يونانياً أو لاتينياً أيّاً كان؛ لكن، حسب المفاهيم الانسانية، فان الشخص القادر على اختيار ضحاياه، واختيار الظروف الأفضل للقتل، ليس معتوهاً». وأضافت الافتتاحية، «ان الظروف التي أوجدت الانتفاضة تشكل، على ما يبدو، الخلفية التي تقف وراء حادث القتل. فقد تروّض الجمهور الاسرائيلي والفلسطيني معاً على التسليم بحدوث الحماقات، خصوصاً عندما تكون ضحاياها من الطرف الآخر. وللأسف والمرارة الشديدين، فان الزعامات السياسية لم تفعل ما ينبغي لاشاعة ثقافة جماهيرية من أجل احترام المثل الانسانية. وفي ضوء ما يجرى، ثمة سؤال: ماذا يجب ان يحدث أيضاً؟ وأي نوع من الحماقات سوف نشهدها، للوصول الى رأي عام مفاده انه، في مثل هذه الظروف، فان وجود دولة ثنائية القومية، من نوع أرض ـ اسرائيل الكاملة، لا تساوي الثمن المدفوع من اجلها؟».

والاحتمال الأبرز الذي سينتج عن مذبحة ريشون لتسيون، هو انها قد تفتح مرحلة جديدة من مراحل الانتفاضة، لأن سكان المناطق المحتلة باتوا يشعرون بأن حياتهم تحوّلت الى مشاع. واذا كان البعض ينفي عن الحكومة الاسرائيلية تتحمّل مسؤولية مباشرة في هذا المجال، الّا انها لا يمكن ان تتهرب من مسؤوليتها في «تهيئة أجواء العداء التي قادت الى الجريمة، حيث يعتقد المجانين والمتطرفون ان كل شيء مسموح، وان عملهم يحظى بالأهلية. فعندما يتحوّل الحاخام ليفنغر الى 'بطل قومي'، ويحمل الى السجن على اكتاف المتعاطفين، فان الأشخاص الهامشيين يستخلصون العبر بأن قتل العرب مسموح به لهم. ومسؤولية الحكومة انها لم تتبع أية وسيلة لمنع انتشار ظاهرة 'الجنون'، وهي لم تدن، بصورة قاطعة، أعمالاً من هذا النوع. فقد أطلق سراح معظم 'المجانين' السابقين وأعضاء التنظيمات السرية من السجن، انْ بواسطة العفو، او لأسباب طبّية، أو لأسباب أخرى» (**عل همشمار**، ٢١/٥/١٩٩٠).

ان ما يميّز المرحلة الجديدة في الانتفاضة، هي انها تنامت، وأصبحت أكثر قوة، وهي «تراكم نتائج مثيرة لدى الفلسطينيين. ولكل من يريد الاثبات، فان مادة التحريض السياسي المستخدمة لدى نشطاء الانتفاضة متوفرة من تلقاء ذاتها. انهم لا يخلقونها... فالجماهير الفلسطينية لم تتنازل عن الحلم، ولا عن الهدف. وهم يعرفون الطريق المسدود الذي وصل اليه المسار السياسي؛ ويشعرون بأنهم يتحمّلون معاناة متواصلة من الضغط الثقيل، الممارس عليهم من الأطراف كافة. فثمة خشية من الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي، حيث يعتقدون بأنها سوف تتسبب في طردهم من على اراضيهم. وفي الأساس، انهم لا يشاهدون في الأفق انجازاً هاماً، أو نهاية ما. ولذلك، فان الاحباط والغضب يتزايدان لديهم، وهم يبحثون عن مخرج من ذلك» (رون بن ـ يشاي، **يديعوت احرونوت**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

انتفاضة داخل «الخط الأخضر»

الّا ان الأبرز والأخطر من بين ردود الفعل في الأراضي المحتلة، والتي أولاها الاسرائيليون اهتماماً خاصاً، تلك الأحداث التي قام بها العرب في اسرائيل؛ حيث حذّر رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، أولئك السكان «بأنهم تجاوزوا حدود المسموح، حتى بالنسبة الى حساباتهم وتوجهاتهم هم» (**دافار**، ٢٣/٥/١٩٩٠).

وقد أجمع معظم آراء الاسرائيليين على اعتبار ان أهم نجاح للانتفاضة تمثّل في تقويض «النظام» في مراكز عربية كثيرة داخل اسرائيل. وثبت، من جديد، انه كلما «تواصلت الانتفاضة من دون حل لها، فان ذلك يضمن امتداد الانتفاضة الى ما وراء الخط الأخضر. لقد كان تضامن العرب في اسرائيل مع الانتفاضة كاملاً؛ لكن قليلين منهم، فقط، أبدوا استعداداً للانجرار الى أعمال العنف... وعلى الرغم من ان قيادة م.ت.ف. كانت حذرة، منذ عامين، من دعوة العرب في اسرائيل الى القيام بنشاطات عنيفة، والانضمام الى الانتفاضة بهذا الاسلوب، لكن يبدو انه تزايدت في أوساط الجمهور العربي، في اسرائيل، أصوات المتطرفين، واندفع كثيرون خلفهم بصورة تلقائية» (زئيف شيف، **هآرتس**، ٢٢/٥/١٩٩٠).

وعلى الرغم من ان بعضهم أعرب عن دهشته من تحرك العرب في اسرائيل بالشكل الذي حدث، الّا ان المستشار الأسبق لرئيس الحكومة للشؤون العربية (١٩٦٦ ـ ١٩٧٧) شموئيل توليدانو، قال، انه يجب التعجب أكثر بسبب نجاح العرب، في اسرائيل، في ممارسة ضبط النفس لمدة تزيد على سنتين ونصف السنة. وقد شكلت حادثة ريشون لتسيون، من وجهة نظره، القشّة التي قصمت ظهر البعير، وأدت الى وضع نهاية للكبت الذي استمر سنوات: «صحيح ان جزءاً من المرارة هو نتيجة عدم المساواة الذي تعاني منه الأقلية العربية؛ لكن عدم المساواة كان محتملاً من جانب العرب. والحقيقة انهم لم يصعدوا الى المتراس حتى اليوم، وكانوا على استعداد لضبط النفس بسبب اوضاعهم الشخصية؛ الّا انهم ليسوا على استعداد لضبط النفس أكثر مع ما يحدث لاخوانهم في المناطق [المحتلة]». وتوقع توليدانو ان لا تستمر الاحتجاجات في الوسط العربي لفترة طويلة؛ لكن في كل الحالات، فان الوضع لن يعود الى سابقه، «طالما يتواصل الواقع الصعب في المناطق [المحتلة]» (**هآرتس**، ٢٢/٥/١٩٩٠).

ومع ان الانتفاضة لم تصل، بعد، العرب في اسرائيل، لكن امتدادها سيكون «قريباً، وقريباً جداً» (عاموس غلبواع، **معاريف**، ٢٢/٥/١٩٩٠). واذا ما اكتفى هؤلاء، حتى الآن، بتقديم الدعم الاخلاقي، والانساني، الاّ ان مسارات مختلفة كانت تتطور في صفوف العرب في اسرائيل، كان من أبرز ملامحها ما يلي:

« ○ الشعور بأنهم في مكان ما بين المطرقة والسندان. فمن جانب، فهم على هامش أحداث انتفاضة ابناء عمومتهم الفلسطينيين، ولا يفعلون ما يكفي من أجل مساعدتهم بصورة ناجعة؛ ومن جانب آخر، فهم على هامش المجتمع الاسرائيلي اليهودي المتنكر لهم، ويصعّد من معاداته لهم.

« ○ الاحساس بأن نضالهم من أجل المساواة بالحقوق المدنية في مجالات مختلفة... اصطدم بحائط مسدود.

« ○ خيبة أمل متزايدة من الهيئات السياسية للمؤسسة العربية (مثل الحزب الشيوعي)؛ وبالمقابل، صعود الحركة الاسلامية التي صبغت النضال القومي بطابع ديني أيضاً.

« ○ ونتيجة كل ذلك، طرأ تسارع حاد في بلورة هويتهم الفلسطينية، وخصوصاً في أوساط الشباب؛ وهبوط متزايد لهويتهم كـ ' عرب اسرائيليين ' » (**المصدر نفسه**).

على أية حال، انه منذ «يوم الأرض»، في العام ١٩٧٦، تتبلور لدى العرب في اسرائيل مميّزات قومية فلسطينية واضحة، تدعو الى تحدي سياسات حكومة اسرائيل تجاههم. وقد تعمّقت هذه الظاهرة خلال اندلاع الانتفاضة في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧. فالعرب في اسرائيل «يردّون كرجل واحد، ليس على تقصيرات الحكومة وقراراتها المتعلقة بمستوى الخدمات في القطاع العربي فحسب، بل انهم يعملون كمجموعة ضغط سياسي، من أجل القضية الفلسطينية» (عوزي بنزيمان، **المصدر نفسه**، ٢٤/٥/١٩٩٠). وليس المقصود بمصطلح «مجموعة ضغط» هو وجود مجموعة سياسيين، أو لوبي «يحاول ادخال موضوع ما في دهاليز السلطة؛ بل يتم التعبير عنه، هنا، بواسطة جمهور كبير (نحو ٧٥٠ الف نسمة) يستجيب لتوجيهات القيادة التي اختارها لنفسه؛ ويهدّد بتشويش نظام الحياة في الدولة؛ وهو يظهر استجابة عالية لتعليمات القيادة؛ وأحياناً، بحسب طبيعة الأمور، فانها تفقد سيطرتها عليه» (**المصدر نفسه**).

لقد شكّلت الانتفاضة، في تواصلها واستمرارها، رافعة للعمل الوطني الفلسطيني، والقومي العربي، في المجالات كافة. فهي بلورت لدى العرب في اسرائيل هويتهم الفلسطينية؛ وقد أخذ طابع الأحداث في الناصرة شكلاً مشابهاً لما يحدث في نابلس والخليل. لذلك، فان كل حادث مستقبلي «سوف يشعل، ليس المناطق [المحتلة] فحسب، وانما العرب في اسرائيل أيضاً. وسينضمّ الى هذه الجبهة، كذلك، الفلسطينيون في الشتات، أينما كانوا» (رون بن ـ يشاي، **يديعوت احرونوت**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

وعمّقت الانتفاضة ذلك التناقض القائم بين الهوية الفلسطينية للعرب في اسرائيل وبين اعتبارهم مواطنين في اسرائيل. «وزادت الانتفاضة من الانقسام في الولاء لديهم، وخصوصاً في أوساط الشباب من بينهم. فهم يقيمون هناك في اسرائيل، وقلوبهم مع اخوتهم وأبناء عمومتهم. لقد كان الافتخار والفرح يملؤهم لمناظر الشبان في المناطق [المحتلة]، الذين يرشقون، بالحجارة، الجنود الاسرائيليين. ويتملّكهم الغضب لمشاهد القتلى، لأن بعضاً من هؤلاء ينتمي الى عائلته القاطنة على بعد كيلومترات قليلة وراء الخط الأخضر في أنحاء المثلث» (عاموس غلبواع، **معاريف**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

وتعود الأسباب الحقيقية لهذا التطور لدى العرب في اسرائيل الى انهم بلوروا أنفسهم كأقلية قومية، مع شعور متزايد بالثقة الذاتية، واحساس بالقوة والمقدرة على الحاق الضرر باسرائيل، وهو الأمر الذي تمّ تلمس جزء منه في ردود الفعل على مذبحة ريشون لتسيون. ومن عناصر القوة التي يملكها العرب في اسرائيل، انهم «يعيشون مرحلة من التحديث، والتأهيل، وما أفرزته من وعي سياسي؛ وكذلك الوسائل التنظيمية الكبيرة التي انشأوها وطوّروها مع الزمن، وعاملا الديمغرافيا والجغرافيا اللذين يعطيانهم اغلبية حاسمة في المناطق التي يقيمون فيها، والتي حوّلتهم الى كتلة حاسمة؛ والسيولة المالية الكبيرة التي يملكونها؛

والانشقاقات في المجتمع الاسرائيلي وضعف الادارة الاسرائيلية؛ والانجازات السياسية لـ م.ت.ف.؛ والتراجع في مكانة اسرائيل لدى الرأي العام العالمي؛ والدولة الفلسطينية العتيدة الماثلة في مخيلتهم في المناطق [المحتلة]» (**المصدر نفسه**).

أمّا على الصعيد العربي العام، ودور الانتفاضة في تعزيز مسارات بلورة عمل عربي مشترك للمواجهة ضد اسرائيل، فان الانتفاضة تغذّي مثل هذه الاتجاهات وتعجّل بها؛ وان الأحداث في المناطق المحتلة سوف تشكل «جامعاً مشتركاً لحوار أخذ بالتطور بين العراق وسوريا والاردن، وهو يلقى تأييد وتشجيع مصر، لأسباب عديدة، أهمها يستند الى أمل في ان تنجح في الاستفادة منه في تدعيم مسيرة السلام» (بن ـ يشاي، **مصدر سبق ذكره**).

خيار الحل السياسي

الى ذلك، فان ما أفرزته الانتفاضة من تطوّرات على غير صعيد، وما بلورته من مواقف اقليمية، ودولية، لصالح الاعتراف بالنضال المشروع للشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير المصير، بات يفرض على اسرائيل ايجاد حلول سياسية من خارج اطار التفكير في قمعها وسحقها بالقوة العسكرية. وهذا ما استنتجه بعض الاسرائيليين، جرّاء ردود الفعل، التي تأتّت من أحداث مذبحة ريشون لتسيون. فاستخدام القوة الشديدة لقمع الانتفاضة لن يؤدي الى تراجع المنتفضين، بل انه سوف «يضاعف الصدامات بينهم وبين اسرائيل، ويزيد من اصوات التأييد السياسي لهم، ومنها أصوات أصدقاء تقليديين لاسرائيل، [وان] الطريق الوحيد لاحلال الهدوء في المناطق [المحتلة]، والتخفيف من حدة تظاهرات التأييد وسط العرب في اسرائيل هو طريق التفاهم السياسي، والتفاوض، والحل الوسط. وحتى تتضح ملامح هذا الطريق، ستحصل جرائم وردود كثيرة؛ وان حادث ريشون لتسيون لم يكن الأول؛ كما انه لن يكون الأخير» (**دافار**، ٢٢/٥/١٩٩٠).

وقد تكون احدى أهمّ القضايا المطروحة على الحكومة الاسرائيلية الجديدة، حتى لو تشكلت من خليط تحالفي من الليكود وهتحياه وتسوميت، انها «مضطرة الى الادراك ان ايام السيطرة الاسرائيلية على المناطق [المحتلة] أصبحت معدودة. لذلك، يجب عليها تحريك المسيرة السياسية. وعليها، كذلك، ان تتحمل مسؤولية التنازلات التي رفض اسحق شامير وأنصاره الموافقة عليها، عندما كان المعراخ شريكاً له. وسيكون من الصعب عليها التهرب بالادعاءات الايديولوجية والتنصّل من التأكيدات التي قدّمتها الى ناخبيها، وهذا، وليس أقل منه، ما هو مطلوب منها ان تفعله من أجل مستقبل الدولة. واذا ما واصل رؤساء الليكود الطلب من الولايات المتحدة الاميركية ان توقف اتصالاتها مع قيادة م.ت.ف. فانهم يضربون رؤوسهم بالحائط. فسوف يترك العالم اسرائيل لمصيرها، اذا لم تبدأ في السعي باتجاه انهاء الاحتلال. هذا هو الطريق الوحيد الذي نستطيع فيه ' تهدئة' السكان العرب» (**هآرتس**، ٢٢/٥/١٩٩٠).

واضافة الى الدعوات الكثيرة الى ايجاد حل سياسي للانتفاضة، ثمّة من الاسرائيليين من يدعو الى اتباع وسائل متنوّعة، بهدف قمع الانتفاضة. ولا يخلو الأمر من تقديم حلول سياسية جزئية الى القضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق، كتب اريئيل شارون مقالة تحت عنوان «حالة طوارىء»، حذّر فيها من ان الانتفاضة تقود اسرائيل الى وضع لا يحتمل على الاصعدة كافة، خصوصاً تلاشي وعي الردع الاسرائيلي في العالم، الأمر الذي يعجّل في حدوث حروب اضافية. ودعا شارون الى اعادة الأمن الى «حياة اليهود والعرب في أرض ـ اسرائيل... وعلى المسؤولين السياسيين تكليف أذرع الأمن بمهمة واضحة، ومحددة، وحاسمة، تقضي بضرورة استئصال الفوضى. واذا كان من الضروري تحديد الأمور بشكل دقيق، ينبغي القول: يجب اعادة فرض سلطتنا على كل أرجاء أرض ـ اسرائيل، واعادة القانون والنظام الى مستواه الذي كان عليه في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧» (**يديعوت احرونوت**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

ودعا أحدهم الى تبنّي خطة الحكم الذاتي، كمرحلة على طريق الحل النهائي، وهو أمر مقبول ـ حسب قوله ـ لدى كثيرين من سكان المناطق المحتلة، لكن أحداً منهم «ليس مستعداً لأن ينتخب، أو ينتخب، لمؤسسات الحكم الذاتي، من دون

ان يحصل على موافقة م.ت.ف... لهذا السبب، تستطيع اسرائيل ان تطبق الحكم الذاتي في المناطق [المحتلة] من طرف واحد. ومن جانبها، فان م.ت.ف. ليست على استعداد لمنح موافقتها على هذه الخطة، من دون مشاركتها في المسار... [لذلك]، ومن أجل انهاء الانتفاضة بسرعة، ثمّة حاجة الى ايجاد مسار تكون م.ت.ف. مشاركة فيه، بهذا الشكل أو ذاك. واذا لم تتوصّل حكومة اسرائيل، بقوتها الذاتية، الى ذلك، يحتمل جداً ان يفرض الأميركيون مبادرة، ويجبروا حكومة اسرائيل على السير خلفها. وانْ لم يحدث ذلك، فاننا سندخل في دائرة من العنف، والاتصالات السياسية العقيمة؛ أو ان تفرض كارثة ما على المؤسسة السياسية ايجاد حل سياسي، وينهض زعيم ما ويفرضه فرضاً» (بن ـ يشاي، **مصدر سبق ذكره**).

وفي النتيجة، لقد اصيب بعض الاسرائيليين بالغرور، جراء نجاح قوات القمع الاسرائيلية في وقف التظاهرات الحاشدة، وبقية ردود الفعل الجماهيرية الواسعة، في خلال أيام قليلة، مقارنة بما كان يحدث في حالات مشابهة. الّا ان هذا الوهم سرعان ما يتبدد اذا أدركنا ان حدّة العداء والتناقض القائمين بين شعب يتمسك بأرضه ويدافع عنها، وبين قوة غاشمة تريد ان تغتصب حقه في تقرير المصير، سوف تقود الطرفين الى صدام واسع وانفجار كبير. وان تهدئة التوتر في المناطق المحتلة بعد يومين من اندلاعها، «لا يجب ان يجعل أحداً يخطىء في التقدير. فقد جاءت اللحظة التي تفرض على الحكومة ان تفهم انه يتعذّر على اسرائيل ابقاء قوات الجيش الاسرائيلي في المناطق [المحتلة]، على الرغم من أنف سكانها الفلسطينيين. ولا يتغيّر في الأمر شيء اذا ما قرر مجلس الأمن ارسال مراقبين الى المناطق [المحتلة]، او اذا فرضت الولايات المتحدة الاميركية 'فيتو' على مشروع القرار ذلك؛ فاننا لن نستطيع البقاء هناك. ان المشكلة الوحيدة التي يجب على حكومة اسرائيل حلها، هي: كيف تستطيع ان تبني مع الطرف العربي المسيطر في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة، علاقات حسن جوار معنا... لقد كان هذا واضحاً منذ عام أو عامين، لكن ما جرى، هذا الاسبوع، ينبغي ان يقنع الرافضين بأن الاستمرار على الطريق الذي ساروا عليه حتى الآن يقود اسرائيل الى نقطة مغلقة. وثمّة من يقول، انه لا يمكن طلب هذا من اسحق شامير، ومن الحكومة التي سوف يشكّلها حسب رأيه. لكن اذا ما أراد ان يستمر في رئاسة حكومة اسرائيل، لن يكون ثمّة مناص الّا ان يتبع، بالذات، ما لا يريد ان يفعله وما تعهّد به لناخبيه بأنه لن يفعله أبداً. فالمسؤولية الحكومية تلزمه بأن تكون خطواته مدروسة أكثر من الاعتبارات الايديولوجية التي يتبنّاها» (فولص، **هآرتس**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

محمد عبد الرحمن

تفاعلات الأزمة الوزارية

خلافاً لشمعون بيرس، الذي شهدت فترة محاولته تشكيل حكومة ضيّقة القاعدة برئاسته (من ٢٠/٣/١٩٩٠ ـ ٢٦/٤/١٩٩٠) الكثير من التقلّبات المثيرة والمفاجآت في مواقف الكتل السياسية ـ البرلمانية التي سعى الى اشراكها في حكومته، فان الاسابيع الثلاثة الاولى التي حاول فيها زعيم الليكود رئيس الحكومة الانتقالية، اسحق شامير، تشكيل حكومة برئاسته، بعد تكليفه بذلك من جانب الرئيس حاييم هيرتسوغ (**هآرتس**، ٢٩/٤/١٩٩٠)، خلت من اية اثارة، او مفاجآت، اللهم المحاولة التي لم تتكلّل بالنجاح التي طرحها الحزب الديني القومي (المفدال)، لتقريب وجهات النظر بين حزبي الليكود والعمل، بهدف العودة، مجدداً، الى تشكيل حكومة وحدة وطنية (**يديعوت احرونوت**، ٨/٥/١٩٩٠). وخلافاً لبيرس، ايضاً، فان ما حال دون شامير والانتهاء من مهمة تشكيل الحكومة، خلال المهلة الاولى، لم يكن اخفاقه في ضمان تأييد الاكثرية المطلقة من أعضاء الكنيست (٦١ عضواً) لحكومة برئاسته، بل المصاعب والعراقيل التي واجهته، على صعيد التوفيق بين مطالب الكتل البرلمانية المؤيدة له، والتي ابدت استعداداً للمشاركة في حكومته. فعلى الرغم من طموحه الى تشكيل حكومة ضيقة القاعدة برئاسته، وتقديره انه سوف يتمكّن من ذلك في اسرع وقت ممكن، وعلى الرغم من التزامه، طوعاً، بذلك، جراء عدم ثقته بالمعراخ، وكرهاً، جراء الضغوط الممارسة عليه من جانب بعض قيادات الليكود والاحزاب اليمينية المتطرفة، فان اوساطاً معيّنة داخل الليكود اعربت عن اعتقادها بأن مهمة شامير تنتظرها متاعب غير قليلة، سواء أكان ذلك في مجال صياغة الخطوط الاساسية لحكومته الجديدة، او في مجال توزيع الحقائب الوزارية على شركائه المحتملين في الائتلاف، وايضاً على زملائه من قيادات الليكود (**دافار**، ٢٧/٤/١٩٩٠).

عملياً، بدأ شامير وطاقم مفاوضات الليكود جهودهما لتشكيل الحكومة الجديدة بـ «القدم اليمنى»، كما يقال. فالتعادل في موازين القوى البرلمانية، الذي حال دون نجاح بيرس في مهمته، اختل لصالح شامير والليكود، فور انتقال «كرة» التكليف الى يديه. فالليكود لم ينجح فقط في الحفاظ على الاختراق الذي احدثه في صفوف معسكر المعراخ (انسحاب عضو الكنيست الحاخام اليعيزر مزراحي من كتلة اغودات يسرائيل والتوصّل الى اتفاق معه بشأن التحاقه بمعسكر الليكود)، بل تمكّن، ايضاً، من استعادة المقعد الذي خسره لصالح معسكر المعراخ، في اعقاب اعلان عضو الكنيست ابراهام شارير عن انه قرر العودة الى صفوف الليكود، استجابة لنداء رئيس الحكومة، دون قيد او شرط. وبذلك، اصبح شامير يتمتّع بتأييد ٦١ عضو كنيست، اي بالاكثرية المطلقة من الاعضاء (**هآرتس**، ٢٧/٤/١٩٩٠).

وكان هذا الاختلال في موازين القوى لصالح شامير في صلب توقّعات مسبقة لبعض المصادر الصحفية، الذي لم يستبعد امكان نجاح شامير في تشكيل حكومة يمينية ـ دينية ـ اصولية برئاسته، حيث انه، «اضافة الى قواعد المسار الدستوري المنتظم، يبدو ان هناك احتمالاً كبيراً في ان ينجح شامير في مهمّته، وربما في وقت سريع، في ضوء الظروف التي استجدت في الاسابيع الاخيرة. فمن الطبيعي ان تتشكل الحكومة الجديدة من ذلك المعسكر اليميني ـ الديني ـ الاصولي الذي حال دون بيرس والنجاح في مهمته... فالتشكيلة طبيعية جداً... والفوارق الايديولوجية بين الليكود، من جهة، وهتحياه ومولديت وتسوميت، وحتى المفدال في شكله الحالي، من جهة أخرى، ضئيلة جداً.

«ولذا، ليس هناك سبب يحول دون ان يتعايش المعسكر اليميني بالذات، في اطار ائتلاف مع الاحزاب الدينية ـ الاصولية. فاذا بقي الحاخام

مزراحي مخلصاً لميوله بدعم حكومة، برئاسة شامير، واذا عاد شارير الى الليكود، فستكون لشامير حكومة ذات قاعدة ضيّقة فعلاً، ولكنها متجانسة» (افتتاحية، **المصدر نفسه**).

في هذا الوقت بالذات، كان حزب العمل يتعرّض لأزمة داخلية، على خلفية اخفاق بيرس في المسار الذي قاده لاسقاط حكومة الوحدة الوطنية برئاسة شامير، من خلال التقدير أن الظروف سانحة لتشكيل حكومة بديلة، برئاسة حزب العمل؛ وانفجر الصراع داخل حزب العمل في جلسة مكتب الحزب الاسبوعية التي كان الموضوع الرئيس على جدول اعمالها تحديد موقف الحزب وطريقه، في اعقاب اخفاق بيرس في تشكيل الحكومة، وتكليف شامير بالمهمة. وبرز التباين في تقويم المرحلة السابقة، مرحلة اسقاط حكومة شامير ومحاولة تشكيل حكومة برئاسة بيرس، في كلمتي، زعيم الحزب بيرس ووزير الدفاع السابق، اسحق رابين.

في خطابه، دعا بيرس الى بذل الجهود للحؤول دون تساقط اي عضو من اعضاء الكنيست المحسوبين على معسكر حزب العمل، «لأن خطر تشكيل حكومة يمينية هو خطر فعلي» (في هذا الوقت، كان عضو الكنيست شارير يعلن عن عودته الى صفوف الليكود). وتحدث بيرس عن الوضع الذي آلت اليه الازمة الحكومية، فاشار الى ان هناك حزبين على الاقل (المفدال وشاس) اعلنا انهما يؤيدان، كأفضلية اولى، العودة الى اطار حكومة الوحدة الوطنية، او، اذا تعذّر ذلك، الذهاب الى انتخابات عامّة مبكرة. واضاف: «سنعمل بكل وسيلة للحؤول دون اقامة حكومة قد تسيء لمصالح اسرائيل. ونحن لم نشترط، ابداً، الانضمام الى اية حكومة على اساس حجمها، او شكلها. فكل حكومة تردّ بالايجاب عن اسئلة بيكر، وتتجه في اتجاه السلام، سوف نؤيدها. انني اقترح ان يباشر الحزب مناقشات جادة حول موضوع تغيير طريقة الانتخابات، ونظام الحكم، من طريق الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة». ودعا بيرس الى عدم التباكي على ما حصل، «لأننا لسنا في ايام حداد. فالحركة يجب ان تواجه كل وضع وان تخوض الصراع» (**دافار**، ٢٧/٤/١٩٩٠).

أمّا رابين، فطالب، في سياق مقابلة صحفية، بتحديد المسؤولية عن الاخفاق الذي مني به الحزب وباستخلاص الاستنتاجات: «منذ اقامة حكومة الوحدة الوطنية، كان في كلا الحزبين عناصر تؤمن بوجوب اقامة حكومة ضيقة القاعدة. في الليكود وزراء الاشتراطات ومعسكرهم، وفي المعراخ شركة المفككين محدودة الضمان، وهي مجموعة لا داعي لذكر اسماء اعضائها، لكنني اقول انها كانت تتمتع بنفوذ لدى رئيس الحزب» (**يديعوت احرونوت**، ٢٧/٤/١٩٩٠). واتهم رابين المجموعة هذه بأنها خلقت اجواء وكأنه هو الحائل دون تحقيق فرصة اقامة حكومة ضيقة القاعدة برئاسة حزب العمل، بهدف الحؤول دون بيرس وتشكيل حكومة برئاسته. ونفى رابين هذا الاتهام، مشككاً في صحة النهج الذي تبنّته تلك المجموعة، والقائم على اساس امكان ردم الهوة بين قوى اليسار والاحزاب الدينية الاصولية. وخلص رابين، في كلمته، الى وجوب استخلاص الاستنتاجات الشخصية ممّا حصل، معلناً انه قد اخطأ عندما فضّل الحفاظ على سلامة البيت الداخلي، بدلاً من خوض الصراع ضد المواقف الخاطئة، كي لا يتّهم بأنه المسؤول عن احباط المسار. واكد رابين، في تلك المقابلة، عزمه على خوض المنافسة على زعامة الحزب وطريقه (**المصدر نفسه**).

وانسجاماً مع هذا الموقف، اقترح رابين، في كلمته في جلسة مكتب حزب العمل، تبنّي اقتراح يدعو الى الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة. قال رابين: «انا اؤيد الاستجابة لمشاعر الجمهور والواقع السياسي في اسرائيل، وبالتالي العمل على خلق واقع تكون فيه الحكومة قادرة على الحسم». وأضاف: «من اجل ذلك، فاني اقترح الفصل بين الانتخابات العامة وبين الانتخابات الشخصية لرئيس الحكومة». ولتحقيق اقتراحه هذا، طالب رابين بوضع الموضوع السياسي جانباً، اذا وافق الليكود على تشكيل حكومة وحدة وطنية، لفترة ستة شهور، يصار، بعدها، الى انتخاب رئيس الحكومة. ووفقاً لاقتراح رابين، فان رئيس الحكومة ينتخب على اساس شخصي من جانب كل اصحاب حق الاقتراع في الدولة. وليس بامكانه ان يشغل منصبه لأكثر من ولايتين متتاليتين، ولا يمكن اقالته الّا بأكثرية ثلثي عدد اعضاء الكنيست، ويكون له حق النقض على قرارات الكنيست، التي تتخذ بأكثرية ٦٠ في

المئة من أصوات اعضاء الكنيست فقط (**دافار**، ٢٧/٤/١٩٩٠).

بدء المفاوضات

مع ان اقتراح رابين لم يحظ بردود فعل ايجابية؛ اذ استقبل ببرود ملحوظ في اوساط الليكود، على الرغم من ان شامير سبق واعلن، في الماضي، انه يؤيّد فكرة الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، واعتبره زعيم العمل، بيرس، «اقتراحاً غير عملي» (**المصدر نفسه**)، الاّ انه أثار، من جديد، فكرة العودة الى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وبخاصة في ضوء تبنّي بعض الاحزاب المحسوبة على الليكود (المفدال وشاس) لتلك الفكرة. فقد ذكرت مصادر صحفية ان الآراء في المفدال ما زالت متباينة، بالنسبة الى الموقف الذي يجب على الحزب اتخاذه، خلال المفاوضات الائتلافية مع الليكود. فالبعض دعا الى ضرورة تمسّك الحزب بموقفه الداعي الى احياء حكومة الوحدة الوطنية، والاّ تقديم موعد الانتخابات؛ بينما دعا البعض الآخر الى الشروع في المفاوضات مع الليكود بشأن الانضمام الى حكومة ضيقة القاعدة، برئاسة شامير (**المصدر نفسه**، ٢/٥/١٩٩٠). واسفرت المناقشات داخل المفدال عن قرار اتخذه مكتب الحزب، يقضي بأن تعمل كتلة الحزب في الكنيست على اقامة حكومة وحدة وطنية، دون ان يعني ذلك رفض المشاركة في حكومة ضيقة القاعدة، برئاسة شامير. كذلك كلّف مكتب الحزب طاقماً خاصاً، برئاسة الوزير زفولون هامر، بفحص امكانات التوفيق بين الليكود والمعراخ لتشكيل حكومة وحدة وطنية، خلال اسبوع فقط. وعلم ان الوزير هامر اعلن انه سوف يتقدم بمبادرة جديدة، يمكن، وفقاً لخطوطها العامة، تحقيق التقارب المطلوب بين الحزبين الكبيرين، على الرغم من رواسب الماضي (**يديعوت احرونوت**، ٣/٥/١٩٩٠).

من ناحية اخرى، ذكرت مصادر صحفية انه برزت في حركة شاس، ايضاً، معارضة لا بأس بها لامكان دعم الحركة لحكومة ضيقة القاعدة، برئاسة شامير. الى ذلك، نسبت المصادر ذاتها الى بعض المقرّبين من الزعيم الروحي لحركة شاس، الحاخام عوفاديا يوسف، انه لن يسمح، بأي حال من الاحوال، لحركته المشاركة في اقامة حكومة يمينية متطرفة، برئاسة الليكود؛ وان الامكان الوحيد، الآن، هو العودة الى اطار حكومة الوحدة الوطنية (**هآرتس**، ٤/٥/١٩٩٠). وتعزّز الاعتقاد بوجود فرصة لاحياء حكومة الوحدة الوطنية، في ضوء معلومات تحدثت عن اتصالات تجرى بين كل من المفدال وشاس واغودات يسرائيل لبلورة موقف مشترك، للضغط في هذا الاتجاه (**المصدر نفسه**). وأثارت هذه التوجهات قلقاً في أوساط الليكود، في ضوء التناقضات التي برزت، خلال الاتصالات الاولى، بين مطالب شركائه في الاحزاب الدينية واليمينية، التي اتّسم بعضها بلهجة انذارية، على حد تعبير بعض المصادر الصحفية، وذلك على الرغم من ان اوساطاً في الليكود اعربت عن ارتياحها من محصلة جولة المفاوضات الاولى بين الليكود وبين ممثلي كتل احزاب اليمين المتطرف ـ هتحياه وتسوميت وموليدت (**يديعوت أحرونوت**، ٣/٥/١٩٩٠). ولخّص بعض المصادر الصحفية المطالب التي تقدّمت بها كتل اليمين المتطرف، خلال جولة المباحثات الاولى مع طاقم مفاوضات الليكود، على النحو التالي:

١ ـ هتحياه: قالت مصادر في حركة هتحياه انها خرجت باحساس، من اللقاء الذي تمّ مع الليكود، مفاده ان الطرفين جادّان في سعيهما الى تناسي اهانات الماضي، وانه اتضح لممثلي الحركة ان شامير مصمّم على قول «لا» لبيكر. مع ذلك، طرح ممثل هتحياه، خلال المفاوضات، امكان منحهم حرية التصويت بالنسبة الى الموقف من موضوع الانتخابات في المناطق المحتلة، في حال طلب حزب الليكود تضمين هذا الموضوع في الخطوط الاساسية للحكومة.

٢ ـ موليدت: طالبت حركة موليدت بأن يتجسّد، في الخطوط الاساسية للحكومة، ما أسمته «الاخلاص لأرض ـ اسرائيل». وتقدّمت بثلاثة مطالب اساسية في هذا المجال: (أ) ان يوضّح، في الخطوط الاساسية للحكومة، ان اسرائيل ترفض، جملة وتفصيلاً، مبدأ «الارض مقابل السلام»؛ (ب) ان تنصّ الخطوط الاساسية على ان الاستيطان في مناطق «يهودا والسامرة» (الضفة الفلسطينية) وقطاع غزة سوف يستمر، ويتواصل، دون أية قيود جغرافية؛ (ج) ان موليدت لن تعارض طرح

مبادرة سلام، شرط ان يوضّح ان تلك المبادرة سوف تكون مختلفة عن المسار الذي ميّز السابقة، منذ اقرارها بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٩.

٣ ـ تسوميت: اشترطت هذه الحركة دعمها لحكومة، برئاسة شامير، بوعد يتمّ، بمقتضاه، تغيير طريقة نظام الحكم في موعد اقصاه ثلاثة شهور منذ تشكيل الحكومة الجديدة. وطالبت بتشريع قانون في الكنيست بشأن الانتخابات المباشرة لرئيس الحكومة. كذلك طالبت بمنحها حرية التصويت في هذا الموضوع، من خلال التقدير ان للفكرة مؤيدين كثيرين في الكنيست، في مختلف الاحزاب. الى ذلك، طالبت بحرية التصويت، ايضاً، بالنسبة الى مشروع قانون الخدمة الوطنية الذي سبق لها وتقدمت به الى الكنيست. ويقضي مشروع القانون، هذا، بأن كل من لم يخدم في الجيش لا يحق له ان يَنتخب الى الكنيست، او يُنتخب اليه. وبالنسبة الى الاستيطان، طالبت باستئناف النشاط الاستيطاني في كل انحاء «أرض ـ اسرائيل»، وبتأجيل طرح أية مبادرة للسلام الى ما بعد اخماد الانتفاضة، والحفاظ على الوضع الراهن في الشؤون الدينية، وبحرية التصويت في هذا المجال (**المصدر نفسه**). وأعرب بعض وزراء الليكود، في معرض تعقيبه على المطالب التي تقدّمت بها كتل اليمين المتطرفة، عن اعتقاده بأن تلك المطالب هي مجرد مواقف اولية في المفاوضات، وانه، بالتالي، من الممكن تليينها، وتعديلها، عبر صياغات ملائمة (**المصدر نفسه**).

مبادرة المفدال

شكّل اخفاق بيرس في تشكيل حكومة ضيّقة القاعدة، برئاسته، فرصة لكي يعود حزب المفدال الى مركز الحلبة السياسية، كما كان الامر في الماضي. فقد اقترح الوزير هامر ان يتقدّم الحزب بمبادرة للعودة الى اطار حكومة الوحدة الوطنية، وان يبذل الجهود لتقريب وجهات نظر الحزبين الكبيرين لتحقيق ذلك. وجاء في المبادرة، التي وضع صيغتها طاقم خاص من قيادة حزب المفدال، بناء على تكليف من مكتب الحزب، ما يلي:

١ ـ ان تقوم حكومة الوحدة الوطنية على قاعدة الخطوط الاساسية للحكومة السابقة، واستناداً الى مبادرة السلام التي أقرّتها حكومة الوحدة الوطنية، في ١٤/٥/١٩٨٩.

٢ ـ ان يتمّ الحسم في القرارات المتعلّقة بالقضايا السياسية، والامنية، في اطار الحكومة، بكامل هيئتها.

٣ ـ لن يشكّل مجلس وزاري مصغّر للشؤون السياسية، والامنية.

٤ ـ ستعمل الحكومة على مواصلة التقدّم في العملية السياسية من اجل السلام، وسوف تحرص، كل الحرص، على الامور المتعلقة بالامن، والهجرة، والاستيطان.

٥ ـ فور تشكيلها، ستبدأ الحكومة حواراً بشأن الخطوات العملية لاستمرار المسيرة السياسية. وينتهي هذا الحوار خلال شهرين من يوم تشكيل الحكومة.

٦ ـ فور تشكيلها، تتقدّم الحكومة الى الكنيست بمشروع قانون (تعليمات مؤقتة) يقضي باجراء انتخابات عامة للكنيست خلال مئة يوم، في حال حلّ حكومة الوحدة الوطنية، ويجب الانتهاء من كل مراحل ومسارات المصادقة على مشروع القانون هذا في الكنيست خلال شهر. ولن يباشر بالخطوات العملية، والسياسية، قبل المصادقة النهائية على هذا القانون في الكنيست.

٧ ـ ان يتوجّه رئيس الحكومة الى كل الاحزاب (الصهيونية والدينية ـ الاصولية) داعياً اياها الى الانضمام الى الحكومة، او الائتلاف، على أساس هذه الخطوط (**هآرتس**، ٨/٥/١٩٩٠).

في معرض تقويم فرص نجاح هذه المبادرة، أشارت مصادر صحفية الى وجود شكوك في الليكود بشأن ذلك. وحدّدت تلك المصادر العقبة الاساسية التي تعترض طريق مبادرة المفدال بأنها ادراك الليكود ان المواقف المؤيدة لفكرة احياء حكومة الوحدة الوطنية، في كل من المفدال وشاس واغودات يسرائيل، لم تتخذ طابعاً انذارياً. فعلى الاقل، ان كلاً من المفدال وشاس أوضح انه اذا فشلت المبادرة، فانه سوف يبدأ بالمفاوضات مع الليكود، بهدف الانضمام الى حكومة ضيّقة القاعدة، برئاسة شامير (**يديعوت أحرونوت**، ٨/٥/١٩٩٠). ووصف احد المعلّقين الصحفيين اعلان المفدال وشاس

انهما سوف يؤيدان الليكود في كل الاحوال، بأنه بمثابة «مباراة مباعة»، وأضاف: «مع الليكود لا يمكن اجراء أية مفاوضات، اذا كان على علم مسبق بأن كل الاوراق في يديه» (دان مرغليت، **هآرتس**، ٨/٥/١٩٩٠).

واتضح، خلال لقاء تمّ بين طاقم مفاوضات الليكود، برئاسة شامير، وطاقم مفاوضات شاس، ان الليكود غير متحمّس لاحياء حكومة الوحدة الوطنية. فقد وصف حكومة الوحدة الوطنية بأنها أشبه بـ «اناء محطّم، من الصعب لصق اجزائه ببعضها البعض» (**يديعوت أحرونوت**، ٨/٥/١٩٩٠). الى ذلك، ذكرت مصادر ان وزراء الليكود أعربوا، خلال الجلسة التي عقدت في مكتب شامير للتداول في الموقف الذي يجب اتخاذه من مبادرة المفدال، عن معارضتهم الشديدة لتشكيل حكومة وحدة وطنية مع المعراخ، مؤكدين انه يتوجّب على الليكود، الآن، ان يفي بالتزاماته ازاء الاحزاب اليمينية التي ساندته (**معاريف**، ٩/٥/١٩٩٠). ومع ذلك، لاحظت المصادر الصحفية ان شامير والليكود فضّلا عدم الرد بـ «لا» قاطعة على اقتراح المفدال، خلال اللقاء الذي تمّ بين الجانبين بهذا الخصوص. فقد اعرب شامير عن تفهّمه للمبادرة، ولرغبة المفدال في تشكيل حكومة وحدة وطنية؛ لكنه سأل عمّا اذا كان الامر ممكناً في الوضع الحالي، مؤكداً انه لا يمكن العودة الى البنية السابقة. فالحكومة ـ على حدّ تعبيره ـ سقطت بسبب ضغوط الولايات المتحدة الاميركية للرد بالايجاب عن اسئلة بيكر. وسأل: «هل يمكن حصول تغيير في موقف المعراخ؟» (**المصدر نفسه**).

بهذا الموقف التكتيكي، ألقى شامير الكرة في ملعب المعراخ، حيث قالت مصادر رفيعة في حزب العمل ان بنود مبادرة المفدال تشكل «اساساً جيداً» لاستمرار المفاوضات (**يديعوت أحرونوت**، ٨/٥/١٩٩٠). وانسجاماً مع هذا الموقف، سجّل رابين وبيرس ملاحظاتهما الاولية على بنود المبادرة، خلال اللقاء الذي تمّ مع المفدال لمناقشة بنود المبادرة. فقد طالبا بأن تضاف الى البند الاول في المبادرة فقرة تنصّ على «ان الحكومة التي ستقام سوف تحترم قرار المجلس الوزاري المصغّر، الذي أعرب عن مصادقته على نقاط بيكر الخمس». كذلك طالبا بأن تتضمّن المبادرة بنداً يحظر على رئيس الحكومة اقالة الوزراء من مناصبهم. وعُلم ان المفدال استجاب لهذين الطلبين (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، طالب حزب العمل، خلال اللقاء مع المفدال، بتعديل نص البند الذي ينصّ على «ان البحث في استمرار عملية السلام سوف يتمّ خلال شهرين من تشكيل الحكومة». ويقضي التعديل المقترح بأن تبدأ المحادثات بهذا الشأن قبل تشكيل الحكومة. واشترط حزب العمل، أيضاً، عدم مشاركة الاحزاب اليمينية في الحكومة، لأن مشاركتها سوف تخلّ «بمبدأ التوازن» في الحكومة الذي يصرّ عليه الحزب، وذلك في ضوء الرفض المؤكد لكتل اليسار الثلاث (مبام وراتس وشينوي) للانضمام الى حكومة وحدة وطنية. وعلى الرغم من وعد المفدال بفحص هذه المطالب، والرد عليها، الّا انه بدا انها ستكون السبب في اخفاق المبادرة (**المصدر نفسه**).

وبرزت عقبة أخرى على طريق اقامة حكومة الوحدة الوطنية تمثّلت في مطالبة الليكود بأن يحدّد، سلفاً، ان عدم الاتفاق على كيفية التقدّم في عملية السلام لن يعتبر، من جانب المعراخ، ذريعة لحل الحكومة وتقديم موعد الانتخابات (**معاريف**، ٩/٥/١٩٩٠).

وأعرب مكتب حزب المفدال، في معرض تعقيبه على شروط حزب العمل، عن خيبة أمله من تلك الشروط، وتحديداً من شرط المطالبة بـ «التوازن» في اطار الحكومة بين المعراخ والليكود (**هآرتس**، ١٠/٥/١٩٩٠). فقد ذكرت مصادر صحفية ان الليكود والمفدال غير مستعدين، بأي حال من الاحوال، للتنازل عن مسألة اشراك الاحزاب اليمينية والاصولية في حكومة الوحدة الوطنية (**معاريف**، ١٠/٥/١٩٩٠). وأعلن حزب المفدال انه اذا لم يغيّر حزب العمل موقفه، خلال مدة اقصاها الثالث عشر من أيار (مايو) الماضي، فانه سوف يبدأ، على الفور، بالمفاوضات مع الليكود، لاقامة حكومة ضيّقة القاعدة (**هآرتس**، ١٠/٥/١٩٩٠). وتعقّدت الامور أكثر، اثر اعلان رابين، من جهته، ان الحفاظ على التوازن السياسي في حكومة الوحدة، هو شرط أساسي غير خاضع للتفاوض، واعلان بيرس، من جهة أخرى، ان حكومة الوحدة الوطنية لن تقوم الّا على أساس الرد الايجابي عن اسئلة بيكر. وهكذا، فأجواء التفاؤل التي بدأت في البداية

تركت مكانها لاحساس متشائم بأن مبادرة المفدال وصلت نهايتها، وان لا مجال، بتاتاً، لاحياء حكومة الوحدة الوطنية (**معاريف**، ١٠/٥/١٩٩٠).

وبالفعل، فقد أبلغ حزب العمل الى المفدال قراره بعدم الاستجابة لمبادرته، لأنه لا يستطيع التنازل عن مبدأ التوازن بين المعراخ والليكود في اطار حكومة الوحدة الوطنية، وعن اعطاء ردّ ايجابي عن اسئلة بيكر (**يديعوت أحرونوت**، ١١/٥/١٩٩٠).

اخفاق، ومهلة جديدة

بعد ان انتهت مبادرة المفدال لاحياء حكومة الوحدة الوطنية الى ما انتهت اليه، تجدّدت المفاوضات بين الليكود والاحزاب المرشّحة للمشاركة في حكومة شامير بهدف الانتهاء من عملية التشكيل في موعد اقصاه يوم الخميس (١٧/٥/١٩٩٠). وبدا انه، على الرغم من اعلان مصادر في الليكود ان تشكيل الحكومة اصبح في «حكم المنتهي»، الاّ انه لا تزال هناك متاعب كثيرة، وعراقيل، تنتظر شامير في طريقه لانجاز مهمته. وبسبب ذلك، توقّع بعض المصادر الصحفية ان يطلب شامير من الرئيس هيرتسوغ منحه مهلة ثلاثة أسابيع اخرى، لكي يتمكّن من تشكيل الحكومة (**هآرتس**، ١٣/٥/١٩٩٠). وقد أعرب شامير عن هذا الاحتمال خلال لقاء مع طاقم مفاوضات المفدال، حيث كرر تأكيد عزمه على تشكيل حكومة ضيّقة القاعدة برئاسته: «اذا نجحنا في ذلك، فسوف نعرض الحكومة على الكنيست في هذا الاسبوع؛ واذا لم نتمكن، فسوف نطلب مهلة جديدة» (**عل همشمار**، ١٤/٥/١٩٩٠).

وبالفعل، فالمفاوضات التي أُجريت مع مختلف الشركاء المحتملين لم تنجح في تذليل العقبات التي تعترض سبيل الحكومة، بسبب التناقضات التي برزت بين الشركاء حول حصة كل منهم في الحكومة الجديدة. ووفقاً لما أورده بعض المصادر الصحفية، في سياق اجماله للمطالب الائتلافية، اتضح ان الجزء الاكبر من تلك العقبات تمحور في عملية توزيع الحقائب، الاّ فيما ندر (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٩٠).

اخفاق شامير في تشكيل حكومة برئاسته، خلال المهلة الاولى، طرح، من جديد، امكان الدعوة الى تقديم موعد الانتخابات، حيث ذكرت مصادر صحفية ان شامير تداول، في هذا الشأن، مع بعض المقرّبين منه، بسبب العراقيل التي تسبّبت بها الكتل المرشحة للمشاركة في الائتلاف الحكومي، وكذلك بسبب الضغوط التي مارستها فعاليات في الليكود للحسم في موضوع توزيع الحقائب على وزراء الليكود. لكن مصادر أخرى في الليكود استبعدت هذا الامكان، «لأنه في اللحظة التي سينظر شامير في هذا الامكان، فانه سوف يدفع الاحزاب الدينية ـ الاصولية الى احضان المعراخ» (**يديعوت أحرونوت**، ٢٠/٥/١٩٩٠).

في المقابل، قال المعلّق الصحفي، دان مرغليت، انه يتوقع ان يواصل شامير اسلوب المماطلة الذي انتهجه منذ تكليفه بمهمة التشكيل، لأنه «ليس في عجلة في أمره»، «فعلى وجه العموم» ـ على حد تعبير مرغليت ـ «فهو معني بأن تشكّل الحكومة في اللحظة الاخيرة من فترة التفويض الثانية. ففي الليلة التي لا ليلة بعدها، سيتقدم شامير باقتراحه بشأن تشكيل الحكومة الى مركز الليكود للمصادقة عليه دون أية تحفّظات، تحت وطأة التهديد بخطر ضياع السلطة وتقديم موعد الانتخابات، وربما انتقال التكليف الى رابين، ومن يدري ـ لا سمح الله ـ الى بيرس». وأضاف مرغليت ان الوضع الحالي (أي وضع الحكومة الانتقالية) مريح لشامير، حيث يتيح له التهرب من اتخاذ قرارات في العديد من القضايا الملحّة المعلّقة على غير صعيد، وبالأساس «ليس هناك ما يوجب التماحك حول الخطوط الاساسية للائتلاف المقبل، التي تتضمّن رفضاً قاطعاً لخطوات بيكر ولقاء مع الفلسطينيين في القاهرة. وان كان هناك دليل على ان شامير قد سلّم بالمأزق السياسي، وبحالة العزلة الدولية، فان ذلك يجد تأكيداً له في مسودة الخطوط الاساسية التي تنصّ على ان مبادرة السلام ستتواصل، من خلال التمسّك بـ «' كل اجزائها' ، وهي صيغة تحمل، في طياتها، اخطار القضاء عليها نهائياً» (**هآرتس**، ١٧/٥/١٩٩٠).

توقّعات صحفية

على هذا الصعيد، الملاحظ ان معظم المعلّقين، وعلى الرغم من تعثر جهود شامير خلال مهلة التفويض الاولى، لم يستبعد امكان نجاح شامير

في مهمته، وانْ شكّك في امكان صمود مثل تلك الحكومة، على خلفية المشاكل التي ستواجهها. فصحيفة «هآرتس» رأت، في تحليل تضمّنته افتتاحيتها عشية تكليف شامير، ان ليس هناك ما يحول دون تشكيل حكومة يمين ـ متدينين، لكنها ذكرت انها «مسألة اخرى اذا كانت حكومة كهذه مؤهلة لادارة شؤون الدولة في الظروف التي نشأت، تحديداً على الساحة الدولية. فمن الصعب الافتراض ان واشنطن سوف تتخلّى عن مبادرتها لجلب الاطراف في الشرق الاوسط الى طاولة المفاوضات... واذا كان هناك شك في ان الحكومة السابقة، برئاسة شامير، مؤهلة لأن تغرس الآمال في صحة عزمها على التقدّم في العملية السياسية، والاستجابة لتوقعات الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا، فانه من الواضح تماماً، ان حكومة مع شركاء من اليمين ليس بامكانها، على الاطلاق، ابداء مثل هذه الاستجابة. ويبقى السؤال، كم من الوقت بامكان مثل هذه الحكومة ان تستمر اذا اقحمتها سياستها في عزلة دولية خانقة، وربما تسبّبت في تعريض الهجرة من الاتحاد السوفياتي للخطر؟» (**المصدر نفسه**، ٢٧/٤/١٩٩٠). ورفضت «هآرتس» فكرة العودة الى حكومة الوحدة الوطنية، على الرغم من المخاوف الكامنة في تشكيل حكومة يمين ـ متدينين: «يجب رفض كل محاولة للعودة الى تشكيل حكومة مشابهة لتلك التي سقطت قبل شهر. فالوضع الذي بسببه حجب المعراخ الثقة عن حكومة شامير لم يتحسن، بل ربما تأزم أكثر. وحكومة شامير التي ستقام الآن، مع المعراخ او بدونه، ستكون أقل قدرة من سابقتها على تحريك عملية السلام. فالقول ان حكومة الوحدة أفضل من قيام حكومة يمينية ليس له ما يستند اليه» (**المصدر نفسه**).

امّا المعلّق، يوئيل ماركوس، فرأى ان من بين الامكانات الثلاثة المطروحة الآن (حكومة وحدة وطنية، او حكومة ضيّقة القاعدة برئاسة بيرس اذا عاد التفويض اليه جرّاء اخفاق شامير)، فان امكان تشكيل حكومة ضيّقة القاعدة برئاسة شامير «في الظروف القائمة، هو اهون الشرّين، ولكن ليس نهاية العالم». فعلى حد تعبيره، «اذا قامت حكومة ضيّقة القاعدة برئاسة شامير، سوف يتضح لها، فجأة، ان الحكم ليس لعب اطفال: فمصير الدولة سيلقى على كتفيها. ولن تستطيع، بعد، ان تتهم بيرس وبايلين بالمسؤولية عن كل تقصيراتها، وان تنسب تدهور العلاقات مع واشنطن الى النهج ' الاستسلامي والتآمري' لحزب العمل». وخلص ماركوس: «فاذا قامت حكومة ضيّقة القاعدة، برئاسة شامير، فاننا سنعرف، وبسرعة، اين نقف. فمع أكثرية ضئيلة، ومع الكثير من الاتفاقات الائتلافية والالتزامات، فان هذه الحكومة سوف تسقط سريعاً، اذا لم تعد الى الصواب. وعندها سنتوجه الى انتخابات مبكرة (هناك من يتوقعها في نهاية هذا العام) ونحن، على الاقل، على علم بجوهر المعركة. وسوف يكون من الاسهل علينا ان نقرر من نريد؟ وماذا نريد؟ فالتعادل لن يكون» (**المصدر نفسه**، ١٥/٥/١٩٩٠).

في المقابل، اعتبر المعلّق أ. شفايتسر، ان شامير والحكومة التي قد يشكّلها ليسا أهون الشرّين. «فوفقاً للاضرار التي ألحقها بمكانة اسرائيل الدولية، وبناء على الاضرار التي الحقها بالعلاقات الحيوية مع الولايات المتحدة الاميركية، فهو الاسوأ من بين رؤساء الحكومات الاسرائيلية منذ قيام اسرائيل». وعلى حدّ قوله، «فلو ادرك شامير ما يدور حوله، لكانت اقلقته التحركات التي بدأها القادة العرب لبناء تحالف فيما بينهم. ولو كان مدركاً لما يجرى في الدول المجاورة، لحاول الاقتراب أكثر من الولايات المتحدة، بدلاً من التصادم مع زعمائها ومع الرأي العام فيها. فالرئيس حسني مبارك بامكانه ان يطرح نفسه، حالياً، على انه المقرّب من الاميركيين والمحقق لسياستهم؛ وامّا شامير، فلم يبق له سوى التبجح بالشراكة الاستراتيجية، التي يخبو رونقها، ضد الاتحاد السوفياتي. فبماذا، وكيف، ستتمكّن اسرائيل من خلق توازن في وجه التحالف العربي الآخذ بالتوثّق، بعد ان اخذت تتحوّل، بقيادة شامير، الى مصروع المنطقة» (**المصدر نفسه**، ٤/٥/١٩٩٠).

هاني العبدالله

مذبحة «الاحد الأسود»

بدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، قبيل وقوع مذبحة يوم الأحد، غارقة في «تعايش» ظاهري مع الاحتلال، مع حجم من الصدام ورشق الحجارة اليومي ذي الايقاع الواحد المتكرر؛ وبدت أوساط الاحتلال الاسرائيلي كمن حققت قدراً من «التعايش» هذا، سمح لها بالتخفيف من وطأة أزماتها الداخلية، الناشئة عن استمرار احتلالها للضفة والقطاع، واستمرار تزايد عمليات قتل الفلسطينيين، للابقاء على ما تمّ تحقيقه خلال السنة الاخيرة. غير ان مذبحة يوم الأحد، التي قتل خلالها عدد من العمّال الفلسطينيين، وجرح عدد آخر، على يد مسلّح كان جندياً في الجيش الاسرائيلي حتى وقت قريب، فجّر الاوضاع في المنطقتين، بصورة غاضبة، ألغت جميع مظاهر «التعايش» الذي ركنت اليه السلطات الاسرائيلية. وأعاد خروج الفلسطينيين الجماعي من بيوتهم الى الشوارع، في أعقاب انتشار خبر المذبحة، صورة الانتفاضة الفلسطينية الى أيامها الأولى، وعكس حالة التوتّر القصوى بين مجموع المواطنين الفلسطينيين ومجمل مؤسسات الاحتلال الاسرائيلية وتعبيراتها الادارية، والعسكرية، التي شهدت المناطق المحتلة مثيلها في خلال الشهور الاولى من عمر الانتفاضة، وبلغت ذروتها في نيسان (ابريل) ١٩٨٨، الذي كان الأعنف، والاكثر مأساوية، في الوقت عينه، من بين الشهور الأولى للانتفاضة.

قاتل ومذبحة

بتاريخ ١٩ أيار (مايو) ١٩٩٠، أعلم الاسرائيلي، آمي بوبر، البالغ من العمر واحداً وعشرين عاماً، صديقته الاسرائيلية بأنه خطط للقيام بعمل من شأنه ان يبعده منها لفترة زمنية طويلة. وفي الصباح التالي، الذي صادف يوم الاحد، بتاريخ ٢٠ أيار (مايو)، ارتدى بوبر ملابس أخيه العسكرية، وأخذ سلاحه، وهو بندقية آلية من نوع ام ـ ١٦، وتزوّد بثلاثة مخازن ذخيرة، وانطلق نحو منطقة شديدة الازدحام في مستوطنة ريشون لتسيون، القريبة من تل ـ أبيب، وقصد موقعاً يتجمّع فيه العمّال الفلسطينيون القادمون من قطاع غزة، على أمل الحصول على عمل ليومهم (داود كتاب، «مذبحة الأحد تشعل الانتفاضة»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٧٦، ٢٥/٥/١٩٩٠). وذكر شاهد عيان انه شاهد بوبر يدقق في هويات العمّال «واحدة واحدة، ليرى ان كان [بينهم] يهود. ثمّ وضعها جانباً، وطلب من العمّال الجلوس» (**الحياة**، لندن، ٢١/٥/١٩٩٠). ثمّ ما لبث ان اطلق الاسرائيلي النار على العمّال، وعددهم مئة عامل، فقتل منهم ثمانية وجرح عشرة آخرين، ولاذ بالفرار (**المصدر نفسه**). والشهداء هم: عبد محمد سالم، من غزة؛ وخالد حمدونة، من مخيم جباليا؛ وزياد موسى، من مخيم رفح؛ وعمر أبو خوجة، من مخيم رفح؛ وزياد زيدان، من مخيم خان يونس؛ ويوسف أبو دقّة، من قرية بني سهيلة؛ وسليمان ابو عنزة، من قرية عبسان؛ وعامر أحمد دهليز، من بني سهيلة (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢١/٥/١٩٩٠). وأكد شهود ان القاتل أفرغ ثلاثة مخازن ذخيرة من بندقيته؛ وانه تعمّد اطلاق النار على رؤوس العمّال وصدورهم (**المصدر نفسه**). وذكر عمّال فلسطينيون نجوا من المذبحة ان سيارات اسرائيلية عدة مرّت بمكان الحادث بدون ان تتوقف لتقديم المساعدة. أمّا القاتل، بوبر، فقد لجأ الى منزل صديقته، التي أبلغت الأمر الى الشرطة، حيث اعتقلته، ووجّهت اليه، في اليوم التالي، تهمة قتل سبعة فلسطينيين (قتل سبعة عمّال، فوراً، في الحادث، وتوفي آخر في وقت لاحق)؛ وكذلك الشروع في قتل تسعة آخرين. كما تقرر اخضاع القاتل لفحوصات طبية تستهدف معرفة حالته النفسية (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**). وقد احتل هذا الجانب، في وضع المتهم، حيّزاً كبيراً بين التعليقات والتفسيرات الاولية والمباشرة

التي أعقبت الحادث، خصوصاً من قبل رسميين اسرائيليين؛ كما أثار تعليقات أخرى معاكسة تماماً. فقد أعلنت مصادر الشرطة الاسرائيلية، بعد وقوع الحادث مباشرة، ان القاتل، بوبر، «مختل عقلياً، ويعاني من مشاكل عاطفية، وسُرِّح من الجيش [الاسرائيلي] بعد ان أمضى حكماً بالسجن» («الحياة»، **مصدر سبق ذكره**). وقال رئيس الشرطة الاسرائيلية، يعقوب تيرنر، ان بوبر لم يمض خدمته العسكرية كاملة في الجيش، بسبب ما أسماه بمشكلاته العاطفية؛ وانه قام بجريمته، «لأن فتاته لم تبادله حبّه لها» (**المصدر نفسه**).

وانتقد الخبير الاسرائيلي في شؤون الاجرام، ستانلي كوهين، الذي يعمل في الجامعة العبرية، تجاهل السياسيين الاسرائيليين، ووسائل الاعلام الاسرائيلية، الاطار السياسي لمذبحة يوم الأحد، والتركيز الشديد على المشاكل الشخصية للقاتل بوبر. قال كوهين: «ان مناخ العنصرية [هو] من نتاج سياسات الحكومة الاسرائيلية المسؤولة عن الحادث، هذا، مسؤولية غير مباشرة». وأضاف: «لم يوجّه أحد، في الحكومة، تعليمات مباشرة الى [القاتل]؛ لكن سياسة الحكومة تجاه الفلسطينيين وتصريحات الزعماء [الاسرائيليين] في السنوات الاخيرة، التي هوّنوا فيها من آدمية العرب ووصفوهم بأنهم وحوش وهوام، شجّعت على ظهور العنصرية». وأكد كوهين ان اختيار القاتل فلسطينيين هدفاً، والطريقة التي نفّذ بها مذبحته ذات أهمية، من الناحية السياسية (**الحياة**، ٢٢/٥/١٩٩٠).

واعتبر رئيس بلدية نابلس المقال، بسام الشكعة، الجريمة «من جملة الجرائم التي [جاءت] تعبيراً عن سياسة رسمية لدولة تمارس العنصرية والارهاب الرسميين». وقال: «ان الحكم على قاتل مجرم بالسجن لمدة خمسة شهور، واعلان [المدعو] أبوت، الذي حاول اغتيالي، انه غير نادم على جريمته، التي برّرها دينياً من خلال حاخام اسرائيلي، وقيام اسرائيل بهدم القبور اليهودية، بهدف مضاعفة الاحقاد العنصرية ضد العرب، واستعداء الاسرائيليين عليهم؛ كل ذلك، وغيره، يشير الى مصدر هذه الجرائم، و [الى] مخاطرها، باعتبارها [تلقى] دعماً فكرياً، وسياسياً، وعسكرياً، لقتل الحرية والانسان في شخص مواطننا الفلسطيني، الذي يتطلع الى حريته واستقلاله». وأضاف: «ان لنا تجارب كثيرة مع المجانين. فالذي حرق الاقصى مجنون! والذي اطلق النار على قبّة الصخرة وقتل اثنين مجنون!». واذا كان الامر كذلك، «فلماذا قام العقلاء بقتل ثمانية وجرح ما لا يقل عن خمسمئة في أعقاب المذبحة الأولى؟» («الشرق الاوسط»، **مصدر سبق ذكره**).

الجريمة الثانية

ما ان وصلت انباء مذبحة يوم الأحد مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حتى خرج المواطنون في تظاهرات تلقائية، انفجرت في وجه الوجود الاسرائيلي. ووقع أكثر الاحداث عنفاً في قطاع غزة، خصوصاً في مدينة رفح التي جاء منها غالبية الشهداء (كتاب، **مصدر سبق ذكره**).

في البداية، حاصر المتظاهرون الفلسطينيون منزلاً يستخدمه الجيش الاسرائيلي نقطة مراقبة، وقد احتمى مَنْ تواجد من الجنود الاسرائيليين داخل المنزل، وطلبوا، عبر جهاز لاسلكي، مساعدة الجيش، فحضرت قوات منه مزوّدة بمدفع قاذف للحجارة، وقنابل مسيلة للدموع، وعيارات مطاطية، وأخذوا يطلقون باتجاه المتظاهرين في محاولة لتفريقهم (**نيوزويك**، ٤/٦/١٩٩٠، ص ٢٣). وكان رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، أعلن وضع قطاع غزة تحت حصار لمدة ٢٤ ساعة، ودفع بآلاف الجنود الى القطاع، الذي اعتبر النقطة الاكثر سخونة (**المصدر نفسه**). وبرّر شومرون الاجراءات هذه بقوله انه هدف الى «منع نشيطي الانتفاضة من تحريض الجمهور على القيام بتظاهرات كبيرة». وأضاف: «أدخلنا قوات كبيرة الى المناطق [المحتلة]، واتخذنا الاجراءات اللازمة لمنع تفجّر الانتفاضة» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٩٩، ٣/٦/١٩٩٠). لكن مسؤولاً اسرائيلياً آخر ذهب الى تقدير معاكس، فقال ان حادث ريشون لتسيون «أذكى الانتفاضة»، ووصفه بأنه شبيه بحادث الباص الذي قتل خلاله عدد من العمّال الغزّيين، والذي كان الفتيل الذي أشعل الانتفاضة («الشرق الاوسط»، **مصدر سبق ذكره**). فعلى الرغم من حظر التجول الذي فرضه شومرون على جميع الاراضي المحتلة، فقد وقعت مواجهات وصدامات

عنيفة بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الجيش الاسرائيلي أسفرت عن استشهاد سبعة مواطنين وجرح أكثر من خمسمئة آخرين. وفي الحال، توقف آلاف العمّال الفلسطينيين عن العمل في اسرائيل، وعادوا الى قطاع غزة في قوافل من المركبات التي رفعت العلم الأسود، فيما كان المواطنون يحيّون العمّال العائدين الذين قال أحدهم: «الافضل لنا ان نموت جوعاً على ان نعود الى العمل في اسرائيل» (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**). من جانبها، قرّرت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة اعلان الاضراب العام («الشرق الاوسط»، **مصدر سبق ذكره**)؛ كما دعت العمّال الفلسطينيين الى مقاطعة العمل في اسرائيل لمدة سبعة أيام. ودعا رئيس جمعية الدراسات العربية، فيصل الحسيني، الذي وصف المذبحة بأنها احدى نتائج نشر الافكار العنصرية، ورفض مقترحات السلام الفلسطينية، والمصرية، وحتى الاميركية، الدبلوماسيين الاجانب في القدس الى الطلب من حكوماتهم تحديد موقف بشأن الدعوة الى تأمين حماية دولية للفلسطينيين في المناطق المحتلة، ودعوة الدول الموقّعة على اتفاقية جنيف الى ممارسة الضغوط في هذا الاتجاه. وكان قادة فلسطينيون من المناطق المحتلة أعلنوا اضراباً عن الطعام رافعين ثلاثة مطالب، هي: عقد جلسة لمجلس الأمن الدولي لمناقشة الاوضاع في الاراضي المحتلة؛ وتشكيل لجنة تحقيق محايدة للتحقيق في الهجوم الدامي على العمّال الفلسطينيين؛ وتأمين حماية دولية فورية للفلسطينيين في الضفة والقطاع. وسرعان ما تطوّر الاضراب وتعاظم حجم المشاركين فيه، فتجاوز ثلاثين شخصاً اعتصموا في مقر الصليب الأحمر الدولي، في القدس (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**). ووصفت زعيمة حركة حقوق المواطن (راتس) عضو الكنيست الاسرائيلي، شولاميت الوني، طلب الحماية الدولية بأنه لصالح الفلسطينيين والاسرائيليين. وقالت ان اسرائيل «أثبتت انها مجتمع لا يستطيع ضبط نفسه» (**فلسطين الثورة**، ٣/٦/١٩٩٠؛ نقلاً عن **كول هعير**، ٢٤/٥/١٩٩٠). وهو تقدير على درجة كبيرة من الصحة عكستها تقديرات مراقبين أعلنوا تخوّفهم من قيام اسرائيليين آخرين بارتكاب مذابح جديدة مماثلة بهدف ترويع الفلسطينيين في الضفة والقطاع، ودفعهم نحو مغادرة بلادهم هرباً من جحيم المذابح، أو التراجع عن انتفاضتهم التي اجتازت ثلاثين شهراً من عمرها بنجاح أفشل كل خطط الاحتلال الاسرائيلي، الرامية الى القضاء عليها، أو اضعافها الى حدّ يجعل من تأثيراتها في داخل اسرائيل، وفي الأوضاع السياسية في المنطقة وتطوّراتها، أمراً ثانوياً.

على ان جانباً من نتائج المذبحة انعكس بصورة دراماتيكية على داخل اسرائيل؛ اذ أطلقت المذبحة صفارات الانذار لخطر جديد يتهدّد اسرائيل من داخلها، انطلق من مناطق الجليل، حيث تعيش أغلبية عربية، بلغ ردّ فعلها على الاحداث حدّاً غير مسبوق منذ العام ١٩٦٧. فقد استجاب الفلسطينيون في اسرائيل لدعوة الى الاضراب العام وجّهتها المجالس المحلية في مناطق الجليل والمثلّث والنقب (**الحياة**، ٢٢/٥/١٩٩٠)؛ واندلعت تظاهرات صاخبة في هذه المناطق. وأحرق متظاهرون، في مدينة الناصرة العربية، مصرفاً محلياً، والقوا الحجارة على مكتب الضريبة الاسرائيلية في المدينة، فاعتقلت الشرطة الاسرائيلية ٢١ شخصاً، بينهم زوجة رئيس بلدية الناصرة، توفيق زيّاد. وأثارت الاحداث هذه، التي امتدت الى الطيبة وحيفا وغيرهما، فزع المسؤولين الاسرائيليين الذين تخوّفوا من احتمالات تواصل نضالات الفلسطينيين في مناطق الجليل والمثلّث والنقب، وتكاملها مع نضالات اخوتهم في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الى الحدّ الذي جعل عوزي محنايمي يصف الانتفاضة هذه بالخطر الذي تبدو أمامه انتفاضة الضفة والقطاع «طفلاً يلهو». وقد حذّر رئيس الحكومة الاسرائيلية الانتقالية، اسحق شامير، الفلسطينيين في اسرائيل من تطوير نضالاتهم في الاتجاه المشار اليه، وقال: «على الواحد [منّا] ان يخبر العرب، مواطني اسرائيل، بأنهم تجاوزوا حدود المسموح به» (**نيوزويك**، ٤/٦/١٩٩٠، ص ٢٣). وذكرت مصادر صحفية ان ما وقع في الناصرة والطيبة كان الحدث الاسوأ الذي يقع في القطاع العربي في اسرائيل خلال الأربعة عشر عاماً، منذ «يوم الارض»، في الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٧٦. وأضافت المصادر: «خلال العامين ونصف العام من عمر الانتفاضة، سأل اليهود أنفسهم مراراً: هل انتشرت الانتفاضة في اسرائيل ذاتها؟». لقد

كانت الاسئلة المتعددة، المتفرعة من هذا السؤال، ثقيلة تماماً، وسوف يكون للاحداث أثر كارثي في العلاقات اليهودية ـ العربية داخل اسرائيل (يوسف غوئيل، «انتفاضة داخل الخط الاخضر»، **جيروزاليم بوست**، ٢٤/٥/١٩٩٠).

الى ذلك، ظهرت، خلال ردّ الفعل العربي في مناطق الجليل والمثلّث على مذبحة الأحد، سمتان بارزتان سوف تثيران قدراً كبيراً من الجدل عند مناقشة احداث كهذه تقع في المستقبل. وهاتان السمتان هما «مشاركة عدد كبير من الشخصيات الفلسطينية الحزبية والسياسية المنخرطة في الحياة البرلمانية الاسرائيلية، حيث شارك معظم اعضاء الكنيست الاسرائيلي من العرب في تظاهرات الاحتجاج؛ ووقوع عمليات احتجاج عنيفة مشابهة لتلك التي ترافق المواجهات اليومية في الاراضي المحتلة [بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية]، كرشق الحجارة والقاء الزجاجات الحارقة والفارغة، ورفع علم فلسطين» (**فلسطين الثورة**، ٣/٦/١٩٩٠). غير ان عدداً من الشخصيات الفلسطينية الاعضاء في الكنيست الاسرائيلي عكسوا آراء مختلفة عن التقديرات هذه، ربما لاعتبارات تخصّ مواقعهم الرسمية التي تفرض حذراً معيّناً على نمط تصريحاتهم. فقد رأى بعض الشخصيات هذه ان تشابه المواجهة التي شهدتها المدن والقرى العربية في اسرائيل مع الانتفاضة في الضفة والقطاع لا يعني، بالضرورة، محاكاة لهذه الانتفاضة، على الرغم من امكان تكرار هذه الصدامات والمواجهات. وقال رئيس بلدية الناصرة، توفيق زياد، انه «يستبعد جداً ان يحدث هنا [في الناصرة] ما يحدث في الاراضي المحتلة». فالمعطيات مختلفة بين المنطقتين. لكنه لا يستبعد تجدّد الصدامات في الناصرة، وبقية الوسط العربي في اسرائيل، «في حال واصلت اسرائيل انتهاج السياسة العنصرية الرسمية ضد المواطنين العرب». وأشار عضو الكنيست الاسرائيلي رئيس الحزب الديمقراطي العربي، عبدالوهاب دراوشة، الى ان الصدامات العنيفة التي وقعت في الوسط العربي داخل اسرائيل حملت مضموناً أكبر من مجرّد ردّ فعل على حادث ريشون لتسيون. وقال ان حدّة المواجهة تلك كانت «نتيجة تراكمات كبيرة من الآلام والأحزان التي فجّرت الغضب ضد الاحتلال والتمييز»؛ وهي بمثابة «بداية تفجّر غضب؛ وتحذير للحكومة الاسرائيلية اذا [ما] استمرت في سياسة التعصّب والتمييز ضد الفلسطينيين في اسرائيل». وأصرّ دراوشة على ان احداث الناصرة والطيبة والمدن والقرى العربية الأخرى ليست محاكاة للانتفاضة في الضفة والقطاع، لكنه لم يستبعد تصاعد الموقف، خصوصاً اذا ما تشكّلت حكومة يمينية في اسرائيل (**الحياة**، ٢٣/٥/١٩٩٠).

ربعي المدهون

خطاب الرئيس ياسر عرفات في مجلس الأمن الدولي

السيد رئيس مجلس الامن؛

السيد الأمين العام للأمم المتحدة؛

السادة أعضاء مجلس الأمن؛

الأخ مندوب الجمهورية اليمنية، الدولة العربية الموحّدة التي أعلنّا ميلادها قبل أيام؛

إنه لمن دواعي الاعتزاز ان أكون، اليوم، بينكم، في هذا البلد المضياف، الذي أتشرّف فيه، للمرة الثانية، خلال فترة عام ونصف العام تقريباً، بالوقوف في محفل دولي موقّر لأسمعكم صوت فلسطين، كلمة منظمة التحرير الفلسطينية. وأود، أيها السيد الرئيس، ان أشكركم على اتاحة الفرصة الخاصة لي، الأمر الذي مكّنني من قيامي بهذه المهمّة، نيابة عن فلسطين والشعب الفلسطيني. واذا كنّا نعتبر هذا الموقف دليلاً على ادراككم العميق لخطورة الوضع في منطقتنا، فاننا نعتبره، أيضاً، مظهر تعاطف وتضامن مع شعبنا الفلسطيني، الذي يتعرّض، الآن، لأبشع عملية قمع وارهاب وهو يناضل من أجل الحرية، ومن أجل الاهداف والمبادىء والقِيَم التي كرّستها المنظمة الدولية.

وعندما تقدّمت منظمة التحرير الفلسطينية بطلبها، بدعم من المجموعة العربية ومن خلالها، لعقد هذه الجلسة العاجلة لمجلسكم الموقّر، فان ذلك كان نابعاً من ادراكنا وتقديرنا لحقيقة ان الاوضاع في منطقتنا قد بلغت أقصى درجات التوتر وخطر الانفجار، ووصلت مستوى لم يعد معه التردد مقبولاً، ولا التنديد اللفظي كافياً، بل بات يتطلب التحرك العملي السريع، لفرض هيبة الشرعية الدولية.

فيوم الاحد الماضي، يوم «الأحد الاسود»، نُفّذت مجزرة بشعة ضد عمّال فلسطينيين، كانوا يبحثون، في ذلك الصباح الباكر، عن خبز أطفالهم اليومي، بعد ان اقتلعتهم سياسات الاحتلال الاسرائيلي من أرضهم، واضطرتهم الى العمل في أسوأ ظروف الاستغلال والاضطهاد؛ وما تبع ذلك، وما زال، من قيام القوات الاسرائيلية، في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، بمتابعة المجزرة؛ وما رافق ذلك من تفجّر العنصرية الاسرائيلية، التي شملت الجماهير الفلسطينية في الجليل والمثلّث والنقب، والتي سقط، نتيجة لها، خلال الايام الخمسة الماضية أكثر من ٢٥ شهيداً وما يزيد على ألفي جريح.

ان ذلك كله هو مجرّد حلقة في سلسلة القبضة الحديدية، والممارسات الاسرائيلية العنصرية ضد الشعب الفلسطيني؛ تلك السياسات والممارسات التي أجمعت الأسرة الدولية، حكومات وشعوباً، على التنديد بها.

السيد الرئيس؛

لم يكن جنون فرد، أو اختلاله النفسي، كما يقول المسؤولون الاسرائيليون، هو المسؤول عن مجزرة «الأحد الاسود»، بل كان المسؤول الأول هو جنون واختلال نظام بأكمله؛ نظام تسكنه اشباح الخرافة، وأوهام التفوّق العنصري المنقرضة، وتتملّكه شهوة التوسّع والغزو، لبناء اسرائيل الكبرى، النابعة من غطرسة القوة العسكرية الحمقاء.

السيد الرئيس؛

أخاطب، اليوم، مجلسكم الموقّر، وجراح شعبي ما زالت تنزف دماً، وقبور الشهداء لا تزال مفتوحة. وفي كل لحظة، يدفع طفل، أو امرأة، أو رجل فلسطيني، من دمه، أو حياته، ثمناً أمام آلة القمع والارهاب الرسمي الاسرائيلي المنظّم ضد شعبنا الفلسطيني، الذي يقاوم من اجل الحياة الحرّة والكريمة.

وعلى مدى ثلاثين شهراً هي عمر الانتفاضة الشعبية الباسلة لجماهير الشعب الفلسطيني في وجه قوات الاحتلال المشبعة بالكراهية والعدوان، مارس المحتلون، بعنجهية، حرب الابادة الوحشية. وعلى

مدى ثلاثين شهراً، سقط حوالى ١٢٠٠ شهيد فلسطيني برصاص المحتلين، وأُصيب ما يزيد على ٨٠ ألف مواطن بجراح، نتيجة شتّى أنواع القمع التي تتدرج، من الضرب المبرح، الى تكسير العظام، الى استخدام العيارات المطاطية، والرصاص الحي، الى استخدام الغازات السامّة المحرّمة دولياً، والتي تسبّبت في اجهاض أكثر من ستة آلاف امرأة، وأحدثت عاهات مستديمة لآلاف من الاطفال، والنساء، والرجال، وغير ذلك من صنوف الارهاب والقمع.

وخلال ثلاثين شهراً، كانت قوات الاحتلال الاسرائيلية تشنّ حرب الابادة على جميع الجبهات، وتعرّض شعبنا للجرائم التي حرّمتها القوانين الدولية، والشرائع السماوية، والقيم الاخلاقية الانسانية. فمن حرب التجويع بفرض الحصار على المراكز السكانية، الى حرب تدمير البنية الاساسية لاقتصادنا الوطني، من طريق مواصلة مصادرة الاراضي والمياه، وتخريب المزروعات، وفرض الضرائب الباهظة، ومحاولة جبايتها بارهاب الدولة ولصوصيتها، كما حدث في بيت ساحور وغيرها، الى حرب التجهيل التي أدّت الى اغلاق جميع المراكز التعليمية في بلادنا، بدءاً من رياض الاطفال، الى الجامعات، على مدى ثلاث سنوات، ولا تزال الجامعات ومعظم المدارس مغلقة، وهذا كله طبقاً لوثائق وتقارير موجودة في الامم المتحدة. واقترن ذلك باغلاق العديد من المؤسسات الخيرية، والنقابية، والمهنية، وفتح المعتقلات الجماعية، والسجون، لأكثر من ٨٥ ألف معتقل تمّت تصفية العشرات منهم، اضافة الى عمليات الابعاد، والى فرض الاقامات الجبرية. كما تصاعد، في الوقت عينه، تطبيق سياسة نسف بيوت المواطنين الفلسطينيين، حيث قامت قوات الاحتلال بنسف وهدم أكثر من ألفي منزل، خلال سنوات الانتفاضة، متذرعة بأعذار واهية، ممّا تسبّب في ترك عشرة آلاف شخص، بينهم حوالى خمسة آلاف طفل فلسطيني، دون مأوى؛ ذلك الى جانب حرق واتلاف ٨٠ ألف دونم و١٨٨ ألف شجرة مثمرة، بالاضافة الى تطبيق العقوبات الجماعية، وفرض الغرامات المالية الباهظة من قبل محاكم الاحتلال الاسرائيلي. ويجرى ذلك كله بتخطيط مسبق، واصرار عنصري من قبل الحكومة الاسرائيلية، والمستوطنين المسلّحين المتعصّبين، ضد المواطنين العزّل في الاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة.

وقد ذكر تقرير منظمة انقاذ الطفل السويدية، الذي أُصدر مؤخراً، ان ١٥٩ طفلاً فلسطينياً، لا تتجاوز أعمارهم السادسة عشرة، قد قتلوا خلال العامين الأولين من عمر الانتفاضة، بمختلف الوسائل الارهابية المحرّمة، بما فيها قنابل الغاز المحرّم دولياً، حسبما ورد في تقرير بعثتين طبيتين، اميركية وبلجيكية. كما ذكر التقرير ذاته ان عدداً يتراوح ما بين ٥٠ الى ٦٣ ألف طفل فلسطيني، أُصيبوا بجراح تتطلب العناية الطبية. وتعرّض ٢٥ ألف طفل، بعضهم لا يتجاوز السادسة من عمره، للضرب المبرح وتكسير العظام. وواجه ٦٧٥ ألف طفل فلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، نظام منع التجول، بكل تأثيراته النفسية، والمعيشية، والتربوية.

وجاء في تقرير للمنظمة الاسرائيلية لحقوق الانسان (بتسيلم) ان جندياً اسرائيلياً واحداً قد سجن لمدة شهرين فقط في ١٠٢ حالة قتل للأطفال الفلسطينيين، قامت تلك المنظمة بالتحقيق فيها. وذلك يؤكد ما توصّلت اليه الدراسة السويدية الموثّقة من استهتار الجنود الاسرائيليين بحياة أطفالنا الفلسطينيين.

السيد الرئيس؛

ان الشعب الفلسطيني يتوقّع من مجلسكم الموقّر تحمّل مسؤولياته في انهاء الاحتلال الاسرائيلي، والبدء باتخاذ الاجراءات الفورية اللازمة، لحماية أرواح الاطفال والنساء والرجال من شعبنا الفلسطيني وممتلكاتهم تحت الاحتلال، خاصة وان الحكومة الاسرائيلية قد رفضت الالتزام بجميع قرارات الامم المتحدة، كقراري مجلس الامن ٤٦٥ و٦٠٥، اللذين يدينان ويشجبان ممارسات اسرائيل، وجرائمها، ضد الشعب الفلسطيني ويطالبانها بالتقيّد الفوري، والدقيق، باتفاقية جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩، المتعلّقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب.

ان الحكومة الاسرائيلية لم تكتف بهذه الجرائم، وهذا الارهاب الرسمي المنظّم ضد شعبنا؛ بل أتبعت ذلك باستخدام أمواج من المهاجرين، من مختلف انحاء العالم، وبدأت بتوطينهم في الاراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشريف، والاراضي العربية الاخرى المحتلة، ولاحلالهم محل المواطنين الفلسطينيين والعرب، اصحاب هذه الاراضي المحتلة، الذين تمارس عليهم اسرائيل الارهاب الرسمي المنظّم، والقمع الوحشي، لدفعهم الى الهجرة من وطنهم ووطن اجدادهم، بالاضافة الى تشريد العائلات الفلسطينية،

حيث تمّ تشتيت أكثر من ٢٥٦ عائلة حتى الآن خارج وطنها في هذه الفترة الزمنية القصيرة. ان ما حدث من عملية اسكان المهاجرين الجدد في الأبنية التابعة لكنيسة الروم الارثوذوكس، والاعتداء على بطريرك القدس، ورهبانها، ليس الّا جزءاً من هذه السياسة التي تمارسها الحكومة الاسرائيلية، والتي تبعتها، وسبقتها، الاعتداءات على المقدّسات الاسلامية، والمسيحية، في القدس، وبقية الاراضي المقدسة، التي يعتبرها المسلمون والمسيحيون، في كل انحاء العالم، شعاراً ورمزاً للقداسة وللمحبة والسلام والتسامح.

السيد الرئيس؛

ان اسرائيل، في كل ما تقوم به من أعمال، وممارسات، قمعية، ودموية، ضد الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، تعتبر نفسها خارج نطاق المسؤولية الدولية، التي تلتزم بها دول العالم كافة؛ بل ان اسرائيل، التي أُنشئت بقرار من الامم المتحدة، هي الدولة الوحيدة التي تتجاهل، وتتحدى، قرارات الامم المتحدة، ولا تلتزم بتطبيقها، بل وترفض التعامل مع المنظمة الدولية كلما طالبتها بتنفيذ أي من هذه القرارات. ولقد أصبح من الضروري، الآن، ان تقول الاسرة الدولية كلمتها في هذا الموضوع؛ وان يقوم مجلسكم الموقر، مجلس الامن، وخاصة الدول ذات العضوية الدائمة فيه، بتحمّل مسؤولياتها في حفظ الامن والسلام العالميين، وتطبيق القرارات الدولية، وانهاء الاحتلال، وحماية ارواح اطفال، ونساء، وشعب فلسطين، القابعين تحت الاحتلال الاسرائيلي، للوصول الى حل سياسي سلمي، عادل ودائم، لقضية الصراع في الشرق الاوسط، من خلال المؤتمر الدولي، وتحت رعاية الامم المتحدة.

انه في الوقت التي تتّجه الاسرة الدولية الى بناء عالم من التعاون والديمقراطية والحوار المثمر، وفي الوقت الذي تتعزّز أجواء الانفراج الدولي، وفي الوقت الذي تستعد شعوب العالم لاستقبال القرن المقبل، مؤكدة على قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، فان اسرائيل وحكامها يصرّون على سياستهم العنصرية الارهابية البائدة. ان مبادرتنا السلمية، ونهجنا، وانتفاضتنا، تشكّل نموذجاً تمّ الاقتداء به، وألهم العديد من الشعوب المناضلة من اجل الحرية والديمقراطية، وتؤكد التناغم والتناسق مع حقائق عصرنا، وخط توجّهه العام.

السيد الرئيس؛

تعلمون، بلا شكّ، بأنني قد تقدّمت، باسم الشعب الفلسطيني، الى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي عقدت في هذا البلد المضياف، في ١٩٨٨/١٢/١٣، بمبادرة السلام الفلسطينية التي أقرّها المجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٥، والقائمة على أساس الشرعية والقرارات الدولية، التي تبنّتها القمة العربية في مؤتمر الدار البيضاء، في أيار (مايو) ١٩٨٩، والتي نالت تأييد قمة دول عدم الانحياز، والقمة الافريقية، ومؤتمر وزراء خارجيات الدول الاسلامية، والتي دعمها العديد من الدول، سواء في اوروبا الغربية، أو اوروبا الشرقية، أو الاتحاد السوفياتي، والصين، واليابان، والدول الاسكندنافية. بل ان هذه المبادرة قد وجدت صدى لها داخل المجتمع الاسرائيلي نفسه، وبنسبة تتزايد، كل يوم، بين القوى الاسرائيلية الديمقراطية والمحبة للسلام، الى جانب تأثيرها الايجابي في التجمّعات اليهودية في اوروبا، وفي الولايات المتحدة ذاتها.

كما قامت منظمة التحرير الفلسطينية بالتجاوب الكامل، والمسؤول، انطلاقاً من الاولويات والحقوق الفلسطينية المنسجمة مع الشرعية الدولية، بالتعامل، بمرونة واخلاص، ولا تزال مع كل مبادرات السلام الدولية الصادرة عن الامم المتحدة، وغيرها من المقترحات، بما في ذلك نقاط وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الخمس، كما كنّا تجاوبنا مع النقاط المصرية العشر، ومع المقترحات الاميركية التي نقلها وزير الخارجية السويدية، السيد ستن اندرسون، بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٦، وما زالت منظمة التحرير الفلسطينية ملتزمة مبادرتها المعلنة للسلام، واستعدادها للمشاركة في التوصل الى حل سياسي يتمكّن، من خلاله، الشعب الفلسطيني من انجاز حقوقه الوطنية المشروعة، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير، واقامة دولته المستقلة، على ترابه الوطني الفلسطيني، وذلك على أساس الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة. وممّا يؤسف له ان هذه المبادرات السلمية، لم تُقابَل من الحكومة الاسرائيلية الّا بالرفض والتعنّت، وتصعيد سياسة القبضة الحديدية، امعاناً في الهروب من عملية السلام في الشرق الاوسط، متحدّية بذلك القرارات الدولية كافة المتعلقة بالصراع في الشرق الاوسط، وفي مقدمها القرار ١٧٦ / ٤٣، بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٥، الخاص بعقد

المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط؛ وكذلك تجاهلها، ورفضها، تنفيذ قراري مجلسكم الموقّر ٢٤٢ و٣٣٨. وفي ما يتعلق بمدينة القدس، والقرار الاسرائيلي بضمّها، وتغيير وضعها واعتبارها عاصمة لدولة اسرائيل، والذي اتبع، ويا للأسف، بقرار من الكونغرس الاميركي حول القدس، تشجيعاً لاسرائيل واحتلالها وارهابها وجرائمها، ما زالت اسرائيل ترفض تنفيذ جميع القرارات الدولية، المتعلقة بالمدينة المقدسة، بما فيها قرار مجلس الامن الرقم ٢٥٢، بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢١، وقرار الجمعية العامة الرقم ٢٢٥٣، بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤، الذي أكد عدم جواز تغيير وضع مدينة القدس، وقرار مجلس الامن الرقم ٤٧٦، بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣٠، الذي يعلن بطلان الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، وقرار مجلس الامن الرقم ٤٧٨، بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٠، بعدم الاعتراف بالقانون الاسرائيلي بشأن القدس.

وما زالت اسرائيل تواصل تطبيق سياسة الاستيطان بمصادرة أراضي الفلسطينيين وانشاء المستوطنات اليهودية عليها وتغيير الطبيعة الديمغرافية للارض الفلسطينية المحتلة، تحدياً لقرار مجلس الامن الرقم ٤٥٢، بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٠، الذي يطلب الى سلطات الاحتلال الاسرائيلية ايقاف العمليات الاستيطانية في الاراضي العربية المحتلة، وقرار مجلس الامن الرقم ٤٤٦، بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٣، الذي يعتبر الممارسات الاسرائيلية باقامة المستوطنات عقبة خطرة في وجه السلام، وقرار مجلس الامن الرقم ٤٦٥، بتاريخ ١٩٨٠/٣/١، الذي يطالب اسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة، والتوقف عن تخطيط المستوطنات، وبنائها.

السيد الرئيس؛

لقد عمدت اسرائيل، مؤخراً، الى استغلال الظروف التي سمحت بفتح أبواب الهجرة أمام اليهود السوفيات، ومن دول أوروبا الشرقية، وغيرها، لتحويل هذا الحق في الهجرة الى هدف سياسي استيطاني، يتمثّل في التهجير القسري الى اسرائيل فقط، دون اعطاء المهجّرين حق اختيار مكان الهجرة، الامر الذي يشكّل انتهاكاً لحق الانسان اليهودي المهاجر. ونحن نذكّر بأن حق أي فرد، أو شعب، يتوقف عندما تبدأ حقوق الافراد والشعوب الاخرى، ومنها الشعب الفلسطيني. ولقد ركّزت اسرائيل على العمل، بكل الوسائل، لاغلاق الابواب كافة أمام هجرة اليهود السوفيات، وابقاء الارض الفلسطينية، وحدها، مفتوحة. ولقد ساعدتها في ذلك قرارات وعراقيل صدرت عن بعض الدول، خاصة اميركا واستراليا، وذلك ضمن مفهوم خاص وفي تحريف أساسي وخطر، لمفاهيم حق الهجرة التي نصّت عليه اتفاقيات هلسنكي، وتحويلها الى تحقيق غرض سياسي عدواني، يتمثّل في حرمان الشعب الفلسطيني من العيش في وطنه، وحرمان لاجئيه من حق العودة، واحلال المهاجرين الجدد محل اصحاب الحق والوطن الاصليين. ومن الضروري ان أشير، هنا، بكل المسؤولية المتوجبة، الى ان موضوع تهجير اليهود السوفيات الى الارض الفلسطينية يمثّل خطراً على المنطقة بأسرها، وليس على الارض الفلسطينية المحتلة وحدها. وسوف يمتد هذا الخطر ليصيب دولاً عربية مجاورة؛ بل لقد بدأ ذلك، فعلاً، في الجولان، وفي جنوب لبنان، حيث أثبتت التجارب الاليمة في الشرق الاوسط ان أطماع اسرائيل وشهيّتها التوسّعية لا تقف عند حد.

السيد الرئيس؛

أرى من الواجب، هنا، ان أشير، بكل الاسف، الى الدعم اللامحدود، وعلى الصعد كافة، الذي تقدّمه الولايات المتحدة الاميركية الى اسرائيل، ممّا يشجعها على الاستمرار في الاحتلال، وتصعيد الممارسات الارهابية، والوحشية، ضد الشعب الفلسطيني، وفي تحديها لقرارات الاسرة الدولية، وفي عرقلتها لكل مبادرات السلام في منطقة الشرق الاوسط، بما في ذلك المقترحات الاميركية ذاتها. ان الولايات المتحدة الاميركية، التي ترفع شعار حقوق الانسان، قد أهملت، تماماً، حقوق الشعب، والانسان، الفلسطيني، وتجاهلت الابعاد الانسانية والاخلاقية الشاملة لمفهوم حقوق الانسان، ممّا شجّع اسرائيل على التمادي في ممارساتها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينية المحتلة، وفي الارض العربية، حيث تتعرّض القرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية في لبنان لغارات الطيران الاسرائيلي والقصف التدميري.

السيد الرئيس؛

لقد آن الأوان، نظراً الى المخاطر المحدقة بمنطقة الشرق الاوسط، جرّاء استمرار اسرائيل لاحتلالها للاراضي العربية الفلسطينية، وجرّاء تصعيدها لارهاب الدولة المنظّم ولحرب الابادة ضد شعبنا، واطلاقها التهديدات العدوانية والتوسعية ضد دول عربية عدة، وخاصة العراق والاردن ولبنان، وبتحضيراتها

المستمرة للعدوان والحرب، آن الأوان لأن يتحمّل مجلسكم الموقّر، وقبل فوات الأوان، مسؤولية تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. ان اسرائيل بممارساتها، وتهديداتها، وتحضيرها للحرب، تقود المنطقة الى كارثة لا سابق لمخاطرها، خاصة وان منطقة الشرق الاوسط هي من المناطق التي تتكدس فيها الاسلحة التقليدية، والنووية، والكيميائية، والبيولوجية، وما يعنيه هذا من كارثة سوف تتعدّى حدود منطقة الشرق الاوسط، وتهدّد الأمن والسلم الدوليين.

السيد الرئيس؛

ان الاخطار التي تهدّد مستقبل السلام في الشرق الاوسط قد بدأت تبرز ابعادها، يوماً بعد يوم؛ كما بدأت تظهر نتائجها في القتل الجماعي، وفي التصعيد المتزايد في حالة التوتر التي تقود المنطقة الى حافة الحرب، وفي اصرار اسرائيل على استمرار احتلالها الارض الفلسطينية، التي أعلن اسحق شامير، قبل أيام، رسمياً، اعتبارها «اراضي موروثة ومحررة».

ولهذا، ايها السيد الرئيس، فان منظمة التحرير الفلسطينية، مؤكدة التزامها الاستراتيجي والثابت بالسلام، تعرض على مجلسكم الموقّر الخطوات العملية التالية، التي تجعل من اتفاق الاسرة الدولية واقعاً، وتحوّل قراراتها الى ممارسة، وتعيد الثقة والأمل بدور، وفعالية، مجلسكم الموقّر على تحقيق السلام، والأمن والعدل الدوليين.

اولاً: ان يعيّن الامين العام للامم المتحدة مبعوثاً خاصاً ودائماً له، للتفرغ لعملية السلام، واجراء الاتصالات اللازمة لايجاد حل سلمي عادل، ودائم، لمشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، او ان يقوم هو بنفسه، بهذه المهمة.

ثانياً: ان يقرر مجلسكم الموقّر توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وأرواحه، وممتلكاته، ومقدساته، في الارض المحتلة، تحت علم الامم المتحدة، ومن خلال قوات طوارىء دولية، اضافة الى نشر قوة المراقبين الدوليين، الموجودة، حالياً، في القدس الى جانبها، ومن اجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي كاملاً من على أرضنا الفلسطينية.

ثالثاً: ان يصدر مجلسكم الموقر قراراً واضحاً، ويضمن مراقبته وتنفيذه، لايقاف الهجرة الاستيطانية الى الاراضي الفلسطينية المحتلة، ويمنع، بشكل كامل، بناء المستوطنات الاسرائيلية، او توسيعها، سواء المدنية منها أو العسكرية، في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس العربية، تنفيذاً للقرارات الدولية في هذا الشأن.

رابعاً: ان يدعو مجلسكم الموقّر ممثلي الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الى الاجتماع، فوراً، للبحث في موضوع التسوية السلمية وعملية السلام والتحضير لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، تنفيذاً للقرارات الدولية.

خامساً: البدء باتخاذ الترتيبات اللازمة لفرض العقوبات على اسرائيل، وفقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق، بسبب الجرائم التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، ونتيجة لانتهاكها لاتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، الخاصة بمعاملة المدنيين في وقت الحرب، ولرفضها تنفيذ القرارات الدولية ذات العلاقة، ولتحديها، وعرقلتها، المتعمّدة لمسيرة السلام في الشرق الاوسط.

ان تجربة الامم المتحدة في فرض العقوبات ضد جنوب افريقيا قد أتت ثمارها في ناميبيا، حيث حصل الشعب الناميبي البطل على استقلاله من خلال اتفاق نيويورك، الذي أُجري تنفيذه تحت رعاية الامم المتحدة، وبدأت، ايضاً، باعطاء ثمارها لشعب جنوب افريقيا باطلاق سراح المناضل نلسون مانديلا والبدء بعملية بناء السلام وانجاز حقوق شعب جنوب افريقيا، بعيداً من التفرقة العنصرية والتمييز العرقي. وفي هذا السياق، نودّ ان نعبّر عن تقديرنا العميق للدور الفعّال الذي قام به الامين العام للامم المتحدة، السيد ديكويلار، في هذا المجال.

ان واجب الوفاء والالتزام بتراث الحضارة الانسانية، ومفاهيم الخير والعدالة التي كرّسها ذاك التراث، يتطلب ان يقرر مجلسكم الموقّر تشكيل لجنة تحقيق دولية، من أعضاء المجلس، للتحقيق في جميع الجرائم ضد الانسانية التي ارتكبتها الحكومة الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

السيد الرئيس؛

اننا اذ نؤكد، مجدداً، ان اختيارنا لطريق السلام هو خيار استراتيجي أصيل، نؤكد، أيضاً، حقنا في استمرار المقاومة، وفي الدفاع عن النفس، حتى يتمّ وضع حدّ نهائي للاحتلال الاسرائيلي. ان ذلك حق مقدس قد كفلته لنا شرعة حقوق الانسان وميثاق

الامم المتحـدة والقـرارات الدوليـة وارادة الشعب الفلسـطيني. ان الانتفاضة الشعبية الباسلة سوف تستمـر، وتتواصل، ضد الاحتلال الاسرائيلي لبلادنا حتى انتزاع حقنا في الحرية والاستقلال الوطني على أرض وطننا.

ان شعبنا، الملتزم بقضية السلام وبمبادرته التي أعلنتهـا باسم الشعب الفلسـطيني منذ عام ونصف العام في الجمعية العمومية للامم المتحدة، مصمّم على نيل حقوقه السياسية والوطنية والانسانية، أسوة ببقية الشعوب الاخرى؛ ذلك لأننا جزء أصيل من هذه الاسرة الدوليـة، ومن المجتمـع الانسـاني الذي شاركنـا في حمـل مشعـل حضارته، وعلى أرضنا تآلفت الديانات السماوية الثلاث.

لقد آن، أيها الرئيس، لهذا الشعب ان يستريح، وان يعيش آمناً حراً مستقلاً؛ وآن لأطفالنا ان يعيشوا مثـل بقيـة أطفـال شعوب العالم، في أمن، بعيداً من الخـوف والدمار والموت؛ وآن لدماء شعبنا ان تحقن؛ وآن الوقت لأن يرتفع علمه فوق أرضه الحرة، وتتحقق حريته، وان يسدل الستار، مرة أخيرة والى الأبد، على آخـر احتـلال عسكري استيطاني عنصري على هذه البقعة المقدسة من كوكبنا الارضي.

شكراً يا سيدي الرئيس.

[جنيف، ٢٥/٥/١٩٩٠]

◇
◇ ◇

... وخطابه في «القمة» العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

«ربّنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق، وانت خير الفاتحين».

«انا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله ما تقدّم من ذنبك وما تأخّر ويتمّ نعمته عليك ويهديك صراطاً مستقيماً وينصرك الله نصراً عزيزاً».

صدق الله العظيم

الاخ الفارس الرئيس صدام حسين؛

الاخوة الملوك والرؤوساء والامراء العرب؛

ان نلتقي، اليوم، في بغداد، بعدما تمنّيت عليك يا أخي الفارس ان تستضيف هذا المؤتمر، فلبّيت النداء وجـاءت الاستجـابـة على هذا المستـوى الرفيع من المسـؤوليـة، ومن الاستجابة لنداء الواجب القومي، يعـنـي ان نقف على الارض الصلبـة؛ على صخـرة التصـدي لما يواجهنـا من مخاطر التحدي؛ وان نقرأ الصفحات الاولى من كتاب الافق العربي الجديد، كما لم نقـرأهـا منـذ أمد بعيد. فأيّ شيء لا يحرّك فينا، هنا والآن، مخزون الطاقات القصوى للدفاع الجماعي عن الذات العـربية، وعن الوطن والتاريخ، بثقة عالية بالنفس، لا يطاولها غبار النكسات العابرة، من جهة، ولا محاولات احتكار المستقبل البشري، من جهة اخرى.

نحن، هنا، في بغداد، بعدما شهدنا، قبل ايام في عدن مع الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه الأخ علي سالم البيض واخـوانهمـا البررة، ميلاد اللحمة اليمنية المتجدّدة، وما تزفّه الى التاريخ العربي الجديد من معاني الوحدة التي تبعث فينا الشموخ والعزّة.

نحن، هنا، في بغداد، نقف على أحد المنابع الاولى لتاريخ الثقافة الانسانية القديمة، وعلى مرأى قريب من تراث ثقـافتنـا العربية، والاسلامية، الحيّة فينا وفي الارض، فلا نشعر، ابداً، بالانقطاع عن حيوية رسالتنا الحضـاريـة والانسـانية، الى الذات والى الآخر، ولا بالقطيعة مع تاريخنا الحي، الذي لم تتوقف الغزوات، القـديمـة والجـديـدة، عن محـاولة بتـره عن تاريخ الحضارة، وتراث الامة، وايمانها، ومعتقداتها.

ها هي المـيـاه الصـافـيـة تجـري في دجـلة

الخير والأبد، بعدما جرفت، الى النسيان، قوافل الغزاة الذين استطاعوا، الى حين، في غفلة من الزمن ومن انقسام المقاتلين، ان يلطخوا وجه دجلة بالسواد العابر.

فها هي بغداد، عاصمة الثقافة العربية الشامخة، تصل ما انقطع من شعاعها، وتبني الحاضر العربي الجديد، وسط الزلازل الدولية، والاقليمية، على ثبات الهوية القومية، والثقافية، المعبّرة عن روح الأمة، وعن طاقاتها المادية والبشرية غير المحدودة؛ انها القلعة التي ترسم عليها شكل الغد العربي، الذي سيتلاءم مع مؤهلاتنا الحضارية، والثقافية، والمادية، ومع ما تتطلبه مكانتنا من ضرورة الانسجام مع امكاناتنا. لقد آن لنا ان نسأل بلهفة والحاح عن اسباب التوتر، الذي لم يعد له من مبرّر، بين الامكانية والمكانة، والتواجد والوجود، كي لا يبقى مشهدنا العربي على خارطة العالم على ما هو عليه من تشتّت وتنافر وتناحر، وكي لا تبقى اجزاء من الجسد العربي الواحد فريسة المطامع والاستهتار والانكار، وكي لا تبقى الصورة الايجابية الوحيدة عنا هي اننا كنّا هناك؛ كنا في الماضي؛ كنا في زمن كان على خارطة الزمان.

ان التاريخ لا ينتظر احداً، ولا شعباً، على أية محطة، او ذكرى. ونحن لا نستمدّ شرعيتنا الانسانية، ولا مكانتنا الحضارية، ولا جدارتنا بالدور الفعّال، والتعامل الايجابي مع ايقاع العصر الحديث، بالتأمل في كتاب الماضي وحده؛ بل نستمدها من قوة هذا الحاضر، من وعي الذات، وما في الذات والارض من طاقات وثروات؛ من هذا الانسان العربي الذي لم يتوقف، يوماً واحداً، عن الامساك بجمرة الايمان العميق، بوحدة اللغة والثقافة والتاريخ والمصلحة والمصير، من طنجة الى عدن، ومن عطش شهدائنا الابرار، الذين ينادون الله والارض بالكلمات ذاتها، وبالرسالة، ويستشهدون من اجل المثل ذاتها، والحرية ذاتها، ومن مخزون هذه الارض العربية الواسعة، القابضة على خاصرتي المحيطيْن.

ومن هنا، فاننا، في مواجهة الخطر المصيري، الذي يتعرض له امننّا القومي العربي، معاً وعلى انفراد، في حاجة، ملحّة الى تحسّس ما في الجسد والارض والروح من اسلحة الدفاع المشترك عن النفس، وعن المكانة التي نستحقّها، نحن العرب، نحن العرب مجتمعين، على خارطة الزمن العربي الجديد، وخارطة العالم الجديد. «وكنتم خير أمة أُخرجت للناس».

ان الوضع الدولي الذي يعاد تنظيمه، وترتيبه، في مناخ من محاولات الاستقطاب الجديد، لا ينبغي ان يدفعنا الى الاحساس بالعجز والخمول تجاه ما يعدّه لنا الآخرون من مصير؛ ولكنه يحفز فينا كل التحديات، وكل متطلبات العمل السريع والموحّد، من أجل صوغ الشروط الملائمة للحضور العربي الجماعي في حسابات القوى، التي يشعر بعضها، انطلاقاً من غطرسة القوة التي يمتلكها، بأنه قد امتلك، وبلا منافسة أو شراكة، ناصية الهيمنة على المصير الدولي برمّته.

صحيح ان ثمّة خللاً قد حدث في معادلة التوازن الدولي؛ ولكن السياق العام الذي تجرى فيه التطورات العالمية، ليأخذ فيه التوازن الراهن صورته المستقبلية، لا يغلق امام العامل الاقليمي فرصة التعبير عن حركته الحرة.

«يريدون ان يطفئوا نور الله بأفواههم، ويأبى الله الّا ان يتمّ نوره، ولو كره الكافرون». صدق الله العظيم.

واذا كان اعداء الأمة العربية يسابقون الساعات لتوظيف المتغيّرات العالمية لحساب هيمنتهم، ولانعاش فكرتهم التوسّعية العدوانية، بعدما استطاعوا ان يستمدّوا من شروط الصراع، في مرحلة الحربين، الاولى والثانية، ومرحلة الحرب الباردة، دوراً استثنائياً، شكّل فيه المشروع الصهيوني رأس حربة متقدمة في الجسد العربي، فان هذا الدور مرشّح لأن يفقد حيويته التقليدية، اذا استطاع العمل العربي المشترك ان يعيد صياغة العلاقات العربية، على المستوى الدولي وعلى المستوى الاقليمي، على اساس حساب المصالح المتبادلة، وعلى اساس توظيف الامكانات الجبارة التي نمتلكها، والعلاقات الاقتصادية المتنامية، في خدمة مصالحنا السياسية واحترام حقوقنا القومية، والتوصل الى حل قضية الشعب العربي الفلسطيني، فتنتهي بذلك حلقة من حلقات التناقض الفاضح بين امكانات العرب الذاتية وبين مكانتهم العالمية.

اننا ندرك ان التحديات التي تواجهنا، اليوم، ليست كلّها ناشئة فقط من الفوضى التي تسم صورة العالم الآن، قبل رسوها على حدودها الاخيرة. ولكن بعض القوى الدولية الاساسية يقوى بنا علينا، ويدرج امكاناتنا القوية في حساب هيمنته، دون ان يراعي الحدّ الادنى لمصالحنا.

«أمن قلّة نحن يومئذٍ يا رسول الله؟ قال لا، ولكنكم كثير كغثاء السيل».

ان المخاطر التي يتعرّض لها الامن العربي القومي، وأمن كل بلد من البلدان العربية الشقيقة، تتزايد، الآن، وتتغذّى من اغراءات اللحظة الانتقالية، التي يمر بها العالم نحو صياغة شروط الوفاق الجديد ذي الطبيعة المختلفة، ومن التغيّر الدراماتيكي الذي حصل على جبهة اصدقاء العرب التقليديين، الغارقين، اليوم، في مشاكلهم الداخلية التي تشترط الولايات المتحدة الاميركية التعاون على حل بعضها باخضاعهم للابتزاز، واضعاف دورهم في عملية البحث عن الحل العادل في صراع الشرق الاوسط، وفرض الشروط لانتقالهم الى مساعدة الخصم بالهجرة اليهودية، هجرة البشر والعقول، وبالاقتصاد، وبالدبلوماسية.

وفي هذا السياق، فاننا مطالبون بصوغ خطة سياسية، وثقافية، لتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع دول اوروبا الشرقية، وباستثمار القدرة العربية الاقتصادية في الوضع الجديد فيها؛ كذلك، فاننا مطالبون بتطوير علاقات التعاون مع اوروبا الغربية، لتلعب دورها الفاعل في قضية الشرق الاوسط، بما يخدم مصالحنا المتبادلة، ومصالح شعوب شمال البحر الابيض المتوسط، وجنوبه، وبما يخدم تعزيز دورنا في الوضع الدولي الجديد؛ هذا بالاضافة الى ضرورة تعزيز العمل مع «المارد الاصفر»، خاصة الصين واليابان وما حولهما، بما يمكّننا من رسم معالم الصورة والاهداف التي نصبو اليها، الى جانب العمل والتعاون مع دول «العالم الثالث»، ودول عدم الانحياز، التي نحن جزء منها. ان هذه العلاقة تحتاج الى اعادة صياغة فاعلة وجديدة، تقوم على اسس جديدة، ومفاهيم جديدة، وتعاون بنّاء فاعل، لا تابع.

كما اننا نرتبط بالمحيط الاسلامي، تاريخاً ومعتقداً ورسالة وحضارة، ارتباطاً يتطلب منّا تطوير التعامل معه بأساليب جديدة خلّاقة تشمل تطوير التعاون الاسلامي ـ المسيحي، الذي تشكّل القدس فيه واسطة العقد.

وفي هذا الاطار، نتوجّه الى المسؤولين الايرانيين، الى الشعوب الايرانية الشقيقة، لطيّ صفحة الماضي القريب الدامية، وللوقوف معنا على خط المواجهة المشتركة ضد اطماع عدوّنا الصهيوني المشترك، وحماته، خاصة بعد رسالة أخي الفارس صدام حسين اليهم، وردّهم المشجّع عليها؛ ورسالتهم الأخرى الايجابية التي استلمتها من اخي الرئيس اكبر هاشمي رفسنجاني.

لقد بلغ الاستهتار بالحقوق العربية، وبالوجود العربي، حدّاً يشكّل استمراره وعدم التصدي الفعلي والمؤثر له تواطؤاً على اخراجنا من تاريخ هذا العصر. ولقد آن للأمة العربية ان تعيد تقويم علاقاتها مع مختلف الدول، والكتل، والقوى، في العالم، على اساس مبدأ توازن المصالح والاحترام المتبادل للحقوق، وانطلاقاً من وحدة المصلحة القومية العربية، وحماية الحقوق العربية وضمانها، وفي مقدّمها حقوق الشعب العربي الفلسطيني. فلا يجوز لنا، بعد الآن، ان نبقي المصالح الاجنبية في وطننا العربي، ذي الموقع الاستراتيجي الهامّ، في منأى عمّا نتعرّض له من خطر وعدوان. ونحن، هنا، لا نهدّد احداً؛ ولكننا نطالب، على الاقل، بألّا يكيل بعض الدول الكبرى بمكيالين؛ ونطالب باحترام حقوقنا، كما نحترم حقوق الآخرين.

فهل حصل من قبل، ايها الاخوة، ان اقدمت دولة على تسمية عاصمة دولة أخرى، متحدية عقول البشر وضمائرهم؛ ومتحدية المبادىء الاولية للاعراف الدولية؛ ومتحدية قرارات الاجماع الدولي؟ فكيف يحق للكونغرس الاميركي ان يصدر قراراً باعتبار مدينة القدس عاصمة لاسرائيل؟ ان هذا القرار الباطل اعتداء على الكرامة العربية، وعلى الارادة الدولية، وعلى معاني القدس وقداستها، وعلى مكانتها الروحية والثقافية المقدسة في قلوب الملايين من المسلمين والمسيحيين. ان القدس هي جزء من الارض الفلسطينية المحتلة، وهي عاصمة دولة فلسطين، وان أيّ مساس بوضعها القانوني، والديني، والحضاري، والتاريخي، لهو انتهاك صارخ للمواثيق والقرارات الدولية. والغريب ان قرار الكونغرس الاميركي هذا مخالف، أيضاً، للموقف الرسمي الذي تعلنه الادارة الاميركية نفسها، التي يشكّل سكوتها عن القرار تشجيعاً للسلطة الاسرائيلية على التمادي في التوسّع والعدوان.

ان المسؤولين الاسرائيليين، الذين يتخبطون في أزمة العزلة الدولية المضروبة عليهم، وفي أزماتهم الداخلية التي فجّرتها الانتفاضة المباركة، ويعمّقها اليوم فرسان الحرية المجاهدون بدمائهم ولحمهم أمام الدبابات والمجنزرات والطائرات الاسرائيلية الاميركية؛ هؤلاء الاسرائيليون ما زالوا يصرّون على تحدي المجتمع البشري، وعلى رفض التكيّف الايجابي مع المناخ الدولي والانساني الجديد، الذي يقلبون معانيه

رأساً على عقب، ليستثمروه في مواصلة دورهم التقليدي في الحرب الباردة. انهم يقرعون طبول الحرب أيها العرب. انهم يقرعون طبول الحرب ايها العرب.

ان الحملة الشرسة على العراق الشقيق، التي تقودها اسرائيل وحماتها الغربيون، هي حملة على عوامل القوة والاستقلال في المجتمع العربي، هي حملة على حق العرب الطبيعي في مواكبة التطوّر العلمي، وعلى حقّهم في امتلاك القدرات العلمية والتكنولوجية المتقدّمة، وعلى حقهم في تنمية الامكانات والقدرات العسكرية الدفاعية المشروعة، باعتبارها احدى الوسائل الاساسية لحماية أمن العراق، والدفاع عن سيادته، وعن الامن القومي كلّه.

لقد خاض العراق الشقيق، بقيادة فارسه العربي الشجاع، حرب الدفاع البطولي عن بوّابة الوطن الشرقية، نيابة عن العراق وعن الأمة العربية، ومدّ الواقع العربي بعوامل القوة المطلوبة، والتوازن الاستراتيجي المطلوب، لردع الطامعين باستباحة الوطن العربي.

لسنا دعاة حرب؛ ولكننا طلاب حق وحرية وسيادة على ما وهبنا الله من كرامة ووطن. ولقد جدّدت قدرات العراق الدفاعية في الوجدان العربي حرارة الايمان بالقيم النضالية والقومية، وزوّدت الحجر الفلسطيني بما يحتاج اليه من وقود ونجدة، وأعادت الروح الى البدائل الضرورية للدفاع عن الارض، والحرية، والسلام، بكل الوسائل المطلوبة، لتعزيز هذا الدفاع، اذا أصرّ العدو، المدجّج بأكثر من مئتي رأس نووي، بالاضافة الى أسلحة الابادة الجماعية الأخرى، وبترسانة أحدث الاسلحة الاميركية الامبريالية، على الحرب والعدوان.

لقد كان أعداء السلام مرتاحين الى وهمهم القائل ان بديل السلام هو استمرار حالة اللاسلم واللاحرب الطويلة؛ الحالة الخاملة التي يشيّدون عليها كل الوقائع والعراقيل الكفيلة بالاستمرار في هضم حقوق العرب، والاعتداء عليهم. ان عليهم ان يدركوا الآن جيداً، ان قدرات العراق والامة العربية ستحرمهم من متعة الحرب النزهة، الحرب الخاطفة.

اننا نعلن تضامننا مع العراق الذي يعزّز قدرات الأمة الدفاعية ويفتح أمام المجتمع العربي فرصة الحضور المتكافىء في حساب القوى العالمية الجديدة. فاذا كانت حسابات القوى الدولية، الآن، على شتّى الاحتمالات، قد تجاهلت أهمية الدور العربي المؤثّر، فان شراسة الحملة على عراقنا الحبيب، والتهديدات التي تتعرّض لها الجماهيرية الليبية الشقيقة، بل وقصفه وقصف مقرّ أخي القائد معمّر من الطيران الاميركي، كما حدث نفس الشيء في تونس الشقيقة بالطيران الاسرائيلي، وكذلك التهديدات المستمرة للمملكة الاردنية الهاشمية العزيزة، وللبنان، وهي حملة على دور العرب المحتمل، وتهديد لأمنهم ومستقبلهم، تنبهنا، الآن، الى سعة المساحة التي تستطيع الامة العربية ان تحتلها في الواقع الدولي الجديد، اذا تمكنّا من صوغ استراتيجية عربية جديدة تقوم على التضامن العربي الحقيقي، على وعي الخطر المشترك، والمصلحة المشتركة، والدفاع المشترك. ومن هنا، فانني أدعو مجلس الدفاع المشترك الى الاجتماع فوراً، في مدة اقصاها شهر، لمواجهة هذه التحديات والتهديدات، ولحماية الامن القومي العربي.

لقد آن الأوان لأن ندرك اهمية صياغة الموقف العربي الموحّد، والتضامن العربي الفعّال، لمواجهة التحدّيات الجديدة، وتطوير دور امتنا العربية في الوضع العالمي الجديد، بما يخدم قضية السلام العالمي، ومصالح امتنا العربية واهدافها، التي تنسجم مع المناخ الانساني، وتؤدي الى الحل العادل لقضية الشعب العربي الفلسطيني، على قاعدة الشرعية الدولية وقرارات القمم العربية، وخاصة في الجزائر والدار البيضاء.

ان الشعب الفلسطيني يخوض معركة امّته العربية في قلب النار والجحيم والمذبحة؛ ٢٩ شهيداً واكثر من خمسة آلاف جريح في الستة أيام الاخيرة، على الجبهة الامامية وفي الرباط المتقدم فوق الارض المقدسة التي باركها الله، حيث يمتزج لحم اطفالنا العزّل بفولاذ الدبابات، في نشيد الحرية الدامي. ان شعب الانتفاضة، المشحون بكل ما في العروبة من معان وقيم، وبكل ما في الحرية وفرسانها المجاهدين من قوى متفجّرة، يشكّل سور الدفاع البشري الأول عن بيت العروبة، عن أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، عن مسرى النبي محمد، صلى الله عليه وسلّم، وعن مهد المسيح، عليه السلام.

بكرم الشهداء الذي لا يسأل؛ بايمان الابطال المجاهدين الذي لا يسأل؛ بصبر السجناء الصامدين الذي لا يسأل؛ وبسخاء الجرحى الذي لا يسأل؛ وبوجع الامهات الصابرات الذي لا يسأل، يواصل

شعب الانتفاضة المجاهد معركة الدفاع عن الخط الاول؛ يواصل اعلاء قيمة الوطن والحرية الى مرتبة القداسة، ويحرّك في الوجدان العربي نور شمس لا تغيب عن تاريخ أرض، هي أرض الارض، وقبس من نور السماء، ويحرك في الوجدان الانساني انسانية كادت ان تجنح الى نقيضها. هناك، يا اخوتي، شعب منكم يذبح؛ هناك، يا اخوتي، عدل لكم مفقود؛ هنالك، يا اخوتي، مقدسات لكم تستباح.

ان شعبكم الفلسطيني، ايها الاخوة العرب، ينظر اليكم اليوم كما لم ينظر من قبل. فماذا تفعلون من اجله؟ ثلاث سنوات من الانتفاضة؛ والانتفاضة مستمرة حتى النصر؛ فماذا تفعلون للتعجيل بيوم النصر، وللتقليل من العذاب والموت والقهر؟ انه لا يطلب اكثر من مطلب واحد، ان تكونوا موحّدين؛ لأنه يعرف انه يقوى بهذه الوحدة. ان دفاعه عن استقلال حجره هو الدفاع عن الأمن القومي؛ كما ان دفاعكم عن الأمن القومي هو دفاع عمّا تبقّى من وطن وكرامة ووجود.

لقد بدأت الانتفاضة لتستمرّ حتى دحر الاحتلال الاسرائيلي وبلوغ الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. أكثر من ثلاثين شهراً من العذاب، والبطولة، لم ينقطع فيها شعب الانتفاضة عن تزويد ذاته الثورية بالايمان العميق، وبزخم الانتماء الى تراث امّته النضالي، وعن تزويد روح الامة بآيات الفداء والتضحية. ثلاثون شهراً من استخدام أدوات التعبير عن رفض الاحتلال بكل الوسائل الممكنة، من حجر وزجاج، حطم بها اسطورة الجيش الذي لا يقهر، وشقّ المجتمع الاسرائيلي على جوهر السؤال الذي اخفاه طيلة خمسة عقود من الزمن: وجود الشعب الفلسطيني وحقه في الحرية والاستقلال؛ وادخل الحياة السياسية الاسرائيلية في أزمة حكم عجزت عن الخروج منها حتى الآن. لقد اسقطت الانتفاضة حكومة الوحدة الوطنية الاسرائيلية، وأسقطت عن صورة اسرائيل، في مرآتها وفي مرآة العالم وفي مرآة التجمّعات اليهودية، جانب الحصانة والاستعصاء على النقد والمحاكمة والادانة.

على هذا المستوى الاقليمي، والعالمي، فتحت الانتفاضة آفاقاً جديدة أمام النضال العربي، وبرهنت على ان في وسع الارادة الشعبية الحرة ان تواجه أشد أدوات القمع فتكاً ووحشية، بل وان تشاغل قوى العدو في لحظة الانشغال العربي، ودوّامات هذا الانشغال. ولذلك، فان الدعم السياسي، والاعلامي، والمعنوي، والمادي، الذي يقدّمه العرب الى اشقائهم الفلسطينيين، سواء أكان صغيراً أم كبيراً، كافياً أم غير كاف، هو تعزيز لقدرات الدفاع العربي في مواجهة التحديات التي تواجهه في معركة التصدي للمطامع التوسعية الاسرائيلية لبناء دولة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات؛ وها هي خارطتهم الجديدة سكّوها على عملتهم الجديدة، ونشروها على صفحات المجلات، دون تردّد او حساب، والتي تسهم الانتفاضة، اسهاماً نوعياً، في لجمها والحدّ من قدراتها. وهكذا، فان انجاز الحل الوطني الفلسطيني واستمرار الانتفاضة التي هي مسؤوليتكم كما هي مسؤولية شعب فلسطين، يؤديان الى تحصين الوضع القومي العربي، والى محاصرة الاهداف الاسرائيلية التوسّعية.

وعلى الرغم من التضحيات والخسائر البشرية والمادية الجسيمة التي دفعها الشعب الفلسطيني في نضاله البطولي العنيد، بقيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، فان شعبكم، ايها الاشقاء العرب، يعدكم، ويعاهدكم على استمرار الثورة والانتفاضة حتى النصر.

لقد سقط لنا، حتى اليوم، ثمانون ألف جريح، و١١٣٠ شهيداً، وستة آلاف حالة اجهاض بين نسائنا بسبب استخدام الاسلحة الكيميائية المحرّمة ضد شعبنا ونسائنا واطفالنا، بجانب ستة آلاف وخمسمئة معاق، و٨٨ ألف معتقل في معسكرات الاعتقال الجماعية، وهدم ونسف وتدمير واغلاق ٢٨٧٠ مسكناً، واتلاف ٨٠ ألف دونم و١٨٨ ألف شجرة مثمرة، واغلاق الجامعات التي تعطّل عن الدراسة فيها ٢٦ الف طالب، بالاضافة الى استمرار الطوق عليها وحرمان ٤٠ ألفاً من التخرّج من المدارس الثانوية، بجانب خسائرنا في الزراعة، والصناعة، والسياحة الدينية، والعمالة، والمواصلات، والتي تقدّر، خلال ثلاثين شهراً، بحوالى ٢٩٠٠ مليون دولار، لم تعوّض من احد؛ بينما خسر العدو، في الفترة عينها، ١١,٠٣٢ مليار دولار، بما فيها تكاليف ٧٠ ألف جندي وقوات الامن وحرس الحدود، ولكنه وجد، في أميركا، وغيرها، من يعوّض له عنها؛ وكل ما وصل لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال الـ ٢٧ سنة، حسب احصائياتنا الرسمية، ٢٦٠٠ مليون دولار، أي حوالى ٩٠ مليون دولار سنوياً، بالكاد تغطي بند الشهداء فقط.

هل تعرفون ان الشعب الفلسطيني يقف

مشـدوهاً، غير مصدق، وهو يسمع ويقرأ عن قرارات بالدعم لا ينفّـذ منهـا الاّ اقلّ القليل؟ الى اين اشكو همّي؟ الى من اشكـو همّ هذا الشعب؟ هل اقول: يا وحدنا. اليك يا خالق السموات والارض اشكو، واشكو، واشكـوا ومـع ذلك، فان شعبنا سيستمر في جهاده؛ سيستمـر في ثورتـه؛ سيستمـر في انتفـاضته، حتى النصر، الى القدس المحررة بعونه تعالى، عاصمة دولتنا، دولة فلسطين.

بسم الله الرحمن الرحيم

«ويومئذٍ يفرح المؤمنون بنصر الله بنصر من يشاء وهو العزيز الرحيم».

«وعد الله؛ لا يخلف الله وعده؛ ولكن اكثر الناس لا يعلمون»

صدق الله العظيم

الاخ الرئيس الفارس؛

الاخوة الملوك والرؤساء والامراء العرب؛

ان الحكومة الاسرائيلية تصرّ على انتهاج سياسة الغطرسة واحتقار ارادة المجتمع الدولي. وبتشجيع من الولايـات المتحـدة الامـيركيـة، وجّهت الى الشعب الفلسـطيني، والى الامـة العـربية، تصعيداً عدوانياً جديـداً يتمثـل بتهـويـد الارض المحتلة واستيطانها بالمهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية وغيرها، الامر الذي يشكل تهديداً متصاعداً للأمن القومي العربي.

ان هذه الهجـرة التي تحتـل المـرتبـة الاولى في اولويـات السيـاسة الاسرائيلية، والحركة الصهيونية العالمية، بالدعم الاميركي السافر، والتواطؤ المفضوح باغلاق ابواب اميركا وغيرها من الدول الاخرى أمام المهـاجـرين، تشكّـل محـاولة جديـدة لاحياء الفكرة الخـرافيـة الصهيـونيـة، وحلم «ارض ـ اسرائيـل الكبـرى». واذا كانت هجـرة المواطن حقاً من حقوق الانسان، فان هذا الحق ينتهي عندما يبدأ حقّ انسان آخر، أو شعب آخر. ان المتحمّسين في الغرب والدول الامبريالية للدفاع عن حق الانسان اليهودي في الهجرة مطالبـون بالكـفّ عن التـواطؤ على حق الانسـان الفلسطيني والشعب الفلسطيني الذي ينتهك يومياً على ارض فلسطين، تارة بالقتل وتارةً بالاقتلاع، من اجل توطين المهـاجـر اليهـودي على انقـاض الانسـان الفلسـطيني، تمهيداً لتشريد الشعب الفلسطيني من وطنه.

ان حكمـاء حقـوق الانسـان يدركـون المعنى الحقيقي لتهجـير اليهود السوفيات، قسراً، الى ارض فلسطين؛ انه احتلال الارض الفلسطينية، ومكان الحق الفلسـطيني، وتفـريـغ الوطن الفلسطيني من شعبه العربي، وخلق امور واقعة لا تعرقل، فقط، الامكانية العمليـة لتسـوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، على اساس الشرعية الدولية وعلى اساس مشروع السلام العـربي، بل تخلق الشروط الديمغـرافيـة والعمليـة للامتـداد الاسرائيـلي التوسّعي الى الاراضي العربية المـجـاورة. وفي هذا السيـاق، يقف المجـاهـدون الفلسطينيون، اليوم، مع اخوانهم المجاهدين اللبنانيين في الربـاط الثـاني في الجنـوب اللبنـاني، في مواجهة الغارات الجوية والقصف البري، والبحري، الاسرائيلي على القـرى والمـدن اللبنانية والمخيمات الفلسطينية؛ وهم، بذلك، يدافعون عن عروبة الجنوب اللبناني، وعن ارض الجنـوب، التي وصلت اليهـا امـواج الهجـرة اليهودية عبر المستوطنين.

ان مستـوطنـات المهـاجرين اليهود لا تقام على الارض الفلسطينية المحتلة فقط، بل تقام، أيضاً، على كل الاراضي العـربيـة المحتلة، السـوريـة واللبنانية، وتستهـدف الاردن وأمن الاردن، عبـر تصريحـات وتهديدات يومية من المسؤولين الاسرائيليين، لكي تنبه من يحتـاج منّا الى تنبيه جديد الى ان هجرة اليهود السـوفيـات هي تهديد للامن القومي العربي برمته. أليس هذا ما يدفعنا فوراً، كقادة للامة العربية، الى اتخـاذ قرار بتشكيـل مجلس متفرغ لشؤون الامن القـومي، ولرصـد المخاطر التي تهدد الامن القومي، سواء أكـانت هجـرة او تسلّحـاً، او توزيـع مياه، او سرقتهـا، وان يجتمـع هذا المجلس في مدة أقصـاها شهرين من تاريخه.

وهنا نسأل: وماذا بشأن القرارات الدولية، التي وافقت عليها الولايات المتحدة الاميركية؟ وماذا بشأن حق العـودة للفلسطينيين المنصوص عليه في قرارات هيئة الامم المتحدة؟ وهل يلغي «قانون العودة» الذي سنّه الكنيست الاسرائيلي «حق العودة» الذي أصدرته الشرعية الدولية؟ هل القانون الاسرائيلي يلزم الولايات المتحدة الاميركية بأكثر ممّا تلزمها الشرعية الدولية؟ لقد صار همّها الاساس هو استخدام «الفيتو» لتعطيل هذه الشرعية الدولية، دفاعاً عن اسرائيل، وعن جرائم اسرائيـل، وعن مذابـح اسرائيـل، وعن الاحتـلال

الاسرائيلي.

لقد آن الأوان، ايها الاخوة، لأن تحدّد الأمة العربية علاقاتها السياسية، والاقتصادية، مع دول العالم، في ضوء موقف هذه الدول من قضية الهجرة اليهودية الى الارض الفلسطينية، والعربية، التي ستؤدي الى التوسّع الاسرائيلي في الارض العربية. ومن هنا، فان علينا استخدام الاسلحة كافة، بما فيها سلاح العقوبات وسلاح المقاطعة الاقتصادية والضغط السياسي والمعنوي على الدول والمؤسسات والشركات التي تشارك في عملية الاعتداء على الارض العربية والحق العربي في هذا المجال.

ان رسالتنا الى العالم هي رسالة حرية وسلام. ولقد حظي مشروع السلام الفلسطيني، الذي هو مشروع سلام عربي، قائم على الشرعية الدولية، بأوسع التأييد من الاسرة الدولية. لقد بذلت منظمة التحرير الفلسطينية، بالتعاون مع الاشقاء العرب ومع الدول الصديقة، كلّ ما في وسعها من اجل الوصول الى السلام العادل، القائم على اساس تحقيق حق الشعب العربي الفلسطيني بالاستقلال، واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس.

ونحن ما زلنا نصرّ على الاعتقاد بأن الاطار الملائم للحل هو اطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، برعاية هيئة الامم المتحدة، وبمشاركة اطراف الصراع في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، لأن هذا الاطار هو، وحده، القادر على تطبيق الحل، وتقديم الالتزامات والضمانات الدولية المطلوبة الى جميع الاطراف.

لكن الحكومة الاسرائيلية ما زالت ترفض اي تقدم في عملية السلام. ترفض الامتثال للارادة الدولية والشرعية الدولية. وتستمد من مراوغة الموقف الاميركي التشجيع على المزيد من التصلّب وارتكاب المزيد من المذابح بحق شعبنا الفلسطيني، وتخلق العراقيل الماديّة، والديمغرافية، في الارض المحتلة بالدعم اللامحدود من الادارة الاميركية، لتعطيل جميع العبارات السلمية، وعرقلة امكانية الحل.

اننا نطالب الولايات المتحدة الاميركية بالتخلّص من المراوغة، والمماطلة، والغموض، والالتباس الذي يحيط بموقفها من مسألة السلام في الشرق الاوسط؛ ونطالبها بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستقلاله الوطني بالموافقة الصريحة على عقد المؤتمر الدولي للسلام، بدلاً من محاولة احتكار حالة اللاحل، ومشاغلة الوضع الدولي بأفكار غامضة تتعلق بترتيبات اجرائية، لا تؤدي الّا الى تشجيع اسرائيل على المماطلة، والتهرب، وادامة أمد الاحتلال.

ان الموقف الاميركي المتواطىء، والحامي للموقف الاسرائيلي، يتنافى مع مسؤوليات اميركا الدولية، ويتنافى مع قرارات الامم المتحدة. لقد آن الأوان لأن يمارس الموقف العربي الموحّد، بما يملكه من عوامل القوة والتأثير والضغط، لاقناع الادارة الاميركية بمدى الآثار السلبية، والمدمّرة، والمتفجّرة، التي يتركها استمرار الاحتلال الاسرائيلي والتنكّر لحقوق الشعب الفلسطيني على مستقبل العلاقات العربية ـ الاميركية.

واذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية وافقت على بعض الاجراءات والمقترحات السابقة للمؤتمر الدولي، لتذليل بعض العقبات؛ فانها وافقت عليها باعتبارها اجراءات تمهيدية تمهّد لعقد المؤتمر الدولي. ولكن رفض اسرائيل لأية مقترحات، حتى لو كانت اميركية الصنع والصياغة، كان كافياً لدفع الموقف الاميركي الى المزيد من التراجع عن مواقفه هو، الامر الذي اوصل عملية التسوية الى جمودها الراهن، ووفّر للاحتلال الاسرائيلي للمزيد من الوقت لارتكاب المزيد من المذابح، والجرائم، ضد شعبنا ومقدساتنا.

ان العذاب الذي يتحمّله شعبنا تحت الاحتلال الاسرائيلي يفوق طاقة البشر على الصبر. وان زخم التضحية التي يقدمها شعبنا، في كل ساعة، امام جرائم الاحتلال لا يتناسب مع وتيرة التحرك السياسي والجهود المبذولة دولياً لوضع حدّ لمأساة الشعب الفلسطيني. اننا نرى انه قد آن الاوان للمطالبة الملحّة بوضع الارض الفلسطينية المحتلة تحت الاشراف الدولي المؤقت، لتأمين حماية عالمية للمواطنين الفلسطينيين، الذين يتعرضون لمذابح الجيش الاسرائيلي، وقطعان المستوطنين المدعومين من السلطة الاسرائيلية.

ان شعباً يقف على حراب الاحتلال، بمثل هذه التضحية، حارساً لعروبة الارض والهوية، حارساً للمعاني المقدسة، ومدافعاً في الخط الامامي امام الهجمة الصهيونية على ارض العرب، لهو شعب جدير بأرقى اشكال الحرية والاستقلال، وهو يستحق

أقصى طاقات الدعم من أمته العربية، لتمكينه من تصعيد انتفاضته المباركة واستمرارها حتى دحر الاحتلال، ورفع راية العروبة والحرية والسلام على ارض الله، ارض القداسة والقبلة الاولى والبطولة والسلام، ارض الاسراء والمعراج، مهد المسيح عليه السلام.

نعم يا اخوتي؛ فهي ثورة حتى النصر؛ وانتفاضة حتى القدس المحررة بعونه تعالى؛ من بغداد الى القدس بعونه تعالى؛ ومن الفاو الى غزة باذنه تعالى.

بسم الله الرحمن الرحيم

«حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله، الاّ ان نصر الله قريب».

«لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلنّ المسجد الحرام ان شاء الله، آمين».

«ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص».

صدق الله العظيم

[بغداد، ٢٨/٥/١٩٩٠]

◇
◇ ◇

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي

تلبية للدعوة الكريمة، التي وجّهها سيادة الرئيس صدام حسين، رئيس الجمهورية العراقية، عقد اصحاب الجلالة والفخامة والسمو، ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية، مؤتمر قمة غير عادي، في بغداد، للفترة من ٤ ـ ٦ ذي القعدة ١٤١٠ هـ، الموافقة لـ ٢٨ ـ ٣٠/٥/١٩٩٠.

وقد بحث المؤتمر، كموضوع رئيس، في التهديدات التي يتعرّض لها الأمن القومي العربي، واتخاذ التدابير اللازمة حيالها.

وقد رحّب المؤتمر، في بداية أعماله، بقيام الجمهورية اليمنية الشقيقة، في الثاني والعشرين من أيار (مايو) ١٩٩٠. وأعرب عن تأييده ودعمه الكامل للجمهورية اليمنية، وتهنئته الخالصة للشعب اليمني العظيم، وقيادته الوطنية المخلصة. ويرى المؤتمر في هذه الوحدة تجسيداً لمبادىء الايثار والسمو والصدق والاخوة، ودليلاً على قدرة الانسان العربي، وطاقاته اللامحدودة، في تجاوز الصعاب والعراقيل، ومثلاً رائعاً يحفز الأمة العربية على المضي في تحقيق طموحاتها المشروعة في الوحدة الشاملة، والتقدّم، والنهوض الحضاري، وتأكيد رسالتها الانسانية المعطاء.

وأجرى المؤتمر تقويماً للاوضاع العربية الراهنة والمتغيّرات [على] الساحة الدولية والتهديدات التي يتعرّض لها الامن القومي العربي، وأثر كل ذلك [في] حاضر الامة العربية ومستقبلها، وبخاصة [في] حقوق شعب فلسطين والمصالح العربية العليا، في اطار تحليل موضوعي شامل وعميق، يهدف الى صياغة موقف عربي مشترك ازاءها.

واذ يرحّب المؤتمر بنهج الانفراج الدولي، والتعاون بين الشعوب، ووقف سباق التسلّح، وابعاد شبح الحروب المدمّرة، وبناء قاعدة الامن والسلم العالمي، على أساس توازن المصالح المشتركة والاحترام المتكافىء والسيادة والاستقلال، يدرك، بوعي تامّ، ان هذه التحولات، بما فيها من نتائج ايجابية، وسلبية، تحتّم، أكثر من أي وقت مضى، ضرورة اعتماد الامة العربية على قدراتها الذاتية، سواء في مواجهة التهديدات المباشرة للأمن القومي، أو في التعامل مع المحيط الدولي الذي يتشكّل على نحو جديد، لا بد من ان تحتفظ الأمة العربية فيه بمنزلة لائقة بتاريخها العريق، وعطائها الحضاري.

وحيّا المؤتمر، باعتزاز كبير، صمود الشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي الغاشم، وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية الباسلة في

مجابهة القمع الوحشي الذي تمارسه السلطات الاسرائيلية، والتضحيات الغالية التي يقدمها، يومياً، شعب فلسطين، من اجل تحرير وطنه المحتل، وبناء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف، بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية. وشدّد المؤتمر على ضرورة تأمين كل اشكال الدعم المادي، والسياسي، الرسمي والشعبي، التي تكفل استمرار الانتفاضة، وتطويرها، لبلوغ غايتها النبيلة في التحرير والاستقلال والسيادة، وتعزيز أنشطة المساندة، على الصعد، القومية والاقليمية والعالمية.

وتصدّى المؤتمر لمعالجة المخاطر الكبيرة، الناجمة عن العملية المدبّرة، والمنظّمة، للهجرة اليهودية [الى] فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى، وما تعنيه من انتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه، وما تنطوي عليه من نتائج تخطط لها الصهيونية، بهدف تهجيره منه، وتكريس الاحتلال الاسرائيلي، وتوسيع مداه عبر عمليات الاستيطان الاسرائيلي المكثّفة، وابعاد المواطنين الفلسطينيين ومصادرة ممتلكاتهم وأراضيهم، لاستيعاب المهاجرين اليهود، بهدف تحقيق مخطط ما يسمّى «اسرئيل الكبرى»، التي اكدتها تصريحات المسؤولين الاسرائيليين، والخرائط الجديدة التي طرحوها لتنفيذ اطماعهم التوسّعية المعروفة.

ان المؤتمر مقتنع، تماماً، بأن تهجير اليهود السوفيات، وسواهم، الى فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى، هو عدوان جديد على حقوق الشعب الفلسطيني، وخطر كبير على الأمة العربية، وانتهاك فظ لحقوق الانسان ومبادىء القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

ويؤكد المؤتمر ان هذه العملية الواسعة، والمدبّرة، تمثل تهديداً خطيراً للأمن القومي العربي يقتضي معالجته من هذا المنظور، وفي صورة جماعية، واتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية حقوق الشعب الفلسطيني والأمن القومي العربي.

ان المؤتمر، اذ يدين، بشدة، تهجير اليهود الى فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى، يطالب الدول المعنيّة مباشرة بالهجرة في صورة خاصة، والمجتمع الدولي، بالعمل على وضع حدّ سريع للمخطط الاسرائيلي للهجرة والاستيطان، ويدعو الى ضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه، طبقاً لقرار الامم المتحدة الرقم ١٩٤ لعام ١٩٤٩، وتأكيد عدم شرعية بناء المستوطنات الاسرائيلية، وضرورة وقفها، وازالة ما تمّ انشاؤه منها، وايجاد آلية دولية لمراقبة النشاطات الاسرائيلية في هذا المجال، وكشفها.

كما يدعو المؤتمر مختلف الدول الى الامتناع عن تقديم أية معونات، أو قروض، الى الحكومة الاسرائيلية تسهّل توطين المهاجرين في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى.

ويؤكد المؤتمر ضرورة تقويم العلاقات العربية مع الدول الاخرى في ضوء مواقفها من مسألتي الحقوق الوطنية الفلسطينية والهجرة اليهودية.

ويطلب المؤتمر من الامم المتحدة تحمّل مسؤولياتها، طبقاً للميثاق وقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن والاتفاقيات الدولية لضمان عدم توطين المهاجرين اليهود في الاراضي الفلسطينية، والعربية المحتلة الاخرى، بما فيها القدس، وتشكيل رقابة دولية لتنفيذ ذلك، والعمل على استصدار قرار من مجلس الامن بذلك.

وحلّل المؤتمر طبيعة المرحلة الحالية [على] الساحة العربية، وعرض المساعي السياسية المبذولة لتحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة. وأعرب عن اقتناعه بأن التوتّر المتصاعد، الذي ينذر بالانفجار، ناجم عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، وللاراضي العربية المحتلة الاخرى، واستمرار انكار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، واستمرار سياسة العدوان والارهاب والتوسّع التي تمارسها السلطات الاسرائيلية. ويحمّل المؤتمر، في هذا الشأن، الولايات المتحدة الاميركية مسؤولية أساسية في هذا الوضع، باعتبارها الدولة التي توفّر لاسرائيل الامكانات العسكرية، والمساعدات المالية، والغطاء السياسي، والتي لا يمكن لاسرائيل، من دونها، ان تواصل مثل هذه السياسات، وتتحدّى، بهذا الصلف، ارادة المجتمع الدولي.

والتزاماً منه بمبادرة السلام الفلسطينية وقرارات القمم العربية، وبخاصة في الجزائر [العام] ١٩٨٨، والدار البيضاء [العام] ١٩٨٩، يؤكد المؤتمر ان الدعوة الى عقد المؤتمر الدولي، برعاية الامم المتحدة، وحضور كل أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة، تكتسب، الآن، طابعاً ملحّاً وضرورياً. ويؤكد المؤتمر التزام الدول العربية بأن قضية فلسطين تمثّل جوهر الصراع العربي ـ

الصهيوني، وان الحل العادل، والدائم، للمأساة الانسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وللأزمة في المنطقة، يكمن في ضمان حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة، وتقرير المصير، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف.

كما حيّا المؤتمر صمود الجماهير الفلسطينية، الى جانب اخوانهم اللبنانيين، في الجنوب اللبناني، ومساهمتها في التصدي للاعتداءات الاسرائيلية الجوية، والبرية، والبحرية، على القرى والمخيمات الفلسطينية في الجنوب.

وفي ضوء المتغيّرات الحاصلة في اوروبا الشرقية، أوصى المؤتمر بتقويم العلاقات العربية مع هذه الدول، في ضوء مواقفها من القضية الفلسطينية، وعلى قاعدة المصالح المتبادلة.

وأعرب المؤتمر عن ارتياحه الى نتائج الاجتماع الوزاري العربي ـ الاوروبي، الذي عقد في أواخر العام الماضي، وعزم الدول الاعضاء على المساهمة النشطة في تطوير الحوار العربي ـ الاوروبي، والعمل على الارتقاء به، تعزيزاً لعلاقات التعاون والصداقة بين المجموعتين.

ويسجّل المؤتمر، بارتياح وتقدير، تنامي الدعم الدولي للقضية العادلة لشعب فلسطين، وتزايد عدد الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية الفتيّة.

ويعبّر المؤتمر عن استيائه، واستنكاره لمواقف الانحياز والحماية السياسية والدعم الكبير لاسرائيل، عسكرياً واقتصادياً، والتي تطبع مواقف الكونغرس الاميركي وقراراته، وآخرها القرارات الباطلة حول القدس التي يتخذها الكونغرس، ودعم الهجرة اليهودية، وتمويلها، ممّا يساعد على الاستيطان في الاراضي المحتلة.

ويؤكد المؤتمر مكانة القدس الشريف الدينية، والسياسية، ويعتبرها جزءاً لا يتجزأ من فلسطين، وعاصمة لدولتها، ويرفض أي مساس بوضعها الديني، والقانوني، باعتباره انتهاكاً صارخاً للمواثيق والقرارات الدولية.

ويؤكد المؤتمر قرار لجنة القدس الاسلامية الخاص بعقد المؤتمر الاسلامي ـ المسيحي لحماية المقدسات الاسلامية والمسيحية.

وفي هذا الخصوص، يدين المؤتمر قراري مجلسي الشيوخ والنواب الاميركيين. وقد أكد المؤتمر، في هذا الشأن، ان الدول العربية ستتخذ اجراءات سياسية، واقتصادية، ضد أية دولة تعتبر القدس عاصمة لاسرائيل.

وازاء تمادي السلطات الاسرائيلية في جرائمها البشعة ضد المواطنين الفلسطينيين، يطالب المؤتمر بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني من مخطط الابادة والتهجير، بموجب اشراف دولي تحت رعاية الامم المتحدة، تمهيداً لممارسته حقه في تقرير مصيره والاستقلال الوطني.

ان المؤتمر يثق، تماماً، بأن حماية الحقوق وصون الارض والدفاع عن المقدسات يمكن ان تتحقق فقط من خلال وحدة الكلمة، والصف، والهدف، وتعزيز التضامن العربي، وتنقية الاجواء العربية، وعبر الكفاح المستمر، بكل الوسائل، وحشد الطاقات العربية، جميعها، في خدمة قضايا المصير القومي، والتحرك النشط الفاعل [على] مختلف الجبهات، وعلى الساحات، الاقليمية والدولية.

وفي هذه المناسبة، يسجّل المؤتمر امتنانه الكبير لكل الدول، والمنظمات، والهيئات، والشخصيات، التي وقفت، ولا تزال [تقف]، الى جانب الحقوق الوطنية والقومية لشعب فلسطين، والامة العربية، ويطالبها بالمزيد من الدعم والمساندة المادية، والمعنوية، خدمة للعدل والسلام في العالم، ومن أجل وضع حدّ للغطرسة الاسرائيلية وممارساتها اللاانسانية.

وعارض المؤتمر، بشدة، المحاولات الاميركية الرامية الى الغاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ٣٣٧٩، والذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، ودعا الى تكثيف الجهود لاحباط تلك المحاولات.

وقد أولى المؤتمر اهتماماً بالغاً للتهديدات والحملات السياسية، والاعلامية، العدائية المغرضة، واجراءات الحظر العلمي، والتقني، التي يتعرّض لها العراق، وما تشكّله من اخطار على سيادة دولة عضو في جامعة الدول العربية، وآثارها [في] الامن القومي العربي.

واذ يؤكد المؤتمر التزامه ميثاق الجامعة العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، والتعاون الاقتصادي، يستنكر، أشد الاستنكار، تلك التهديدات والحملات والاجراءات العدائية، ويؤكد تضامنه الفعّال مع العراق الشقيق، ويحذّر من استمرار تلك الحملات

التي تستهدف النيل من سيادته، والمساس بأمنه الوطني، تمهيداً، وتسهيلاً، للعدوان عليه.

ويؤكد المؤتمر... حق العراق في اتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بتأمين أمنه الوطني، وحمايته، وتوفير متطلبات التنمية، بما في ذلك امتلاك وسائل العلم والتكنولوجيا المتطوّرة، وتوظيفها للاغراض المشروعة دولياً. كما يؤكد المؤتمر حق الدفاع الشرعي للعراق، والدول العربية كافة، في الرد على العدوان بالوسائل التي تراها مناسبة، لضمان أمنها وسيادتها.

وانطلاقاً من الوعي التامّ للترابط العضوي بين الأمن الوطني والامن القومي العربي، وتقديراً لوقفة الصمود والثبات التي يقفها الاردن الشقيق على اطول خطوط المواجهة مع العدو، يدين المؤتمر سياسة الاستيطان والمخططات التوسّعية الاسرائيلية، بما فيها خطط توطين المهجّرين اليهود الجدد في الاراضي العربية المحتلة، ممّا يشكّل تهديداً مباشراً للمملكة الاردنية الهاشمية، وبالتالي تهديداً للأمة العربية، وعدواناً عليها. ويؤكد المؤتمر التزامه التامّ الدفاع عن الأمن الوطني الاردني، وحمايته، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الامن القومي للامة العربية، وان دعمه، والتضامن معه، وتوفير متطلبات صموده، واجب قومي ينطلق من حقيقة ان الاردن قاعدة أمامية للأمة العربية، يحمي حدودها، ويدافع عن وجودها، ويساهم في درء الاخطار عنها. وقرّر المؤتمر تقديم الدعم الى الاردن، من خلال التشاور الثنائي معه، لتمكينه من تثبيت صموده، وتعزيز قدراته في مختلف المجالات، ممّا يشكّل، بالتالي، ظهيراً اساسياً للقضية الفلسطينية، ودعماً للانتفاضة الفلسطينية المباركة، ومؤازرة للشعب الفلسطيني للصمود [على] أرضه المحتلة.

ودان المؤتمر التهديدات الاميركية باستعمال القوة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، واستنكر تمديد الادارة الاميركية الحصار الاقتصادي على الجماهيرية، ويطالب برفعه. وأكد المؤتمر حق الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في امتلاك وسائل التقنية الحديثة لتحقيق التنمية والتطوّر. وجدّد المؤتمر تضامنه مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مواجهة الحصار الاقتصادي، والتهديدات الاميركية، التزاماً بميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، والتعاون الاقتصادي، وترسيخاً لدعائم الأمن والسلم الدوليين.

وقد أكد المؤتمر تضامنه الاخوي الفعّال مع السودان، والصومال، ضد أي تهديد لوحدتهما الوطنية، أرضاً وشعباً، وذلك تعزيزاً للأمن والاستقرار في القرن الافريقي.

واذ يحيّي المؤتمر استقلال ناميبيا، ونيل الزعيم الافريقي نلسون مانديلا حريته، ويشيد بنضال الشعوب الافريقية ضد الفصل العنصري، ومن اجل التحرر والتقدّم، يؤكد تلاحم النضال والتعاون العربي ـ الافريقي، ويحذّر من مخاطر التعاون الشامل بين النظامين العنصريين، في تل ـ أبيب وبريتوريا، وبخاصة في ميدان التسلّح النووي، على أمن العرب والافارقة.

ودعا المؤتمر الى العمل على تنشيط التعاون العربي ـ الافريقي، من خلال التعاون الوثيق بين الامين العام لجامعة الدول العربية والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، وبالتشاور مع الوكالات العربية، والافريقية، المتخصصة، لتنفيذ المشروعات التي سبق الاتفاق عليها، في اطار اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الافريقي.

وعرض المؤتمر تطوّرات الوضع بين العراق وايران، واستمرار معاناة أسرى الحرب وقلق عوائلهم، بالرغم من انتهاء الاعمال العدائية الفعلية منذ سريان وقف اطلاق النار، في ١٩٨٨/٨/٣٠. ولاحظ المؤتمر، ببالغ الارتياح، مبادرات العراق السلمية، وآخرها رسالة السلام التي بعث بها السيد صدام حسين، رئيس الجمهورية العراقية، الى القيادة الايرانية. واذ يؤكد المؤتمر قراره السابق الرقم ١٨٢، المتخذ في الدار البيضاء، يدعو الى مواصلة اقرار السلام الشامل، والدائم، بين العراق وايران، على أساس قرار مجلس الامن الرقم ٥٩٨، باعتباره خطة سلام شاملة، برعاية الامم المتحدة، وبما يضمن حقوق العراق وسيادته على أراضيه، خصوصاً حقه التاريخي في السيادة على شط العرب، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وضمان أمن الخليج العربي، وحرية الملاحة في مياهه الدولية. ودعا المؤتمر الى تكثيف الجهود على مختلف الصعد، من اجل اطلاق اسرى الحرب من الجانبين، واعادتهم الى أوطانهم فوراً، تطبيقاً لأحكام قرار مجلس الامن الرقم ٥٩٨ واتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩، باعتبار ذلك مسألة مستقلة في طابعها القانوني، والانساني. ويدعو الامم المتحدة وسائر المنظمات والهيئات الدولية، والاقليمية، الحكومية وغير الحكومية، والدول الاطراف في اتفاقية جنيف الثالثة الى تحمّل مسؤولياتها،

واتخاذ كل ما في وسعها من اجراءات سياسية، وغيرها، لاطلاق اسرى الحرب العراقية ـ الايرانية من دون ابطاء.

وقد وجّه خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبدالعزيز، ملك المملكة العربية السعودية، بالنيابة عن اخويه، جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، رسالة الى القادة العرب، مرفقاً بها التقرير الذي اعدّته اللجنة الثلاثية العربية العليا، والذي تضمّن تقويم القادة الثلاثة للوضع الراهن على الساحة اللبنانية، وتوصياتهم في شأن الخطوات الواجب اتخاذها للمساعدة على تنفيذ اتفاق الطائف وتدعيم الشرعية اللبنانية. وقد بحث المؤتمر، في ضوء ذلك، في الابعاد المختلفة للازمة اللبنانية، وانعكاساتها على لبنان وعلى الامة العربية، كما عرض الخطوات والاجراءات التي تمّ تحقيقها في لبنان، منذ توقيع وثيقة الوفاق الوطني التي تمّ التوصل اليها في اجتماعات النواب اللبنانيين، في الطائف، تحت رعاية اللجنة الثلاثية. وقد عبّر المؤتمر عن ألمه العميق للاحداث الدامية التي تجرى في لبنان، وتحسّسه بمعاناة الشعب اللبناني. وأكد ان الاقتتال ليس حلاً للأزمة اللبنانية، ولا يمكن الاّ ان يؤدي الى المزيد من تعقيد الازمة واستمرارها، بما ينعكس سلباً على وحدة الدولة والشعب والمؤسسات، ويعيق مسيرة الانقاذ والوفاق والسلام، التي تحرص القمة العربية على استمرارها، من اجل انهاء المأساة، وعودة الامن، والاستقرار، والازدهار، الى لبنان. كما أعرب عن أسفه الشديد لقيام عقبات امام مسيرة السلام والوفاق التي انطلقت بوضع وثيقة الوفاق الوطني، مؤكداً مواصلة دعمه للسلطة اللبنانية الشرعية، واستعداده الكامل لبذل كل ما يمكن لانهاء المأساة اللبنانية. كما دان المؤتمر الاعتداءات المتكررة التي تقوم بها اسرائيل الى الاراضي اللبنانية. وعبّر عن تقديره البالغ لصمود المواطنين في الجنوب اللبناني المحتل، والذين يواصلون، بشجاعة، مقاومتهم للاحتلال الاسرائيلي والاعتداءات الصهيونية المتكررة على أراضيهم. وفي هذا الاطار، دعا المؤتمر المجتمع الدولي الى العمل من اجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن الداعية الى انسحاب القوات الاسرائيلية من [على] الاراضي اللبنانية، وبخاصة القرار الرقم ٤٢٥.

ومن جانب آخر، فقد أكد المؤتمر... ان اتفاق الطائف هو الاطار المناسب للمحافظة على مصالح جميع اللبنانيين من دون استثناء، وعلى انه يشكّل السبيل [الى] اخراج لبنان من دوّامة العنف، وتحقيق الامن والسلام فيه. وفي هذا الصدد، طلب المؤتمر من اللجنة الثلاثية العربية العليا العمل على مواكبة تنفيذ اتفاق الطائف؛ وأكد مواصلة دعمه لجهود اللجنة، واستعداده للقيام بكل ما تحتاج اليه مسيرة السلام في لبنان، حتى يتسنّى لهذا البلد الشقيق استعادة وحدته واستقلاله، وبسط سلطة الدولة اللبنانية وسيادتها على الاراضي اللبنانية كافة. كما قرر المؤتمر الدعوة الى انشاء صندوق دولي لمساعدة لبنان، وتمكينه من احياء مؤسساته، وتشغيل مرافقه العامة، واعادة بناء البنية الاساسية، ومساندة لبنان في جهوده لاعادة الاعمار واستعادة العافية لهياكله الاقتصادية. ودعا المجتمع الدولي الى المساهمة الفعّالة في هذا الصندوق.

وادراكاً من المؤتمر ان التحدي الاكبر الذي تواجهه الامة العربية، في العقد الاخير من القرن العشرين، هو تحدٍ علمي، وحضاري، لكسب رهان المستقبل، والمساهمة الفاعلة، من جديد، في اغناء الحضارة الانسانية، على أساس من التفاهم الدولي القائم على التسامح والصداقة والتعاون السلمي؛ وانطلاقاً من حق الشعوب غير القابل للتصرّف في التنمية الشاملة واستخدام منجزات العلم والتكنولوجيا في خدمة الانسان؛ يؤكد المؤتمر حق الامة العربية، غير القابل للتصرف، في التنمية واستخدام العلم والتكنولوجيا لمصلحة المواطن العربي، والانسانية جمعاء. ويرفض المؤتمر كل السياسات الرامية الى تحجيم النهوض العلمي، والتقني، للامة العربية، باعتبارها اعمالاً عدائية تتعارض مع الحق الانساني المشروع للعرب في توفير الحياة الحضارية العصرية اللائقة، وبما يخدم السلم والامن والاستقرار؛ وينبّه الى ان أية اجراءات فردية، أو جماعية، تتخذ ضد قطر عربي أو أكثر، من شأنها وضع قيود خاصة تعيق نقل التكنولوجيا الى أي بلد عربي، توجب اتخاذ مواقف عربية تضامنية مناسبة، حفاظاً على المصالح العربية. كما يدعو المؤتمر الدول المتقدمة الى تسهيل نقل التكنولوجيا الى الدول العربية، على قدم المساواة مع الامم الاخرى، وبما يتناسب مع المصالح المتبادلة بين الدول العربية وتلك الدول.

ان الدول العربية، في الوقت الذي تؤيد المساعي الدولية الى نزع اسلحة الدمار الشامل لتأمين السلم والحياة الطبيعية للانسانية، هذه المساعي التي

لم تنجح الاّ في اطار مساع جادّة لحل النزاعات بالطرق السلمية وتخفيف التوترات الدولية، تؤكد ان عملية من هذا النوع في منطقة الشرق الاوسط لا بدّ من ان تقوم على أساس النزع الكامل لكل اسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وليس نوعاً واحداً منها فقط. كما لا بد [من] ان تتمّ في اطار الحل الشامل، والعادل، للنزاع في المنطقة، وان يرافقه اتاحة فرص متساوية للحصول على التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية، والاسلحة التقليدية لكل الاطراف في المنطقة، من دون تمييز، ومن دون انحياز الى أي طرف من اطراف النزاع. ويذكّر المؤتمر بأن التركيز على نزع نوع واحد فقط من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الاوسط يعني، في جوهره، تبنّي نهج انتقائي للمنطقة.

وأكد المؤتمر اعتزازه بالدور القومي الذي تضطلع به جامعة الدول العربية، المؤسسة القومية الام، التي تقدم اطاراً مؤسسياً شاملاً للعمل العربي المشترك. وشدّد على ضرورة تعزيز فاعليتها، وتقوية اجهزتها، وتأمين الامكانات الضرورية لتنفيذ خطط تحرّكها، والتنسيق بينها وبين سائر التجمّعات الاقليمية العربية، وتمتين صلاتها مع المنظمات الدولية والاقليمية. وقرّر المؤتمر الطلب من وزراء [الخارجيات] العرب اتمام الاجراءات المتعلقة بتعديل ميثاق الجامعة العربية، ورفع توصياتها الى مؤتمر القمة [المقبل]... في جمهورية مصر العربية. كما عرض المؤتمر مشروع ميثاق الاتحاد العربي المقدّم من ليبيا، ورأى المؤتمر ان ينظر فيه من خلال مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية. وقرر المؤتمر انتظام عقد مؤتمرات القمة العربية في صورة سنوية دورية، في تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام. وتقرّر عقد القمة العادية [المقبلة]... في جمهورية مصر العربية، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠.

وبالنظر الى اهمية متابعة موضوع الهجرة اليهودية، والموقف العربي ازاء التكتلات الاقتصادية الدولية، فقد قرّر المؤتمر دعوة وزراء [الخارجيات] العرب ووزراء الاقتصاد والمال العرب الى عقد اجتماع عاجل، خلال شهرين، لدرس هاتين القضيتين المهمتين، ودرس تشجيع الاستثمارات العربية في الوطن العربي، وتقديم التوصيات اللازمة حول كيفية التعامل معها الى القمة [المقبلة]...

وعبّر المؤتمر عن تقديره الكبير لسيادة الرئيس صدام حسين، رئيس الجمهورية العراقية، لما بذله من جهود قيّمة لتهيئة فرص نجاح المؤتمر، وللحكمة التي أدار بها جلساته، حتى حقق النتائج المهمة التي بلغها على طريق تعزيز العمل العربي المشترك وصون الامن القومي العربي. وأعرب المؤتمر عن شكره الجزيل للعراق لاستضافته المؤتمر، وحسن تنظيمه، ودقّة اعداده. ويتوجه المؤتمر بتحية اكبار الى الشعب العراقي المناضل، وبالتهنئة الخالصة للنصر المبين الذي حققه دفاعاً عن سيادة الأمة العربية وكرامتها على البوابة الشرقية من وطنها الكبير.

[نقلاً عن **الحياة**، لندن، ٣١/٥/١٩٩٠]

◇
◇ ◇

تصريح لمصدر رسمي فلسطيني مسؤول حول اجتماعات اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

أنهت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اليوم، ٧/٦/١٩٩٠، دورة اعمالها التي استمرت لمدة ثلاثة ايام. وقد بحثت، خلال الدورة، في نتائج اعمال القمة العربية في بغداد، حيث عبّرت عن تقديرها الكبير للقرارات التاريخية التي صدرت عنها، وخاصة في ما يتعلق بمواجهة التحديات التي يواجهها الامن القومي العربي؛ وكذلك ما صدر عنها بتأكيد، وتعزيز، الدعم العربي لانتفاضة شعبنا المباركة، والالتزام العربي بمساندة مبادرة السلام الفلسطينية الداعية الى عقد المؤتمر الدولي، باعتباره

الاطار المناسب لتحقيق الحل العادل والشامل.

وناقشت اللجنة التنفيذية قرارات القمة العربية بشأن موضوع التهديدات، بما فيها الهجرة اليهودية، وثمّنت هذه القرارات، مؤكدة اهمية تجنيد الطاقات العربية السياسية، والاقتصادية، والاعلامية، من اجل وقفها، والتعامل مع البلدان والقوى الدولية انطلاقاً من موقفها تجاه الحقوق العربية، وفي مقدمها حقوق شعبنا الفلسطيني الوطنية، التزاماً بميثاق الجامعة العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي العربي.

كما بحثت اللجنة، بتقدير كبير، في القرارات الخاصة بتعزيز الامن القومي العربي، وسبل مواجهة التحديات التي تواجهها امتنا العربية، او اقطارنا، بما فيها التهديدات الموجهة الى العراق الشقيق، والاردن ولبنان، وليبيا؛ وكذلك التركيز على تحقيق التكامل الاقتصادي، ودورية اجتماعات القمة العربية، وذلك في نطاق التعامل الجاد مع المتغيرات الدولية، وحماية مصالح، وحقوق، الامة العربية. وقد عبّرت اللجنة من اعتزازها بالدور القومي الكبير الذي قام به سيادة الرئيس صدام حسين في سبيل توفير عناصر النجاح للقمة، وتعزيز التضامن العربي، والتأكيد على اسناد انتفاضة شعبنا، والدفاع عن حقوق العرب. وثمّنت اللجنة، بتقدير كبير، مبادرة السيد الرئيس صدام حسين في زيادة الدعم للانتفاضة مادياً، وذلك تدليلاً على موقف العراق الشقيق في وضع قضية الشعب الفلسطيني ومساندة نضاله في مقدّم اولوياته. ودرست اللجنة الاوضاع داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، وترسيخ صمود شعبنا المكافح ضد الارهاب والقمع والمجازر التي ترتكبها قوات الاحتلال.

وعبّرت اللجنة عن تقديرها للموقف الذي اتخذته الشخصيات الوطنية في القدس، تعبيراً عن التزامها التام بوحدانية التمثيل الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا. كما اكدت اللجنة ان تصعيد الانتفاضة، وتعزيز طابعها الديمقراطي، وتطوير المشاركة الجماهيرية الشاملة فيها، وتقوية اواصر الوحدة الوطنية، تشكل اهمّ العناصر التي سوف تتكسر على صخرتها كل مؤامرات وجرائم الاحتلال.

وبحثت اللجنة في سبل تعزيز الصمود، ودعم المؤسسات والهيئات الوطنية، وتطوير طاقات شعبنا، بأسره، في جميع أماكن تواجده، داخل وخارج الوطن المحتل، وكذلك في أهمية حشد امكانات امتنا العربية لنصرة الانتفاضة المباركة.

وثمّنت اللجنة الموقف الاخير الذي عبّر عنه الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف بشأن الهجرة اليهودية، وأكدت اهمية تطوير التعاون العربي ـ السوفياتي في جميع المجالات، ولوضع حدّ لخطر الهجرة على مصالح العرب وعملية السلام في المنطقة.

وعبّرت اللجنة عن استنكارها لاستخدام «الفيتو» الاميركي (وهو «الفيتو» السابع خلال سنة) ضد مشروع القرار الخاص بالتحقيق في جرائم اسرائيل ضد شعبنا الفلسطيني، وهو القرار الذي ايّدته جميع دول مجلس الامن الاخرى، ووافقت عليه منظمة التحرير الفلسطينية مع التعديل البريطاني الذي اضيف اليه. ودرست اللجنة السبل الكفيلة بأن تتحمل الامم المتحدة مسؤولياتها الكاملة، والجهود لوقف الجرائم والارهاب والقمع الاسرائيلي، وهو ما يتطلب وحدة جميع الجهود الدولية من اجل السلام، ومن اجل توفير الحماية الدولية لشعبنا، كخطوة نحو تمكين شعبنا من ممارسة حقه في تقرير المصير، وحقه في العودة والاستقلال الوطني.

وقد درست اللجنة تلويح بعض الاوساط الاميركية وضغوطها بوقف الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، وأصدرت بياناً صحفياً بهذا الشأن، وأكدت ان مثل هذه المواقف تشكل ضربة لمساعي السلام، وتواطؤاً للتغطية على الدور الاسرائيلي الذي يواصل الجرائم والمذابح ضد شعبنا، والذي يرفض جميع مبادرات وجهود السلام، والذي جعل هذا التواطؤ يدور في حلقة مفرغة منذ اكثر من سنتين.

وأكدت اللجنة اهمية تحمّل الدول العربية الشقيقة، وجميع القوى الدولية المساندة لقضية السلام، مسؤولياتها الكاملة لمنع تدهور الاوضاع في المنطقة، والوقوف في وجه المخططات الاسرائيلية الساعية الى التفجير في المنطقة، وتخريب السلم والامن العالميين.

[وفا، تونس، ١٩٩٠/٦/٧]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٤/١٩٩٠ الى ١٥/٥/١٩٩٠

١٦/٤/١٩٩٠

• اندلعت التظاهرات والصدامات العنيفة بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، بمناسبة الذكرى الثانية لاستشهاد القائد الفلسطيني، خليل الوزير (أبو جهاد). وقد نُفِّذت، بهذه المناسبة، اعتصامات ومسيرات جماهيرية وعروض عسكرية لشبان الانتفاضة والقوات الضاربة الفلسطينية، ورفع خلالها علم فلسطين ورايات سوداء، ووزّعت بيانات باسم «فتح»، وزُيِّنت المدن والقرى والمخيمات بصور الشهيد الوزير، ورفعت لافتات دعت الى تصعيد الانتفاضة. وذكرت تقارير ان مئة فلسطيني أصيبوا بجروح خلال المواجهات التي وقعت، اليوم، بين المواطنين وقوات الاحتلال، خصوصاً في مناطق القدس وجنين ونابلس ورام الله وقطاع غزة (**الدستور**، عمّان، ١٧/٤/١٩٩٠).

• ذكرت مصادر أمنية اسرائيلية ان صواريخ عدة، من طراز كاتيوشا سوفياتية الصنع، أُطلقت من جنوب لبنان، ولم تتسبب في أية اصابات (**القدس العربي**، لندن، ١٧/٤/١٩٩٠).

• ذكرت أوساط يهودية، في اسرائيل والعالم، انها تنوي شراء مبانٍ اضافية، تقع ضمن اسوار القدس القديمة، وخصوصاً في الاحياء الارمنية والمسيحية. وتقف وراء المحاولة هذه الاوساط عينها التي اشترت «الحقوق» في مبنى مار ـ يوحنا التابع لكنيسة الروم الارثوذوكس (**معاريف**، ١٧/٤/١٩٩٠).

• بعث رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، برسالة الى السناتور الاميركي، روبرت دول، أعرب فيها عن معارضته الشديدة لقيام مجلس الشيوخ بالغاء قراره الذي اعترف بالقدس عاصمة لاسرائيل. وقال كوليك في رسالته: «انني أعلّق أهمية كبيرة على قرار مجلس الشيوخ، والغاؤه، الآن، يشجّع التطرّف العربي، وينال من مسيرة السلام» (**معاريف**، ١٧/٤/١٩٩٠).

١٧/٤/١٩٩٠

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى العاصمة الاردنية عمّان، في زيارة رسمية للاردن تستغرق أياماً عدة، يجري خلالها محادثات مع ملك الاردن، حسين، وكبار المسؤولين الاردنيين، وتتناول العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، وتطوّرات القضية الفلسطينية، والتحديات التي تواجه الأمة العربية على غير صعيد. وكان في استقبال الرئيس عرفات، لدى وصوله، رئيس وزراء الاردن، مضر بدران، ونائباه، ووزيرا الداخلية والخارجية الاردنيين، ووزير الاعلام، وأمين العاصمة ومحافظها، بالاضافة الى عدد من المسؤولين الفلسطينيين. وصرّح عرفات، لدى وصوله، بأن زيارته للاردن تستهدف «التنسيق والتشاور المستمرين بيننا وبين اخوتنا في الاردن» (**وفا**، تونس، ١٧/٤/١٩٩٠).

• تواصلت التظاهرات والاشتباكات العنيفة في جميع انحاء الارض المحتلة، بمناسبة ذكرى استشهاد القائد الفلسطيني، خليل الوزير (ابو جهاد)، كان أعنفها في قطاع غزة الذي تحوّل الى جحيم، على حدّ قول احد سكانه. وقد هاجم شبان الانتفاضة عدداً كبيراً من السيارات العسكرية الاسرائيلية وسيارات المستوطنين، وأصابوا بعضها بأضرار. وأُصيب، خلال الاشتباكات هذه، عدد من المواطنين بجروح، واعتقل آخرون (**الرأي**، عمّان، ١٨/٤/١٩٩٠).

• بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بتمهيد اراضٍ تقع الى الشمال من قطاع غزة، لاقامة مستوطنة «دوغيت» عليها. وتقضي خطة اقامة المستوطنة باسكان مئتين وخمسين عائلة يهودية فيها (**هآرتس**، ١٨/٤/١٩٩٠).

• عرضت اوساط يهودية على أربعين عائلة مسيحية تقيم بالقرب من الكنيسة الاشورية نقل ملكية بيوتها الى يهود، والحصول، بالمقابل، على مساحات مساوية لقيمتها في القدس الغربية. كما طرحت

الاوساط نفسها اقتراحاً آخر بديلاً يوافق بموجبه المسيحيون على هدم منازلهم القديمة واعادة بناء المنطقة من جديد، مقابل اسكان عائلات يهودية في جزء منها، اضافة الى نقل ملكيتها الى اليهود (**هآرتس**، ١٨/٤/١٩٩٠).

١٨/٤/١٩٩٠

• استشهد المواطن غازي عبدربه ابو مصطفى (٢٠ عاماً)، من مخيم خان يونس، اثر اصابته برصاصة في بطنه، في اثناء اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية شهدها المخيم. كما استشهد يوسف فؤاد عتال مرداوي (٢٨ عاماً)، من حبلة، نتيجة لانفجار عبوة ناسفة في منزل شقيقه، بتاريخ ١٦ نيسان (ابريل). وكان مرداوي مطلوباً لسلطات الاحتلال منذ بداية الانتفاضة، وقامت السلطات الاسرائيلية بغلق منزل والده قبل شهرين، بحجة عدم تسليم يوسف نفسه لها. من جهة أخرى، وقعت اشتباكات متفرّقة في انحاء مختلفة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، واستمر حظر التجول مفروضاً على بيت فوريك وحبلة وعورتا ومخيم قدورة، وعلى عنبتا ومخيم الدهيشة؛ كما أغلقت سلطات الاحتلال المزيد من المدارس ودهمت مدارس أخرى بحجة مشاركة طلابها في التظاهرات (**الاتحاد**، حيفا، ١٩/٤/١٩٩٠).

• أكدت مصادر وزارة العمل والرفاه الاسرائيلية ان ارتفاعاً بنسبة ستة بالمئة طرأ على اقرارات البطالة الصادرة عن مكاتب العمل في الربع الاول من العام ١٩٩٠، مقارنة بربع السنة الذي سبقه. وبيّنت معطيات تحدثت عنها الوزارة ان ٥٢٨٠٠ اقرار بطالة أُصدرت خلال الشهور الثلاثة الاولى من العام الحالي، مقابل ٤٩٣٠٠ أُصدرت ما بين تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر). وأكدت الوزارة انه تمّ تسجيل ٣,٨ ملايين يوم بطالة خلال الربع الاول من العام الحالي، منها ٦٣ ألف عاطل عن العمل لأكثر من ستة أيام سجّلت في آذار (مارس). وكانت نسبة البطالة الأعلى في منطقتي الناصرة والنقب، وتراوحت بين ٩ و١١,٥ بالمئة (**عل همشمار**، ١٩/٤/١٩٩٠).

• توجّهت حركة «راتس» الى مستشار الحكومة الاسرائيلية القانوني بطلب اتخاذ اجراءات قضائية ضد أعضاء الكنيست، تسحي هنغفي وغيئولاه كوهين وعفاديا علي وابراهام فريدغر واليعيزر مزراحي، الذين وصفوا أعضاء الكنيست العرب بعملاء لمنظمة التحرير الفلسطينية وأنصارها (**عل همشمار**، ١٩/٤/١٩٩٠).

١٩/٤/١٩٩٠

• انهى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، زيارة رسمية قام بها للاردن، استغرقت يومين، اجتمع، خلالها، مع ملك الاردن، حسين، وكبار المسؤولين الاردنيين. وكان في وداع عرفات، في مطار عمّان، رئيس وزراء الاردن، مضر بدران، ووزيري الخارجية والاعلام الاردنيين، وسفير فلسطين لدى الاردن، وعدد من المسؤولين الفلسطينيين. وكان الملك حسين زار الرئيس عرفات خلال وجوده في الاردن، في مقر اقامته بقصر الضيافة، حيث عقد الجانبان اجتماعاً موسّعاً في حضور رئيس الديوان الملكي الاردني وأعضاء الوفد الفلسطيني المرافق لعرفات. وبعد ذلك، عقد عرفات وحسين اجتماعاً مغلقاً، تبادلا، في اثنائه، وجهات النظر حول اهمّ القضايا القومية، والعلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، ومسألة عقد قمة عربية (**وفا**، ١٩/٤/١٩٩٠). وأفاد بيان مشترك، وزّعته وكالة الانباء الاردنية الرسمية (بترا)، بأن محادثات عرفات ـ حسين «أولت اهتماماً لما يقدّمه الاردن من تسهيلات وخدمات الى ابناء الاراضي المحتلة، سواء من حيث ادخال منتجاتهم الزراعية، او تنقلاتهم عبر جسري نهر الاردن، وكذلك تأمين تحصيلهم العلمي». كذلك أكد الجانبان ضرورة عقد المؤتمر الدول للسلام. ووصف الرئيس عرفات محادثاته مع الملك حسين بأنها «بنّاءة وايجابية» (**الحياة**، لندن، ٢٠/٤/١٩٩٠).

• أُصيب ستة جنود اسرائيليين بجروح مختلفة، ودمّرت ثلاثون سيارة عسكرية اسرائيلية وتابعة لمستوطنين، خلال هجمات ناجحة نفّذها المواطنون في المناطق المحتلة، استخدموا، خلالها، الحجارة والزجاجات الحارقة. وكانت اشتباكات وصدامات واسعة وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في غير منطقة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أسفرت عن اصابة مئة وعشرين مواطناً بجروح، واعتقال عدد آخر (**الدستور**، ٢٠/٤/١٩٩٠).

• قصفت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي اهدافاً للفدائيين في منطقة الناعمة شمال الدامور في لبنان. وذكر الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي ان الطائرات هاجمت، مرتين، مواقع تابعة للجبهة الشعبية ـ

القيادة العامة، تستخدم ـ حسب قول الناطق ـ مراكز للقيام بعمليات ضد اسرائيل (**هاتسوفيه**، ٢٠/٤/١٩٩٠).

• نفى ناطق باسم وزارة الخارجية المصرية انباء تحدثت عن وقوع اشتباكات بين دوريتين عسكريتين، احداهما مصرية والاخرى اسرائيلية، عند الحدود الدولية (**الاهرام**، ٢٠/٤/١٩٩٠).

• قدّم سفير تشيكوسلوفاكيا، ميلوس فوجر، كتاب اعتماده الى الرئيس الاسرائيلي، حاييم هيرتسوغ، في «مبنى رؤساء اسرائيل» الكائن في القدس (**هاتسوفيه**، ٢٠/٤/١٩٩٠).

• كشفت مصادر رسمية اميركية عن ان ثمّة تضارباً في الآراء بين مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي، برينت سكوكروفت، وبين وزارة الخارجية بشأن «المأزق» الحالي الذي تمرّ به عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط، والدعم الضمني الذي لاقاه شمعون بيرس من قبل المسؤولين في الخارجية الاميركية، الذين لم يخفوا رغبتهم في ان يتمكّن من تشكيل حكومة اسرائيلية جديدة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٠/٤/١٩٩٠).

٢٠/٤/١٩٩٠

• استشهدت طفلة رضيعة تدعى ميرفت حمزة زهراوي، من قرية عقربة، بعدما استنشقت غازاً مسيلاً للدموع اطلقته قوات الاحتلال الاسرائيلية على منزل ذويها، في اثناء مواجهات وقعت في القرية بين سكانها وقوات الاحتلال. وتواصلت المواجهات والاشتباكات أمس، واليوم، في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين، الذين استخدموا الحجارة والزجاجات الفارغة ضد السيارات العسكرية الاسرائيلية وسيارات المستوطنين، وبين القوات الاسرائيلية، ممّا أسفر عن تحطيم عدد من السيارات الاسرائيلية واصابة أكثر من تسعين فلسطينياً بجروح. وفي الوقت عينه، عمّ الاضراب التجاري المناطق المحتلة كافة، تلبية لدعوة وجّهتها القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، فيما كثّفت القوات الاسرائيلية تواجدها العسكري، وقامت بعمليات دهم للمنازل وتفتيشها، وأغلقت مدرسة في بيت لحم (**الدستور**، ٢١/٤/١٩٩٠).

• تعاني دائرة الاستيعاب الاجتماعي في وزارة الاستيعاب الاسرائيلية، حالياً، من نقص خطير في ميزانيتها، يهدّد استمرار مهامها. وقد حمّل المسؤولون في الدائرة مستشاري وزير الاستيعاب الاسرائيلي، اسحق بيرتس، المسؤولية عن النقص، وقرروا نقل ميزانية الدائرة الى تنظيمات خارجية، معظمها من التنظيمات المتزمّتة، وبينها «يد لاحيم» و«يعليه ويافو». وعلم ان حوالى مليون شيكل جديد، من أموال الاستيعاب الاجتماعي، حوّلت الى هذه المنظمات، من اجل تمويل الاحتفالات بمناسبة عيد الفصح (**دافار**، ٢١/٤/١٩٩٠).

• لاحظت مصادر صحفية اميركية ان ثمّة تحوّلاً في الموقف الاميركي في شأن الضمانات التي يتوجب على اسرائيل تقديمها بعدم توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الارض المحتلة، حيث أُجري التأكيد، مجدداً، على لسان غير مسؤول اميركي، بدعم الهجرة من دون أي شروط، أو تحفّظات، مسبقة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١ ـ ٢٢/٤/١٩٩٠).

٢١/٤/١٩٩٠

• فتحت المحال التجارية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ابوابها حتى الخامسة مساء، بناء على دعوة القيادة الموحّدة، لتمكين المواطنين من التزوّد بالمواد التموينية، استعداداً لعيد الفطر السعيد. غير ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية أجبرت اصحاب المحال التجارية في شارع صلاح الدين، في القدس، على غلق محالهم في وقت شهد بعض مناطق الضفة والقطاع اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية أدّت الى اصابة عدد من المواطنين في خان يونس. وكانت سلطات الاحتلال منعت سكان القطاع من التوجّه الى القدس لاداء الصلوات في ليلة القدر. من جهة أخرى، قامت مجموعة من الشبان الفلسطينيين برشق دوريات عسكرية اسرائيلية بالحجارة والزجاجات الفارغة في محيط سوق الخضار القديم في القدس؛ وقد ردّ الجنود الاسرائيليون باتلاف الخضار واقتحام عدد من المحال التجارية (**الاتحاد**، ٢٢/٤/١٩٩٠).

• استشهد ستة فدائيين جرّاء صدام مع قوة تابعة للجيش الاسرائيلي وقع شمال منطقة «حزام الأمن» في جنوب لبنان (**دافار**، ٢٢/٤/١٩٩٠).

٢٢/٤/١٩٩٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، مع الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، حيث أطلعه

على آخر تطوّرات الوضع الراهن في المنطقة. وصرّح الرئيس عرفات، عقب اللقاء، بأنه تحادث والرئيس الشاذلي بن جديد حول تصاعد الاجرام الاسرائيلي ضد المقدسات الاسلامية، والمسيحية، والهجرة اليهودية، وما تشكّله من خطورة على الامن القومي العربي ككل، ممّا يستدعي تحركاً عربياً سريعاً، وعقد قمة عربية استثنائية، أو عادية، لمواجهة التحديات هذه (**وفا**، ٢٢/٤/١٩٩٠).

• ساد في الاراضي الفلسطينية المحتلة اضراب عام، احتجاجاً على احتلال مستوطنين صهيونيين دير مار يوحنا، في حي النصارى، في القدس القديمة. واستثنيت من المشاركة في الاضراب كل من نابلس وطولكرم، بسبب حظر التجول الذي فرضه العدو الاسرائيلي مرّات عدة على المدينتين خلال الاسابيع الاخيرة. من جهة أخرى، تعرّضت سيارة نقل اسرائيلية لهجوم بالرصاص قرب بيت أُمّر. وذكرت مصادر اسرائيلية ان اسرائيلياً واحداً أُصيب في الحادث، وامتنعت عن اعطاء أية تفاصيل عن حالته، أو عن الهجوم ذاته (**الدستور**، ٢٣/٤/١٩٩٠).

• أكد بيان صحافي أُصدر في أعقاب لقاء عقد في موسكو بين وفد من م.ت.ف. و«ممثلين عن الرأي العام اليهودي في الاتحاد السوفياتي» حق الشعب الفلسطيني في «اقامة دولته المستقلة المحبّة للسلام في جوار دولة اسرائيل». وأكد الجانبان فكرة التوصّل الى تسوية في الشرق الاوسط عبر مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وم.ت.ف. باشراف هيئة الامم المتحدة (**الحياة**، ٢٣/٤/١٩٩٠).

• اكتشفت قوات الامن الاسرائيلية نفقاً يقع بين رفح المصرية والفلسطينية يمتد بطول أربعين متراً. وادّعت قوات الامن بأن النفق استخدم في تهريب وسائل قتالية، أو بضائع، من قطاع غزة الى مصر؛ كما استخدم في تهريب مطلوبين اعضاء في لجان القوات الضاربة الفلسطينية (**هآرتس**، ٢٣/٤/١٩٩٠).

• أقرّت وزارة الاسكان الاسرائيلية، لأول مرة، بشكل رسمي، مشاركتها في عملية شراء مبنى فندق مار يوحنا الذي يقع في حي النصارى، في القدس الشرقية، واعترفت بأنها حوّلت ٣,٦ ملايين شيكل جديد لشرائه (**هآرتس**، ٢٣/٤/١٩٩٠).

٢٣/٤/١٩٩٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في مكة المكرّمة، مع ملك السعودية، فهد بن عبدالعزيز، لمدة ثلاث ساعات، أُجري خلالها استعراض لقضايا عدة، وللمخاطر التي تتعرّض لها الأمة العربية. كما أُجري استعراض شامل للوضع في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وسبل مساندة الشعب الفلسطيني لمواجهة الهجرة اليهودية، وسبل دعم انتفاضته، وضرورة عقد قمّة عربية تضع خططاً وحلولاً عملية لمواجهة التحديات (**وفا**، ٢٣/٤/١٩٩٠).

• مضى مواطنان من بلدة بيت أمّر ومخيم الشاطىء في غزة، على درب شهداء الانتفاضة، واصيب مئة مواطن آخرين بجراح، في اثناء مواجهات وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مناطق عدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بالاضافة الى اعتقال خمسين فلسطينياً، فيما تمكّن شبان الانتفاضة من اصابة سبعة جنود اسرائيليين بجروح، وتحطيم، او احراق، ٣٥ سيارة اسرائيلية. والشهيدان هما موسى محمد العلامي (١٤ سنة)، من بيت امّر، ويوسف عطا الفيشاوي (١٣ عاماً)، من مخيم الشاطىء (**الدستور**، ٢٤/٤/١٩٩٠).

• ذكرت مصادر فلسطينية ان لقاء عقد، في تونس، بين سفير دولة فلسطين، حكم بلعاوي، وسفير الولايات المتحدة الاميركية، روبرت بلّترو. ولم يعط المصدر أية ايضاحات عن مضمون اللقاء الذي يعدّ الثالث بين بلعاوي وبلّترو ودبلوماسيين اميركيين آخرين خلال مدّة أقل من اسبوعين (**الحياة**، ٢٤/٤/١٩٩٠).

• بدأ طاقم تحقيق واسع اسرائيلي، برئاسة ضابط برتبة عقيد، العمل لمعرفة الاسباب التي ادّت الى وقوع حادث أسفر عن مقتل سبعة جنود من سلاح الجو الاسرائيلي، نتيجة تحطّم طائرتين مروحيتين من نوع «سعور» قرب مستوطنة «شيلو» (**عل همشمار**، ٢٤/٤/١٩٩٠).

• أثار اعتراف وزارة الاسكان الاسرائيلية بتمويل عملية شراء فندق مار يوحنا في الحي المسيحي، في القدس الشرقية، غضباً في الاوساط الرسمية الاميركية، وكذلك في اوساط الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية، واوساط دبلوماسية عربية. وصرحت الناطقة بلسان الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، بأن «اعتراف وزارة الاسكان الاسرائيلية بأنها موّلت نشاط المستوطنين مقلق جداً، وان سفير الولايات المتحدة

الامـيركيـة في اسرائيـل، وليـام بروان، ينـوي طرح المـوضـوع على الاوسـاط الرسمية في اسرائيل» (**عل همشمار**، ٢٤/٤/١٩٩٠).

• قال رئيس الحكـومـة الاسرائيلية الانتقالية، اسحق شامـير، في حضـور لجنـة الخـارجية والامن التـابعـة للكنيست، التي بحثت في تهديدات الرئيس العراقي، صدام حسين، انه «بالامكان تقليص خطر السـلاح غير التقليدي الذي في أيدي العراق بالطرق السياسية؛ غير ان هناك وسائل اخرى، مثل زيادة قوة اسرائيـل». واضاف شامير انه على الرغم من القيود المفروضة على اسرائيل، في هذا المجال، فسوف تبذل جهـوداً قصـوى في حدود ما هو مسمـوح به (**عـل همشمار**، ٢٤/٤/١٩٩٠).

• قام حوالى ١٥٠ من مؤيـدي حركـة «السلام الآن» بتـظاهـرة احتجـاجيـة ضد اقـامة مستوطنة «دوغيت» في قطاع غزة. وقال الناطق بلسان الحركة ان «دوغيت الصغيرة تهدد باغراق سفينة السلام وسفينة الهجـرة»، واشـار الى ان اقامة المستوطنة في منطقة تعتبر من احد اكثر مناطق العالم ازدحاماً بالسكان، وفي فتـرة حسـاسـة جداً، وفي وسط حقول مزروعة، يستوجب حراسة دائمة من جانب الجيش الاسرائيلي. وقـد اعترضت السلطات الاسرائيلية المتظاهرين عند وصولهم المكان، وأبلغت اليهم ان المنطقة اعلنت منطقة عسكرية مغلقة (**عل همشمار**، ٢٤ /٤/١٩٩٠).

٢٤/٤/١٩٩٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في الدوحة، مع امير دولة قطر، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني. وأُجري، خلال الاجتماع، بحث في آخر تطوّرات القضيـة الفلسـطينيـة والمستجـدات على السـاحـة العربية، وخصوصاً في ظل استمرار التعنّت الاسرائيلي والقمع والارهاب اللذين يمارسان ضد ابناء الشعب الفلسـطيني في المنـاطق المحتلة، وكـذلك التهديدات الاسرائيليـة، والغـربيـة، الموجّهة ضد العراق والأمة العـربية وهجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل (**وفا**، ٢٤/٤/١٩٩٠).

• اغلقت سلطات الاحتـلال الاسرائيلية ساحل قطاع غزة المحتل، ومنعت ألوف الصيّادين من النزول الى البحر في أعقاب هرب سجينين من معتقل انصار ـ ٢. وقد قامت قوات عسكرية اسرائيلية كبيرة بتمشيط، ومـراقبـة، المنـطقـة، مستخـدمـة، في ذلك، طائرات مروحيـة. من جهـة أخـرى، أُصيب بجروح، خلال مواجهات واشتباكات عدة وقعت في المناطق المحتلة بين المـواطنين وقوات الاحتلال، حوالى سبعين فلسطينياً، وحـطّم شبـان الانتفـاضـة عدداً من السيـارات الاسرائيليـة، وأصـابـوا جنـوداً بجروح (**الدستور**، ٢٥/٤/١٩٩٠).

• اعلن رئيس حكومة اليونان الجديد، قسطنطين ميتسـوتـاكس، عن ان اليـونان سوف تقيم علاقات ديبلومـاسيـة كاملة مع اسرائيـل، لأول مرة، منـذ قيـام اسرائيل في العام ١٩٤٨ (**يديعوت احرونوت**، ٢٥/٤/١٩٩٠).

• وصـل الرئيس التشيكـوسلوفاكي، فاتسلاف هافل الى اسرائيل، في زيارة رسمية لها تستغرق ثلاثة ايـام، يلتقي، خلالهـا، بالرئيس الاسرائيـلي، حاييم هيرتسوغ، ووزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس. ويتـوقـع ان تمنـح الجامعة العبرية، هافل، دكتوراه شرف. وهافل هو اول رئيس دولة اوروبية شرقية يزور اسرائيل (**يديعوت احرونوت**، ٢٥/٤/١٩٩٠).

• حذا مجلس النـواب الامـيركي حذو مجلس الشيـوخ بمـوافقته على قرار غير ملزم يدعو الادارة الامـيركية الى الاعتراف بـ «القدس الموحّدة عاصمة ابدية لاسرائيل». فقد وافق المجلس على القرار بأغلبية ٣٧٧ صوتـاً، ومعـارضـة ٣٤، وامتنـاع ستـة عن التصويت؛ وهذا يعني ان المجلس وافق على القرار بما يزيـد على نسبـة الثلثـين المطلوبة لتمريره (**نيويورك تايمز**، ٢٥/٤/١٩٩٠).

٢٥/٤/١٩٩٠

• وصل الى صنعاء، في ساعة متأخرة من مساء أمس، رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في زيارة لليمن الشمالي تستغرق بضعة ايام. ونقلت اذاعة صنعاء عن الرئيس عرفـات قوله انـه سوف يبحث مع الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، في «آخر التطوّرات التي تواجه الأمة العربية، والتهديدات التي تستهدف الامة العربية ككل، والشعب العراقي بشكل خاص». واشار عرفـات الى ان فلسطين دعت الى عقد قمّة عربية في بغداد، «للبحث في مجمل التطوّرات، وفي مقدّمها هجرة اليهـود السـوفيـات والتهديدات الموجّهة ضد القطر العراقي» (**الحياة**، ٢٦ ـ ٢٧/٤/١٩٩٠).

• شهـدت مدن وقـرى ومـخيمـات الضفـة الفلسـطينية وقطاع غزة أمس، واليوم، صدامات عنيفة

بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي استخدمت العيارات النارية والمطاطية وقنابل الغاز، ممّا أدّى الى اصابة العديد من المواطنين بجروح. وتمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من مهاجمة سيارات مدنية، وعسكرية، اسرائيلية عدة، وألحقت بها اضراراً مادية؛ كما أصابت جندياً اسرائيلياً بجروح. الى ذلك، أقامت القوات الضاربة الفلسطينية عروضاً عسكرية، شارك فيها عشرات الشبان، وذلك بمناسبة حلول عيد الفطر وزيارة قبور الشهداء في المدن والقرى والمخيمات، وكذلك زيارة أُسر الشهداء والمعتقلين. من جهة اخرى، القى جنود الاحتلال قنبلة صوت على دورريس بفيستر (٣٤ عاماً)، الموظفة في اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مخيم الأمعري، فأُصيبت في وجهها (**الدستور**، ٢٦/٤/١٩٩٠).

• صرّح وزير خارجية ألمانيا الديمقراطية، في ختام محادثات مع نظيره الالماني الاتحادي، في برلين، بأن المانيا الديمقراطية معنيّة باقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل خلال الصيف المقبل. وثمّنت وزارة الخارجية الاسرائيلية عالياً تصريح وزير خارجية المانيا الديمقراطية، وقالت ان «هذا يعبّر عن نهج جديد نرحّب به» (**دافار**، ٢٦/٤/١٩٩٠).

• أشارت مصادر صحفية، في العاصمة الاميركية، الى ان طرح التصويت على قرار اعتبار القدس عاصمة «أبدية» لاسرائيل على مجلس النواب الاميركي، جاء ردّاً على العاصفة السياسية التي أثارها زعيم الاقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ، السيناتور روبرت دول، عندما قال: «ان القرار خاطىء» (**الواشنطن بوست**، ٢٦/٤/١٩٩٠).

٢٦/٤/١٩٩٠

• تعرض مخيم جباليا في قطاع غزة لمجزرة راح ضحيتها مواطنان، واصيب مئة وثمانون آخرون بجروح. والشهيدان هما عوض الله ابراهيم المبحوح (٢٥ عاماً)، وخالد علي موسى الاسود (٢٧ عاماً)؛ واستشهد، في وقت لاحق، علي ابراهيم سمعان (٢٦ عاماً). وفي قباطية، استشهد ماهر محمد شلبي (١٧ عاماً)؛ فيما فرض نظام حظر التجول على نابلس ومخيماتها، واستمر مفروضاً على عنبتا وعلى مركز مدينة الخليل. وتميّز أول أيام عيد الفطر بالمسيرات الجماهيرية نحو مقابر الشهداء، وبالعلم الفلسطيني الذي رفرف في أماكن عدة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**الاتحاد**، ٢٧/٤/١٩٩٠).

• نددّت الولايات المتحدة الاميركية، بشدة، بقرار اسرائيل اقامة مستوطنتين جديدتين، هما «دوغيت»، في قطاع غزة، و«آلوت» في الضفة الفلسطينية. وأعرب الناطق بلسان الخارجية الاميركية عن قلقه ازاء ذلك (**عل همشمار**، ٢٧/٤/١٩٩٠).

• قرّرت اللجنة المالية التابعة للكنيست، بعد جدل حاد، خطة وزارة المالية والاسكان القاضية ببناء ٣٢ ألف وحدة سكنية للمهاجرين اليهود الجدد، بتكلفة ٢,٤ مليون شيكل (**عل همشمار**، ٢٧/٤/١٩٩٠).

٢٧/٤/١٩٩٠

• فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجول على مناطق عدة في قطاع غزة، في اعقاب الاشتباكات التي وقعت هناك، واستشهد خلالها ثلاثة مواطنين وأُصيب مئة وخمسون بجروح؛ فيما أُجريت استعراضات عسكرية لقوات الانتفاضة، شارك فيها مئات الشبان؛ كما أقامت القوات الضاربة الفلسطينية مأدبة عشاء مشتركة لعائلات ٥٦ شهيداً، سقطوا منذ بداية الانتفاضة في مدينة رفح ومخيّمها؛ ونظّمت الفعاليات الوطنية زيارات تضامنية لعائلات الشهداء والجرحى، وقدّمت هدايا رمزية. من جهة أخرى، اقدم مستوطنون يهود على اضرام النار بسيارة أقلّت مواطنين فلسطينيين قرب قرية بيت أمّر، وحاولوا منعهم من مغادرة السيارة بتهديدهم بالسلاح؛ غير ان عدداً من سكان البلدة تدخّل وانقذهم (**القدس العربي**، ٢٨ - ٢٩/٤/١٩٩٠).

• أفادت مصادر صحفية اميركية بأن القرار الذي اتخذه مجلس النواب بشأن اعتبار القدس «عاصمة أبدية لاسرائيل» قد أُجري تمريره من دون نقاش، وذلك من خلال «تعليق الاجراءات النظامية»، الأمر الذي يتمّ، في العادة، خلال التصويت على قرارات شكلية، وغير مثيرة للجدل (**نيويورك تايمز**، ٢٨/٤/١٩٩٠).

٢٨/٤/١٩٩٠

• تواصلت الاشتباكات طيلة أيام عيد الفطر، في مختلف انحاء المناطق المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي اطلقت النار على المواطنين وارتكبت مجازر بحق المصلّين في المساجد. وبلغ عدد شهداء ايام العيد خمسة؛ أمّا عدد الجرحى

فبلغ المئات. من جهة اخرى، توقفت الحياة الاعتيادية في معظم الاراضي المحتلة لمدة خمس دقائق، بمناسبة «يوم التضامن مع المبعدين»؛ ونفّذ التجار، في قطاع غزة، اضراباً شاملاً، حداداً على شهداء أيام العيد (**الدستور**، ٢٩/٤/١٩٩٠).

• أعلن اللواء (احتياط) مناحيم عينان عن استعداده لمبادلة المناطق المحتلة بالسلام، وقال: «انني من سكان كوخاف بائير على ' الخط الاخضر' ، ولست خائفاً من تسوية اقليمية، شرط ان يقابلها سلام حقيقي» (**معاريف**، ٢٩/٤/١٩٩٠).

• دعا اللواء (احتياط) افيغدور بن ـ غال الاسرائيليين الى عدم الاستخفاف بالعراق وتصريحات مسؤوليه. وقال ان الرئيس العراقي خطر، ولا يستطيع احد التكهّن كيف يعمل، ومتى، وضد من (**معاريف**، ٢٩/٤/١٩٩٠).

٢٩/٤/١٩٩٠

• فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجول على قطاع غزة وأعلنته منطقة عسكرية مغلقة، فيما نظّم أهالي بيت فوريك تظاهرة قبالة حاجز عسكري اسرائيلي عند مدخل البلدة، وذلك احتجاجاً على استمرار فرض الحصار العسكري عليها، لليوم الثالث والخمسين على التوالي. وفي وسط البيرة، أُصيب ثلاثة اشخاص برصاص ملثّمين، بينهم مختار في مخيم الأمعري، وصفت اصابته بالخطرة، وذكر انه احد المتعاونين مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية. من جهة أخرى، شهدت مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة صدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي اقتحمت قرية دير الحطب، ودهمت قرية برقة، وشنّت حملة واسعة النطاق لازالة المظاهر الوطنية في مدينتي رفح وخان يونس، وواصلت فرض حظر التجول على قباطية، لليوم الرابع على التوالي (**الدستور**، ٣٠/٤/١٩٩٠).

• نفى الرئيس الاثيوبي، منغستو هيلا مريام، ما تردّد عن دخول اثيوبيا في تحالف عسكري مع اسرائيل. وأكد مريام، في حديث ادلى به للتلفزة الاميركية، ان الادعاءات حول تعاون اثيوبيا مع اسرائيل لتحل محل الاتحاد السوفياتي في بلاده هي ادعاءات باطلة. من جهة اخرى، ذكرت صحيفة «نيو داي»، الصادرة في نيويورك، ان اثيوبيا تنوي الاعلان، قريباً، عن فتح ابوابها لليهود الراغبين في مغادرة الاراضي الاثيوبية. واضافت الصحيفة ان شقيق الرئيس الاثيوبي، الموجود، حالياً، في واشنطن، طلب الاجتماع مع وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ليبلغ اليه، رسمياً، نيّة الحكومة الاثيوبية هذه (**الاهرام**، ٣٠/٤/١٩٩٠).

• أعلن مكتب الاحصاء الاسرائيلي ان تعداد سكان اسرائيل، بما في ذلك القدس الشرقية، بلغ اربعة ملايين و٦٠٧ آلاف نسمة؛ وان معدّل النمو السكاني السنوي بلغ ٢,٤ بالمئة. وأشارت ارقام المكتب الى ان ٨١,٥ بالمئة من سكان اسرائيل هم من اليهود (أي ثلاثة ملايين و٧٥٥ الف نسمة)، وان ١٤,٥ بالمئة هم من المسلمين (٦٦٥ ألف نسمة)، و٢,٣ مسيحيون (١٠٧ آلاف)، و ١,٧ بالمئة دروز (٨٠ ألفاً) (**الحياة**، ٣٠/٤/١٩٩٠).

• أكد مسؤولون اميركيون ان الادارة الاميركية باتت تنحني، اكثر فأكثر، امام الاستراتيجية الموالية لاسرائيل، والتي تنفذّها التنظيمات اليهودية والكونغرس وبعض اركان مجلس الامن القومي. وان هؤلاء الموالين لاسرائيل يحاولون دفع مبادرة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ذات النقاط الخمس، الى خارج ملف الشرق الاوسط (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٣٠/٤/١٩٩٠).

٣٠/٤/١٩٩٠

• تواصلت الاشتباكات العنيفة بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي واصلت فرض حظر التجول على بيت فوريك، منذ حوالى شهرين، وعلى عنبتا، منذ اربعة عشر يوماً، وعلى قباطية، لليوم الخامس على التوالي. وفي بيت لحم، اغلقت سلطات الاحتلال الطريق المؤدية الى القدس، وطريقاً فرعياً في البيرة، ودهمت قباطية وسيلة الظهر ورامين وكفر جمّال وكفر ثلث ووادي فوكين ومخيم الامعري وقلنديا وضاحية الزيتونة في الخليل. من جهة اخرى، تمكنت القوات الضاربة الفلسطينية من تحطيم زجاج حافلتين عسكريتين وزجاج سيارة أخرى في جنين؛ كما نُظّم عرض شبه عسكري في قرية سيريس، شارك فيه ٣٢٠ شاباً ارتدوا زيّاً موحّداً (**الدستور**، ١/٥/١٩٩٠).

• اعلنت الناطقة بلسان الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، عن ان رفض اسرائيل الموافقة على اقتراحات وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر،

بشـأن تشكيل الوفد الفلسطيني للمفاوضات، سوف يؤدي الى ضياع الفرصة الهامّة للتقدم بمسيرة السلام في الشرق الاوسط. وجاء في بيان تتوايلر ان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع تجديد تعاونها مع اسرائيل، عنـدمـا يتضـح الوضـع السيـاسي فيهـا (**هآرتس**، ١/٥/١٩٩٠).

١/٥/١٩٩٠

• بدأ رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، سلسلة محادثات في ليبيا، التي وصلها، للمرة الثانية، خلال يومين، ضمن جولة له على عدد من الدول العربية. وقد وصل عرفات طرابلس قادماً من القاهرة، حيث اجتمع مع المسؤولين المصريين، وبحث معهم في حشد التأييد لعقد قمّة عربية طارئة (**الحياة**، ٢/٥/١٩٩٠).

• أحيت جمـاهـير المنـاطق المحتلة عيد العمّال العـالمي بتسيـير التظاهرات الجماهيرية الحاشدة في ارجاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة كافة. وقد تحوّلت المسـيرات الاحتفـالية الى صدامات عنيفة مع قوات الاحتـلال الاسرائيليـة، التي بادرت الى مهـاجمـة المتظاهرين في غير مكان، خصوصاً الاحتفال المركزي الذي نظّمه، في القدس، الاتحاد العام لنقابات العمّال في الضفة، في الوقت الذي استمر نظام حظر التجول مفـروضـاً على قرى المزرعة الشرقية ونحالين ومخيم جبـاليا وحيّ الشيخ رضوان في غزة. وكانت جرّافات قوات الاحتلال اقتلعت مئة وعشرين شجرة زيتون من أراضي قرية المغيّر، بحجة رشق سكانها جنود الاحتلال بالحجـارة؛ وأُصيب مواطن من مخيّم جنين بجروح، عندما اطلق الجنود الاسرائيليون النار على متظاهرين في المخيّم. الى ذلك، اعلنت الاذاعـة الاسرائيلية وفاة مختار مخيم الامعري، زهير العجل (٤٨ عاماً)، متأثراً بجروح اصيب بها، امس، بعد تعرّضه لاطلاق نار من جانب ملثّمـين اتّهموه بالتعاون مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية (**الاتحاد**، ٢/٥/١٩٩٠).

• ذكـر ناطق بلسان الجيش الاسرائيلي ان ٢٣ اسرائيلياً قتلوا عند تخوم «الخط الأخضر»، منذ بداية الانتفـاضـة؛ كمـا قتـل أربعـة جنود آخرين على يد فلسـطينيـين من المنـاطق المحتلة، واستشهد خمسة مواطنـين فلسـطينيين، على الأقل، على يد اسرائيليين (**هـآرتس**، ٢/٥/١٩٩٠).

• عثر في منطقة الكراجات شرق طريق بيتح تكفا، في تل ـ ابيب، على أربـع زجـاجـات حارقـة جاهـزة للاستعمـال. ولم تستبعـد مصادر الشرطة ان يكون اعـداد الزجـاجات تمّ على خلفية قومية؛ وقد باشرت الشرطة التحقيق في الأمر (**هآرتس**، ٢/٥/١٩٩٠).

• أُصيب جندي اسرائيلي بجروح اثر اصطدامه بلغم في منطقة «حزام الامن» في جنوب لبنان، في اثناء قيام قوة اسرائيلية بأعمال الدورية في القطاع الشرقي من جنوب لبنان (**عل همشمار**، ٢/٥/١٩٩٠).

• تظاهر حوالى مئتين من المهاجرين من الاتحاد السـوفياتي أمام مبنى البلدية ومكتب الاستيعاب في نتـانيـا، وذلك احتجـاجاً على المماطلة في استيعابهم (**هآرتس**، ٢/٥/١٩٩٠).

• توقّع عضو الكنيست الاسرائيلي، اسحق رابين، ان تواجـه اسرائيل صعوبات خلال عقد التسعينات الحـالي. وقـال، في مؤتمـر عالمي لحـركـات الشبيبة الطلائعيـة من مهـاجـري تشيكـوسلوفاكيا، انه على النقيض من عقـد الثمـانينـات، الذي كان مريحـاً لاسرائيل (تحقيق سلام مع مصر، والحرب العراقية ـ الايرانية)، فان عقد التسعينات سيكون بالغ الصعوبة في منطقة الشرق الاوسط؛ اذ ان العراق شكّل، بقوته العسكـريـة، عنصراً ريـادياً بين الدول العربية (**عل همشمار**، ٢/٥/١٩٩٠).

• وصفت النـاطقـة باسم وزارة الخـارجيـة الاميركية، مارغريت تتوايلر، تصريحات رئيس الحكومة الاسرائيليـة، اسحق شامير، بأنها «محيّرة»، موضحة ان سبب الحيرة ان الولايات المتحدة الاميركية عملت، عن كثب، مع الحكومة الاسرائيلية في عملية السلام. واضـافت ان الحكومة الاسرائيلية طلبت من الادارة الامـيركية ايجاد شريك فلسطيني من الارض المحتلة للمساعدة في تنفيذ مبادرتها، «وكنّا على وشك تحقيق هذا الهـدف، بل شعرنا بأننا نقترب من التوصل الى تسميـة فلسـطينيين من الاراضي [المحتلة]، يكونون مستعدين للتحدث مع اسرائيل في شأن الانتخابات». وأوضحت ان الاسئلة التي قدّمهـا وزيـر الخـارجية الامـيركيـة، جيمس بيكـر، الى الحكـومة الاسرائيلية «كـانت ستمكّننـا من تحقيق ذلك الأمـر» (**نيويورك تايمز**، ٢/٥/١٩٩٠).

٢/٥/١٩٩٠

• اجتمـع رئيس دولة فلسـطين، ياسر عرفات،

مع رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. وأُجري، خلال الاجتماع، بحث في آخر التطوّرات السياسية الراهنة، والعلاقات الثنائية بين دولة فلسطين والامارات العربية المتحدة، وفي سبل دعم الانتفاضة الشعبية في المناطق الفلسطينية المحتلة (**وفا**، ٢/٥/١٩٩٠).

• شهد معظم مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مواجهات وصدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، اسفرت عن استشهاد المواطن عبداللطيف مصطفى السقّا (٢٠ عاماً)، بعد اصابته بعيار في الصدر، وجرح ما يزيد على ١٢٥ مواطناً آخرين. من جهة أخرى، تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من مهاجمة عدد من الدوريات العسكرية، والسيارات والنقاط العسكرية الاسرائيلية، في الضفة والقطاع، ولم تذكر المصادر حجم الخسائر الناجمة عن هذه الهجومات (**الرأي**، ٣/٥/١٩٩٠).

• انتحر، مساء امس الاول، جندي اسرائيلي يخدم في قاعدة تابعة لسلاح الجو الاسرائيلي تقع بالقرب من بئر السبع. فقد أطلق الجندي النار على نفسه من بندقيته الشخصية، وهي من نوع ام ـ ١٦ (**هآرتس**، ٣/٥/١٩٩٠).

• اعلنت صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية ان ١٠٥٠٠ مهاجر يهودي من الاتحاد السوفياتي وصلوا اسرائيل في نيسان (ابريل) الماضي، وهذا يشكل زيادة كبيرة على عدد المهاجرين في آذار (مارس)، حيث بلغ ٧٣٩٩ مهاجراً (**يديعوت احرونوت**، ٣/٥/١٩٩٠).

• صرّح وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الى لجنة فرعية للموازنة في مجلس الشيوخ، بأنه «لا يمكن اجراء حوار بين الفلسطينيين والاسرائيليين من دون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية»؛ لكنه أشار الى ان هذا لا يعني ان المنظمة ستشارك فيه (**نيويورك تايمز**، ٣/٥/١٩٩٠).

• دعا نائب الرئيس الاميركي، دان كويل، في كلمة ألقاها في معهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط، الى ضرورة الاستمرار في عملية السلام لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الارض مقابل السلام، ومن خلال مفاوضات يجب ان ترتكز على هذا المبدأ (**الواشنطن بوست**، ٣/٥/١٩٩٠).

٣/٥/١٩٩٠

• وصف رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، المرحلة السياسية الراهنة في المنطقة، بأنها من أخطر المراحل التي تمرّ بالأمة العربية، وعنوانها الرئيس هو «ان نكون او لا نكون». ودعا الرئيس عرفات الى حشد الطاقات والاستعداد لمواجهة التحديات المطروحة على الأمة العربية. جاء ذلك في كلمة ألقاها الرئيس عرفات لدى افتتاح أعمال المؤتمر العاشر للاتحاد العام لطلبة فلسطين، التي بدأت، في بغداد، برعاية الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، والعراقي صدام حسين، تحت شعار «التلاحم الوطني وتصعيد النضال والكفاح المسلّح بقيادة م.ت.ف.» (**وفا**، ٣/٥/١٩٩٠).

• ساد في مدينة نابلس ومنطقتها توتر شديد، اثر قيام مستوطنين، في مقدمهم عضوا الكنيست اريئيل شارون وغيئولاه كوهين، باقامة شعائر دينية في مقام النبي يوسف، والمباشرة بترميم المبنى، ليكون مدرسة دينية يهودية، بعد ان وضعوا الحجر الاساس لهذه العملية، امس. وقد فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر تجوّل كاملاً على نابلس والقرى والمخيّمات المجاورة لها، وأعلنتها منطقة عسكرية؛ كما فرضت الحصار العسكري على وسط رام الله، اثر مواجهات دامية شهدتها المدينة. يذكر ان اكثر من مئة مواطن أُصيبوا بجروح خلال الاشتباكات المتفرقة التي شهدتها مناطق عدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ كما اعتقل أكثر من ستين مواطناً آخرين (**الرأي**، ٤/٥/١٩٩٠).

• أطلقت سفينة تابعة لسلاح البحرية الاسرائيلية النيران، يوم السبت الماضي، على يخت يملكه ملك الاردن، حسين، في مياه خليج العقبة، وكان الملك واقفاً على سطح اليخت. وقد أحتج الاردن على الحادث بشدة، لدى كل من اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، علماً بأن مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، ووزير الدفاع، والمتحدث باسم الجيش، نفوا وقوع الحادث (**هآرتس**، ٤/٥/١٩٩٠).

• وجّهت رئيسة حركة راتس عضو الكنيست، شولاميت الوني، نداء الى حزب مبام وحركة شينوي لتوحيد احزاب اليسار الصهيوني الثلاثة، قبيل حملة الانتخابات المقبلة، في محاولة لتشكيل بديل من حزب العمل الاسرائيلي (**هآرتس**، ٤/٥/١٩٩٠).

• استأنفت اسرائيل وبلغاريا علاقات دبلوماسية

كاملة فيما بينهما، بعد ثلاثة وعشرين عاماً من القطيعة. وقد وقّع وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، مع نظيره البلغاري اتفاقية بهذا الخصوص (**دافار**، ٤/٥/١٩٩٠).

• شكّك رئيس الأقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ الاميركي، السيناتور روبرت دول، في منح اسرائيل ضمانات لقروض الاسكان بقيمة ٤٠٠ مليون دولاراً، قائلاً: «انها ستكون مكلفة للولايات المتحدة الاميركية»، وتعدّ بمثابة «شيك على بياض» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤/٥/١٩٩٠).

٤/٥/١٩٩٠

• تواصلت الاشتباكات والصدامات العنيفة في الاراضي المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن جرح اكثر من ثلاثين مواطناً واعتقال عشرين آخرين، واصابة جندي اسرائيل بحجر في رأسه عندما تعرّضت سيارة عسكرية كان يقودها لرشق بالحجارة. من جهتها، ألقت القوات الضاربة الفلسطينية زجاجة حارقة على سيارة عسكرية اسرائيلية كانت تمرّ في البيرة، فاشتعلت بها النيران؛ كما تمكّنت من تحطيم زجاج ما يقارب ٢٥ سيارة عسكرية وتابعة لمستوطنين. من جهة أخرى، هدمت السلطات الاسرائيلية ثلاثة منازل في مخيم الامعري وقرية بيتونيا، وأغلقت منزلاً في دير بلّوط، بحجة مشاركة اصحابها في الانتفاضة (**الرأي**، ٥/٥/١٩٩٠).

٥/٥/١٩٩٠

• انضمّ المواطن محمد شاكر المصري (٢٥ عاماً)، من مخيم طولكرم، الى قافلة شهداء الانتفاضة، اثر اصابته بعيار ناري في القلب، في أثناء اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية وقعت في المخيم. وكانت اشتباكات عديدة وقعت في مدن، وقرى، ومخيمات، الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح، فيما أعلنت الاذاعة الاسرائيلية عن فرض الحصار البحري على قطاع غزة (**الاتحاد**، ٦/٥/١٩٩٠).

• أصدر قائد سلاح البحرية الاسرائيلي، اللواء ميخا رام، في اعقاب حادث اطلاق النيران من جانب سفينة تابعة لسلاح البحرية، على يخت خاص لملك الاردن، حسين، توجيهات الى قائد قطاع البحر الاحمر، لاصدار أمر الى جنود السلاح العاملين ضمن دوريات في خليج ايلات بعدم القيام باجراء تجارب اطلاق نار حين يمر يخت الملك حسين، او يخوت اخرى في المنطقة (**هآرتس**، ٦/٥/١٩٩٠).

• قال عضو الكنيست، رئيس حركة موليدت رحبعام زئيفي، في مؤتمر عقدته حركته في رحوبوت، ان اسرائيل ستكون ذات أغلبية عربية في خلال السنوات العشر المقبلة. وسوف تنتخب الأغلبية العربية هذه رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير الدفاع، وزعم ان اسرائيل ستكون الدولة الثالثة والعشرين في الجامعة العربية (**يديعوت احرونوت**، ٦/٥/١٩٩٠).

• لفت الرئيس الاميركي، جورج بوش، لدى استقباله رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، الى ضرورة ان يتحاشى جميع سكان المدينة المقدسة التصرفات التي من شأنها تهديد التعايش وعملية السلام (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٥ ـ ٦/٥/١٩٩٠).

٦/٥/١٩٩٠

• تواصلت فعاليات الانتفاضة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فأعطب المواطنون، في أثناء اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، اكثر من ١٨ سيارة عسكرية اسرائيلية؛ وحاول شبان اختطاف سلاح جندي اسرائيلي في القدس. واسفرت الاشتباكات، عموماً، عن جرح اكثر من تسعين فلسطينياً واعتقال ٣٥ آخرين. وفرضت قوات الاحتلال الاسرائيلي حظر التجول على قرية بيتين ومخيم الأمعري، وحصاراً عسكرياً على رام الله والبيرة وعنبتا وطولكرم، فيما شهدت الخليل وضواحيها، وكذلك قطاع غزة، اضراباً شاملاً، بمناسبة ذكرى يوم ابطال المعتقلات ومعاناتهم في سجون الاحتلال الاسرائيلي (**الرأي**، ٧/٥/١٩٩٠).

• وجّه رئيس الاركان العامة الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، تعنيفاً الى مساعده اللواء موشي بار ـ كوخبا، بسبب الانتقادات التي وجّهها الاخير الى كبار الضباط في الجيش الاسرائيلي حول سبل التصدّي للانتفاضة في المناطق المحتلة. ويعتقد بار ـ كوخبا بأن الجيش الاسرائيل فوّت الموعد الصحيح للتصدي للانتفاضة، وانه كان ينبغي عليه ان يعمل في هذا المجال بجهد أكبر، في الفترة التي كانت فيها الحرب العراقية ـ الايرانية دائرة (**هآرتس**، ٧/٥/١٩٩٠).

• قال رئيس ادارة الوكالة اليهودية، سيمحا

دينيتس، في افتتاح المؤتمر الحادي والعشرين لـ «مكابي حركة عالمية»، الذي عقد في رمات ـ غان: «ان رفض العرب لهجرة يهود الاتحاد السوفياتي يعكس عدم تسليمهم، ضمناً، بوجود اسرائيل» (**عل همشمار**، ٧/٥/١٩٩٠).

• صرّح الناطق باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، بأن الرئيس الاميركي، جورج بوش، يرى ان على اليهود، وغير اليهود، في القدس، ان يتصرفوا في طريقة لا تهدد ضيافة المدينة، ولا تهدد، في اي شكل، فرص عملية السلام. وذكّر بالموقف الاميركي الرافض لاقامة مستوطنين في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، والمؤيد لوجود قدس موحّدة، يتحدد وضعها النهائي عبر مفاوضات (**نيويورك تايمز**، ٧/٥/١٩٩٠).

١٩٩٠/٥/٧

• ذكر مسؤولون في منظمة التحرير الفلسطينية ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، أمر قرابة ٢٥٠٠ من المقاتلين الفلسطينيين المقيمين في الاردن بالانتقال الى العراق. واوضح المسؤولون ان الرئيس عرفات أمر جميع الكوادر العسكرية العاملة الموجودة في الاردن، بما في ذلك قوى الاحتياط، بالذهاب الى بغداد قبل ١٥ أيار (مايو)، بهدف حماية العراق من عدوان اسرائيلي محتمل والقيام بتدريبات هناك. واشاروا الى ان هؤلاء كانوا ذهبوا الى الاردن بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان، صيف العام ١٩٨٢، وان غالبيتهم تنتمي الى «فتح». واوضحوا ان قرار عرفات لم يشمل جيش التحرير الفلسطيني في الاردن، والذي يتألف من أربعة آلاف رجل (**الحياة**، ٨/٥/١٩٩٠).

• تواصلت الاشتباكات والصدامات في معظم المناطق الفلسطينية المحتلة، ممّا أدى الى استشهاد محمد خالد موسى، من حي البرازيل في رفح، واصابة ما لا يقل عن ثمانين آخرين. كما شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات طاولت اكثر من اربعين مواطناً. في الوقت عينه، شهدت منطقة طولكرم اضراباً تجارياً، حداداً على الشهيد محمد شاكر المصري، الذي استشهد قبل يومين في مخيّم المدينة، فيما قامت قوات الاحتلال بغلق مداخل قرية المغيّر بالاتربة. وقام مستوطنون يهود باقتحام قرية عابود ومنطقة البقعة وجبل جوهر في الخليل، فتصدى لهم المواطنون في تلك المناطق (**الرأي**، ٨/٥/١٩٩٠).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في الكنيست، انه لا ينبغي التحدث مع م.ت.ف. ومن الواجب تحييدها، كشرط حتمي لاجراء انتخابات في المناطق المحتلة (**هآرتس**، ٨/٥/١٩٩٠).

• هاجم وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في العرض السنوي الشامل لأعمال وزارته في الكنيست، بشكل غير مباشر، وزراء المعراخ، واتهمهم بالعمل بما يتعارض والخطوط الاساسية للحكومة ومبادرتها. وقال ارنس ان «النقاط العشر» للرئيس المصري، حسني مبارك، لاقت تأييداً علنياً من جانب بعض الوزراء، وكذلك النقاط الخمس التي عرضها وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بدون الضمانات التي قررت الحكومة الاسرائيلية المطالبة بها (**هآرتس**، ٨/٥/١٩٩٠).

١٩٩٠/٥/٨

• اسفرت الاشتباكات التي وقعت بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية عن جرح اكثر من مئة مواطن، فيما أُصيب سبعة جنود اسرائيليين، ثلاثة منهم في مخيم طولكرم واربعة في اثناء صدامات وقعت في غزة. من جهة أخرى، هاجم افراد القوات الضاربة الفلسطينية ١٨ سيارة اسرائيلية، من بينها خمس سيارات عسكرية، فيما تواصل فرض حظر التجول على مخيم طولكرم، لليوم السادس على التوالي، والحصار العسكري على قرية جبع للفترة عينها؛ كما فرض حظر التجول على كفر راعي وفحمة وعرّابة (**الرأي**، ٩/٥/١٩٩٠).

• استشهد فدائيان في أثناء اشتباك مع قوة من الجنود الاسرائيليين تابعة للواء غولاني، شمال بلدة القنيطرة في القطاع الشرقي من جنوب لبنان (**عل همشمار**، ٩/٥/١٩٩٠).

• ذكر قادة في هيئة اركان الجيش الاسرائيلي ان تشكيل حكومة يمينية من شأنه زيادة احتمالات اندلاع حرب في المستقبل القريب. وقال احد القادة: «ان حكومة كهذه ستكون حكومة رفض تقول 'لا' للاميركيين، و 'لا' للعرب، و 'لا' لمسيرة السلام» (**عل همشمار**، ٩/٥/١٩٩٠).

١٩٩٠/٥/٩

• عمّ الاضراب الشامل جميع مرافق الحياة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وذلك تلبية لنداء القيادة الموحدة، بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها

الثلاثين. وقد التزم العمال الفلسطينيون منازلهم وأغلقت المحال التجارية، وتوقفت حركة النقل العام، في حين تصدّى المواطنون لقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي عمدت الى اطلاق النار وقنابل الغاز، فأصابت، بجروح، اكثر من ثمانين مواطناً؛ كما قامت باعتقالات واسعة طاولت كفر راعي وقباطية وبيت ساحور وعناتا والقدس وبورين، والجفتلك ومخيم بلاطة وغيرها (**الرأي**، ١٠/٥/١٩٩٠).

• بعث وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، برسائل عدة الى وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، اكد فيها ضرورة حماية حقوق الانسان الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وزيادة المساعدات الاميركية لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (اونروا). من جهته، ابلغ بيكر الى عبدالمجيد قرار الرئيس الاميركي، جورج بوش، بزيادة المساعدات لـ «اونروا» بمبلغ سبعة ملايين دولار، بحيث تصل، في مجملها، الى ٥٧ مليوناً (**الاهرام**، ١٠/٥/١٩٩٠).

• قرّرت هيئة الاركان العامة الاسرائيلية وجهاز الدفاع شراء صواريخ اميركية مضادة للطائرات من نوع «ستينغر»، تطلق من على الكتف. وأعلن مصدر عسكري اسرائيلي، رفيع المستوى، في سلاح الجو الاسرائيلي، عن ان كلفة الصاروخ الواحد تبلغ مئة ألف دولار (**عل همشمار**، ١٠/٥/١٩٩٠).

• أعرب رئيس الحكومة الاسرائيلية الانتقالية، اسحق شامير، عن غضبه الشديد ازاء ترويج قادة في الجيش الاسرائيلي آراء تقول ان تشكيل حكومة يمينية في اسرائيل سوف يزيد في مخاطر اندلاع حرب (**عل همشمار**، ١٠/٥/١٩٩٠).

• قال رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية، سيمور رايخ، انه ركز، في محادثاته في اسرائيل، على أربع مسائل، هي: استيعاب يهود الاتحاد السوفياتي في اسرائيل؛ وتغيير نظام الانتخابات؛ والعلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية؛ والاستيطان اليهودي في الحي المسيحي في القدس (**دافار**، ١٠/٥/١٩٩٠).

• ناشدت اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية، الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، التدخّل شخصياً واستخدام نفوذه لدى وزيري المالية والداخلية، من اجل وضع حدّ للماطلة المستمرة منذ فترة طويلة، بشأن تغطية العجز المالي لدى السلطات المحلية العربية (**هآرتس**، ١٠/٥/١٩٩٠).

١٠/٥/١٩٩٠

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى بيونغ يانغ، في زيارة رسمية لجمهورية كوريا الديمقراطية، تلبية لدعوة من رئيسها، كيم ايل سونغ. وكان في استقبال الرئيس عرفات، لدى وصوله مطار العاصمة الكورية، عضو المكتب السياسي نائب رئيس جمهورية كوريا الديمقراطية، لي جونغ يانغ، وعدد كبير من الوزراء والمسؤولين في حزب العمل الكوري، ورؤساء البعثات الدبلوماسية العربية، والاجنبية، وسفير دولة فلسطين لدى كوريا (**وفا**، ١٠/٥/١٩٩٠).

• شيّعت جماهير بيت حانون، في قطاع غزة، في جنازة مهيبة، جثمان الشهيد فايز محمد حمد (٢٤ عاماً)، الذي استشهد جرّاء اصابته بعيار ناري في القلب، في اثناء اشتباكات وقعت بين المواطنين في القرية وقوات الاحتلال الاسرائيلية. كما استشهد، متأثراً بجروحه، زياد حجازي علي الرجبي (١٤ عاماً)، الذي كان أُصيب برصاصات عدة في رأسه، في اثناء اشتباك مع قوات الاحتلال، في جبل جوهر، في الخليل؛ وقد شيّع جثمانه وسط حصار عسكري. من جهة أخرى، استمر حظر التجول مفروضاً على قرية خربثا بني حارث، لليوم الثاني على التوالي، بينما رفع عن بيت أُمّر (**الاتحاد**، ١١/٥/١٩٩٠).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية الانتقالية، اسحق شامير، في حضور وفد من اعضاء البرلمان الكندي قام بزيارة الى اسرائيل: «ان من يقيم علاقات صداقة مع م.ت.ف. هو عدو لاسرائيل، ولا يمكن اعتباره صديقاً لها» (**هآرتس**، ١١/٥/١٩٩٠).

• تقرّر، بعد نقاشات في شعبة الميزانيات في وزارة المالية حول خطة استيعاب الهجرة الجديدة، اضافة مئة مليون شيكل، من شأنها ان ترفع الانفاق المالي المخصص لاستيعاب مئة وخمسين ألف مهاجر الى ٢٩٧٥ مليار شيكل. ونتيجة لذلك، ارتفع حجم المبالغ الاضافية المطلوبة لاستيعاب الهجرة الى ٢,٥ مليار شيكل (**هآرتس**، ١١/٥/١٩٩٠).

• وصفت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، تصريحات وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، بأنها «تثير البلبلة». وقالت ان ارنس يعرف جيداً موقف الادارة الاميركية من

هجـرة اليهود. وأشارت الى ان واشنطن تؤيد، بقوة، هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي؛ كما تؤيد عملية استيعـابهم في اسرائيـل؛ وهي أكدت تأييدها لاتخاذ خطوات تهدف الى تسهيل هذه الهجرة، وتسريعها، بما في ذلك فتح خط طيران مباشر بين موسكو وتل ـ أبيب (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١١/٥/١٩٩٠).

١١/٥/١٩٩٠

• انضمّ الى شهداء الانتفاضة مواطنان أُصيبا خلال اشتباكات وقعت في منطقتي رام الله والخليل، اللتـين أعلنتـا، بالاضافة الى البيرة، مناطق عسكرية مغلقـة حظر الدخـول اليهـا. والشهيـدان هما وفاء عبدالهادي سليمان عجاج (خمسة أعوام)، من قرية دير جرير، في منطقة رام الله، ومحمود زيدان محمود ابو عياش (٣٠ عاماً)، من بيت أمّر، في منطقة الخليل. الى ذلك، شهدت جنين مواجهة عنيفة بين القوات الضاربة الفلسطينية وجنود الاحتلال تركّزت في «جبل الشهيد ابـو جهـاد» وحي المراح والاحياء الشرقية، استخدم خلالهـا الجيش الاسرائيلي العيارات الحيّة والمطاطية وقنابل الغاز. وقام ثمانية من عملاء الاحتلال بملاحقة الشبان، وهم يطلقون النار من مسدساتهم، لكن لم تقع اصابات (**الرأي**، ١٢/٥/١٩٩٠).

١٢/٥/١٩٩٠

• عقـدت، قبل ظهر أمس، الجلسة الثانية من المحـادثـات الرسمية الفلسطينية ـ الكورية، في قصر الضيافة الرسمي حيث مقر اقامة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفـات. وقـد استقبـل الرئيس عرفات الرئيس الكـوري، كيم ايـل سونـغ، واصـطحبـه الى قاعـة المبـاحثات، حيث قدّم الرئيس الكوري عرضاً شاملاً عن الوضع في شبه الجزيرة الكورية؛ كما تمّ استعراض الوضع الدولي. وأكد الجانبان، الفلسطيني والكوري، أهمية دور حركة عدم الانحياز، وايجاد سبل جديدة لتقـويتهـا في مواجهـة الظروف الدوليـة المعقّدة؛ كما استُعـرضت العـلاقـات الثنائية بين كوريا وفلسطين وسـبـل تدعـيـم تضـامـنـهـمـا المشتـرك (**وفـا**، ١٢/٥/١٩٩٠). وفي وقـت لاحـق، وصـل الرئـيس الفلسطيني، عرفات، بكين، بعد انتهاء زيارته لكوريا، حيث أجرى مباحثات استعرض، في خلالها، التطوّرات الخطرة والتصعيد الجاري في منطقة الشرق الاوسط، جرّاء السياسات الاميركية الداعمة والمؤيدة لسياسات اسرائـيـل، وتـأثـيـر ذلك في المسـيـرة السلمية في المنطقة (**المصدر نفسه**).

• استشهد محمد محمود حامد ابو سمرة (١٨ عامـاً)، من يطّا، بعـد ان قام متعاونون مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية باطلاق النار عليه. وأعلنت اللجنة الشعبية في يطّا الحداد على روح الشهيد، ودعت الى التـظاهـر ضد سلطات الاحتـلال، في الوقت الذي تواصلت المواجهات والصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال في غالبية المدن والقرى والمخيمات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فأسفرت عن اصابة أكثر من ثمانين مواطناً بجروح واعتقال حوالى أربعين آخرين، بينما تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من الحاق الضرر بحـوالى عشرين سيـارة اسرائيليـة (**الرأي**، ١٣/٥/١٩٩٠).

• أصـدر الجيش الاسرائيـلي امـراً بايقـاف استخـدام القنـابـل اليـدوية الارتجاجية في المناطق المحتلة، بشكل مؤقت، وذلك بعد ارتفاع عدد الحوادث الناتجة عن استخدام هذه القنابل في الشهور الاخيرة. وكان آخرها اصابة ضابط اسرائيلي، جرّاء انفجار قنبلة كان يحملها (**هآرتس**، ١٣/٥/١٩٩٠).

• حكم بالسجن لمدة ثمـانيـة وعشرين يوماً على جندي (احتياط) اسرائيلي من كتيبة المظليين، لرفضه الخـدمـة العسكرية في المناطق المحتلة. ومن الجدير بالذكر انه، منذ اندلاع الانتفاضة في المناطق المحتلة، حكم بالسجن على مئة وعشرة جنود اسرائيليين، للسبب عينه (**هآرتس**، ١٣/٥/١٩٩٠).

١٣/٥/١٩٩٠

• شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة صدامات عينفـة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، وذلك في اطار دعـوة القيـادة المـوحّدة الى اعتبار اليوم وغداً يومي مواجهـة وتصعيـد شامـل ضد الجيش الاسرائيـلي والمستـوطنين. وذكرت تقارير ان أكثر من مئة مواطن اصيبوا بجروح مختلفة خلال الصدامات هذه، في حين اعتقلت قوات الاحتـلال ٧٥ مواطنـاً، وتـركّزت حملة الاعتقـالات على طوبـاس والمـزرعـة الشرقيـة وغـزة ومخيمات الشاطىء وجباليا والمغازي والبريج. من جهة أخـرى، تمكّنت القـوات الضـاربـة الفلسطينية من تحطيم ما يزيد على عشرين سيارة للجيش الاسرائيلي ولمستوطنين، وأصابت جنديين بجروح في بلدة قباطية وقرية بيت عور التحتا (**الرأي**، ١٤/٥/١٩٩٠).

• دعـا الزعـيـم السـوفـيـاتي، ميخـائـيـل

غورباتشوف، خلال مأدبة عشاء أُقيمت تكريماً للرئيس المصري، حسني مبارك، حكومة اسرائيل الى الكفّ عن توطين المهاجرين في المناطق المحتلة، وحذّر من دفع اشخاص يسكنون في اسرائيل الى الاستيطان في المناطق المحتلة هذا لأن الامر هو بمثابة لعبة خطرة وغير اخلاقية (**عل همشمار**، ١٤/٥/١٩٩٠).

١٤/٥/١٩٩٠

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، سفير الاتحاد السوفياتي لدى تونس، وأُجري، خلال اللقاء، استعراض لآخر التطورات السياسية في المنطقة عموماً، وفي المناطق الفلسطينية المحتلة خصوصاً (**وفا**، ١٤/٥/١٩٩٠). كما استقبل الرئيس عرفات رئيس حزب الاحرار البريطاني، ديفيد ستيل، واستعرض معه التطورات السياسية الراهنة وازدياد أعمال القمع الاسرائيلية ضد المواطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة. من جهته، أعرب ستيل عن تأييد حزبه لخطة السلام الفلسطينية، وعن قلقه ازاء عدم تقدّم عملية السلام، نتيجة تعنّت الموقف الاسرائيلي، وخشيته من وقوع انفجار جديد في المنطقة (**المصدر نفسه**).

• استشهد المواطن سميح عاهد ابو الشيخ (١٣ عاماً)، من قلقيلية، اثر اصابته برصاصة اطلقها مستوطن هاجم طلبة المدارس في المدينة وأطلق الرصاص عليهم؛ فيما شهدت مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة صدامات ومواجهات عنيفة، عشية الذكرى الثانية والاربعين لاغتصاب فلسطين، فأسفرت عن اصابة مئة مواطن بجروح. وساد في قطاع غزة اضراب شامل، بينما فرضت قوات الاحتلال حظر التجول على معظم المناطق فيه (**الرأي**، ١٥/٥/١٩٩٠).

• شبّ حريق ضخم، استمر لبضع ساعات، في حقول الحنطة التابعة لمنظمة مستوطنات النقب في وادي باري فتسبّب في اتلاف حوالى ٦٠٠ دونم من الحنطة، وقد امتد الى الاحراج المجاورة وألحق اضراراً بها. وتعتقد قوات الامن الاسرائيلية ان الحريق شبّ بفعل متعمّد من جانب مواطنين عرب من قطاع غزة (**دافار**، ١٥/٥/١٩٩٠).

١٥/٥/١٩٩٠

• ساد الاضراب العام والشامل في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بمناسبة الذكرى الثانية والاربعين لاغتصاب فلسطين. وشهدت مختلف مناطق الضفة والقطاع توتراً شديداً، ووقعت مواجهات دامية، أسفرت عن استشهاد احد سكان مخيم الشاطىء في غزة، اثر معركة بالسلاح الابيض مع دورية عسكرية اسرائيلية، وقعت في حي النصر، في غزة. واعترفت مصادر اسرائيلية بالاشتباك، وأعلنت عن اصابة جنديين من أفراد الدورية بجروح. كما أسفرت الاشتباكات، عموماً، عن اصابة ما لا يقل عن مئة فلسطيني بجروح (**الرأي**، ١٦/٥/١٩٩٠).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في حضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست: «ان اعادة فتح الجامعات في المناطق المحتلة يحتمل ان يساعد في تحقيق الهدوء. وفي حال فشل التجربة، فسوف نعود ونغلقها من جديد» (**دافار**، ١٦/٥/١٩٩٠).

• انتحر جندي من سلاح الجو الاسرائيلي، باطلاق النار على نفسه، في قاعدته، في وسط البلاد، وهو الجندي الثالث من سلاح الجو الذي ينتحر خلال الاسابيع الاخيرة (**هآرتس**، ١٦/٥/١٩٩٠).

• عرض عضو الكنيست، اريئيل شارون (ليكود)، أسس مشروعه للسلام في اطار منبر غير عادي اقامه في جامعة حيفا. قال شارون انه ينبغي ايقاف سباق التسلّح في الشرق الاوسط؛ وربط التقدّم بمسيرة السلام «باقامة سلطات ديمقراطية في الدول العربية والتوصّل الى حل لمشكلة اللاجئين عبر توطينهم في قطاع غزة». والجديد في أقوال شارون هو طرحه مشروعاً لتحويل قطاع غزة الى منطقة صناعية «حضارية»، كأن يصبح «هونغ كونغ الشرق الاوسط» (**هآرتس**، ١٦/٥/١٩٩٠).

• صرّح الناطق بلسان الحكومة اليونانية، فيرون بوليدوراس، بأن قرار الحكومة اليونانية الاعتراف باسرائيل ترافقه ارادة بـ «تعزيز علاقات الصداقة» بين اليونان وكل شعوب المنطقة والدول العربية. وقال بوليدوراس ان وزير الخارجية اليونانية أكد لوفد الجامعة العربية ان الاعتراف باسرائيل سيرافقه تعزيز للعلاقات مع الدول العربية، خصوصاً في المجالين، الاقتصادي والثقافي (**الحياة**، ١٦/٥/١٩٩٠).

بيبليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ «احصاءات في شأن الهجرة الى اسرائيل والتجمّعات اليهودية الرئيسة في أقطار العالم»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ١٨٦ ـ ١٩٠.

٢ جبّور، سمير؛ «الهجرة الجماعية ليهود الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل تحدٍ للعرب وامتحان للصهيونية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ٢٠٨ ـ ٢٢٥.

٣ الخالدي، احمد سامح وحسين جعفر آغا؛ «حول هجرة اليهود السوفيات»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ١١ ـ ٢١.

٤ عريقات، صائب؛ «الهجرة اليهودية السوفياتية والاوضاع الجديدة»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٨، العدد ٧٩٥، ٦/٥/١٩٩٠، ص ٢٣ ـ ٢٥.

٥ Goell, Yosef; "My Own Russian Aliya", *The Jerusalem Post International Edition,* 21/4/1990, p. 9.

٦ Keinon, Herb; "Extraordinary New Jews", *The Jerusalem Post International Edition,* 24/3/1990, p. 11.

٧ ـــ, ـــ ; "Speed of Soviet Jewish Exodus Slowed by Hungarians", *The Jerusalem Post International Edition,* 31/3/1990, pp. 1, 4.

٨ King, John; "Job Problems Face Israel's Soviet Emigrants", *Middle East International,* No. 374, 27/4/1990, pp. 19 -20.

٩ Rabinovich, Abraham; "[The Soviet Jews Emigrants] Planning Dots on the Map", *The Jerusalem Post International Edition,* 7/4/1990, p. 9.

١٠ "[The Ethiopian] Forgotten Emigrants", *The Jerusalem Post International Edition,* 31/3/1990, p. 10.

○ الاحزاب والتكتلات

١١ «اسرائيل؛ حكومة بيرس بين اقتراحاتها الائتلافية وضرورات التقدّم نحو السلام»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٦، العدد ٣١٠، ١٦/٤/١٩٩٠، ص ١٨ ـ ١٩.

١٢ «حاخامان يسيطران على القرار السياسي الاسرائيلي»، **اليوم السابع**، السنة ٩، العدد ٣١٤، ١٤/٥/١٩٩٠، ص ٢٢ ـ ٢٣.

١٣ شلحت، انطوان؛ «هل تمضي اسرائيل نحو تغيير نظام الحكم؟ [تقرير]»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٧، العدد ٢/٧٤، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١١٩ ـ ١٢٧.

١٤ عايد، خالد؛ «عشية المؤتمر الحادي والعشرين؛ ماذا يجرى داخل الحزب الشيوعي الفلسطيني؟»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ٢٥٧ ـ ٢٦٧.

١٥ العبدالله، هاني؛ مسار وابعاد الازمة الحكومية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٥١ ـ ١٦٠.

١٦ Hull, John D.; "Israel; The Government Takes a Fall", *Time,* 26/3/1990, p. 25.

(انظر، أيضاً، ٣٨، ٧٤)

○ الاقتصاد

١٧ زوهار، عزرا؛ «عبء الأمن والناتج القومي

الخام»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٢/٧٤، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٦١ ـ ١٦٢؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٣/٥/١٩٩٠.

١٨ شطرسلر، نحميا؛ «عبء لا يطاق [في حجم الميزانية]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٢/٧٤، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٥٨ ـ ١٦٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٠/٤/١٩٩٠.

١٩ عبادي، حكم موسى؛ «الصناعات العسكرية في الاقتصاد الصهيوني»، **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية** (عمّان)، السنة ٤، العدد ٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١١٣ ـ ١٣٩.

٢٠ ليئور، جاد؛ «حالة الاقتصاد الاسرائيلي؛ وثيقة تشخيص ومقترحات علاج [وثيقة]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٢/٧٤، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

٢١ الموعد، حمد سعيد؛ «الميزانية الاسرائيلية الجديدة؛ اقتصاد الانتخابات»، **الهدف** (دمشق)، السنة ٢١، العدد ١٠٠٥، ٦/٥/١٩٩٠، ص ٢٢ ـ ٢٤.

٢٢ Warhurst, Chris; "The Kibbutz; Historical Detour or Model of Development", *Kibbutz Currents*, Spring 1990, pp. 5 - 7.

○ الاعلام

٢٣ السوافيري، عبدالله؛ «صوت اسرائيل باللغة العربية الى اين؟»، **فلسطين المسلمة** (لندن)، السنة ٣، العدد ٣، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٣٢ ـ ٣٣.

٢٤ Rosenthal, Ruvik; "The Israeli Press; A Look Behind the Headlines", *New Outlook*, Vol. 33, No. 4 (302), April 1990, pp. 29 - 31.

○ استيطان ومستوطنات

٢٥ ارقه دان، صلاح الدين؛ «مشاريع الاستيطان الاسرائيلية؛ هل يكون جنوب لبنان هو البديل من الضفة؟»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٣، العدد ٣، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٤ ـ ١٥.

٢٦ الجرباوي، علي ورامي عبدالهادي؛ «مخططات 'التنظيم' الاسرائيلية؛ الاداة الكامنة لدمج الاراضي الفلسطينية المحتلة في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ٢٢ ـ ٥٨.

٢٧ الحسيني، مصطفى محمد؛ «الاستيطان اليهودي بين نسف السلام وتواصل المشروع الصهيوني [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٢/٧٤، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١١٠ ـ ١١٨.

٢٨ ر. م.؛ «المناطق المحتلة؛ لاهوت فلسطيني ضد التهويد [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٦١ ـ ١٦٥.

٢٩ ف. ج.؛ «الاستيطان الاسرائيلي يهاجم في كل الاتجاهات؛ الاستعدادات جارية لتوطين اليهود السوفيات [على] أراضي فلاحي وبدو منطقة 'بئر السبع'»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٣١٤، ١٤/٥/١٩٩٠، ص ١٦ ـ ١٧.

٣٠ «فندق مار يوحنا وتهويد القدس»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٣٥٩، ١٣/٥/١٩٩٠، ص ١٨ ـ ١٩.

٣١ «القدس؛ استيطان جديد يعرقل السلام»، **الحرية**، العدد ٣٥٤، ١/٤/١٩٩٠، ص ١٦ ـ ١٨.

٣٢ «القدس المحتلة؛ استيلاء المستوطنين اليهود على أملاك الكنيسة الارثوذكسية؛ أي حرية للعبادة في ظل الاحتلال الاسرائيلي؟»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٣١١، ٢٣/٤/١٩٩٠، ص ١٤ ـ ١٥.

٣٣ عبدالخالق، اياد؛ «التهويد الزاحف [الى الاماكن المسيحية في القدس]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٩٤، ٢٨/٤/١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١١.

٣٤ مصطفى، مازن؛ «اميركا تتآمر مع اسرائيل على مصير القدس»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٧٤٩، ١١/٥/١٩٩٠، ص ٣٢ ـ ٣٣.

٣٥ السيد، يونس؛ «هل يتخلّى المستوطنون عن أحلامهم في 'أرض الميعاد'»، **بلسم** (نيقوسيا)، السنة ١٦، العدد ١٧٩، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٤٤ ـ ٥٠.

٣٦ Kuttab, Daoud; "Jerusalem; Take - Over in the Christian Quarter", *Middle East International*, No. 374, 27/4/1990, pp. 5 - 7.

٣٧ Dumper, Mick; "Settler Groups in the Old City of Jerusalem", *Middle East International*, No. 374, 27/4/1990, p. 6.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٣٨ «[نص] مذكرة حزب العمل رداً على مطالب الجبهة [الديمقراطية للسلام والمساواة بشأن موقف الحزب من موضوعي السلام والمساواة للعرب في اسرائيل حال بروز حكومة يرأسها اقطاب الحزب]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ١/٧٣، نيسان (ابريل) ١٩٩٠، ص ٧٣ ـ ٧٤؛ نقلاً عن **الاتحاد** (حيفا)، ١٠/٤/١٩٩٠.

○ ثقافة

٣٩ بيدس، رياض؛ «ظاهرة حانوخ ليفين»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٨٣ ـ ٩٦.

○ الشؤون العسكرية

٤٠ صايغ، يزيد؛ «الشؤون العسكرية الاسرائيلية؛ تطورات المحيط الاستراتيجي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٠٨ ـ ١١١.

٤١ عبدالحليم، أحمد؛ «اسرائيل ـ الولايات المتحدة ـ جنوب افريقيا؛ مثلّث الخطر الاستراتيجي على الامن العربي»، **استراتيجيا** (بيروت)، السنة ٩، العدد ٩٩، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٣٢ ـ ٣٧.

٤٢ عبدالرحمن، محمد؛ «الشؤون العسكرية الاسرائيلية؛ اطلاق القمر 'افق ـ ٢' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٠٤ ـ ١٠٧.

٤٣ مشرف، صلاح الدين؛ «السلاح النووي الاسرائيلي ومستقبل الامن العربي»، **استراتيجيا**، السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان (ابريل) ١٩٩٠، ص ٣٣ ـ ٣٦.

٤٤ الموعد، حمد سعيد؛ «القمر الاصطناعي الاسرائيلي افق ـ ٢ وأبعاده الاستراتيجية»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠٠٣، ١٥/٤/١٩٩٠، ص ٢٠ ـ ٢٢.

○ العلاقات الخارجية

٤٥ ابراهيم، كمال؛ «عودة اسرائيل الى افريقيا، ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ٢٣٧ ـ ٢٥٠.

٤٦ بسطامي، مها؛ «حملة اسرائيلية ـ غربية ضد العراق [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٤٠ ـ ١٥٠.

٤٧ التغلبي، نشأت؛ «اميركا تدفع اسرائيل الى تحدي العراق»، **الحوادث**، العدد ١٧٤٩، ١١/٥/١٩٩٠، ص ٣٠ ـ ٣١.

٤٨ جريس، صبري؛ «الردع الاستراتيجي العربي في مواجهة اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٣ ـ ١١.

٤٩ شرارة، رندة؛ «الرؤية الاسرائيلية للتغيّرات في اوروبا الشرقية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ٢٢٦ ـ ٢٣٦.

٥٠ فاضل، سعيد؛ «النمط الاسرائيلي في ادارة المفاوضات؛ (١)»، **استراتيجيا**، السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان (ابريل) ١٩٩٠، ص ٢٧ ـ ٣١.

٥١ ـــ، ـــ؛ «النمط الاسرائيلي في ادارة المفاوضات؛ (٢) سيكولوجية المساومة الاسرائيلية»، **استراتيجيا**، السنة ٩، العدد ٩٩، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٢٥ ـ ٣٠.

٥٢ فدهتسور، رؤوبين؛ «باتجاه تغيير قواعد اللعبة [في ضوء الردع العسكري العراقي]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٢/٧٤، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٤٨ ـ ١٥٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٦/٤/١٩٩٠.

٥٣ سالم، علاء؛ «التقارب الصيني ـ الاسرائيلي...»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٦٩ ـ ٨٢.

٥٤ شاهين، مي؛ «اسرائيل وسوريا واحتمالات التسوية السياسية [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٢/٧٤، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٢٨ ـ ١٣٣.

٥٥ كمال جمال؛ «الصواريخ ارض ـ أرض البالستية بُعد جديد في الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **استراتيجيا**، السنة ٩، العدد ٩٩، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٧ ـ ١٠.

٥٦ Dukes, David; "Israel & China; The Way Forward", *The Jerusalem Post International Edition,* 28/4/1990, p. 20.

٥٧ Gold, Dore; "Israel & America; Friends in High Places", *The Jerusalem Post International Edition,* 28/4/1990, p. 9.

٥٨ "Iraq and Israel; The Elephant and the Hawk", *The Economist,* 21/4/1990, p. 56.

٥٩ Neff, Donald; "The US and Israel; Tilting at a Windmill", *Middle East International,* No. 375, 11/5/1990, pp. 9 - 10.

الصهيونية

٦٠ الرملاوي، نبيل؛ «تبرئة الصهيونية من العنصرية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٩٤، ٢٩/٤/١٩٩٠، ص ١٢ ـ ١٣.

٦١ Salmon, Yosef; "Religious Zionism between Tradition and Modernity", *The Jerusalem Quarterly,* No. 53, Winter 1990, pp. 127 - 136.

فلسطين

○ الاجتماع

٦٢ «الوضع الصحي في لواء جنين»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٩٣، ٢٢/٤/١٩٩٠، ص ٢٤ ـ ٢٧.

○ الاحزاب والتكتلات

٦٣ غرينبرغ، جويل؛ «مواجهة مع 'حماس'»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٣، العدد ٣، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٣٥.

○ الاقتصاد

٦٤ الشيخ، وجيه؛ «عمّال الاراضي المحتلة العاملون في اسرائيل بين السياسي والاقتصادي»، **اللجنة الملكية لشؤون القدس** (عمّان)، العدد ١٩٢، ٣١/٥/١٩٩٠، ص ١ ـ ٥.

○ الإعلام

٦٥ «حرب الاحتلال على المؤسسات الصحفية الفلسطينية»، **الثائر العربي** (بغداد)، السنة ٢١، العدد ١٨، ١/١/١٩٩٠، ص ٣٦ ـ ٣٧.

٦٦ شنان، عبدالباقي، «الصحافة الفلسطينية في زمن الانتفاضة»، **بلسم**، السنة ١٦، العدد ١٧٨، نيسان (ابريل) ١٩٩٠، ص ٩٤ ـ ٩٨.

○ تراجم

٦٧ وصفي، توفيق؛ «رجل الميدان [خليل الوزير (ابو جهاد)]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٩٣، ٢٢/٤/١٩٩٠، ص ٨ ـ ٩.

○ التعليم

٦٨ مؤسسة القانون من اجل الانسان (الحق) ـ رام الله؛ «[مقتطفات من تقريرها بشأن التعليم في الضفة الغربية خلال مرحلة الانتفاضة]»، **الحرية**، العدد ٣٥٥، ٨/٤/١٩٩٠، ص ١٩ ـ ٢٣.

○ الثقافة

٦٩ الرمحي، سفيان؛ «الثقافة ومكانة السينما فلسطينياً»، **الكاتب** (القدس)، العدد ١٢١، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٧٧ ـ ٧٩.

٧٠ العلم، ابراهيم؛ «فضاء الاغنيات، مطوّلة المتوكل طه واللغة الشعرية الحادّة»، **الكاتب**، العدد ١٢١، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٦٨ ـ ٧٢.

٧١ شحادة، محمد؛ «من الظواهر الجديدة في الشعر الفلسطيني في الارض المحتلة»، **الكاتب**، العدد ١٢١، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٥٢ ـ ٦٧.

٧٢ «المسرح في فلسطين؛ الواقع الراهن وآفاق المستقبل»، **طريق الانتصار** (نيقوسيا)، السنة ١٣، العدد ٢١٨، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٤٦ ـ ٤٩.

الفلسطينيون

٧٣ فوزي، جيهان وذكريات محمود؛ «الوضع الاجتماعي للفلسطينيين في مصر»، **طريق الانتصار**، السنة ١٣، العدد ٢١٨، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٢٤ ـ ٢٥؛ نقلاً عن **الاتحاد**، ٣/٤/١٩٩٠.

٧٤ شابيرا، بوعز؛ «الانجاز الوحيد لبيرس [في محاولة تأسيس حكومة تعتمد على اصوات القوائم العربية]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٢/٧٤، أيار (مايو) ١٩٩٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٧/٤/١٩٩٠.

٧٥ شاهين، احمد؛ «الفلسطينيون في اسرائيل؛ الامكانيات والممكن»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٢/٧٤، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٩٩ ـ ١٠٩.

٧٦ العمري، وليد؛ «فلسطينيو الداخل بين الهجرة والتهجير»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ٢٠١ ـ ٢٠٧.

○ الاضرابات والتظاهرات

٧٧ «الارض المحتلة؛ مذبحة العيد [في جباليا]»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٣١٣، ٧/٥/١٩٩٠، ص ١٢ ـ ١٣.

٧٨ «الانتفاضة وتأثيرها على الاقتصاد الاسرائيلي»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٦٨، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٣٠ ـ ٣١.

٧٩ الازهري، محمد خالد؛ «الانتفاضة ومفهوم المقاومة المدنية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٢ ـ ٣٤.

٨٠ البرغوثي، جبارة؛ «الانتفاضة والخيارات العربية»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٦٨، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٣٢ ـ ٣٤.

٨١ الترشحاني، رضا؛ «جباليا... معركة يوم العيد»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٩٥، ٦/٥/١٩٩٠، ص ٨ ـ ٩.

٨٢ الجباعي، احمد؛ «الفكر العربي والانتفاضة؛ من الاستهلاك الرمزي نحو تعلّم الدروس»، **الوحدة** (الرباط)، السنة ٦، العددان ٦٣ و٦٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩ / كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٥١ ـ ١٥٥.

٨٣ ح. س.؛ «ما الذي يجري في صفوف القيادة الموحّدة؟»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٣، العدد ٣، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٢٠.

٨٤ الحصري، ربى؛ «اساطير في انتفاضة نابلس»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ١٩١ ـ ٢٠٠.

٨٥ حطاب، يونس؛ «الانتفاضة في شهرها الثامن والعشرين؛ ٢٠ شهيداً و٢٧٦٢ جريحاً»، **الحرية**، العدد ٣٥٦، ١٥/٤/١٩٩٠، ص ١٤ ـ ١٥.

٨٦ ـــ ، ـــ ؛ «على أبواب الشهر التاسع والعشرين للانتفاضة؛ مواجهات شاملة لقمع الاحتلال والمستوطنين»، **الحرية**، العدد ٣٥٨، ٢٩/٤/١٩٩٠، ص ١٢ ـ ١٤.

٨٧ ساره، فايز؛ «قراءة في ملفات شهداء الانتفاضة الفلسطينية»، **الوحدة**، السنة ٦، العددان ٦٣ و٦٤، كانون الاول / كانون الثاني (ديسمبر / يناير) ١٩٩٠، ص ١٥٦ ـ ١٦٧.

٨٨ «سكان مخيم الفوار؛ معاناة وتصدٍ بطولي للاحتلال»، **الحرية**، العدد ٣٥٨، ٢٩/٤/١٩٩٠، ص ٩ ـ ١١.

٨٩ شنان، عبدالباقي؛ «التجار الفلسطينيون؛ دور ريادي في الانتفاضة»، **بلسم**، السنة ١٦، العدد ١٧٩، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٦٨ ـ ٧٤.

٩٠ شيف، زئيف؛ «فقدان السيطرة [على الانتفاضة]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٢/٧٤، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٥٠ ـ ١٥٢؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٩/٥/١٩٩٠.

٩١ صرّاص، سمير؛ «الانتفاضة بعد عامين؛ تقويمات اسرائيلية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٧.

٩٢ عبدالله، صلاح؛ «في ذكرى ' يوم الارض ' ؛ مهرجانات وصدامات [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٩٧ ـ ١٠٣.

٩٣ «غزة في آذار (مارس) ١٩٩٠»، **فلسطين**

الثورة، السنة ١٨، العدد ٧٩٤، ٢٩/٤/١٩٩٠، ص ١٧ ـ ١٩.

٩٤ فرجاني، نادر؛ «الانتفاضة والمشاركة الشعبية في الوطن العربي»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١٣، العدد ١٣٥، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٤٢ ـ ٥٥.

٩٥ «في ظل الانتفاضة تعاونيات من طراز جديد»، **طريق الانتصار**، السنة ١٣، العدد ٢١٨، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٨ ـ ١٩.

٩٦ «في قرية بيت ريم مجزرة رهيبة لتغطية هزيمة جيش الاحتلال»، **الحرية**، العدد ٣٥٦، ١٥/٤/١٩٩٠، ص ٧ ـ ٩.

٩٧ «قائمة بأسماء شهداء الشهر التاسع والعشرين للانتفاضة»، **الكاتب**، العدد ١٢١، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٠.

٩٨ لوتيسكي، نعمي؛ «الانتفاضة وفشل 'الادارة المدنية'»، **وطني** (سيراجيفو)، السنة ٧، العدد ١٠٤، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٢٠ ـ ٢٤.

٩٩ محمد، المداح الادريسي؛ «الانتفاضة والاعلام الصهيوني والعالمي»، **الوحدة**، السنة ٦، العددان ٦٣ و٦٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩ / كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٦٨ ـ ١٨١.

١٠٠ نسيبة، سري؛ «تقويم عامين من الانتفاضة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ٩٩ ـ ١٠٧.

١٠١ ي. ص.؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً؛ تنويع مهامّ 'القوات الضاربة' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٣٦ ـ ١٣٩.

١٠٢ Adams, Paul; "Occupied Palestine: A Bloody Day in Jabaliya", *Middle East International*, No. 375, 11/5/1990, pp. 10 - 11.

١٠٣ Deming, Angus and Theodore Stanger; "[Jerusalem] the City of Passions", *Newsweek*, 4/5/1990, pp. 26 - 27.

١٠٤ "Jerusalem; Old City, Old War", *The Economist*, 28/4/1990, pp. 64 - 65.

١٠٥ Shamosh, Ammon; "Victim of the Intifadah", *Kibbutz Currents*, Spring 1990, pp. 31 - 39.

○ بيانات وتصريحات وخطب

١٠٦ حركة المقاومة الاسلامية (حماس)؛ «[نص مذكرتها الى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بشأن تشكيلة المجلس المقترحة]»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٣، العدد ٣، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٣.

١٠٧ حزب العمّال الشيوعي الفلسطيني؛ «[نص بيان سياسي بمناسبة عيد العمّال العالمي]»، **طريق الانتصار**، السنة ١٣، العدد ٢١٨، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٣٣.

١٠٨ رابطة الصحافيين العرب؛ «[نص بيان الرابطة بشأن اضطهاد سلطات الاحتلال للصحافيين الفلسطينيين]»، **الحرية**، العدد ٣٥٨، ٢٩/٤/١٩٩٠، ص ١٤.

١٠٩ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة؛ «[نص النداء الرقم ٥٥؛ نداء القدس العاصمة الخالدة للدولة الفلسطينية المستقلة، بتاريخ ١٩/٤/١٩٩٠]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٩٤، ٢٩/٤/١٩٩٠، ص ٨ ـ ٩.

١١٠ ـــــ ؛ «[نص النداء الخاص بشأن الاعتداءات على الاملاك الخاصة، والعامة، وتزوير المستندات، والاستيلاء على الاراضي بغير حق]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٩٦، ١٣/٥/١٩٩٠، ص ٨.

١١١ لجنة المحامين العرب؛ «[نص مذكرة اللجنة الى المدعي العام العسكري في تل ـ أبيب، والمستشار القانوني في بيت ـ ايل، ورئيس محكمة الاستئناف في رام الله، ورئيس المحكمة العسكرية في رام الله]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٩٥، ٦/٥/١٩٩٠، ص ٢٦ ـ ٢٩.

١١٢ «[نص بيان 'ابناء حركة المقاومة الاسلامية ـ حماس' في سجون ومعتقلات اسرائيل]»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٨، العدد ٣، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٣.

١١٣ «[نص رسالة الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين

الى رؤساء الدول الكبرى ورؤساء المنظمات العربية والدولية»، **بلسم**، السنة ١٦، العدد ١٧٩، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٥٢ ـ ٥٣.

١١٤ «[نص مذكرة الاتحاد العام لنقابات العمّال في دولة فلسطين الى رئيس منظمة العمل الدولية، بشأن اوضاع الطبقة العاملة الفلسطينية]»، **الحرية**، العدد ٣٥٦، ١٥/٤/١٩٩٠، ص ١١ ـ ١٣.

القضية الفلسطينية

١١٥ ابا ايبن؛ «هذه هي قصّة شعبين»، **الحرية**، العدد ٣٥٧، ٢٤/٤/١٩٩٠، ص ٢٥.

١١٦ «تقرير اللجنة الثلاثية الدولية: الصواريخ العربية ألغت نظرية الامن الاسرائيلية؛ هجرة اليهود السوفيات غايتها الغاء خطر التفوّق السكاني الفلسطيني»، **الوطن العربي**، السنة ١٤، العدد ٦٩٠، ص ٢٠ ـ ٢٣.

١١٧ السيد، جلال؛ «فلسطين قضية مصرية، ١٧٩٨ ـ ١٩١٤»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٣٥ ـ ٦٨.

١١٨ ش. خ.؛ «تطوّرات اوروبا الشرقية والوضع في الشرق الاوسط [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٢/٧٤، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٣٣ ـ ١٣٨.

١١٩ ن. ح.؛ المقاومة الفلسطينية دولياً؛ لعبة دبلوماسية جديدة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٣١ ـ ١٣٥.

١٢٠ «[نص] بيان وتوصيات لجنة القدس في دورتها الثانية عشرة بالرباط»، **الصخرة** (الكويت)، السنة ٦، العدد ٢٩٣، ١٦/٤/١٩٩٠، ص ٩ ـ ١١.

١٢١ "Israel and the P.L.O.; The Search for Peace", *Strategic Survey, 1989 - 1990*, London: The International Institute for Strategic Studies, 1990, pp. 104 - 117.

منظمة التحرير الفلسطينية

١٢٢ الحسن، بلال؛ «نايف حواتمة يهاجم 'اليوم السابع' وثائق 'الجبهة الديمقراطية' ترد عليه»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٣١٢، ٣٠/٤/١٩٩٠، ص ١٨ ـ ٢٠.

١٢٣ «ماذا يجرى في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ تياران يتصارعان في سرير واحد»، **الوطن العربي**، السنة ١٤، العدد ٦٩١، ١١/٥/١٩٩٠، ص ٢٠ ـ ٢١.

١٢٤ Cobban, Helena; "The P.L.O. and the Intifadah", *The Middle East Journal*, Vol. 44, No. 2, Spring 1990, pp. 207 - 233.

○ بيانات وتصريحات وخطب

▷ الاتحاد العام لعمّال فلسطين

١٢٥ «نص قرار الاتحاد بشأن قرار مجلس الشيوخ الاميركي باعتبار القدس عاصمة لاسرائيل»، **الصخرة**، السنة ٦، العدد ٢٩٤، ٢٣/٤/١٩٩٠، ص ٢٩.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

١٢٦ «[نص بيان مشترك بين تنظيمي الجبهة و' فتح' وزّع في منطقة رام الله، بتاريخ ١٩/٤/١٩٩٠، بشأن قضايا وطنية وهموم ومسائل ثنائية]»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠٠٥، ٦/٥/١٩٩٠، ص ٥.

▷ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

١٢٧ «نص بيان صادر في الذكرى الثانية لاستشهاد خليل الوزير (ابو جهاد)»، **الصخرة**، السنة ٦، ٢٣/٤/١٩٩٠، ص ٨ ـ ٩.

١٢٨ «[نص بيان مشترك بين تنظيمي ' فتح' والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وزّع في منطقة رام الله، بتاريخ ١٩/٤/١٩٩٠، بشأن قضايا وطنية وهموم ومسائل ثنائية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٩٤، ٢٩/٤/١٩٩٠، ص ١٦.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

١٢٩ «رسالة القائد العام في دخول الانتفاضة شهرها الثلاثين»، **فلسطين الثورة**، السنة

١٨، العدد ٧٩٦، ١٣/٥/١٩٩٠، ص ٦ ـ ٧.

١٣٠ «[نص رسالته في اليوم العالمي للعمّال، بتاريخ ١/٥/١٩٩٠]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٩٥، ٦/٥/١٩٩٠، ص ١١.

١٣١ «[نص رسالته مهنّئاً الطوائف المسيحية الفلسطينية بمناسبة عيد الفصح المجيد]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٩٣، ٢٢/٤/١٩٩٠، ص ٧.

▷ اللجنة التنفيذية

١٣٢ «[نص بيان اللجنة الصادر اثر دورة اجتماعاتها في بغداد في الفترة بين ١٩ ـ ٢٠/٤/١٩٩٠]»، **الصخرة**، السنة ٦، العدد ٢٩٤، ٢٣/٤/١٩٩٠، ص ١٦ ـ ١٧.

○ العلاقات الخارجية

١٣٣ افيدان، دان؛ «م.ت.ف. على طريق الملك [حسين]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٢/٧٤، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٤٤ ـ ١٤٨؛ نقلاً عن **دافار**، ٢٧/٤/١٩٩٠.

١٣٤ البكر، بشير؛ «في خطوة لتدعيم الدور الاوروبي وتحريك السلام؛ عرفات التقى ميتران وكارتر، في باريس، والبابا وكوسيغا، في روما»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٣١٠، ص ١٤ ـ ١٥.

١٣٥ «جولة من المباحثات السياسية وخطوات متقدّمة في التعاون الاعلامي [بين الاردن وم.ت.ف.]»، **الحرية**، العدد ٣٥٦، ١٥/٤/١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١١.

١٣٦ حسين، علي؛ «[جولة ياسر عرفات الاوروبية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٩٣، ٢٢/٤/١٩٩٠، ص ١٦ ـ ١٨.

١٣٧ خليفة، شادي؛ «حوار صريح [بين ليخ فاليسا والسفير الفلسطيني في وارسو] في غدانسك»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٩٤، ٢٩/٤/١٩٩٠، ص ٢٨ ـ ٣١.

١٣٨ شاهين، احمد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عربياً؛ فلسطين تطالب بعقد قمّة طارئة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٢٦ ـ ١٣٠.

١٣٩ شبيب، سميح؛ «المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً؛ نشاط مركّز، عربياً ودولياً [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٢٢ ـ ١٢٥.

١٤٠ عبدالرحيم، زكريا؛ «تطور العلاقات الخارجية الفلسطينية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٩٥، ٦/٥/١٩٩٠، ص ٢٠ ـ ٢٢.

١٤١ مصطفى، مازن؛ «المحادثات الفلسطينية ـ الاردنية تؤسس وحدة الموقف العربي»، **الحوادث**، العدد ١٧٤٧، ٢٧/٤/١٩٩٠، ص ٢٢.

١٤٢ Andoni, Lamis; "P.L.O. and Jordan; Defining the Relationship", *Middle East International*, No. 374, 27/4/1990, pp. 12 - 13.

١٤٣ Lalor, Paul; "DFLP Differences Reflect the Debate within the P.L.O.", *Middle East International*, No. 374, 27/4/1990, pp. 17 - 19.

المقابلات

١٤٤ آل خليفة، عيسى بن سلمان؛ «التهديد الاسرائيلي للعراق أخطر ما يواجه العرب؛ للرأسمال العربي دوره في استثمارات اوروبا الشرقية»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٣١١، ٢٣/٤/١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١١.

١٤٥ ابن عبدالعزيز، سلطان؛ «العالم العربي يمرّ بمرحلة حرجة»، **الحوادث**، العدد ١٧٤٧، ٢٧/٤/١٩٩٠، ص ١٨ ـ ١٩.

١٤٦ الأزايدة، احمد قطيش (رئيس لجنة الحريات في البرلمان الاردني)؛ «عدونا يجيد توزيع الادوار، فلماذا يضيق البعض بوجود 'حماس'؟»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٣، العدد ٣، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٦ ـ ٢٠.

١٤٧ البرغوثي، بشير؛ «لا بدّ من توسيع القاعدة الجماهيرية للانتفاضة»، **الحرية**، العدد ٣٥٩، ١٣/٥/١٩٩٠، ص ٩ ـ ١٢.

١٤٨ بكري، محمد؛ «المتشائل موسوعة درامية

فلسطينية»، **بلسم**، السنة ١٦، العدد ١٧٩، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٠٠ ـ ١٠٣.

١٤٩ جبريل، احمد؛ «[جورج] بوش اشرف، شخصياً، على هجرة اليهود الفلاشا في اثيوبيا الى الاراضي المحتلة»، **الى الامام** (دمشق)، السنة ١٩، العدد ٢٠٣٩، ١١/٥/١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١٣؛ نقلاً عن **الحياة** (لندن)، ٥/٥/١٩٩٠.

١٥٠ الجوزي، نصري؛ «هاملت أول عهدي بالمسرح، ودافعي اليه»، **طريق الانتصار**، السنة ١٣، العدد ٢١٨، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٤٣ ـ ٤٥.

١٥١ دراوشة، عبدالوهاب؛ «نحن لا نعطي ثقة عمياء لبيرس، ولا يصحّ للعرب الاتكاء عليه»، **الحوادث**، العدد ١٧٤٨، ٤/٥/١٩٩٠، ص ٣٢ ـ ٣٣.

١٥٢ سعد، شاهر (الامين العام لاتحاد نقابات العمّال في الضفة الغربية)؛ «لانخراط العمّال في الانتفاضة دورهام نابع من قرار تاريخي»، **طريق الانتصار**، السنة ١٣، العدد ٢١٨، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٣٤ ـ ٣٥.

١٥٣ شحادة، شحادة (القس)؛ «نحن متشبثون بأرضنا، وسنبقى عليها، ونحافظ على عروبتها»، **بلسم**، السنة ١٦، العدد ١٧٩، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٦٦ ـ ٦٧.

١٥٤ الشولي، محمد؛ «لدينا تجارب مسرحية هامّة»، **الافق** (نيقوسيا)، السنة ١٠، العدد ٢٨٨، ٣/٥/١٩٩٠، ص ٤٠ ـ ٤١.

١٥٥ صالح، عادل (سفير فلسطين في تشاد)؛ «اسرائيل تتغلغل في افريقيا بحجة المساندة العسكرية والاقتصادية»، **الحوادث**، العدد ١٧٤٨، ٤/٥/١٩٩٠، ص ٣١.

١٥٦ عبدالمجيد، عصمت؛ «لن يتغيّر الامر الواقع في القدس الى امر مقبول، وحقوق الشعوب لا تسقط بالتقادم»، **الحوادث**، العدد ١٧٤٩، ١١/٥/١٩٩٠، ص ٢٨ ـ ٢٩.

١٥٧ عرفات، فتحي؛ «الهلال الاحمر الفلسطيني موجود في كل مكان يتواجد فيه الفلسطينيون»، **بلسم**، السنة ١٦، العدد ١٧٩، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٧٨ ـ ٧٩.

١٥٨ عرفات، ياسر (أبو عمار)؛ «سأسأل القمة [العربية]: هل ستكتفون بالشجب والتنديد؟»، **كل العرب** (لندن)، العدد ٤٠٥، ٢٨/٥/١٩٩٠، ص ١٨ ـ ١٩.

١٥٩ علي، طه محمد؛ «الويل لنا اذا كبر الطفل في داخلنا»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٣١١، ٢٣/٤/١٩٩٠، ص ٤٠ ـ ٤١.

١٦٠ عوض، محمد (امين سر اتحاد الطلاب الفلسطينيين في لبنان)؛ «تجربة قاسية في اعادة بناء المؤسسة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٩٥، ٦/٥/١٩٩٠، ص ١٦ ـ ١٧.

١٦١ غورافلوف، غينادي؛ «الهجرة [اليهودية السوفياتية] ليست جزءاً من صفقة، وشروطنا معروفة لعودة العلاقات مع اسرائيل»، **الحوادث**، العدد ١٧٤٩، ١١/٥/١٩٩٠، ص ٣٤ ـ ٣٥.

١٦٢ القدومي، فاروق (ابو اللطف)؛ «ندعو الى السلام والبندقية في أيدينا»، **الافق**، السنة ١٠، العدد ٨٧، ٢٦/٤/١٩٩٠، ص ١٥ ـ ١٧.

١٦٣ المختار، صلاح (أمين عام مساعد لشؤون الاعلام في الجامعة العربية)؛ «الحملات الاخيرة على العراق تمهّد لمحاولة العدوان عليه»، **الحوادث**، العدد ١٧٤٦، ٢٠/٤/١٩٩٠، ص ٢١ ـ ٢٢.

١٦٤ مصطفى، ابو علي؛ «لا انسحاب من القيادة الوطنية الموحّدة، والجبهة الشعبية قوة اساسية فيها، ومؤسسة لها»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠٠٤، ٢٢/٤/١٩٩٠، ص ٩ ـ ١١.

١٦٥ ملحم، محمد؛ «لقاء اسلامي ـ مسيحي دولي من اجل القدس»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٣١٣، ٧/٥/١٩٩٠، ص ١٤ ـ ١٥.

١٦٦ النتشة، رفيق شاكر؛ «ليست هناك مشاريع سلام، وما يقدّم الينا هو اكذوبة كبرى»، **الحوادث**، العدد ١٧٤٢، ٢٣/٣/١٩٩٠، ص ٣٨ ـ ٣٩.

الكتب ـ عروض ومراجعات

١٦٧ ابو عمرو، زياد؛ الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، **شؤون فلسطينية**، العدد

٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١١٧ ـ ١٢١ (مراجعة ربعي المدهون).

١٦٨ البدري، جمال عبدالرزاق؛ دراسة في أدب الناشئة الصهيوني، **الثائر العربي**، السنة ٢١، العدد ١٩، ١٦/١/١٩٩٠، ص ٣٧.

١٦٩ الحسيني، جمانة (فنانة فلسطينية)؛ انتفاضتي لوحة سوداء داخلها نقطة من الابيض، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٣١٢، ٣٠/٤/١٩٩٠، ص ٣٦ ـ ٣٧.

١٧٠ الديمقراطية والطاعة (بالعبرية)، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٩٥، ٦/٥/١٩٩٠، ص ٤٤.

١٧١ شموط، اسماعيل؛ الفن التشكيلي في فلسطين، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٣١٣، ٧/٥/١٩٩٠، ص ٣٤ ـ ٣٦ (مراجعة ابراهيم العريس).

١٧٢ Asali, K.J.; *Jerusalem in History, **Middle East International,*** No. 374, 27/4/1990, pp. 22 - 23 (Reviewed by Glenn Bowman).

١٧٣ Cohen, Amnon; *Economic Life in Ottoman Jerusalem, **The Middle East Journal,*** Vol. 44, No. 2, Spring 1990, pp. 321 - 322 (Reviewed by Abraham Marcus).

١٧٤ Curtiss, Richard H.; *Stealth PACs; How Israel's American Lobby Took Control of US - Middle East Policy, **Middle East International,*** No. 374, 27/4/1990, pp. 21 - 22 (Reviewed by John Dirlik).

١٧٥ Dann, Uriel; *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism; Jordan, 1955 - 1967, **The Middle East Journal,*** Vol. 44, No. 2, Spring 1990, pp. 316 - 317 (Reviewed by Laurie A. Brand).

١٧٦ Engle, Anita; *The Nili Spies, **The Jerusalem Post International,*** 21/4/1990, p. 16 (Reviewed by Charles Soloman).

١٧٧ Fromkin, David; *A Peace to End All Peace; Creating the Modern Middle East, 1914 - 1922, **The Middle East Journal,*** Vol. 44, No. 2, Spring 1990, pp. 320 - 321 (Reviewed by Robin Bidwell).

١٧٨ Karsh, Efraim; *The Soviet Union and Syria; The Asad Years, **Middle East Report,*** No. 163, March - April 1990, p. 46.

١٧٩ Khalidi, Raja; *The Arab Economy in Israel; The Dynamics of a Region's Development, **The Middle East Journal,*** Vol. 44, No. 2, Spring 1990, pp. 330 - 331 (Reviewed by Vivian A. Bull).

١٨٠ Al-Khalil, Samir; *Republic of Fear; The Politics of Modern Iraq, **Middle East International,*** Vol. 372, 30/3/1990, pp. 21 - 22.

١٨١ Kramer, Gudrun; *The Jews in Modern Egypt, 1914 - 1952, **The Middle East Journal,*** Vol. 44, No. 2, Spring 1990, pp. 312 - 313 (Reviewed by Selma Botman).

١٨٢ Muhawi, Ibrahim and Sharif Kanaana; *Speak, Bird, Speak Again; Palestinian Arab Folktales, **The Middle East Journal,*** Vol. 44, No. 2, Spring 1990, pp. 338 - 339 (Reviewed by Zeina Azzam Seikaly).

١٨٣ Oz, Amos; *The Slopes of Lebanon, **Middle East International,*** No. 375, 11/5/1990, p. 23 (Reviewed by Benjamin Cohen).

١٨٤ Rabee, Mohammed; *The Politics of Foreign Aid; US Foreign Assistance and Aid to Israel, **Middle East International,*** No. 375, 11/5/1990, pp. 22 (Reviewed by Andrew Gilmour).

١٨٥ Sahliyeh, Emile; *In Search of Leadership; West Bank Politics Since 1967*
المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٣٥، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١٥٤ ـ ١٥٩.

١٨٦ Shemesh, Moshe; *The Palestinian Entity, 1959 - 1974; Arab Politics and the P.L.O.*، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٦، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ١١٢ ـ ١١٦ (مراجعة نبيل حيدري).

الكتب

١٨٧ اتحاد الجامعات العربية ـ الامانة العامة؛ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني، الجزء الثاني، القسم الاول**، عمّان: الاتحاد، ١٩٩٠، ٨٦٩ صفحة.

١٨٨ **الاجراءات الاسرائيلية ضد الطبقة العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية في دولة فلسطين المحتلة من العام ١٩٦٧ الى العام ١٩٨٩**، رام الله: مركز الدراسات العمّالية، ١٩٩٠.

١٨٩ احمد، رفعت سيّد؛ **علماء وجواسيس؛ التغلغل الاميركي ـ الاسرائيلي في مصر**، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠، ٢١٨ صفحة.

١٩٠ البدري، جمال عبدالرزاق؛ **دراسة في أدب الناشئة الصهيوني**، بغداد: دار الشورى الثقافية العامة، ١٩٨٩.

١٩١ برينر، ليني؛ **حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتينسكي الى عهد شامير** (مترجم)، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٠، ٢٢٩ صفحة.

١٩٢ الجوزي، نصري؛ **تاريخ المسرح الفلسطيني خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩١٨ ـ ١٩٤٨**، نيقوسيا: شرق برس، ١٩٩٠.

١٩٣ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)؛ **مخيمات الصمود؛ البريج، النصيرات، المغازي، دير البلح، بعد سبعة عشر شهراً من الانتفاضة**، تونس: «فتح»، ١٩٩٠، ٢٩٩ صفحة.

١٩٤ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)؛ **مدينة الخليل بعد عشرين شهراً من الانتفاضة**، تونس: «فتح»، ١٩٩٠، ٣٠٧ صفحات.

١٩٥ الخطيبي، عبدالكبير؛ **تناقضات الصهيونية**، الرباط: دار الكلام، ١٩٩٠، ١٦٠ صفحة.

١٩٦ خليل، ابراهيم؛ **الانتفاضة الفلسطينية في الادب العربي**، عمّان: دار الكرمل، ١٩٩٠.

١٩٧ رابطة الكتاب والادباء الفلسطينيين في اسرائيل؛ **نداء الجذور؛ قصائد فلسطينية**، شفاعمرو: دار المشرق، ١٩٨٨، ١٩٢ صفحة.

١٩٨ العملة، محمد يوسف؛ **الامن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الامن الاسرائيلي**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٠، ١٧٠ صفحة.

١٩٩ كفير، ايلان؛ **سلاح المظليين** (مترجم)، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٠، ٣٤٣ صفحة.

٢٠٠ محمود، حسين؛ **راشد حسين الشاعر من الرومانسية الى الواقعية**، الزرقاء، الوكالة العربية للتوزيع والنشر، ١٩٩٠.

٢٠١ مسلّم، طلعت احمد؛ **التعاون العسكري العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

٢٠٢ مقار، شفيق؛ **قتل مصر؛ من عبدالناصر الى السادات**، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٩، ٤٣٢ صفحة.

٢٠٣ ناصر، درويش؛ **الفاشية الاسرائيلية**، عمّان: دار الجليل، ١٩٩٠، ٢٣٠ صفحة.

٢٠٤ **وهج الفجر؛ من ادبيات الانتفاضة**، القدس: اتحاد الكتاب والادباء الفلسطينيين، ١٩٩٠.

٢٠٥ Curtiss, Richard H.; *Stealth PACs: How Israel's American Lobby Took Control of US-Middle East Policy*, Washington D.C.: American Educational Trust, 1990.

٢٠٦ Frankel, Jonathan; *Studies in Contemporary Jewry: An Annual, Vol. IV; The Jews and the European Crisis, 1914-1921*, New York: Oxford University Press, 1990, 431 Pages.

اعداد: ماجد الزبيدي

مجلة
الدراسات الفلسطينية

فصلية تعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ــ الصهيوني

تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

■ **العقل العربي واسرائيل** ــ برهان الدجاني ■ **حول هجرة اليهود السوفيات** ــ أحمد سامح الخالدي وحسين جعفر آغا ■ **مخططات «التنظيم» الاسرائيلية: الأداة الكامنة لدمج الأراضي الفلسطينية المحتلة في اسرائيل** ــ علي الجرباوي ورامي عبد الهادي ■ **التحول السياسي للفلسطينيين في اسرائيل: من الاذعان الى التحدي** ــ نديم روحانا ■ **حول شعور العداء لليهود في الدول العربية: مناقشة لوجهات النظر السائدة** ــ عباس شبلاق ■ **تقويم عامين من الانتفاضة** ــ سري نسيبة ■ **سؤال فلسطين الثقافي: دور الوسيط** ــ محمد برادة ■ **ندوة: التحولات في الشمال واثرها في مستقبل الجنوب** ــ مكسيم رودنسون، إدغار بيزاني، ريجيس دوبريه ■ **الملف: المنسيون؛ عرب فلسطين ــ ١٩٤٨، مرحلة النهوض من الصدمة** ــ رضى سلمان ■ **أبواب:** ● **قراءات** ● **وثائق** ● **إحصاءات واستقصاءات** ● **رسائل الأراضي المحتلة** ● **اسرائيليات** ■ **تقارير دولية** ــ **«تقرير كوهين» عن اسرائيل والفلسطينيين.**

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي)

دول عربية		دول اخرى	
أفراد ٢٥ دولاراً	مؤسسات ٤٠ دولاراً	أفراد ٤٠ دولاراً	مؤسسات ٦٠ دولاراً

ترسل الطلبات إلى:

IPS
P.O.Box 5658 — Telex 5241
Fax 456324 — Tel. 456165
Nicosia-Cyprus

أو

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
ص.ب ٧١٦٤ ـ ١١ ــ تلكس ٢٣٣١٧
فاكس ٨١٤١٩٣ ــ هاتف ٨٦٨٣٨٧
بيروت ـ لبنان

العدد ربيع
١٩٩٠ ٢

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH
(Palestine Affairs)

No. 207 , June 1990

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠ دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى